

٢٤٤
٢٠٩
٤٥

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

البعد الديني في السياسة الإسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٨٨)

إعداد الطالب

عزيز هارون رشيد كايد

إشراف الدكتور

غازي ربابعة

عميد كلية الدراسات العليا

٤
٤٩٦٥

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

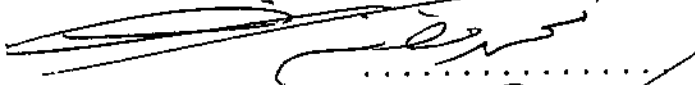

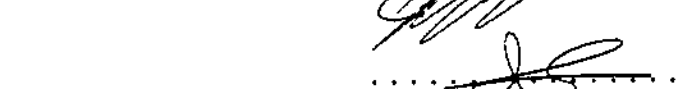

ايار / ١٩٩٣

أعضاء لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٣م وأجيزت.

التوقيع

د. غازي ربابعة

أعضاء اللجنة

١- د. غازي ربابعة (المشرف)

٢- أ.د. محمد فضة

٣- د. ذياب مخادمة

٤- د. فيصل الرفوع

الإهداء

إلى ورثة صلاح الدين في فلسطين: فكرة وجهاداً.

شكر وتقدير

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل التقدير
لأستاذي الفاضل الدكتور غازي ربابعة
ولأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة
ولكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة، لما
قدموه من جهود مشكورة وآراء قيّمة ساهمت
في إثرائها.

المحتويات

رقم الصفحة

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	المحتويات
ز	فهرس الملاحق
ح	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٥	الفصل الأول : مدخل إلى السياسة الخارجية الإسرائيلية .
٨	المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية .
١١	المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية .
١٤	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإسرائيلية .
٢٦	المبحث الرابع: السياسة الخارجية الإسرائيلية ونظرية اتخاذ القرار .
٣٢	الفصل الثاني : <u>البعث الديني في أسس قيام الدولة اليهودية .</u>
٣٩	المبحث الأول: البعث الديني في عناصر الدولة اليهودية .
٥٦	المبحث الثاني: البعث الديني في إعلان قيام الدولة اليهودية .
٦٢	المبحث الثالث: دور البعث الديني في تعطيل الدستور .
٦٨	المبحث الرابع: البعث الديني في قانوني "العودة" والجنسية .
٧٣	الفصل الثالث: البعث الديني في عوامل صنع السياسة الإسرائيلية .
٧٥	المبحث الأول: البعث الديني في الأيديولوجية الصهيونية .
٩٣	المبحث الثاني: الثقافة السياسية ذات الأصول الدينية .
١١٠	المبحث الثالث: المؤسسات الدينية .
١٣٤	المبحث الرابع: البعث الديني في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية .
١٤٨	المبحث الخامس: البعث الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .

رقم الصفحة

١٥٤	الفصل الرابع: أثر البعد الديني في السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة.
١٥٦	المبحث الأول: البعد الديني في التصور الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.
١٦٦	المبحث الثاني: البعد الديني في التصور الإسرائيلي للهجرة اليهودية.
١٧٠	المبحث الثالث: البعد الديني في التصور الإسرائيلي للاستيطان.
١٧٥	المبحث الرابع: التوسّع المحتمل.
١٧٧	المبحث الخامس: البعد الديني في التصور الإسرائيلي للقدس.
١٨٦	المبحث السادس: التصور الإسرائيلي للسلام.
١٩٢	الخاتمة.
٢٠٠	الملاحق.
٢٢٣	المصادر والمراجع.
٢٣٧	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الملاحق

رقم الصفحة

- ٢٠١ ١- اعلان قيام الدولة اليهودية ١٩٤٨ .
- ٢٠٤ ٢- قانون "العودة" ١٩٥٠ .
- ٢٠٦ ٣- قوة الأحزاب الإسرائيلية في الكنيست ١٩٤٨-١٩٨٨ .
- ٢٠٧ ٤- مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية
- ٢٠٧ أ- مشروع مناحيم بيغن ١٩٧٧
- ٢١٠ ب- اتفاقية كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتي ١٩٧٩ .
- ٢١٢ ج- مبادرة اسحق شامير ١٩٨٩ .
- ٢١٣ د- مشروع رايبين ١٩٩٢ .
- ٢٢٢ ٥- العهدة العمرية .

ملخص الرسالة

تستند الرؤية الاسرائيلية في كثير من المواقف الداخلية والخارجية الى اعتبارات دينية مرتبطة باعتبارات تاريخية، وخاصة فيما يتعلق بالأرض (مقولة أرض الميعاد) والانسان (مقولة شعب الله المختار)، ويشمل تأثير هذه الاعتبارات الدينية والتاريخية قطاعاً واسعاً من الجمهور الاسرائيلي والقيادة السياسية على حدّ سواء، مما يشكل بعداً له تأثيره الواضح في سياسة الدولة وصنع القرار فيها.

ويظهر البعد الديني في الحياة السياسية والاجتماعية في اسرائيل من جانبين: جانب عضوي يتمثل بدور الأحزاب الدينية في التأثير على صانعي القرار ولو كانوا علمانيين، وذلك من خلال المشاركة في الحكومة والكنيست وانتشار المؤسسات الدينية الرسمية والحزبية، وجانب منهجي يتمثل في سيطرة التعاليم الدينية والأحداث التاريخية القديمة على جزء كبير من تصورات المسؤولين الاسرائيليين، من حيث دور دولة اسرائيل الحالية في تجديد دولة اليهود القديمة في فلسطين منذ أيام داود وسليمان عليهما السلام، ومن حيث دور هذه الدولة في تعجيل خلاص اليهود.

لقد لعب العامل الديني في اسرائيل دوراً بارزاً في عدم تحديد حدود الدولة، وعدم تعريف من هو اليهودي، وعدم وضع دستور للدولة، واعتبار الانتماء الديني - لليهودية فقط - وسيلة للحصول على المواطنة والجنسية وكامل الحقوق السياسية، اضافة الى دوره في مجالات داخلية اجتماعية متعددة تبدو كأنها مجالات بسيطة ولكنها كانت كفيلة باسقاط الحكومة مثل حرمة يوم السبت وتجنيد النساء المتدينات...

إن مدخلات السياسة الاسرائيلية تأثرت الى حد كبير بمجموعة عوامل ذات بعد ديني، فهناك عوامل معنوية تشمل الايديولوجية الصهيونية (الدينية والسياسية والمسيحية)، والثقافة السياسية ذات الأصول الدينية، التي أبرزت مجموعة من القيم الدينية ذات تأثير سياسي في المجتمع والدولة، وهناك عوامل مؤسسية ترتبط بدور المؤسسات الدينية في توجيه الرأي العام وفرض الآراء الدينية على الكنيست والحكومة والمجتمع، اضافة الى دور البعد الديني الموجود لدى الأحزاب العلمانية والفكر العسكري المرتبط بالتاريخ

اليهودي القديم .

أما مُخرجات السياسة الاسرائيلية فقد تأثرت بتلك العوامل الدينية، مما أسفر عن مواقف اسرائيلية متشددة تركز على الاعتبارات الدينية والتاريخية، كالموقف الاسرائيلي من كل من القدس والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والهجرة والاستيطان والسلام والتوسع المحتمل .

ان البعد الديني في تلك المواقف الاسرائيلية يؤكد أن السياسة الخارجية الاسرائيلية تقوم على التوسع الذي يصل مداه الى الحلم الصهيوني بإقامة ما يسمى بـ (اسرائيل الكبرى) من النيل الى الفرات، كهدف طويل الأجل تخطط له السياسة الاسرائيلية، وتؤمن به غالبية الأحزاب والمسؤولين .

إن وجود البعد الديني في التصورات والممارسات الاسرائيلية لا يعني اغفال الابعاد الأخرى التي تأخذها السياسة الاسرائيلية بعين الاعتبار كالأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية، كما أنه لا يعني أن غالبية المجتمع والمسؤولين في اسرائيل هم من المتدينين الذين يؤدون الشعائر الدينية، وإنما يعني أن القيم الدينية لدى العلمانيين منهم تحولت الى برامج سياسية لتحقيق أهداف توسعية .

ان دراسة البعد الديني في السياسة الاسرائيلية تكشف عن خطورة هذه السياسة التي تسير في طريق المشروع الصهيوني نحو بناء «حضارة عبرية» على انقاض الحضارة العربية الاسلامية واقامة (اسرائيل الكبرى)، كما أن هذه الدراسة تكشف عن حقيقة التصور الاسرائيلي للصراع في المنطقة، والذي يرى أن اقامة دولة اسرائيل الحالية هي مجرد خطوة نحو المشروع الصهيوني، وأن المشكلة -حسب اعتقادهم- ليست مشكلة جغرافية أو حدودية أو سياسية، وإنما هي مشكلة الوجود اليهودي في العالم الذي يجب أن ينتهي بتحقيق دور «حضاري» يقود البشرية من القدس كما قادتها روما قديماً، ولذا فإن هذا المشروع الصهيوني يؤكد أن الصراع مع اليهود هو صراع وجود وليس صراع حدود .

المقدمة

تظهر أهمية دراسة البعد الديني في السياسة الاسرائيلية في محاولة الكشف عن دور العامل الديني في الحياة الاجتماعية والشؤون السياسية في «اسرائيل»، ومعرفة تأثيره على صياغة التصورات واتخاذ المواقف تجاه مختلف القضايا، ومن ثم معرفة دوره في صنع القرار في الشؤون الداخلية والخارجية، وتحديد تأثيره على احتمالات «السلام» في المنطقة، لا سيما وأن هذا العامل الديني الذي يقوم على أساطير دينية وتاريخية يهودية قديمة لا يقتصر على الحاخامات ورجال الدين اليهود فحسب، وإنما يمتد تأثيره ليشمل المجتمع اليهودي في كافة قطاعاته، وحتى القيادة وصانعي القرار فيه، ولعل ما يؤكد ذلك كلمة اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق التي القاها أمام ما يسمى بـ (مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) الذي عُقد في مدريد ما بين ١٠/٣٠ - ١٩٩١/١١/٥ بين وفود عربية واسرائيلية، وبرعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - قبل تفككه - حيث برز البعد الديني والتاريخي في مجمل كلمته التي ركز فيها على الحق الديني والتاريخي لليهود في فلسطين (١: ٥٩-٦٥) *.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تهدف إلى بيان خطورة السياسة الإسرائيلية التوسعية التي تستند إلى تصورات دينية، والتحذير من مغبة الوقوع في شباك التصريحات الإسرائيلية الداعية إلى السلام، والكشف عن حقيقة الرؤية الإسرائيلية للصراع العربي الصهيوني، إذ أن كثيراً من الباحثين اليهود يرون أنه صراع روحي وليس سياسياً، وأن البحث في مسألة الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية هو بحث عقائدي في أساسه (٢)، بل وتذهب دراسات غربية حديثة إلى أن الصراع العربي الصهيوني هو (صراع ديني لا ثجدي معه الحلول السياسية، وأن هذه البقعة الصغيرة من العالم نالت وتنال من الإهتمام الكبير ما لم تكن أية قضية بحجمها نظراً لأهميتها الدينية ويُعدها العقيدي) (٣).

كما تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور البعد الديني اليهودي فيما يسمى بـ «المشروع الصهيوني»، الذي يستهدف السيطرة على المنطقة من خلال الادعاء «بمهمة تاريخية» تنتظر

* جاء في كلمة شامير التي القاها ثم غادر مدريد متقرباً بحلول ليلة السبت المقدس (.. نحن الشعب الوحيد الذي عاش في أرض اسرائيل أربعة آلاف عام دون انقطاع)، (نحن الشعب الوحيد الذي كانت هاضمته القدس)، (.. نحن الشعب الوحيد الذي لا توجد أماكن المقدسة إلا في اسرائيل)، (لن أنساك يا اورشليم ولو فقدت ميني)، (العام القادم في اورشليم)، (إن أرض اسرائيل هي وطننا الحقيقي)، (إن القضية ليست الأرض وإنما وجودنا).

اليهود، مما يعني أن الصراع في نظر الزعماء الإسرائيليين هو صراع وجود، وأن المسألة عميقة الجذور، وليست مجرد مشكلة سياسية. * *

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فهي تسعى إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ١- هل يوجد بعد ديني يحكم السياسات الاسرائيلية ؟ بمعنى هل تستند الحكومات الإسرائيلية في سياساتها إلى أسس دينية ومبادئ يهودية ؟
- ٢- ما هو دور البعد الديني في السياسة الخارجية الإسرائيلية ؟
- ٣- ما أثر البعد الديني في التصورات الصهيونية بشأن قضايا الحرب والسلام ؟
- ٤- ما دور المؤسسات الدينية اليهودية في تحريك ذلك البعد الديني ؟ وما دورها في المجتمع وسياسة الدولة.

٥- ما أثر البعد الديني في المؤسسات السياسية والعسكرية ؟

كما تسعى الدراسة في معالجتها للبعد الديني في السياسة الاسرائيلية إلى التركيز على مجموعة من القضايا:

١- التمييز بين الدين والتدين لدى اليهود: إذ أن معظم صانعي القرار في اسرائيل قد لا يكونون من المتدينين الذين يؤدون الشعائر الدينية اليهودية، ولكنهم في نفس الوقت يستندون إلى الهوية اليهودية الدينية في مواقفهم، مما يعني أن البعد الديني لدى زعماء اسرائيل لا يقتصر على الشعائر والعبادات الدينية، وإنما يعني الخلفية التي يستند إليها صانعو القرار.

٢- إظهار قضايا الأرض والانسان: حيث أن قضايا الأرض (أرض الميعاد) والإنسان (شعب الله المختار) تحتل مساحة واسعة من البعد الديني في السياسة الاسرائيلية، تلك القضايا التي بدأها بمقولة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)، والتي عاد إليها اسحق شامير وعبر عنها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ حيث قال (إننا أمة من أربعة ملايين شخص، والأمة العربية من المحيط الاطلسي إلى الخليج عددها ١٧٠ مليوناً، ونحن نسيطر على ٢٨ ألف كيلو متر مربع فقط، ويمتلك العرب رقعة من

** يقول يهودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية السياسية في القرن التاسع عشر (لم يكن الله ليقينا على قيد الحياة طيلة المصور الفاتته لو لم يتبق لنا دور لنلعبه في تاريخ البشرية) (٤: ١٨) كما يقول ارئيل شارون الذي تولى عدة وزارات في الحكومة الاسرائيلية (ليست المشكلة الفلسطينية - ولم تكن على الاطلاق- المشكلة الحقيقية التي هي في صلب النزاع اليهودي العربي، لم تكن أبداً ولن تكون في المستقبل إلا مشكلة واحدة فقط هي "المشكلة اليهودية"، مشكلة "وجود" اسرائيل كدولة مستقلة لليهود). (٥: ٤٣٧).

الأرض تبلغ ١٤ مليون كيلو متر مربع، إن القضية ليست الأرض وإنما وجودنا (١: ٦٥)، لذلك فإن هذه الدراسة ستتركز على صورة (الأرض والانسان) في التصور الإسرائيلي ويُعدّه الديني.

٣- ارتباط جميع مجالات السياسة الاسرائيلية بالصراع العربي الصهيوني والتركيز على السياسة الخارجية: حيث أن أي سياسة اسرائيلية: داخلية أو خارجية، لا تخرج عن دائرة الصراع العربي الصهيوني بل إنها تدور ضمنه على كافة المستويات، لذلك فإن هذه الدراسة هي بحث في الرؤية الاسرائيلية لهذا الصراع من جهة، وهي تركز على السياسة الخارجية الاسرائيلية من جهة ثانية، وذلك بسبب ارتباطها مع جوانب كثيرة من الأوضاع السياسية الداخلية الاسرائيلية التي يبرز فيها البعد الديني بشكل واضح، وخاصة في ظل الصراع القائم بين اليهود المتدينين والعلمانيين.

٤- الدين والدولة في اسرائيل: حيث أنه بالرغم من اعتقاد السياسيين بأن الدين كعامل من عوامل السياسة الدولية لم يعد موجوداً منذ معاهدة (وستفاليا) عام ١٦٤٨ التي أنهت الحروب الدينية في أوروبا وتبعها تأسيس الدولة القومية الحديثة على أساس فصل الدين عن الدولة، إلا أن هذا الأمر بالنسبة لاسرائيل يختلف كثيراً، وذلك لسبب هما:

أ- إن اسرائيل لم تستطع الفصل التام بين الدين والدولة على المستويات السياسية والاجتماعية والتشريعية.

ب- إن جذور القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني تدور حول جذور تاريخية ودينية في الأصل، وتتعلق بملكية الأرض.

وحتى نوضح هذه الرؤية من مصادرها الاسرائيلية فقد اعتمدنا على كثير من مذكرات مترجمة لزعماء اسرائيليين مثل: ديفيد بن غوريون (مذكرات بن غوريون)، ومناحيم بيغن (الثورة)، وغولدا مائير (حياتي)، وعيزر وايزمان (الحرب من أجل السلام)، وموشيه شاريت (مذكرات شاريت)، واسحق راين (سجل خدمة)، ومائير كاهانا (شوكة في عيونكم)، ويغثال ألون (إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي) إضافة إلى مقالات وخطابات زعماء آخرين مثل اسحق شامير وشمعون بيرس وأريئيل شارون وموشيه دايان وغيرهم، وسوف نوضح خلال الدراسة موقع كل منهم في مراكز القوى الإسرائيلية.

إن من صعوبات هذه الدراسة عدم إتقان اللغة العبرية للرجوع إلى المصادر الأصلية والوثائق الإسرائيلية من جهة، وندرة الأبحاث المتعلقة بالجوانب الثقافية والحضارية والاجتماعية والدينية والتاريخية للصراع العربي الصهيوني بالمقارنة مع الأبحاث المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية، مع أن الجوانب الأولى لأي صراع تسهم كثيراً في فهم طبيعته، وبالتالي تساعد في حسمه أو حله، وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الفكرة في الحرب العالمية الثانية، حين طلبت من باحثيها دراسة الشعب الياباني من خلال الأدب والحضارة اليابانية. (٦).

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي (تحليل المضمون)، وذلك بدراسة مضمون اعلان قيام الدولة اليهودية، ومشروع الدستور، وقانوني العودة والجنسية، وبرامج الأحزاب السياسية، وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين، كما اعتمدت الدراسة في منهجيتها على التسلسل في وحدة الموضوع، ابتداء من الأسس التي قامت عليها الدولة، ومروراً بالعوامل المؤثرة في صنع سياستها، وانتهاء بالمواقف الناجمة عن هذه الأسس والعوامل. وقد تحددت هذه الدراسة في البحث في البعد الديني في السياسة الاسرائيلية منذ قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٨، كما أنها جاءت في أربعة فصول وعلى النحو التالي:

- الفصل الأول: ويتناول تعريف السياسة الخارجية الاسرائيلية من حيث اهدافها وأدوات تنفيذها، والعوامل المؤثرة فيها، وارتباطها بنظرية صنع القرار، وموقع الدين اليهودي من كل ذلك.
- الفصل الثاني: ويتناول البعد الديني في أسس قيام الدولة اليهودية في فترتها الأولى، وهي عناصر الدولة، وإعلان قيامها، ومشروع الدستور فيها، وقانونا العودة والجنسية.
- الفصل الثالث: ويتناول العوامل المؤثرة في صنع السياسة الاسرائيلية، وهي عوامل معنوية تشمل الايديولوجية الصهيونية والثقافة السياسية، وعوامل مؤسسية تشمل المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية.
- الفصل الرابع: ويتناول المواقف الاسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والهجرة اليهودية والاستيطان والقدس، وتأثير ذلك على احتمالات السلام أو توسع الصهيونية من جديد.

الفصل الأول

مدخل إلى السياسة الخارجية الإسرائيلية

بالرغم من الاعتقاد بأنه ليس من السهل إعطاء تعريف شامل ودقيق للسياسة الخارجية، (٧) إلا أن هناك الكثير من علماء السياسة عرفوا السياسة الخارجية بطرق مختلفة، لكنها تلتقي جميعها حول تحقيق الدولة لأهدافها ومصالحها في الخارج، فمن هؤلاء: (٣:٨) (نورمان هيل) الذي يقول (هي محتوى أو جوهر جهود الأمة لتعزيز مصالحها تجاه الأمم الأخرى)، وهناك (هارتمان) يقول (هي تعبير منظم عن مصالح الأمة المختارة بعناية)، وكذلك (د. جونسون) يرى أن السياسة الخارجية هي (فن الحكومة في المقام الأول بالنسبة للقوى الخارجية)، ويعتبر (لنكولن) أن السياسة الخارجية هي (مفتاح العملية التي تترجم بها الدولة أهدافها ومصالحها إلى سلسلة منظممة متماسكة من الأفعال، لتحقيق هذه الأهداف ولحماية مصالحها).

إن جوهر السياسة الخارجية يبقى واحداً وإن تعددت أساليب تعريفها، فالمهم هو التركيز على الجوانب الرئيسة في السياسة الخارجية، والتي نلخصها في الافتراضات التالية: (٩)

١- تتكون السياسة الخارجية من الوسائل التي تختارها الدولة لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية، وبذلك فإن محور السياسة الخارجية هو تقرير أفضل هذه الوسائل لتحقيق تلك الأهداف.

٢- تقع مسؤولية السياسة الخارجية كلياً على كاهل القيادة الوطنية، التي تتولى عملية صنع القرار وتنفيذه.

٣- تتألف السياسة الخارجية من عدد غير محدود تقريباً من الافتراضات التي تعكس الشكوك الواقعة ضمن البيئة الدولية، ولعل أخطر ما أخذ على عملية تكوين السياسة هو رفض تقبل حقيقة الظروف المتغيرة، أو عدم القدرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة.

٤- يتطلب تنفيذ السياسة الخارجية تطوير استراتيجية لتابعة الأهداف، فالاستراتيجية التي يتم تبنيها في النهاية هي انعكاس لأهداف السياسة الخارجية، كما هي انعكاس للقدرات والقيم المحلية.

بناء على ذلك يمكن القول ان الافتراضات السابقة تحدد لنا جوانب دراسة السياسة الخارجية التي نحتاج لها، من حيث أهدافها وأدوات تنفيذها والعوامل المؤثرة فيها...

كما يتضح لنا ان موضوع السياسة الخارجية هو موضوع واسع، ويغطي جانباً أساسياً من العلوم السياسية برمتها، إلا أنه هذه الدراسة خصصت لتتناول قضية محددة محورها البعد الديني في السياسة الإسرائيلية، مع التركيز على السياسة الخارجية منها وذلك لأهميتها في تحديد المواقف الإسرائيلية من الصراع العربي الصهيوني.

لهذه الأسباب، وبالتحول من العام -السياسة الخارجية- إلى الخاص -السياسة الخارجية الإسرائيلية- فإن هذه الدراسة تركز على الجوانب المهمة فقط والتي تخدم أهدافها، من حيث البحث في الأمور ذات البعد الديني، أما المواضيع الأخرى التي تشترك فيها السياسة الخارجية لمعظم دول العالم كالدبلوماسية والدعاية والاستثمارات والمعونات الاقتصادية وشراء السلاح وتصديره... الخ، فقد يكون بحثها في دراسات أخرى عامة وشاملة، علماً أن إسرائيل متميزة في هذه القضايا بشكل بارز، فهي تحاول من خلال دبلوماسيتها ودعايتها أن تثبت وجودها، وتدافع عن مطامعها، وتقنع الآخرين بسياساتها، كما أنها تعمل على تأمين السلاح بشكل واضح لتحقيق التفوق العسكري في المنطقة، وتطبيق نظرية الأمن الإسرائيلية المزعومة، وتعتمد أيضاً على الدعم الاقتصادي الخارجي سواء من يهود العالم أو من حكومات مختلفة، إذ أنها لا تستطيع الاعتماد على اقتصادها المحلي، نظراً للموازنة الضخمة التي ترصد لوزارة الدفاع، ونفقات استقدام المهاجرين وتوطينهم، ومع عدم إغفال هذه القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، فإن هذه الدراسة تركز على الأمور ذات العلاقة بأهدافها أملاً في الوصول إلى شيء جديد.

وبناء على هذه المعطيات فإننا سنتناول هذا الفصل من خلال المباحث القصيرة التالية:

المبحث الأول:- أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الثاني:- أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الثالث:- العواقل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية.

المبحث الرابع:- السياسة الخارجية الإسرائيلية ونظرية اتخاذ القرار.

المبحث الأول :- أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية :

إن أهداف السياسة الخارجية هي تابع من توابع المصلحة الوطنية، وفيما يتعلق بهذه الأهداف فإننا نستطيع أن نجمل الافتراضات التالية: (١٠: ١٠٨)

- ١- يتم تحديد أهداف طويلة الأجل، وأخرى متوسطة الأجل وقصيرة الأجل أيضاً.
 - ٢- توضع أولويات للأهداف، وقد تقضي الضرورة التضحية ببعض الأهداف لصالح تحقيق أهداف أخرى أهم.
 - ٣- يتم التمييز بين الأهداف المعلنة والأهداف المخفية، بمعنى أن ضرورات السياسة الدولية قد تقتضي الإعلان عن أهداف معينة وعدم الإعلان عن أهداف أخرى.
- ويقياس هذه الافتراضات على السياسة الخارجية الإسرائيلية فإننا نجد لها قائمة فيها، فالافتراض الأول يتضح من خلال التخطيط لإقامة الدولة أولاً ثم إقامة (إسرائيل الكبرى) على المدى البعيد وتطبيق النظرية الصهيونية، وهذا ما يؤكد ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء في إسرائيل حيث قال (إن الدولة بحد ذاتها ليست هدفاً، وإنما الهدف هو الصهيونية)، (١١: ٢٢) كما يتضح أيضاً من خلال المقارنة الزمنية، حيث أن السياسة الخارجية الإسرائيلية - في بداية قيام الدولة - كان لها هدفها المهيمن في تأسيس علاقات رسمية مع أكبر عدد ممكن من الدول، وخاصة مع الدول الكبرى.
- ولكن الآن وفي ظل التنظيم الدولي الجديد فإن إسرائيل تسعى إلى أن تتولى القيام بمهام جديدة في الشؤون الدولية بعيداً عن أفق الصراع العربي الإسرائيلي، (١٢) لتلعب دوراً مهماً في الساحة العالمية كدولة تعبر عن ما تسميه (الحضارة العبرية)، ويبدو أن التخطيط للأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل كان معتمداً أيضاً من قبل الحركة الصهيونية العالمية، إذ أن (ثيودور هرتزل) مؤسس هذه الحركة قد أوضح بعد عقد مؤتمر بال عام ١٨٩٧ أنه (في بال أقيمت الدولة اليهودية، وإذا قلت هذا الكلام اليوم فإنه سيقابل بالسخرية، ولكن خلال خمس سنوات، وربما بالتأكيد خلال خمسين سنة سيراهما الجميع) (١٣: ٦٦)

أما الافتراضان الثاني والثالث فإنهما يشيران تساؤلات عن مقصد إسرائيل من عقد اتفاقية سلام مع مصر عام ١٩٧٩، وانسحابها من سيناء مع زعمهم بأن سيناء هي جزء من إسرائيل الكبرى، وحول مقصد إسرائيل من سعيها إلى عقد اتفاقيات سلام مع الدول

العربية المجاورة التي تدخل أراضيها ضمن ما يسمى بإسرائيل الكبرى، مما ينشئ اعتقاداً بوجود أهداف معلنة وأخرى فعلية كامنة يمكن تحقيقها على المدى البعيد.

أما بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية فإنها تتركز فيما يلي (١٤):

١- تحقيق الغاية القومية: وهي الهدف النهائي الذي تسعى الدولة ومؤسساتها لتحقيقه، وإذا كانت الغاية القومية لبعض الدول تقف عند حد ضمان استمرار بقائها وتأمين سلامتها وحرية أراضيها وتحقيق رفاهية شعبها، فإن هناك دولاً أخرى تكون غايتها القومية أبعد من ذلك، ومنها إسرائيل التي تعتبر إعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة، بأوضاعها التاريخية وبكل ثقافتها ونظيرتها القديمة هي غايتها القومية، ولهذا السبب فهي تسعى لتكون مقر جميع يهود العالم، ومركز الإشعاع الفكري الذي يستقطب يهود المهجر.

٢- توفير الأمن والحدود الآمنة: وربما تستخدم هذه المقولة، لتبرير التوسع واستمرار احتلال الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ٤٠٤٩٤٠٤

٣- منع العرب من الوحدة: وذلك بإثارة الخلافات في العالم العربي، وفي كل مرة تتم فيها وحدة عسكرية أو سياسية تستعد إسرائيل للقيام بعدوان يعطل تلك الوحدة أو يشلها.

٤- تنفيذ أهداف الاستعمار في السيطرة على البلاد العربية: حيث تلتقي أهداف إسرائيل مع أهداف الدول الاستعمارية الغربية لضمان استمرار فصل شرق العالم العربي عن غربه، ولضمان استغلال ثرواته والسيطرة عليها، للحيلولة دون قيام حضارة عربية إسلامية تهدد حضارة الغرب الاستعماري.

٥- منع العرب من القتال وفرض الاستسلام عليهم: ويعتبر هذا الهدف وسيلة من أجل تحقيق الأهداف الأخرى، لتتمكن إسرائيل من لعب دور أكبر في الساحة العالمية بعد رضوخ العالم العربي.

ومجمل القول ان إسرائيل تتكئ على هذه الأهداف لتوفير الظروف الاجتماعية والسياسية والروحية والاقتصادية لتحقيق الغرض الأساسي الذي أنشئت إسرائيل من أجله، وهو قيام مشروع صهيوني يركز على أسس عبرية، (١٥) ومن هنا تظهر أهمية دراسة البعد

الديني في أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية.

وبما أن كل دولة تعتمد على مجموعة من المبادئ التي تحكم سياستها الخارجية من أجل تحقيق أهدافها، والتي تنشئ مع بعضها أيديولوجية السياسة الخارجية، (٨) وبما أن من أهم هذه المبادئ: الموقع والقوة والشعب، (١٦) فإننا نستطيع أن نبرز الاتجاهات التالية في السياسة الخارجية الإسرائيلية:

١- امتداد أهداف إسرائيل إلى ما وراء الإطار الجغرافي لها (١٧):

حيث أن إسرائيل لا تستطيع ضمان وجودها الدائم في المنطقة فإنها تعمل على تحقيق ذلك من الخارج، وقد أوضح ذلك (أبا إيمان) وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق حيث قال أمام الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في ٢٣/٣/١٩٦٥ (إن البند الأول في سياسة إسرائيل الخارجية يقوم على تجنيد أكبر قدر ممكن من النفوذ الدولي في تأييد استقلال دول الشرق الأوسط ووحدة أراضيها)، (١٨: ٢٤) وتكمن خطورة مثل هذا التصريح في أنه يدعو إلى تجنيد ذلك النفوذ الدولي ليس فقط من أجل تأييد استقلال إسرائيل ووحدة أراضيها، ولكن أيضاً وهذا هو الأهم: من أجل المحافظة على الأمر الواقع في الدول العربية المجاورة، لمنع أي شكل من أشكال الوحدة، لأنها تشكل عائقاً وخطراً على صورة (الدولة الكبرى).

ولعل البروفسور (بنيامين اكرين) أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري في الجامعة العبرية في القدس كان أكثر وضوحاً عندما قال (إن نقطة الارتكاز في سياسة إسرائيل الخارجية يجب أن تكون ضمان وجود إسرائيل في العائلة الدولية، أما معاهدات الصلح فإنها لا تضمن سلماً دائماً)، (١٨: ٢٣) وهذا الرأي يثير تساؤلاً حول التصور الإسرائيلي للصلح والسلام كما سنناقشه في الفصل الرابع، كما أنه يؤكد حقيقة وجود أهداف معلنة وأخرى كامنة في السياسة الإسرائيلية.

٢- انعكاس أهداف إسرائيل للواقع القائم فيها ولجملة البرامج التي أدت إلى قيامها كياناً غريباً عن الأرض التي تقوم عليها وعن المحيط الذي تعيش وسطه: (١٧)

وهذا يؤكد أن السياسة الخارجية الإسرائيلية تنبع من القيم والمبادئ الثابتة للحركة الصهيونية، وانها عبارة عن الترجمة الدبلوماسية والحرفية لمجموع الأهداف الصهيونية: المرحلية والنهائية، الثابتة والمتغيرة، والتي تتجسد في البرامج والمخططات والمواقف

المختلفة. (١٧)

٣- تقييم مواقف الدول الأخرى:

إذ أن إسرائيل لا تقييم مواقف الدول الأخرى على أساس نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بل ان أهم مقياس لطبيعة العلاقات بين إسرائيل وبين الدول الأخرى هو موقف تلك الدول من المجموعات اليهودية الموجودة فيها، ومدى السماح لتلك المجموعات بجباية الأموال لإسرائيل والهجرة إليها، واستثمار الأموال فيها، ونشر الدعاية الصهيونية السياسية في صفوف سكانها. (١٧)

٤- الموامة بين الأهداف والإمكانات:

وقد جرى نقاش واسع في إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ ليس حول الأهداف والغايات فحسب، وإنما أيضاً حول مسألة نسبة حرية الاختيار المتوفرة لدى إسرائيل، فأهدافها واضحة لدى قادتها، ولكن هل باستطاعة إسرائيل تحقيق هذه الأهداف ضمن الإمكانيات المتوفرة لديها حالياً؟ لقد شغل هذا الاتجاه حيزاً كبيراً من تفكير القادة الإسرائيليين الهادف إلى تحقيق التوسع في سياستهم الخارجية. (١٩)

المبحث الثاني :- أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية

إن وسائل أو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية تتراوح من دولة إلى أخرى بين الوسائل السياسية والعسكرية، رغم أن وزارة الخارجية وما يتبع لها من سفارات في العواصم الأخرى هي التي تشكل دبلوماسية الدولة كأداة رئيسة في تنفيذ السياسة الخارجية، كما أن البحث في الدبلوماسية يكون مترافقاً دائماً مع موضوع السياسة الخارجية، إلا أننا في هذه الدراسة لا ننوي البحث في تفصيلات الدبلوماسية الإسرائيلية وسفاراتها في الخارج وموظفيها وإدارتها وميزانيتها وغير ذلك من الأمور الفرعية، (٢٠) بقدر ما نحتاج إليه من الإشارة إلى الأصول والأيدولوجية التي تنطلق منها تلك الدبلوماسية، والتي ربما ينطبق عليها تعريف ميكافيللي للدبلوماسية بأنها (ليس سوى كلمة رقيقة تخفي خلفها شريعة الغاب)، (٨٢:٢١) وذلك لما تقوم به من نشاطات مخالفة للقانون، ولعل أوضح دليل على ذلك هو ما تقوم به السفارة الإسرائيلية في القاهرة سراً بمحاولات نشر الإيدز والمخدرات

والجاسوسية بين الشباب المصري، علاوة على دورها في تدمير الزراعة المصرية وخاصة محصول القطن، (٢٢) وكذلك دور السفارات الإسرائيلية في الخارج في اختراق الحدود العربية عن طريق إرسال يهود بجوازات سفر أجنبية إلى بعض الدول العربية بقصد البحث وجمع المعلومات وحتى التخريب. وليس أدل على ذلك من ضبط محاولة تهريب إسرائيل أسلحة إلى اليمن في حزيران ١٩٩٢، وكذلك ضبط مجموعة اليهود المسلحين في كشمير في أيار ١٩٩٢، وهم يتظاهرون بأنهم سياح أجنب.

ولكن مع هذا فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية ليست نوعاً من الترف الدبلوماسي، وليست الأجهزة المقامة في الداخل أو في الخارج بهدف استكمال مقومات بناء الدولة السياسية، وإنما هي أداة من أدوات العمل من أجل إنجاز البرامج الاستعمارية والاستيطانية والتوسعية لإسرائيل. (١٧: ١٠)

ويعتبر الغزو الدبلوماسي الإسرائيلي لدول القارة الإفريقية دليلاً واضحاً على هذه الجدية الدبلوماسية والبرامج المعدة مسبقاً، (٢٣) حيث أن مجلة (سكيرا حودشيت) الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية في عددها رقم ١١ عام ١٩٨٠ تحاول أن تبحث عن (جذور دينية) لعلاقة إسرائيل بجنوب إفريقيا، فتذكر أن الأفريكان البوير* والمستوطنين الآخرين اتخذوا من التوراة كتاباً وحيداً يتلونه، واعتبروه مصدر حكمة وإلهام، ودليلاً على الحياة اليومية، كما أنهم نظروا إلى ما يسمى «بشعب إسرائيل» على أنه شعب شقيق لهم، نظراً لما هو قائم من تشابه بينهما في الظروف، ففي التاريخ القديم تاه اليهود في صحراء سيناء، وفي التاريخ الحديث تاه هؤلاء في الصحراء الإفريقية، كما اعتبروا أنفسهم مثل اليهود «شعب الله المختار»، واعتبروا جنوب أفريقيا «أرض الميعاد» (٢٤: ١٤) - هذا حسب زعم المجلة المذكورة.

وعن تلك الوسائل السياسية والعسكرية، الأجهزة المقامة في الداخل والخارج، فإن إسرائيل عملت على دمج تلك الوسائل والأجهزة من خلال نظريتين اعتمدت عليهما كركيزة أساسية في سياستها الخارجية، الأولى (نظرية وحدة السياسة الخارجية) وهي في الداخل، والثانية (نظرية الدفاع الاستباقي عن النفس) وهي في الخارج.

* البوير: كلمة هولندية أطلقت على المهاجرين الغربيين (الزراع الأحرار) في جنوب إفريقيا، وهم يتمون إلى العنصر القوقازي.

النظرية الأولى ، والتي أرسى بناءها الفكري الباحث الفرنسي (ريمون آرون) (٢٥) جمعت بين الوسائل السياسية والعسكرية، ولم تهمل إحداها على حساب الأخرى، وهي ترى أن وحدة السياسة الخارجية تقوم على المتغيرين: الدبلوماسية والاستراتيجية، باعتبارهما وجهين متكاملين لفن السياسة، فالدبلوماسية -وهي فن الإقناع- هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول ولا سيما في وقت السلم، أما الاستراتيجية -وهي فن الإكراه- فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب، أي أن القوة المسلحة تستخدم -كأداة من أدوات السياسة الخارجية- أحد مظهرين: الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها، ويعتقد (ريمون آرون) أن شتى مفاهيم العلاقات الدولية أو السياسات العالمية تبدأ بنظرية وحدة السياسة الخارجية: الاستراتيجية والدبلوماسية من ناحية كأدوات للسياسة الخارجية، والقوة من ناحية ثانية كوسيلة لها.

ويبدو أن إسرائيل قد وعت هذه النظرية وعملت على التطبيق العملي لها، من خلال دمج شؤون الأمن والخارجية، على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية، أي الحكومة والكنيست، وذلك بتشكيل اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجية، ولجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، (٢٦) والأهم من ذلك ان (بن غوريون) جمع بين هذه المهام عندما كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع في نفس الوقت، وكان يطالب بأن يكون وزيراً للخارجية أيضاً، (١٧) ويبدو أن هذا هو أحد الأسباب التي أثارت الخلاف بينه وبين وزير خارجيته (موشيه شاريت) والذي أدى في النهاية إلى تنحي بن غوريون عن رئاسة الحكومة عام ١٩٥٤ وتولي شاريت لها لعدة شهور (٢٧)، وهذا يؤكد الرأي القائل بوجود ثلاثة اتجاهات في السياسة الخارجية الإسرائيلية، الأول منها يعتمد على الدبلوماسية الخارجية في التوصل لتحقيق الأهداف الصهيونية وقد مثله أول رئيس للدولة (حاييم وايزمان) ، والثاني يعتمد على السلاح ولا يثق بغيره وقد مثله (مناحيم بينغن)، والثالث يستخدم الاسلوبيين ويجمع بينهما -الخارجية والدفاع- وقد مثله (بن غوريون) الذي وصفته صحيفة (نير) العبرية بأنه (رجل حرب متنكر لا يفصح لسانه عن أسرار قلبه، وعندما يستعد للحرب فإنه يتكلم عن السلام). (٢٨: ٣٥)

أما النظرية الثانية -الدفاع الاستباقي عن النفس- والتي هي نظرية إعلامية دعائية، فإنها تنطلق مما تعتبره إسرائيل حقاً طبيعياً في الوجود، وتحاول الاستناد في دعائها هذه إلى

الاعتبارات التالية: (١٨)

- ١- أنها دولة صغيرة محاطة بدول معادية تسعى إلى القضاء عليها، لذلك فهي مضطرة للبحث عن أصدقاء في الخارج.
- ٢- أنها دولة تتمتع بقدرات فنية وعلمية وإنتاجية عالية لا تستطيع تقديمها في المنطقة، لذلك فهي مضطرة للبحث عن مجال حيوي لاستخدام هذه القدرات.
- ٣- أنها لا تستطيع الاكتفاء بالاعتماد على صداقة الدول الغربية، وأنها طالما بقيت معزولة عن العالم العربي المحيط بها، لذلك فإن مصيرها يتوقف في المدى الطويل وإلى حد كبير على قبول قارتي آسيا وأفريقيا بها، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ منهما، لأنها تقوم على نقطة التقاء بينهما.

المبحث الثالث :- العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية

إن عملية صنع السياسة الخارجية تعني (عملية التخطيط العام للسياسة الخارجية بما تشمله من دراسة الأوضاع العامة والداخلية، والقرارات المحتملة، واختيار الأدوات المنفذة، ودراسة المواقف والإمكانات والحالات خلال فترة ممتدة وغير مرتبطة بحالة معينة)، ومن هذا التعريف فإن دراسة العوامل المؤثرة على هذه العملية هي عبارة عن تفسير أحداث السياسة الخارجية، والذي يمكن أن يتم بالاستناد إلى أحد الأسس التالية: (٢٦)

- ١- الأسس الشخصية والأساس السلوكي لدراسة صنع السياسة الخارجية.
- ٢- طبيعة الحضارة السائدة في المجتمع.
- ٣- جماعات اتخاذ القرار والمؤسسات المسؤولة عن صنع السياسة العامة وأثر الظروف الخارجية.

ومن هذه الأسس يمكن الاستنتاج بأن عوامل التأثير على السياسة الخارجية تتراوح بين عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وسيكولوجية، داخلية وخارجية، إضافة إلى ردود الفعل والرأي العام المحلي والعالمي، وكذلك مراكز القوى وهيئات صنع السياسة الخارجية، وأفكار القيادات وتصوراتها، وإذا ما أدركنا التشابك بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية بشكل عام والعوامل المؤثرة فيهما من ديناميات اجتماعية وعوامل جغرافية وطبيعية وديمقراطية، واقتصادية وتكنولوجية ودينية، وكذلك عوامل البحث عن الأمن والقومية،^(١٠) ومع الإقرار باختلاف درجة أهمية كل عامل من هذه العوامل، ومستوى

تأثيره عن غيره من العوامل الأخرى، من نظام سياسي إلى آخر، وداخل النظام السياسي الواحد أيضاً - مع إدراكنا لكل هذا فإن هذه الدراسة سوف تقتصر على الأجزاء التي تخدم أهدافها من هذه العوامل، لتحقيق الغرض المحدد لها.

١ - الدين في العلاقات الدولية

إن الدين - وهو جوهر هذه الدراسة - وبناء على دراسات ميدانية أجريت في الغرب وإضافة إلى ما أوضحناه في المقدمة من دور الدين في السياسة الدولية - يؤثر في الاتجاهات والمواقف السياسية حتى ولو كان الفرد لا يؤدي الشعائر الدينية، نظراً لأن الدين عامل من عوامل التنشئة والتربية، ويقدم الكثير من القيم والعقائد التي يمكن أن ترجع جذورها الثقافية والسياسية إلى المعتقدات الدينية، وبالتالي فإن التنشئة السياسية تتأثر بدرجة كبيرة بالأديان السائدة حتى ولو كان أفراد المجتمع علمانيين بالطريقة التي يقدمونه بها، وحتى لو كان ذلك ضمن السياسات غير المعلنة، والأطر المحدودة للدولة، ويعتبر الغزو الثقافي تجسيداً للوسائل الثقافية التي تستخدمها بعض الدول في سياساتها الخارجية. (١٠)

كما أن المعتقدات الدينية للأقليات تمثل تحدياً لا يستهان به للحركة السياسية القومية وقدرة النخبة الحاكمة في صناعة قرار السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، (٢٩) وإذا تذكرنا ما أوردناه في المقدمة عن التمييز بين الدين والتدين فإن هذه الفقرة تبين أهمية دراسة (التنشئة السياسية) كعامل مهم من عوامل التأثير على سياسة إسرائيل الخارجية.

ويؤكد ذلك الكاتب (ميشيل بريشر MICHEAL BRECHER) المهتم بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، فهو يرى أن الديانة اليهودية هي مظهر أساسي ومتفوق للثقافة السياسية التي تؤثر على السياسة الخارجية الإسرائيلية، لأنها تقدم الفكر والشاعر والاعتقاد والسلوك في العالم السياسي (٣٠) على حد تعبيره، وينقل وصفاً لذلك لأحد المتخصصين بالسياسة الخارجية الإسرائيلية وهو (SHABTAI ROSSENE) (شابتاي روزين) الذي يقول: (إسرائيل دولة يهودية، الدولة اليهودية الوحيدة في العالم، وقد أعيد تأسيسها بعناية بواسطة الشعب اليهودي كحل يهودي للمسألة اليهودية، التي تركت آثاراً في تاريخ الجنس البشري لأكثر من ألفي سنة، هذه هي المعالم الرئيسية التي تحكم كل السياسة الإسرائيلية: الداخلية والخارجية، وهذا يجعل إسرائيل فريدة، وبدون إدراك كامل لهذا العنصر

الجوهري، فإنه من المستحيل فهم إسرائيل أو أي مظهر للسياسة الإسرائيلية الداخلية أو الخارجية) (٢٢٩:٣٠)

ويلاحظ (روزين) وجود تأثير رباعي (ليهودية إسرائيل) على سياستها الخارجية يتمثل فيما يلي: (٣٠)

١- إن هدف منح كل يهودي حق الاستيطان في "إسرائيل" يجعل الحق في الهجرة إليها مصلحة قومية حيوية.

٢- كدولة يهودية واحدة فقط، فإن إسرائيل مهتمة بمصلحة اليهود في أي مكان .

٣- إن هدف إسرائيل في الاتصال الحر والمستمر مع المجتمعات اليهودية في أي مكان يقودها لقياس صداقتها مع الدول الأخرى بمدى قبولها لهذا الاتصال.

٤- كدولة يهودية واعية لذاتها فإن إسرائيل ترى أن مسؤولية الهجرة يجب أن يشارك فيها "العالم اليهودي".

ويؤكد (الوف هارثيفين) الباحث الإسرائيلي الشهير الذي يعمل في مؤسسة (فان لير) للأبحاث في القدس دور الديانة اليهودية - كعقيدة وليس كطقوس - في توجيه القيادة الإسرائيلية في سياستها، وذلك أثناء تحليله لدور الهوية الإسرائيلية في القرن المقبل، والذي يحدده بأنه (مهمة خلق اليهودية من جديد، انطلاقاً من شرارات قديمة كانت مكنوزة في داخلها على كَرّ أكثر من مائة جيل، ليس كديانة أساسها طاعة طقوسية لإله ذي سلطة، وإنما كعقيدة أساسها الصراع من أجل ما يتفتق عن أذهاننا) (٢٨:٣١)

٢- الأيديولوجية

يظهر دور الأيديولوجية في السياسة الخارجية من حيث مساهمتها في تحديد كيفية النظر إلى العالم الخارجي، (١٠) ويبدو أن لها تأثيراً أكبر على صياغة السياسة الخارجية بعيدة المدى منها على الأعمال قصيرة الأجل، (٩) وتعكس الأيديولوجية مدى واسعاً من العقائد الذي يجعلها مؤثرة في توجيه السياسة من ناحية، وفي جعل هذه السياسة مقبولة نفسياً وأخلاقياً، للمجتمع المحلي والمجتمع الدولي من خلال تفسير الأعمال التي تقدم عليها الدولة بمصطلحات أيديولوجية تتفق مع مصالحها، وربما تنطبق هذه الفكرة على الأيديولوجيات التوسعية، والتي تعتبر الصهيونية واحدة منها كالنازية والفاشية أيضاً. (١٠)

وإضافة إلى ذلك فإن (النظرية الأيديولوجية) هي واحدة من ثلاث نظريات لتفسير السياسة الخارجية،* وهي ترى أن السياسة الخارجية إن هي إلا تعبير عن الأفكار التي تضمها النظرية السياسية التي تؤمن بها الدولة، بمعنى أن الأفكار تحدد سلوك ونهج الدولة في سياستها الدولية. (٣٢)

وبالنسبة لإسرائيل فإنها تقوم على الأيديولوجية الصهيونية لمعظم التيارات السياسية فيها، لذلك فإن دراسة البعد الديني في الفكر الصهيوني في الفصل الثالث سوف يجيب عن دور الأيديولوجية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومن ناحية ثانية، بما أن الأيديولوجية تبلور في التصورات والاتجاهات فإنه من المناسب أن نبحثها لدى صانعي السياسة الخارجية في الفصل الثالث - الأحزاب السياسية والدينية والمؤسسة العسكرية -.

٣- التصورات السياسية وعملية صنع القرار

من الواضح (أن هناك علاقة وثيقة بين معطيات السياسة الخارجية وارتباطها بينة النظام الداخلي والمتغيرات التنظيمية والعوامل الشخصية لرجل الدولة، ويلاحظ أن التوجيهات والأدوار وكذلك الأهداف والأعمال قد يتم تفسيرها من خلال مفاهيم متنوعة أو ظواهر على أنها «التصورات» التي في أذهان صانعي السياسة) (٤٣٢:٢٥) لذلك فإن هذه الدراسة تركز على تلك التصورات لدى صانعي السياسة أكثر من التركيز على المناصب التي يحتلها هؤلاء، أي بمعنى التركيز على المفاهيم والأيديولوجيا والتصورات لدى رئيس الوزراء أو وزير الخارجية مثلاً أكثر من التركيز على شخص الوزير أو على مؤسسات وزارة الخارجية رغم أهميتها، إذ أن هذه الدراسة تبحث في وجود تصورات أو مفاهيم دينية توجه القادة الإسرائيليين في سياساتهم، وذلك انطلاقاً من أن المواقف الإسرائيلية من بعض قضايا السياسة الخارجية والتي ستبحث في الفصل الرابع من الدراسة كالأراضي المحتلة والاستيطان والقدس والسلام والهجرة لم تتغير رغم تغير الأشخاص الذين تولوا توجيه السياسة الإسرائيلية عشرات المرات، مما يشير إلى وجود تصورات مشتركة تستند إلى أيديولوجية واحدة هي الصهيونية، الأمر الذي دعا إلى وصف النظام السياسي الإسرائيلي (باستقرار السلطة السياسية) (٣٣) رغم تغير الأشخاص. أي أن المؤسسة هي العامل

* النظريتان الأخريان هما : النظرية الواقعية التي تفسر السياسة الخارجية على أساس مصلحة الدولة ، والنظرية المتكاملة التي تدمج النظريتين : الأيديولوجية والواقعية .

المشترك لصانعي القرارات .

كما أن الاعتقاد بأن (تغير الحكومة أو الأيديولوجية أو حتى الثورات الداخلية، ربما لا يغير الطريقة التي تسلكها الدولة في علاقاتها الخارجية) (١٢:٣٤) يقودنا إلى الوقوف على التغير الذي حصل في إسرائيل عام ١٩٧٧ بوصول الليكود إلى الحكم لأول مرة، بعد أن كان حزب العمل يسيطر عليه منذ عام ١٩٤٨ ولمدة ثلاثين عاماً تقريباً، * ومع ذلك يوصف الليكود والعمل بأنهما وجهان لعملة واحدة، إلا أننا في نفس الوقت لا نهمل دور القيادات ومراكز القوى في توجيه السياسة الخارجية في ظل وحدة الهدف وتعدد الأسلوب. وبالنسبة لهذه التصورات فإن الميراث التاريخي يعتبر عاملاً مهماً في صياغتها، وبالتالي في توجيه تفكير صانعي السياسة، إذ أن دروس التاريخ التي يعتبر بها صانعو السياسة يمكن استخدامها كمبرر لمبادرات السياسة الخارجية وخاصة إذا ما انبثق الفعل عن سابقة تاريخية، (٩) ومن ناحية ثانية فإن الميراث التاريخي يفيد في التعرف على أهم العوامل التي كيفت دور الدولة في الشؤون العالمية، ومواردها وطاقتها الاقتصادية، وتكوينها الاجتماعي، والتزعات الثقافية الغالبة فيها، وتركيبها السياسي، ونزعاتها العقائدية، والتغيرات في وضعها الدولي، وأهم ما كشف التاريخ من نزعات في سياستها الخارجية، (٣٥) ولذلك فإن السياسة الخارجية تتكيف مع تاريخ الأمة، ومن التاريخ تبني الأمة الأسلوب والثقافة التي تؤثر على أسلوب العمل الذي على الأمة أن تتبعه في علاقاتها الدولية. (٨)

وبالنسبة لإسرائيل فمن المعروف أن رصيدها التاريخي كدولة حديثة لا يتجاوز عمرها خمسة وأربعين عاماً، إلا أننا نجدها تحاول الاستفادة من التاريخ الصهيوني منذ القرن التاسع عشر من ناحية، وتدّعي إحياء تايخ الدولة اليهودية القديمة منذ أيام داود وسليمان عليهما السلام من ناحية ثانية، فالتاريخ اليهودي القديم يصطنع نماذج لحياة الاضطهاد والعنف والشعور بالتفوق والعظمة التي تنعكس جميعاً على تفكير صانعي السياسة الذين بدورهم يعكسون ذلك على سياسة إسرائيل الخارجية، (٢٦) ومن ذلك أن صانعي السياسة الخارجية الإسرائيلية يلجؤون إلى الميراث التاريخي والخبرة السابقة للقيادات الإسرائيلية في تبرير عدم

* انظر تعريف حزب العمل وحزب الليكود في الفصل الثالث.

الانسحاب من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ كما سيتبين معنا لاحقاً.

ومن خلال متابعة الاتجاهات الفكرية لدى مراكز القوى وصانعي السياسة الخارجية الإسرائيلية يلاحظ وجود تيارين رئيسيين سيطرا على تفكيرهم، وهما: (٢٦)

١- سيطرة القضايا الأمنية على تفكير وتوجهات جزء من القيادة.

٢- سيطرة القضايا الدينية والأيدولوجية على تفكير بعض القيادات الأخرى.

ففي الفترة الأولى لقيام إسرائيل حيث سيطر فكر (بن غوريون) على القيادة الإسرائيلية وصانعي السياسة الخارجية استطاع (بن غوريون) الجمع بين هذين الاتجاهين بصورة متوازنة، فقد عمل على تأكيد القضايا التاريخية والأيدولوجية المرتبطة بالديانة اليهودية والحركة الصهيونية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، وعمل في نفس الوقت على تحقيق الأهداف الأمنية المتعلقة بالوجود الإسرائيلي في المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. (٢٦)

وبعد فترة حكم (بن غوريون) تعمق الاتجاه الأول -القضايا الأمنية-، ورغم أهميته في السياسة الإسرائيلية وسيطرته على جزء كبير من نشاطات الدولة، إلا أننا ولأغراض الدراسة سوف نهتم بالاتجاه الثاني -القضايا الدينية والأيدولوجية- والتي تعمقت منذ عام ١٩٧٧ بسيطرة الليكود، والتي تعني العودة إلى المفاهيم الأيدولوجية والدينية المرتبطة بالعتيدة الصهيونية والميراث التاريخي لليهود، علماً أنهم منذ هذه المرحلة أيضاً لم يهتموا الأبعاد الأمنية إلى جانب اهتمامهم بالأبعاد الدينية والأيدولوجية.

إن هذه التصورات الدينية والأيدولوجية أدت إلى صلب صانعي القرارات والسياسة الخارجية في إسرائيل بالتعصب والتشدد في مواقفهم في المجالات السياسية، وإلى اعتماد البعد الديني كأساس للمواقف في مجال السياسة الخارجية، (٢٦) ويرجع ظهور هذا الاتجاه لدى مراكز القوى وصانعي السياسة الخارجية الإسرائيلية من الليكود لعدة أسباب، منها: (٢٦)

١- إيمان مراكز القوى في الليكود بالشرعية الإلهية والأساس الديني للتوسع الإسرائيلي، إضافة إلى العتيدة السياسية التي تمثلها الصهيونية.

٢- اعتماد مراكز القوى من الليكود على قطاعات واسعة من اليهود الشرقيين في

تأييدهم ونجاحهم في الانتخابات، وهم يمتازون بالتعصب والتشدد، وهم أكثر اعتماداً على الدين في مواقفهم السياسية.

ويبرز هذا الاتجاه الأيديولوجي المتعصب بصورة واضحة في أقوال القادة الإسرائيليين على اختلاف توجهاتهم، وسيوضح ذلك بشكل مفصل في الفصول اللاحقة من الدراسة، ونذكر من ذلك قول (جيثولا كوهين) عضو الكنيست عن حركة (هتخيا) المتطرفة التي تصف حرب ١٩٦٧، فتقول: (لقد حدث شيء غريب في تلك الحرب، وكسب إقليمي تحول إلى كسب روحي أيضاً، شيء مادي بحث - وليس هناك شيء أكثر مادية من قطعة أرض - اتخذ أبعاداً روحية، لقد أحسنا بنشوة روحية أعظم من تلك التي نشعر بها من أداء تدريب روحي بحث، والسبب كما اعتقد هو أن أرض إسرائيل ترتبط بالتوراة حتى في أذهان اليهود الذين قد يظهرون على أنهم غير متدينين، ولذلك فهي أرض مقدسة) (٢٦: ١٤٩)

٤- مراكز القوى

ويرتبط هذا العامل بالعامل السابق، إذ أن صانعي السياسة الذين تحدثنا عن تصوراتهم المؤثرة في السياسة الخارجية هم أصلاً من مراكز القوى المتعددة التي تتأثر بها الحياة السياسية في أي دولة، فإضافة إلى الحكومة وخاصة وزارة الخارجية ومؤسساتها توجد عدة مراكز للقوى تؤثر في توجيه السياسة الخارجية بدرجات مختلفة.

وفي إسرائيل يمكن تقسيم مراكز القوى المؤثرة كما يلي: (٣٦)

أ- المتغيرات الأصلية:

١- وزراء الأحزاب الكبيرة ٢- الشخصيات الكبرى ٣- المؤسسة العسكرية

ب- القوى المساندة:

١- الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال) ٢- الأحزاب المؤتلفة في الحكومة

٣- بيروقراطية الحزب الحاكم ٤- الكيبوتزات (المستوطنات الجماعية

الزراعية ذات النمط الاشتراكي)

ج- القوى الضاغطة:

٢- أحزاب المعارضة

١- اليهود في المهجر

٤- الطبقة المثقفة والرأسمالية.

٣- الرأي العام

وقد جدد (يشعياهوين فورات) محرر الشؤون الداخلية في صحيفة (يديعوت
أحرونوت) العبرية أهم الأشخاص في النظام السياسي الإسرائيلي الذين بيدهم اتخاذ
القرارات الحاسمة، وهم: (٣٧)

رئيس الوزراء، ونائبه، ووزراء الخارجية والدفاع والمالية، وأمين عام الهستدروت،
ورئيس الاستخبارات العسكرية، وزعيم المعارضة، والمستشار القضائي للحكومة.
أما طرق الوصول إلى مراكز القوى تلك فهي متعددة، ويمكن توضيحها كما
يلي: (٣٣)

- ١- ارتباط بعض الأشخاص بالقيادات التاريخية مثل صلة دايان وبيريس مع بن
غوريون، وصلة مناحيم بيغن مع جابوتنسكي*.
- ٢- المساهمة في الفترة السابقة لقيام إسرائيل، مثل أن يلعب دوراً في المنظمة
الصهيونية العالمية أو الوكالة اليهودية.
- ٣- دور المؤسسة العسكرية من خلال انتصاراتها السابقة.
- ٤- دور النظام الحزبي والانتخابي في إبراز القيادات.
- ٥- دور الكيبوتز في اكتشاف الصفات القيادية.
- ٦- دور الهستدروت في وصول الأعضاء إلى مراكز القوى.
- ٧- الارتباط بالقيادات الأمريكية مثل غولدماثير ومناحيم بيغن.
- ٨- الارتباط بيهود الدياسبورا (الشتات) مثل دايان.

ولتوضيح دور كل من هذه القوى والمجموعات في السياسة الخارجية الإسرائيلية فإن
الشكل في صفحة (٢٣) يفصل عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل من خلال ثلاث
مراحل، ويوضح العلاقة الوظيفية بين هذه القوى، مما يغني عن شرح طويل.
ولكن في الحقيقة ورغم وجود مثل هذه القوى فإن دورها في صنع السياسة الخارجية
في إسرائيل يتم في صورتين هما: (٣٢)

- ١- الصورة النظرية: وهي ترى أن السياسة الخارجية، تعدها الحكومة، ويصادق

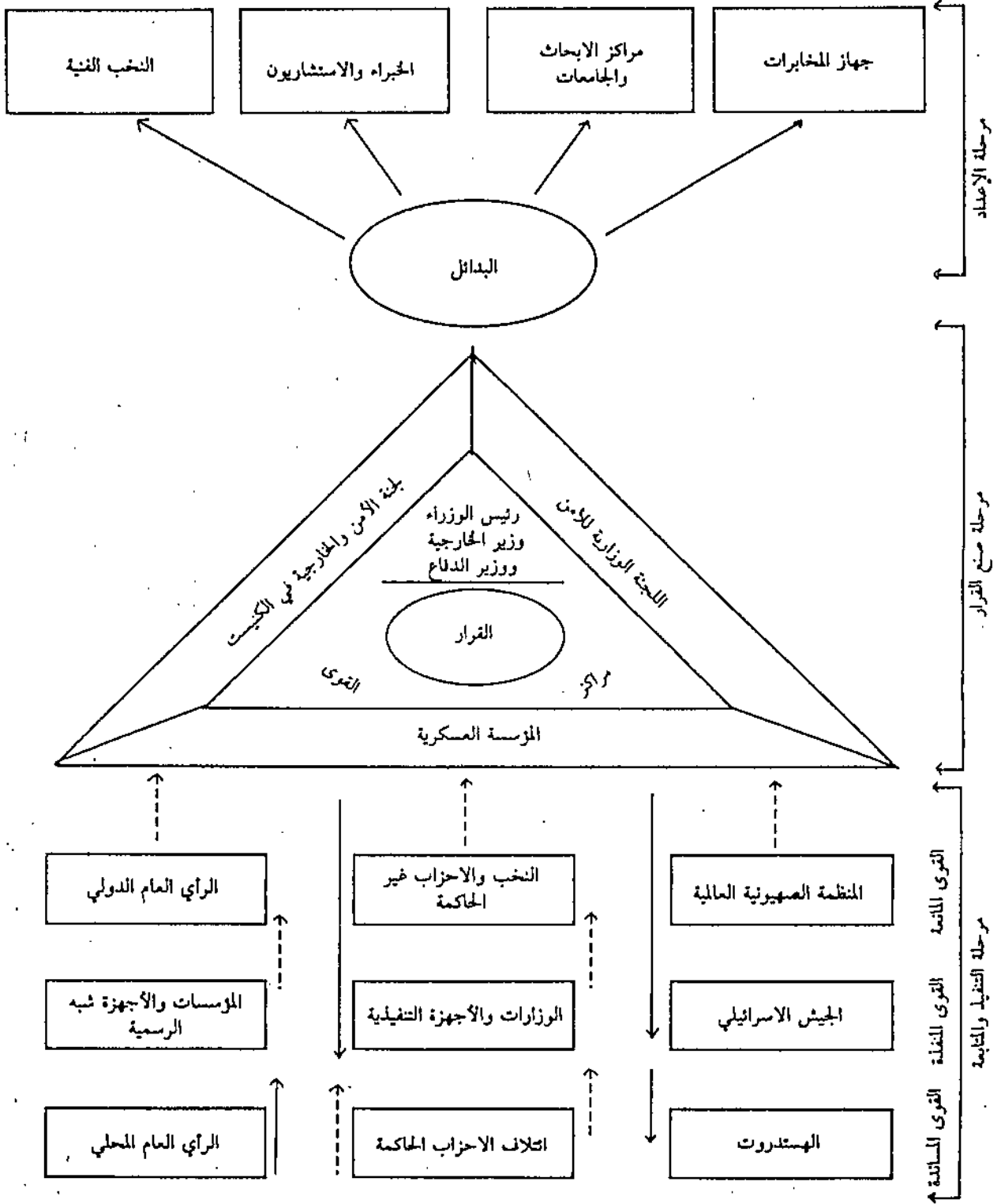
* جابوتنسكي (١٨٨٠-١٩٤٠): هو رائد الفكر اليميني الذي واصله مناحيم بيغن من بعده، شارك جابوتنسكي في
تأسيس الصندوق القومي اليهودي، وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، اشتهر بمبولة
الفردية والسعي نحو القوة ضد العرب، وتعتبر آراؤه الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

عليها الكنيست، مع إعطاء وزير الخارجية صلاحية التحدث باسم الحكومة والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات.

٢- الصورة الواقعية: وهي التي تعبر عن حقيقة ما يجري في إسرائيل من أن الأحزاب السياسية هي التي تضع السياسة الخارجية وتنفذها، ذلك أن النظام السياسي الإسرائيلي هو نظام حزبي، تلعب فيه الأحزاب -وخاصة ائتلاف الحكومي- الدور الأساسي في الحياة السياسية، ورغم اختلاف هذه الأحزاب أحياناً إلا أن هذه الاختلافات هي من أجل نيل بعض الامتيازات، أو من أجل الوصول إلى الحكم أكثر منها اختلافات من أجل المبادئ والأيديولوجيات، حيث أن هناك ما هو فوق النزاعات شيء اسمه الصهيونية.

وعلى كل حال فإن ما يتعلق بهذه الدراسة من موضوع مراكز القوى سيكون موضع بحث في الفصل الثالث، بدراسة البعد الديني في المؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية (الحكومة، الكنيست، الأحزاب) والعسكرية (الجيش).

نموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل



المصدر: (٢٦:١٦١)

٥- البيئة المحيطة

تقسم البيئة من ناحية نطاقها إلى بيئة محلية ودولية، وتقسم من ناحية مضمونها إلى بيئة عملية ونفسية أو سيكولوجية، وجميعها تؤثر في السياسة الخارجية وقراراتها، إذ أن صانع السياسة يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة وردود الأفعال التي قد تحدث نتيجة اتخاذ قرار معين.

فالبيئة المحلية تسهم في التأثير في توجيه صانع السياسة الخارجية الذي ينبغي عليه أن يأخذ بعين الاعتبار توجهات المجتمع، وتصوراته السياسية، واتجاهات الرأي فيه، حتى أن أفعال وردود أفعال دولة ما تجاه ديناميكية السياسة الدولية هي نتاج للقيم المعبر عنها في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذه القيم مستمدة من ثقافة تلك الدول وتقاليدها، (٩) وبالنسبة لإسرائيل فإنه يذكر أنه خلال فترة سنواتها الأولى كانت سياستها الخارجية -وإلى مدى كبير- تتحدد بواسطة البيئة المحلية التي تصاغ فيها تلك السياسة، (٣٨) ومن هنا تأتي أهمية دراسة القيم السياسية في إسرائيل من خلال مبحث (الثقافة السياسية) وتأثير الدين اليهودي في تلك القيم.

والبيئة الدولية تضطر صانع السياسة إلى الأخذ بعين الاعتبار الظروف الدولية والتطورات العالمية واتجاهات الرأي العام العالمي، إلا أن صانعي السياسة الخارجية على أسس أيديولوجية ربما لا يقيمون وزناً لردود الأفعال العالمية، وينطبق هذا الرأي على السياسة الخارجية الإسرائيلية، التي لا تكترث بالقانون الدولي، أو الرأي العام العالمي، أو المواقف الدولية تجاه قراراتها وأهدافها التوسعية، بحجة «الأمن القومي» أو الخطر الذي يتهدها، وبذلك (فإن المعايير العسكرية أو الاستراتيجية أكثر من الاعتبارات الشرعية تميل إلى السيطرة على صياغة قرارات السياسة الخارجية وتنفيذها). (٤٤٧:٢٥)

أما بالنسبة للبيئة العملية والنفسية، فالأولى تعني : الحدود الواقعية التي تؤثر في السياسات الخارجية كالوضع الجيوبوليتيكي*، والإمكانات الاقتصادية والديمغرافية والعسكرية والتكنولوجية، أما البيئة النفسية -وهي أصعب تحديداً من الناحية العملية نظراً للصعوبة النسبية لقياسها- فهي تتناول ما يسمى بالطابع القومي أو الوطني لشعب معين،

* الجيوبوليتيكي: أي الجغرافي السياسي.

وخصائص الشخصية الوطنية لهذا الشعب، وكثيراً ما يكون هناك تفاعل بين الميراث التاريخي والشخصية الوطنية لشعب معين، كما تنطبق البيئة النفسية على الخصائص النفسية للحكام، بالإضافة إلى وجود خصائص سيكولوجية عامة لشعب معين، فإنه داخل هذه الخصائص المشتركة توجد اختلافات بين أفراد هذا الشعب من الناحية السيكولوجية. (١٠)

ويعتبر نظام السياسة الخارجية الإسرائيلية مثلاً على ذلك، (٣٠) ففي إسرائيل -ورغم قدوم المهاجرين اليهود من دول متعددة- توجد بيئة سيكولوجية مشتركة ناشئة عن ظروف الجيتو -الأحياء التي انعزل فيها اليهود في أوروبا وتسمى في الدول العربية حارات اليهود- وعن القيم العبرية التي غرستها فيهم الكتب اليهودية القديمة، وعن التجربة اليهودية في "الشتات" التي ولدت فيهم قيماً معينة حول الشخصية اليهودية، ورغم وجود هذه الخصائص العامة في إسرائيل فهناك بعض الفروقات في الخصائص النفسية للزعماء الإسرائيليين، وإن كان معظمهم يلتقون في النهاية حول أهداف واحدة، وإن اختلفت الأساليب، ويعتبر الموقف من (القدس) دليلاً على ذلك، إذ أن قضية القدس تسيطر على مساحة واسعة من الجانب الثقافي في السياسة الخارجية الإسرائيلية، ودورها كعلامة واحدة موحدة للشعب اليهودي خلال الثلاثة آلاف سنة الماضية...، إذ أن ذاكرتها الوطنية والدينية والثقافية تتجذر بعمق في شعور جميع اليهود أينما كانوا (٩:٣٩) ذلك حسب اعتقادهم، ولذلك فقد أفردت الدراسة جزءاً خاصاً عن (القدس) في الفصل الرابع.

٦- السياسة الداخلية

ينظر إلى السياسة الخارجية بأنها تفاعل بين الداخل والخارج (٣٤)، وأنها امتداد للسياسة الداخلية، حيث أنها تعكس الأوضاع الداخلية وتؤثر عليها وتتأثر بها، وكلما كانت السياسة الداخلية أكثر تماسكاً ساهم ذلك في زيادة فاعلية السياسة الخارجية، إذ تعد قضايا السياسة الداخلية والخارجية نتاجاً للنظام السياسي (١٠).

وقد ظهر هذا الارتباط بينهما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أدرك صانعو السياسة الخارجية أهمية جماعات الضغط ومراكز القوى في التأثير على سياسة دولهم، تجنباً لويلات الحروب التي جرت عليهم مآسي عظيمة، وتكاليف باهظة، وبذلك لم تعد السياسة الخارجية معبرة عن رغبات قيادة منعزلة عن الجماهير، أو طبقة مميزة أوكلت لها مهمة

توجيه السياسة العامة كما تراها ، بل اصبحت السياسة الخارجية تعبر عن الطابع المحلي ، وتنبع من عدة مفاهيم تتعلق بحياة الجماعة وسياستها الداخلية ، بشكل يجعل أي قرار خارجي يأخذ أبعاداً داخلية ، وأي قرار داخلي تكون له آثار خارجية (٢٦) ، ومع هذا يبقى التأثير في السياسة الخارجية أصعب على مجموعات المصالح من التأثير في السياسة الداخلية (٩) .

أما بالنسبة لإسرائيل فإن الدراسات حول سياستها الخارجية تتجه عادة إلى التقليل من أهمية السياسات الداخلية كعامل حاسم في سلوكها الخارجي (٣٨) ، وغالباً ما تسيطر التصورات والمتغيرات الخارجية على سياسة إسرائيل مثل مجتمع الدياسبورا (الشتات) والمنظمة الصهيونية العالمية والموقف الأمريكي (٤٠) ، كما أن سياسة إسرائيل الخارجية نظراً لأهدافها التوسعية ، واستنادها للأيدويولوجية الصهيونية تتحدد بعوامل أغلبها ذات طابع خارجي (٢٦) ، وسوف يتضح ذلك في الفصل الثاني من الدراسة حتى في مسائل ذات صبغة داخلية مثل الحدود والدستور والقوانين الداخلية ، وذلك انطلاقاً من أبعاد دينية .

ونظراً للأيدويولوجية الصهيونية التي توجه السياسة الإسرائيلية ، فإن السياسة الداخلية والخارجية الإسرائيلية تلتقيان حول صفات التعصب والعدوانية (١٦) ، وبالتحديد فان السياسة الداخلية تقوم على العنصرية والعرقية (٤١) ، والسياسة الخارجية تقوم على التوسع (٤١) ، ولذلك فإن البحث في الجذور الدينية لهذه الجزئيات له علاقة بالسياسة الخارجية .

المبحث الرابع : السياسة الخارجية ونظرية اتخاذ القرار

رغم أن الدول تبني استراتيجيتها على الصعيد الدولي بناء على نظرية القوة ، وتؤسس خطة سياستها الخارجية انطلاقاً من هذه الاستراتيجية (٢٩) ، ورغم أن مشكلة القوة هي حجر الزاوية في السلوك الدولي والسياسات الخارجية للدول ، وقوة الدول الأخرى تؤثر وتشارك في تشكيل السياسة الخارجية للدولة ذات العلاقة (٢٩) ، ورغم أن قوة الدولة تنعكس وتتلور من خلال سلوكها الخارجي ، وأن تفاوت القوى يعزز تبايناً ملحوظاً في السياسات الخارجية (٧) ، رغم كل هذا فإن نظرية اتخاذ القرار كنظرية حديثة من نظريات العلاقات الدولية هي أكثر تطابقاً من نظرية القوة في تفسير السياسة الخارجية ، وهي التي ستكون الإطار النظري لهذه الدراسة ، علماً بأن نظرية القوة في العلاقات الدولية ليست

أقل أهمية ، وخاصة أن إسرائيل تعطي اهتماماً بالغاً لاستمرار تفوقها في المنطقة ، ويمكن وصفها بالنسبة لتقسيم القوة في العلاقات الدولية بأنها من الدول القوية وغير القانعة (٤٢) بالنسبة للدول العربية المجاورة* ، وهذا هو معنى التوسع الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية كما أشرنا سابقاً .

إن عملية إتخاذ القرار تعني : الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة ، التي تسم بعدم اليقينية في نتائجها ، إذ أنه في السياسة الخارجية - ربما أكثر من السياسة الداخلية - يكون عدد البدائل محدوداً ، بل ربما لا يكون هناك بدائل (٤٣) ، وبناء على ذلك فإن نظرية إتخاذ القرار تعني : الدراسة المتحصصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة ، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات (٤٣) ، أي أن جوهر هذه النظرية هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة (٤٣) .

ولكن في إسرائيل فإن اختيار أحد البدائل عند اتخاذ قرار ما في السياسة الخارجية ربما يكون مقيداً وذلك لأن هذه السياسة تستند إلى مفاهيم أيديولوجية تسعى إلى تحقيقها ، ومن أهمها التوسع ، وتتجلى هذه المفاهيم أول ما تتجلى في مفاهيمها المقلوبة إزاء الإقليم ، فالإقليم الحالي قد قام على الاغتصاب ، أما الإقليم المستقبلي فإنه يقوم على التوسع حتى إقامة (إسرائيل الكبرى) من الفرات إلى النيل (٣٢) ، لذلك فإن أي زعيم إسرائيلي لا يستطيع اختيار بديل آخر يحدد فيه حدود الدولة ، وخير دليل على ذلك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن رفض إجراء استفتاء شعبي حول إخلاء مستوطنة (ياميت) في سيناء عام ١٩٧٨ ، لأنه خشي أن يشكل هذا الاستفتاء سابقة للضفة الغربية وغزة ، علماً بأن بيغن نفسه كان قد طالب بإجراء استفتاء شعبي حول الإنسحاب من سيناء عام ١٩٥٧ عقب العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ، إلا أن رئيس الوزراء آنذاك (بن غوريون) رفض هذه الفكرة (٤٤) .

أما بالنسبة لبيئة القرار فهي عبارة عن الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ القرار

* والأقسام الأخرى هي : الدول القوية والقانعة ، الدول الضعيفة وغير القانعة ، والدول الضعيفة والقانعة .

أقل أهمية ، وخاصة أن إسرائيل تعطي اهتماماً بالغاً لاستمرار تفوقها في المنطقة ، ويمكن وصفها بالنسبة لتقسيم القوة في العلاقات الدولية بأنها من الدول القوية وغير القانعة (٤٢) بالنسبة للدول العربية المجاورة* ، وهذا هو معنى التوسع الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية كما أشرنا سابقاً .

إن عملية إتخاذ القرار تعني : الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة ، التي تسم بعدم اليقينية في نتائجها ، إذ أنه في السياسة الخارجية - ربما أكثر من السياسة الداخلية - يكون عدد البدائل محدوداً ، بل ربما لا يكون هناك بدائل (٤٣) ، وبناء على ذلك فإن نظرية إتخاذ القرار تعني : الدراسة المتفحصية والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة ، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات (٤٣) ، أي أن جوهر هذه النظرية هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة (٤٣) .

ولكن في إسرائيل فإن اختيار أحد البدائل عند اتخاذ قرار ما في السياسة الخارجية ربما يكون مقيداً وذلك لأن هذه السياسة تستند إلى مفاهيم أيديولوجية تسعى إلى تحقيقها ، ومن أهمها التوسع ، وتتجلى هذه المفاهيم أول ما تتجلى في مفاهيمها المقلوبة إزاء الإقليم ، فالإقليم الحالي قد قام على الإغتصاب ، أما الإقليم المستقبلي فإنه يقوم على التوسع حتى إقامة (إسرائيل الكبرى) من الفرات إلى النيل (٣٢) ، لذلك فإن أي زعيم إسرائيلي لا يستطيع اختيار بديل آخر يحدد فيه حدود الدولة ، وخير دليل على ذلك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن رفض إجراء استفتاء شعبي حول إخلاء مستوطنة (ياميت) في سيناء عام ١٩٧٨ ، لأنه خشي أن يشكل هذا الاستفتاء سابقة للصفة الغربية وغزة ، علماً بأن بيغن نفسه كان قد طالب بإجراء استفتاء شعبي حول الإنسحاب من سيناء عام ١٩٥٧ عقب العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ، إلا أن رئيس الوزراء آنذاك (بن غوريون) رفض هذه الفكرة (٤٤) .

أما بالنسبة لبيئة القرار فهي عبارة عن الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ القرار

* والأقسام الأخرى هي : الدول القوية والقانعة ، الدول الضعيفة وغير القانعة ، والدول الضعيفة والقانعة .

في نطاقها ، بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار يستمد توجيهاته الرئيسية من فوق (قائد أو زعيم بارز أو أيديولوجية مهيمنة أو حزب) أو يستمدتها من تحت (الرأي العام ، جماعات الضغط ...) (٤٣) ؟ وهذا يقود إلى ما تؤكدته نظرية صنع القرار على أهمية الوحدة - أي الهيئة - التي ستخضع القرار ، إذ لا بد من معرفة الأشخاص الذين يعملون بداخلها ، ثم مكان هذه الوحدة أو الهيئة في النظام السياسي (٤٣) .

وفي إسرائيل فإن التوجيهات التي تستمدتها هيئة إتخاذ القرار تأتي غالباً من فوق ، أي من الأيديولوجية الصهيونية والحزب المسيطر ، وأنه رغم تعدد التصورات لدى مراكز القوى إلا أن هناك كابوساً مسيطراً هو الصهيونية والمبادئ التي جاءت بها ، وأهمها (إسرائيل صهيونية) بحيث تصل في مداها البعيد إلى ما يسمى بإسرائيل الكبرى (٣٢) .

وبالرغم من اعتقاد بعض الباحثين في مجال السياسة الخارجية وصناعة القرار بان دراسة السيرة الذاتية مهمة في إلقاء الضوء على الدوافع العميقة والقيم التي دفعت لإتخاذ قرارات معينة (٤٣) ، فإن القرار يتشكل أو يتكيف طبقاً للنظام ولفهم الأفراد لهذا النظام ، كما أن تأثير الأفراد يتباين من نظام لآخر طبقاً للايديولوجية الإجتماعية السائدة (٤٣) .

وفي إسرائيل تنطبق الحالة الثانية ، حيث يتكيف القرار طبقاً للنظام الذي يستند إلى الأيديولوجية الصهيونية ، أكثر من دراسة السيرة الذاتية لصانع القرار ، وخاصة أن القرار في إسرائيل لا يتخذه شخص واحد ، كما أن السيرة الذاتية لمعظمهم تستند إلى خلفية شبه مشتركة ، نتيجة للقيم التي نشأوا عليها في ظل الحركة الصهيونية .

لذلك فإن البحث في نظرية إتخاذ القرار في إسرائيل وعلاقتها بسياساتها الخارجية مرتبط بموضوع (الصهيونية) كأساس تستند إليه ، وبموضوع (التنشئة السياسية) كنتيجة لذلك الأساس في إتخاذ القرار ، وفي هذا الصدد هناك من يعتقد أن كل القرارات والمواقف التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية ، وغالباً ما تفاجيء العرب والعالم ، لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى جذور التفكير اليهودي ومرتكزه الأساسي وهو الدين اليهودي (٤٥) .

ومما يؤكد هذا الرأي أن الحفاظ على الهوية اليهودية لدولة إسرائيل هو أحد العوامل الأساسية المؤثرة على القرار الإسرائيلي (٤٦) ، سواء كان ذلك عن طريق المحافظة على (يهودية السكان) ، من خلال استمرار وجود أغلبية يهودية ، أو (يهودية الأرض)

من خلال تعريف إسرائيل حسب رقعتها الإقليمية ، وحسب تماثلها مع مفهوم (أرض إسرائيل) الوارد في التوراة ، فالأول هو الموقف المؤقت لحزب العمل ، والثاني هو موقف الأحزاب الدينية واليمينية .

وقد تمثلت المطالبة (بإسرائيلية السكان) في مطالبة أنصار هذا الاتجاه -حزب العمل - بمواجهة الخطر الديموغرافي العربي ، ومن أجل تلافي ذلك برز تياران سياسيان فكريان يدعوان للتخلص من هذا الخطر كل حسب طريقته ، الأول يدعو إلى الترانسفير (أي الترحيل الجماعي للفلسطينيين) ، والثاني يدعو إلى إيجاد تسوية معينة (٤٧) ، مثل البحث عن اتفاقية تسمح للفلسطينيين الذين يسكنون المناطق المحتلة بممارسة حقوقهم السياسية عن طريق التصويت في انتخابات البرلمان الأردني ، وبذلك يتم التخلص من الخطر الديموغرافي (الذي يحقق يهودية الدولة) (٤٨ : ١٩) .

أما (يهودية الأرض) - مطلب الليكود والأحزاب اليمينية والدينية الأخرى - فهو إدعاء أيديولوجي أولاً وأخيراً (٤٨) ، وسوف يتضح ذلك من أقوال زعماء هذا الاتجاه كما سنرى لاحقاً .

ولبيان هذه الجذور (اليهودية) عند إتخاذ القرار الإسرائيلي نشير إلى قرارين : الأول قرار عسكري في ظل سيطرة حزب العمل وهو قرار الحرب سنة ١٩٦٧ ، والثاني قرار سياسي في ظل سيطرة الليكود وهو قرار المفاوضات مع مصر سنة ١٩٧٧ .

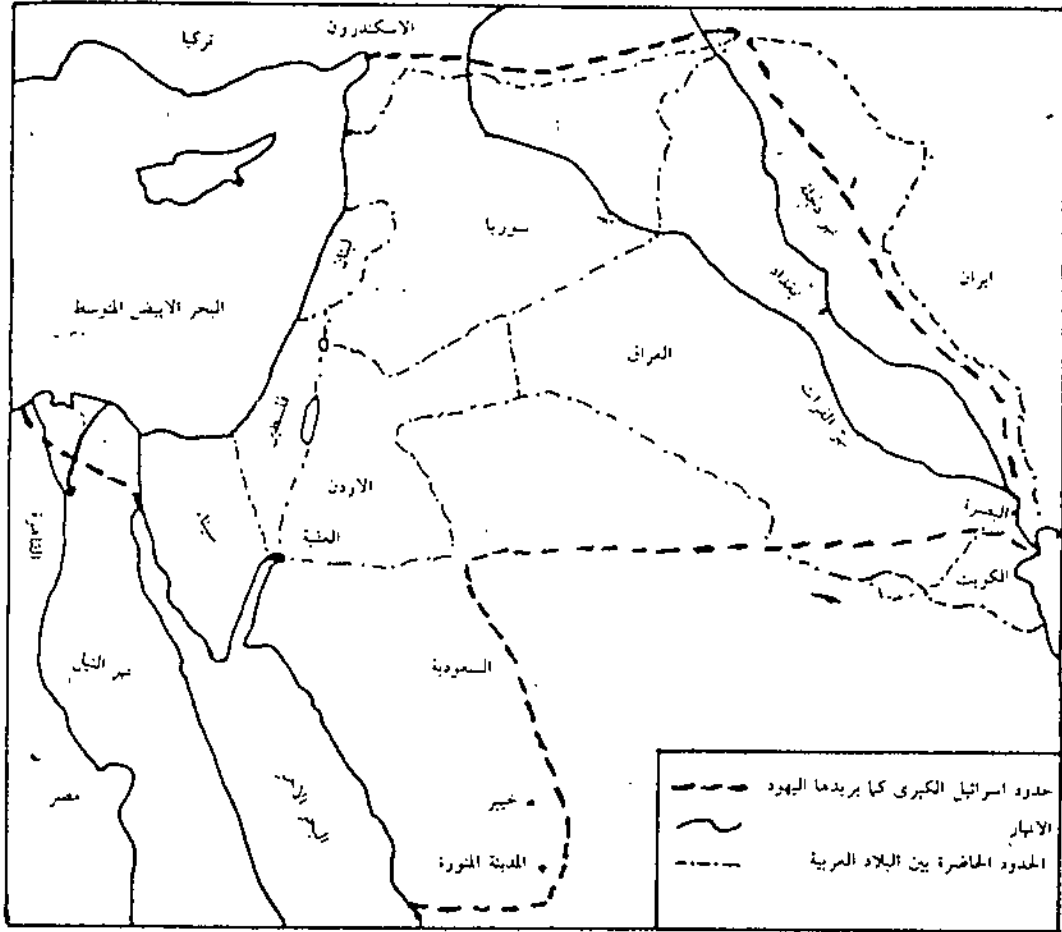
فبالنسبة للقرار الأول فإن أي دراسة له يجب أن تكون ضمن الإطار التاريخي للصراع العربي الصهيوني ، وأن يؤخذ بعين الاعتبار الخلفية الطويلة لهذا الصراع بما فيها من ادعاءات تاريخية من جانب الطرف الإسرائيلي ، والتي تعتمد على أسس توراتية ودينية لتملك اليهود لأرض فلسطين ، وطبيعة الدولة اليهودية المطلوب إقامتها في فلسطين ، وربط ذلك بعملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، ومحاولة إيجاد الحجج التاريخية والروابط الثقافية بهذه المنطقة (٢٦) ، وبذلك فإن التصورات والمفاهيم الأيديولوجية لدى صانعي القرار هي العامل الأكثر تأثيراً من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، رغم ما قيل في هذا الحرب عن إغلاق مضائق تيران أو حشود عربية على الجبهة السورية أو غير ذلك .

أما قرار المفاوضات مع مصر عام ١٩٧٧ ، فإن مراكز القوى- كعامل من عوامل التأثير على السياسة الخارجية- هي التي لعبت دوراً كبيراً في الموافقة على هذه المفاوضات التي ابتدأت بزيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في تشرين ثاني ١٩٧٧ ، وتوجت بعقد إتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ، وخاصة أن مراكز القوى هذه كانت من القيادات المتشددة واليمينية ، وقد تمثل ذلك عند تشكيل الوفود الإسرائيلية الخاصة بالحكم الذاتي برئاسة يوسف بورغ زعيم الحزب الوطني الديني (المفدال) * لتأكيد أهمية القوى الدينية والأيدولوجية في فرض مواقفها في التسوية (٢٦)، وقد انعكس تأثير هذه السيطرة للقوى الدينية في استقالة (موشيه دايان) من الحكومة لأن (المفهوم الذي يسيّر الحكومة هو مفهوم (المفدال) (٢٦:١٧٨) حسب تبريره ، وفي تلك الفترة كان مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو الشخصية البارزة في مراكز القوى ، وهو يعتبر من أتباع مدرسة (جابوتنسكي) اليمينية المتشددة ، وقد عبر بيغن عن هذه التوجهات في خطابه أمام الكنيست في جلسة الثقة عام ١٩٧٧ حيث قال : (... في أرض إسرائيل تطورت أفكار أنبيائنا ، إن كل ما هو عبري فينا منحتنا إياه أرض إسرائيل ، وكل ما عدا ذلك فهو غير عبري ، وإن إسرائيل وأرض إسرائيل هي شيء واحد (٢٦ : ١٧٦) .

في ضوء ما تقدم من عرض لأهم ملامح سياسة إسرائيل الخارجية وما تضمنته من أبعاد أيديولوجية ودينية وتاريخية ، فإن منهج هذه الدراسة سيركز على دور البعد الديني في السياسة الإسرائيلية وخاصة سياستها الخارجية .

* انظر تعريف هذا الحزب في مبحث المؤسسة الدينية من الفصل الثالث .

اسرائيل الكبرى كما عبرت عنها الخريطة التي وجدت في خزانة
الزعيم الصهيوني روتشيلد في مدينة فرانكفورت في ألمانيا



المصدر (٤٩)

الفصل الثاني
البعد الديني في أسس قيام الدولة اليهودية

بالرغم من أن دولة الكيان الصهيوني هي دولة حديثة نشأت في أواسط القرن العشرين، وبالرغم من أنها دولة عصرية يقوم تنظيمها السياسي على أسس حديثة، مثل مبدأ فصل السلطات والتعدد الحزبي والنظام الانتخابي ودور المؤسسات، واعتماد التطور التكنولوجي والصناعات الحديثة . . . ، إلا أن هناك بعض الجوانب في هذه الدولة، تتنافى مع الأسس التي ارسى قواعد نشوء الدول المعاصرة، وهذه الجوانب تتعلق ببعدها الديني في أسس قيام إسرائيل ، بحيث تجمع بين المفهوم الحديث للدولة، ومفهوم الدولة القديمة الذي يعكس الأوضاع الاجتماعية للأقليات اليهودية في المجتمعات التي كانت تعيش فيها.

يظهر هذا البعد الديني ويتضح ذلك الجمع بين المفهومين من حيث أن هذه الجوانب

في إسرائيل تعيد إلى الأذهان صوراً من التفسير التاريخي لنشوء الدولة، ومنها :

١- الصورة الأولى : وهي صورة إحدى النظريات السياسية القديمة في تفسير نشوء

الدول والتي لم يعد لها وجود في العصر الحالي، وهي نظرية (الأصل الإلهي للدولة)، والتي هي نظرية قديمة جداً، تقول إن نشأة الدولة ترجع إلى الله، وإن الإنسان ليس عاملاً أساسياً في هذه النشأة^(١٠)، وتظهر هذه الصورة بالنسبة لإسرائيل فيما يلي :

أ- الإدعاء بأن ' دولة إسرائيل ' الحالية هي امتداد للدولة اليهودية القديمة، التي

أنشأها داود وسليمان (عليهما السلام) ، وأن قيام الدولة الحالية هو تجديد للدولة

القديمة، وأن (فكرة التجديد هذه هي فكرة مركزية في الديانة

اليهودية)(٤٨:١٧٠) .

ب- الإدعاء بأن قيام الدولة من جديد كان يعزى إلى العناية السماوية، وإلى المسيح

(كحدث لن يتحقق بقوة الحتمية التاريخية، وإنما بقوة ما وراء

التاريخ)(٤٨:١٧٠)، إضافة إلى وصف هذه الدولة (كما لو كان لها معنى

أخروي ميتافيزيقي *، وإنها علامة على تدخل الله في التاريخ، لينقذ شعبه

ويأتي له بالخلاص، تماماً كما فعل في واقعة الخروج)(٥٠:٨٣)، أي الخروج من

مصر مع النبي موسى عليه السلام .

وتظهر تلك الإدعاءات في تصريحات الزعماء الإسرائيليين، ومنهم (بن غوريون) أول

* الميتافيزيقية : أي ما وراء الطبيعة .

رئيس حكومة إسرائيلية الذي يقول (إن إسرائيل قامت تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس) (٥١: ٥٤)، وكذلك رئيسة الوزراء (غولدا مائير) التي تقول (وجد هذا البلد تنفيذاً لوعده الرب، ولهذا لا يصلح أن نسأله ايضاحاً عن شرعية ذلك الوجود) (٥٢: ٨٢)، والحاخام (مائير كهانا) عضو الكنيست وزعيم حركة (كاخ) المتطرفة يقول (إن دولة إسرائيل ليست كائناً سياسياً وإنما هي كائن ديني، فكما أنه لم تكن توجد أية قوة في العالم قادرة على إقامتها فإنه لا توجد أية قوة قادرة على تدميرها) (٤٨: ١٩٩)، وكذلك الحاخام (موشيه ليفنغر) أحد زعماء حركة (غوش ايمونيم) * الذي يقول (إن القوة التي "حررت" الضفة الغربية وسيناء عام ١٩٦٧ لم تكن سوى قوة الاله) (٥٣: ٢٣).

٢- الصورة الثانية : وهي صورة السلطة السياسية لليهود عبر تاريخهم، وهي ناشئة عن الصورة الأولى من حيث الاعتقاد بتجديد الدولة، إذ يلاحظ المؤرخون أن اليهود (لم يمارسوا في أي دور من أدوار التاريخ حكماً زمنياً قائماً على جنس معين أو قومية معينة، فقد كانوا منذ عهد النبي موسى ومازالوا حتى يومنا هذا يمثلون جماعة يركز كيانها على الدين، والدين وحده، إذ لم يؤلفوا غير السلطة الروحانية ولم يتقبلوا سواها، فكان حكامهم كهنة في أكثر الحالات) (٥٤: ٦١٣).

٣- الصورة الثالثة : وهي صورة الصراع الديني بسبب قيام الدولة، وهي ناشئة عن الصورتين الأولى والثانية، وقد نشأ هذا الصراع نتيجة نوعين من المشاكل : المشاكل التي تسبب بها الدين اليهودي للدولة اليهودية، والمشاكل التي تسببت بها الدولة اليهودية للدين اليهودي (٤٨)، وقد تجسد ذلك بوجود فئات دينية مثل حزب (اغودات إسرائيل) * الذي عارض قيام الدولة من البداية، وكذلك حركة (ناطوري كارتا) * التي تعتقد أن (الإسترداد سيتم عن طريق التوسط الإلهي فقط) (٤٨)، ولذلك فهي لا تعترف بالدولة الحالية، وتنتظر قدوم المسيح لإقامة الدولة اليهودية الحقيقية.

وقد بلغ هذا الصراع ذروته لدرجة خشية زعماء الوكالة اليهودية من أن الدولة لن تحظى باعتراف الأمم المتحدة إذا كانت خاضعة للسلطة الدينية (٥٥)، وكانت هذه المشاكل تدور حول قضايا داخلية ليست ذات أهمية في ظاهرها، ولكنها كفيلة بإسقاط أية حكومة

* انظر تعريف هذه الحركات في مبحث المؤسسة الدينية من الفصل الثالث .

إذا خالفت التعليمات الدينية بشأنها، وذلك حسب قول الكاتب الإسرائيلي (الكس وينغروود): (إن الخلافات الدينية سريعة الانفجار) (٥٦)، ومن هذه المشاكل (٥٥) : العمل يوم السبت، طعام الكوشير (الطعام الديني)، المرأة، الزواج المدني، التربية والتعليم، الدستور، يهود الفلاشا واليمن، تشريح جثث الموتى، لحم الخنزير . . .

وإضافة إلى تلك الصور الثلاث في تفسير قيام الدولة، فقد ظهرت مجموعة من الحقائق المرتبطة بها والمتعلقة بالأسس التي قامت عليها، مثل :

أولاً : إن تسمية الدولة ' إسرائيل ' هي تسمية دينية، فإسرائيل هو نبي الله يعقوب عليه السلام، وهي تعني باللغة العبرية (عبد الله) (إسرا: عبد، ائيل: الله)، أو على حد زعمهم تعني الذي صرع الله (٥٧: ١٢)، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وهم بهذه التسمية يهدفون إلى اضعاف البعد الديني على كيانهم ووجودهم على أرض فلسطين، وبذلك يحققون هدفين يرتبطان بالسياسة الخارجية (٥٨) :

١- إثارة مشاعر اليهود الدينية في العالم لتشجيع الهجرة إلى فلسطين .

٢- التأثير على شعوب العالم النصرانية (المسيحية) وكسب تأييدها، لأن هذه الشعوب تؤمن بالكتاب المقدس بعهديه : القديم والجديد، وتعتبر قيام إسرائيل تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس ومقدمة لعودة المسيح المنتظر .

ويتحدث الكاتب الإسرائيلي (الوف هارثيفين) عن وجود صلة عميقة بين إسم الدولة وهويتها، فهو يرى أن الإسم (إسرائيل) ليس عفويّاً وإلا لاختاروا أي إسم آخر يخطر ببالهم، ويقول (إن اسمينا هما : إسرائيل ويهود، والمشارك بين الإسمين هي العلاقة بالله . . . ويمكن القول ان هذه الأسماء إن دلت على شيء فإنما تدل على الصلة العميقة وغير المنفصلة بين شعب إسرائيل وعقيدته الدينية، ومن هنا فإن كل من يحمل إسم إسرائيل أو إسم يهودي ملزم بالارتباط بدين إسرائيل، ولا يمكن الفصل بين الاثنين : أي الإسم والدين) (٣١: ٢٦)، هذا حسب اعتقادهم هم، أما حقيقة الأمر فإن الإسمين يختلفان عن بعضهما، إذ أن إسم بني إسرائيل كان يطلق على أولئك الذين أطاعوا الله، واتبعوا نبي الله إسرائيل (يعقوب)، أما اسم (يهود) فقد أطلق عليهم بعد انحرافهم عن الدين، فلم يعودوا وارثين لنبي الله إسرائيل، وذلك لتجريدتهم من الظلال والمعاني الدينية، لأن كلمة يهود تحمل

المعاني العنصرية والطائفية (٥٨) .

ثانياً : إن علم إسرائيل ذات دلالة دينية أيضاً، وذلك باستخدام النجمة السداسية التي كانت شعاراً للنبي داود عليه السلام، ومن الجدير بالذكر أن أول مرة ترفع فيها هذه النجمة كعلم لليهود في فلسطين كانت في القدس وبأنا عام ١٩٠٩ إبتهاجاً بخلع السلطان عبد الحميد الثاني، وتولي جماعة الإتحاد والترقي للحكم في تركيا، حيث توثقت علاقة هذه الجماعة بالحركة الصهيونية، والغت القرار الذي كان السلطان عبد الحميد قد اتخذه لوقف الهجرة ومنع تملك اليهود للأراضي العربية (٥٩) .

وإضافة إلى الدلالة الدينية للعلم فهناك دلالة ترتبط بالسياسة الخارجية التي تهدف إلى إقامة (إسرائيل الكبرى)، وذلك بتفسير المستطيلين باللون الأزرق اللذين يحيطان النجمة السداسية بشعار : من الفرات إلى النيل ملكك يا إسرائيل (٦٠) .

كما أن النشيد الوطني ' لدولة إسرائيل ' (هاتكفا- نشيد الأمل) يحوي في كلماته بعداً دينياً يعود إلى أيام داود عليه السلام، وبعداً خارجياً يؤكد على (أرض الميعاد) التي لا تعرف حدودها، إذ أن هذا النشيد ينص على ما يلي (٦١: ١٦٧) :

طالما ظل القلب ينبض بالروح اليهودية

وطالما ظلت العيون تتطلع إلى صهيون في الشرق

فإننا لن نفقد الأمل

الأمل القديم الجديد

في العودة

إلى أرض أجدادنا

إلى المدينة التي عسكر فيها داود .

ثالثاً: إن دراسة الفكر السياسي (لبن غوريون) نفسه له أهمية في التعرف على الملامح التي رسمت لهذه الدولة، وخاصة أن نظرية إتخاذ القرار السياسي في العلاقات الدولية تعتمد في جانب من جوانبها على (تشخيص الدول) (٤٣)، أي دراسة حياة الأشخاص الذين يتولون قيادتها، وفكرهم وثقافتهم . . . ، فإضافة إلى أن (بن غوريون) يعتبر مؤسس الدولة، فإن فترة رئاسته للحكومة امتدت من ١٩٤٨-١٩٦٣، لذلك فإن دراسة البعد الديني

في الفكر السياسي لـ(بن غوريون) تفيد في هذا الفصل من الدراسة .

ورغم أن (بن غوريون) تلقى تعليمه الابتدائي في المدارس الدينية اليهودية إلا أنه كان علمانيا ينفر من الفرائض اليهودية (٦٢)، ومع ذلك فإن العقيدة الدينية تركت أثراً في تفكيره السياسي، وهنا تأتي أهمية ما أشرنا إليه في المقدمة، وهو التمييز بين الدين والتدين، ويمكن توضيح هذا التأثير فيما يلي :

١- الاهتمام بالحاجات المادية والروحية معاً للدولة، فهو يقول (لقد كنت دائماً مهتماً بالجانب الروحي للدولة رغم أنني علماني ...، ولكنني واعٍ لما يقوله التلمود) أينما لا يوجد خبز لا توجد تورا، وكذلك أينما لا توجد تورا لا يوجد خبز(٦٣:١٨٠).

٢- الربط بين الدولة ككيان سياسي منظم ذي سيادة وبين القومية العبرانية التوراتية، وقد كتب مرة (إن خلود إسرائيل يتميز باثنتين : الدولة والتورا)، ولكنه في نفس الوقت رفض مطلب فصل الدين عن الدولة، ليس لأنه متدين وإنما ليجبر المتدينين على الإلتزام بقرارات الدولة ليخفف التوتر بينهم وبين العلمانيين (٥٥).

٣- المزج بين التراث الماضي الديني وفكر الحاضر 'القومي'، حيث عرف عنه كثرة استشاداته بالتورا، ليجمع بين فكر الحاضر والمستقبل الذي ينادي به وبين ماورد في التورا، حتى أنه اعتبر التورا بمثابة السلطة السياسية بالنسبة لليهود حين صرح أمام اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٦ أن (التورا هي الانتداب علينا)(٦٣:١٠٩)، وليست بريطانيا، وهذا المزج بين الماضي والمستقبل يقوم على ثلاثة منطلقات أساسية، هي (٦٢) :

أ - خصوصية 'الشعب اليهودي' الذي يخوض صراعاً قد يكون أدياً مع جيرانهم العرب بسبب البناء الروحي والخلقي لليهود، على حد تعبيره .

ب - الرسالة التاريخية التي يحملها 'الشعب اليهودي' لتحقيق مستقبل 'الحضارة اليهودية' .

ج- ضرورة تحقيق الدولة التي يراها بن غوريون بأنها (تجسيد لرؤى الخلاص من جهة، وجزء من الماضي وتحقيق في المستقبل لمهمة إسرائيل التاريخية من جهة

ثانية).

ومن المهم جداً أن هذه المنطلقات الثلاث تعبر عن رؤية بن غوريون للصراع في المنطقة بأنه صراع حضاري تاريخي، يستند إلى الحضارة العبرية لبعثها من جديد، أي ليس مجرد صراع على حدود، وكتعبير عن إنتمائه العبري طالب اليهود بتغيير أسمائهم الأوروبية إلى أسماء عبرية، وبدأ بنفسه وغير إسمه (غرين) إلى بن غوريون أي إبن الشبل، وكذلك فعلت رئيسة الوزراء السابقة (غولدماير) (أي التي تشع) وكان إسمها (ميرسون)، وكذلك رئيس الدولة (شازار) كان اسمه (روياتشوف)، والحاخام الأكبر (غورين) كان اسمه (غورفيشك)، والأمثلة على ذلك كثيرة، بل أن هذا الأمر كان يتعلق بسياسة (بن غوريون) الخارجية عندما فرض رأيه هذا على الحكومة وجعل تغيير الإسم اجبارياً بالنسبة إلى جميع موظفي وزارة الخارجية أو الضباط الموفدين في مهمة (٦٤)، وهو بذلك يعبر عن بعد تاريخي ديني رغم أنه لم يكن متديناً.

وأخيراً .. إن هذه المقدمة عن الفترة الأولى لنشوء الدولة تؤكد أن التصورات السياسية والموضوعية والشخصية التي أسهمت في بنائها تشتمل على بعد ديني له تأثيره في إقامة هذه الدولة وبناء الأسس التي تستند إليها، ولما كانت الأسس التي تقوم عليها أية دولة هي عناصرها وموائيقها السياسية فقد رأينا أن يشتمل هذا الفصل على المباحث التالية :

■ المبحث الأول : البعد الديني في عناصر الدولة اليهودية

■ المبحث الثاني : البعد الديني في إعلان قيام الدولة اليهودية

■ المبحث الثالث : دور البعد الديني في تعطيل الدستور

■ المبحث الرابع : البعد الديني في قانوني العودة والجنسية

المبحث الأول

البعد الديني في عناصر الدولة اليهودية

من المعروف أن عناصر تكوين أية دولة هي الأرض والشعب والسلطة السياسية ، وسواء اطلق عليها أيضاً الإقليم والسكان والتنظيم السياسي (٦٥) ، فإننا نجد ملاحظتين بالنسبة لإسرائيل :

١- تكونت هذه العناصر في إسرائيل بشكل معاكس ، حيث أن الدولة عادة تنشأ عندما يتوفر الإقليم والسكان فتأتي السلطة ، لكن إسرائيل على عكس ذلك حيث نشأت السلطة السياسية أولاً وهي المنظمة الصهيونية العالمية ثم سعت بدورها للضغط على الدول الاستعمارية لتأمين الإقليم ، ومن ثم عملت على تجميع اليهود في هذه الأرض (٦٦) .

إن البعد الخارجي واضح في تسلسل هذه العناصر ، إذ أن الدولة لم تقم نتيجة عوامل داخلية كثورة شعبية تؤدي إلى إقامة نظام سياسي معين ، وإنما كانت نتيجة عوامل خارجية تماماً مثل (٦٧) : الحركة الصهيونية العالمية (١٨٩٧) ، ووعد بلفور ١٩١٧ ، والإنتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٤٨) وقرار تقسيم فلسطين (١٩٤٧) ، حيث تضافرت هذه العوامل مع بعض المؤسسات الصهيونية ، مثل المنظمات العسكرية والأحزاب السياسية والوكالة اليهودية . . . ، وجميعها وجدت قبل قيام الدولة .

٢- ارتبطت هذه العناصر في إسرائيل بالتعاليم اليهودية ، والأكثر من ذلك أن التوراة كانت رديفاً للسلطة السياسية ، إذ أن أي تحليل للتعاليم اليهودية لا بد وأن يقود إلى قوى فكرية ثلاث تكون الإطار العام لهذه التعاليم : صهيون - إسرائيل - التوراة ، أي الأرض والشعب والدعوة ، وهذه العناصر الثلاث تتداخل فيما بينها لتكون مثلثاً لا معنى لأي جزء منه مستقل عن الآخرين ، فهي تفرض علاقة لا تنفصل بين الأرض والتعاليم ، بين " الوطن اليهودي " و " الشعب اليهودي " ، بين هذا الشعب والتعاليم الواردة في التوراة ، فكل يهودي يعيش في أرض خارج إسرائيل لم يحقق مثاليته ، وكل تعاليم لا تتبع من التوراة هي هراء وسفسطه ،

وكل يهودي لا يعود إلى أرض الأجداد يعتبر مخالفاً للدين (٦٨: ١٣٤).

وبذلك فإن تكوين العناصر الثلاث في إسرائيل له بعد ديني ومرتبطة بعوامل خارجية تضافرت قبل قيام الدولة ، وهذا المبحث من الدراسة يهدف إلى توضيح هذا البعد الديني في هذه العناصر وتأثيره على السياسة الإسرائيلية .

أولاً: الأرض

قد يوجد بعد ديني إلى جانب الأبعاد الأمنية أو السياسية أو غيرها في بعض فصول هذه الدراسة ، أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي من الأرض فإنه يكاد يقتصر على البعد الديني ، حيث يتحدد هذا الموقف منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨ وخلال فترات حكم حزب العمل وحزب الليكود ضمن الخطوط التالية :

- ١- إن (أرض إسرائيل) هي أرض مقدسة كما جاء في التوراة .
- ٢- إن حقهم في هذه الأرض هو حق تاريخي وديني .
- ٣- إن (العودة) إلى هذه الأرض واجب مقدس باعتبارها (أرض الميعاد).
- ٤- إن حدود هذه الأرض غير معروفة إنطلاقاً من مقولة التوراة (حدودكم حيث تقف بطون أقدامكم) .

ومن المؤكد أن هذه الخطوط جميعها ذات منطلقات دينية ، بل هي نفسها أصبحت خطوطاً دينية للموقف من بعض قضايا السياسة الإسرائيلية مثل الإستيطان والهجرة والقدس . . . وقد تدرج اليهود في تسمية الأرض عبر ثلاث مراحل هي :

- ١- ما يسمونه (الوطن القومي اليهودي) وهي الأرض التي أقيمت عليها الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ .
- ٢- ما يسمونه (الأرض المحررة) وهي الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ .
- ٣- ما يسمونه (إسرائيل الكبرى) وحدودها النهائية غير واضحة حتى الآن .

في هذا المبحث سنقتصر الحديث على القسم الأول ، أي الأرض بشكل عام كعنصر من عناصر الدولة التي سعى اليهود لإقامتها ، أما ما يسمى الأرض المحررة وإسرائيل الكبرى فسنبحثها في الفصل الرابع .

لا شك أنه عندما استقر الفكر اليهودي والصهيوني على فلسطين كأرض تقام عليها

الدولة اليهودية كان ذلك منطلقاً من بعد ديني على اعتبار أن فلسطين هي الأرض التي يمكن جذب اليهود إليها عن طريق إثارة مشاعرهم الدينية ، إذ أن اليهودية تسبغ على أرض فلسطين كثيراً من الصفات الدينية (٦٩) ، كالأرض المقدسة ، وأرض الرب ، وأرض الميعاد ، والأرض البهية . . . لذلك فقد رفض اليهود جميع المشاريع التي عرضت عليهم لإقامة (الوطن القومي) في أنحاء مختلفة من العالم ، مثل أوغندا والأرجنتين والبحر الأسود (٧٠) ، وأقسم هرتزل باللغة العبرية في المؤتمر الصهيوني في بال عام ١٩٠٣ (شُكِّتْ عيني إن نسيك يا أورشليم).

ويظهر هذا البعد الديني في التوجهات الفكرية لدى القادة الإسرائيليين مع اختلاف إنتماءاتهم الحزبية ، إذ أننا باستعراض تصريحاتهم المتعلقة بالأرض نستطيع إستخلاص الأفكار التالية :

- ١- الرباط الروحي بين اليهود (وأرض إسرائيل) وليس الرباط السياسي .
 - ٢- الربط بين الأرض والتعاليم اليهودية .
 - ٣- وحدة الأرض من وجهة نظر دينية - من الفرات إلى النيل أو على الأقل الأرض التي تشمل ضفتي نهر الأردن .
 - ٤- العودة إلى التاريخ وتسمية الأرض (إسرائيل) وإنكار إسم (فلسطين) .
- فبالنسبة إلى حزب العمل (المعراخ وسابقاً كان اسمه الماباي) نجد (بن غوريون) يقول : (إن العقيدة اليهودية التي تلازمها دوافع قومية وإقليمية هي التي أدت إلى ارتباط اليهود ارتباطاً روحياً عميقاً بأرضهم القديمة) (١١: ٩٦) ، وكذلك (يغشال الون) نائب رئيسة الوزراء يقول (جاء اليهود إلى البلاد لكي يستردوا الأرض التي يعتقدون أنها كانت أرض آبائهم ، الأرض التي وعدّها الله لهم ولذرياتهم في العهد القديم المبرم قبل آلاف السنين بين الله وبين إبراهيم) (١١: ٢٨) ، وكذلك (موشيه ديان) يقول (إن الميل التاريخي للشعب اليهودي لأرض إسرائيل هو الأساس المعنوي لبحث حياته القومية في أرضه التاريخية) (٧١: ٢٧٣) .
- وبالنسبة لأحزاب اليمين نجد (مناحيم بيغن) الذي أصبح زعيماً لحزب الليكود ورئيساً للحكومة يقول (منذ أيام التوراة وأرض إسرائيل تعتبر أرض الأمم لأبناء إسرائيل ، وقد

سميت هذه الأرض فيما بعد : فلسطين ، وكانت تشمل دوما ضفتي نهر الأردن ولبنان الجنوبي وجنوب غرب سوريا ، إن تقسيم الوطن عملية غير مشروعة ، ولن يحظى هذا العمل باعتراف قانوني ، وإن تواقع المؤسسات والأفراد على اتفاقية التقسيم باطله من أساسها ، وسوف تعود أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بتمامها وإلى الأبد (٧٢:٣٠) ، ويقول أيضا مستخدما الحق التاريخي (إن لنا حقا في الرملة لا لأننا احتلناها ، بل احتلناها لأن لنا حقا فيها) (٧٣:٣٦) ، ويقول (. . . ويعون الله سنحظى جميعا بالصعود إلى الهيكل (هيكل سليمان) . . .) (٧٣:٣٩) .

وبالنسبة للحاخامات نجد حاخام الجيش (شلومو غورين) يقول (لا يمكن الفصل بين أرض إسرائيل وبين تعاليم اليهودية) (٢١:٢٨) ، والحاخام (ميمون) أول وزير للشؤون الدينية يقول (إن الرباط بين إسرائيل وبين أرضها ليس كالرباط الذي يشد سائر الأمم إلى بلادها ، فهو لدى تلك الأمم رباط سياسي علماني خارجي عرضي مؤقت ، بينما الرباط القائم بين الشعب اليهودي وبين بلاده كناية عن سر خفي من القداسة ، فالشعب والأرض قد أنعم عليهما بتاج القداسة ، والرباط الذي يشدهما رباط سماوي أبدي أزلي) (١١:٩١) . إن تلك الأفكار والتوجهات لدى القادة الإسرائيليين بمختلف إنتماءاتهم الحزبية ماهي إلا امتداد لمقولة هرتزل من قبلهم والتي تعتبر عنواناً للتوجه الديني لليهود نحو فلسطين حيث قال (إن فلسطين التي نريد هي فلسطين داود وسليمان) (٧٤:٦٣) .

وبذلك فإن الأرض كنصر من عناصر إقامة الدولة اليهودية وربطها بالدين اليهودي هي فكرة ألفها القادة الصهاينة ، باستغلال آيات توراتية ودمجها بالتاريخ اليهودي وتحويلها إلى فكرة دينية لتحقيق أهدافهم ومطامعهم التوسعية ، لدرجة أنهم اعتبروا أن (التاريخ اليهودي ماهو إلا تعبير عن ارتباط الدين بالأرض) (٦٩:١١) ، حيث يعبر الارتباط بالأرض عن نفسه في مفاهيم محورية أخرى مثل الارتباط بجبل صهيون وجبل سيناء وحائط المبكى و "أورشليم" .

هذا إذن هو البعد الديني بالنسبة للأرض ، أما تأثيره على السياسة الخارجية فانه يتمثل في الموقف الإسرائيلي من أهم ما يميز الأرض وهو حدودها، وهذا ما نوضحه فيما يلي :

الحدود :

إذا كانت حدود أية دولة تعتبر من قضايا الجغرافيا السياسية التي تُعنى بالمطالب المكانية للدولة (٧٥) ، فإنه في إسرائيل يعتبر فوق ذلك موضوعاً دينياً ، وفي نفس الوقت له علاقة بالسياسة الخارجية القائمة على التوسع ، أي أن هناك ارتباطاً بين التعاليم الدينية المتعلقة بالأرض وبين المطالب الإقليمية لليهود وأهدافهم في هذه المنطقة ، وبذلك فإن دراسة الفكر اليهودي حول الحدود يساعد في فهم السياسة الخارجية الإسرائيلية وتأثيرها في المنطقة ، وخاصة أن أهمية الحدود تكمن في أنها تحدد امتداد سيادة الدولة (٧٦) ، ومن هنا يظهر البعد الديني في التأثير في سيادة الدولة وسياساتها الخارجية، الأمر الذي دفع الرئيس الفرنسي (ديغول) أن يصير في الرسائل التي تبادلها مع (بن غوريون) على سؤاله عن حدود إسرائيل دون أن يتلقى جواباً (٧٧) .

بداية ربما تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم بلا حدود (٦٦) ، تنفيذاً للآية التوراتية (كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيه كما كلمت موسى) ، وهو نفس المعنى الذي ذكره بن غوريون حين قال : (حدود دولتنا حيث تصل أقدام جيشنا) (٢٣:٧٨) ، مؤكداً مقولة أحد قادة الحركة الصهيونية الأوائل -يوسف ترومبلدور- (حدودنا تكون في كل مكان يصل إليه محراث عبري) (٩٣:٤٧) ، وهذا يفسر التوسع في الحدود الذي حصلت عليه إسرائيل في حروبها عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٨٢ ، ويظهر البعد الديني لهذا التوسع في قول حاخام الجيش الإسرائيلي عقب حرب حزيران ١٩٦٧ (إن حروب إسرائيل الثلاث مع العرب في السنوات ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ إنما هي حروب مقدسة ، إذ دارت أولها لتحرير أرض إسرائيل ، والثانية لتثبيت أركان دولة إسرائيل ، أما الثالثة فقد كانت لتحقيق كلمات أنبياء إسرائيل) (١٩:٧١) .

وإضافة إلى أن هذا الموضوع له صبغة دينية فإنه فوق ذلك هناك حدود في إسرائيل تسمى الحدود الدينية ، والحدود المقدسة ، والحدود الشرعية ، وهي التي يقصد بها تلك الحدود التي تطوق " الأرض المقدسة " والتي ينبغي أن يتم تشريع مجموعة من القوانين الخاصة بها وحدها والمسماة (الواجبات الدينية المتعلقة بالأرض المقدسة) (٧٩) ، وهناك مجموعة من المصطلحات الأخرى لها بعد خارجي مثل (٧١) إسرائيل الكبرى ، الحدود

التاريخية ، الحدود المثالية ، الحدود الآمنة ، الحدود المعترف بها ، حدود الهدنة ، الحدود الدفاعية ، خطوط وقف إطلاق النار . . . ، وهذا يعني أن رسم الحدود في إسرائيل ينطلق من اعتبارات دينية وأخرى أمنية ، ففي الحالة الأولى فإن أي موقع ورد اسمه في التوراة يعتبر ضمن حدود إسرائيل ، وفي الحالة الثانية فإنه إذا كان أي موقع ضروريا لحماية أمن إسرائيل (مثل الجولان) فإن منطقة أخرى ذات أهمية دينية وتاريخية لإسرائيل مثل الضفة الغربية رغم الإدعاء بالأهمية الأمنية لها (٧١) .

إن الادعاء بالحدود الآمنة يرتبط بنفس المفهوم السابق ، إذ أن الأمن الذي ستحققه هذه الحدود يقوم على مايلي (١٩):

- ١- إن مفهوم الأمن نابع من العقليّة الإسرائيليّة التي تشكلت داخل دائرتين :
الدائرة الدينيّة التي تستند مقوماتها على التوراة والتلمود* ، وكلاهما مليء بأمانى الأمن سواء في شكل عقيدة الخلاص أو في شكل قصص تحكي عن سيادة بني إسرائيل دون سواهم من البشر، وهنا يظهر البعد الديني ، والدائرة الإجتماعية الناشئة عن انعزال اليهود في الجيتو .
- ٢- إن الأمن موضوع نسبي وديناميكي ، لذلك فإن الحدود ستكون ديناميكية ومتغيرة حسب متطلبات الأمن الذي تراه القيادة الإسرائيلية ، وهنا يرتبط ذلك البعد الديني بالتوسع في السياسة الخارجية .
- ويؤكد (يجال الون) رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق ونائب رئيسة الوزراء فيما بعد هذا الإرتباط بين الحاجة للأمن والحق التاريخي والديني بتحديدته ثلاثة عوامل لرسم الحدود الإسرائيلية وهي (١٤) :

- ١- احتياجات إسرائيل الدفاعية .
- ٢- الإدعاءات اليهودية التاريخية في فلسطين .
- ٣- الاحتمالات السياسية .

ورغم تعدد الآراء الإسرائيلية نفسها بالنسبة للحدود فإن العلم الإسرائيلي يؤكد نوايا التوسع كما أشرنا سابقاً ، وكذلك الأحزاب الإسرائيلية ابتداء من (بن غوريون) زعيم

* انظر تعريف التلمود في الفصل الثالث .

أحزاب اليسار الصهيوني وحتى (بيغن) زعيم اليمين اللذين يريان إسرائيل (طبقاً للحدود التي رسمتها التوراة)، التي تخاطب إبراهيم عليه السلام (لنسلك اعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات) .

فعلى صعيد الأحزاب العمالية يقول (بن غوريون) : (نحن لم نحرر من بلادنا سوى جزء واحد ، وإنما نتظر الوقت الذي يتم فيه إنقاذ أرض الآباء والأجداد، سنحقق رؤيا أنبياء إسرائيل، والشعب اليهودي سيعود إلى الاستيطان في أرض الآباء والأجداد الممتدة من الفرات إلى النيل)، وقال أيضاً يوم إعلان قيام الدولة (ليست هذه نهاية كفاحنا ، بل أننا اليوم قد بدأنا وعلينا أن نمضي لتحقيق قيام الدولة من النيل إلى الفرات) (١١: ٢١) ، ويقول موسىه دايان (والأمن لا يكفي عند تحديد الحدود ، ولكن يجب أن تربطنا الحدود بموطننا التاريخي) (٧١: ٢٧١) ، وتقول غولدا مائير مخاطبة الجيش (لم تعين لنا حدود ولن تعين ، نحن الذين نعين الحدود في أي مكان ، واعلموا جيداً أن أي مكان تستوطنونه وتدافعون فيه عن البلد سيكون ذلك المكان حدودنا) (١١: ١٧) .

وبالنسبة لأحزاب اليمين فإنها تتخذ من كلمات المفكر الصهيوني جابوتنسكي نشيداً لها تشير فيه إلى حق اليهود في الضفتين الشرقية والغربية حيث جاء فيه (للأردن ضفتان : واحدة لنا وكذلك الأخرى ، ولتفقد يدي اليمنى الخائنة براعتها ومكرها إذا أنا نسيك أيتها الضفة المتروكة من الأردن) (٤٨: ١٥٠) ، وقد رفض أحد زعماء الحزب الديني القومي - يتسحاق روفائيل - الحدود الحالية لإسرائيل وذاعا أمام المؤتمر الصهيوني الثامن والعشرين في القدس عام ١٩٧٢ إلى (تطوير واستيطان أرض إسرائيل التاريخية لأن الصهيونية هي التطلع إلى أرض إسرائيل لا إلى حدود عينت صدفة) (١١: ٢٥) ، كما ألقى أحد زعماء حزب حيروت * (د. التمان) خطاباً أمام الكنيست في ٢٩/٧/١٩٥١ قال فيه (إن جمع الشتات معناه خمسة ملايين يهودي على الأقل في دولة خلال السنوات العشر القادمة ، وهذا لا يمكن إتمامه في الحدود الحالية لدولة إسرائيل ، لذلك فإن جمع الشتات يتطلب سياسة خارجية ترمي إلى تحرير جميع أراضي إسرائيل) (٧١: ١٣٤) ، كما أن حاخام الجيش الإسرائيلي (شلومو غورين) قال : (إن حدود أرض إسرائيل قد حددت في التوراة بين

* انظر تعريف هذا الحزب في الفصل الثالث

الفرات والنيل ، وإن فصل قيم التوراة عن وصايا استيطان البلد هو بمثابة فصل الروح عن الجسد (٢٨: ١١) .

وبناء على هذه المواقف - وغيرها كثير - نستطيع القول ما يلي :

١- إن جميع الزعماء الإسرائيليين والتيارات السياسية ذات التأثير في السياسة الخارجية والداخلية من متدينين وعلمانيين ، ومن عمالين ويمينيين متفقون على توسيع الحدود ، والتوراة هي دافعهم لذلك ، إضافة إلى الأسباب الأمنية المزعومة .

٢- إن حديث الزعماء الإسرائيليين الحاليين عن السلام وعدم تصريحهم بتلك الأهداف المتعلقة بالحدود ما هو إلا ترتيب مرحلي تقتضيه الظروف الحالية ، للتمكن من تحقيق أهداف مرحلية أملاً في تحقيق الأهداف طويلة الأجل .

وهكذا فإن حدود إسرائيل مفتوحة ، وهي تتغير وفقاً لموازين القوى والظروف القائمة، ومجريات الأحداث المختلفة (٤٧) ، لدرجة أن التلمود شبهها بجلد الغزال الذي لديه المرونة للإتساع بحيث يمكنه أن يستوعب لحمه وعظامه (٧١) ، وهو ما يمكن وصفه بالحدود المتحركة التي تستند إلى فكر غير متحرك (٨٠) ، مما أظهر ثلاثة مواقف بالنسبة للحدود بعد عام ١٩٦٧ تختلف شكلاً وتلتقي مضموناً بسبب فكرها الجامد ، وهي (٨١) الموقفان الديني والقومي اللذان يناديان بأرض إسرائيل الكاملة انطلاقاً من أسس دينية وتاريخية وقومية انعكست بتأسيس (حركة أرض إسرائيل الكاملة) ، والموقف البراغماتي (الذرائعي) الذي لا يمانع في التنازل عن جزء من الأرض للمحافظة على ' يهودية الدولة ' خوفاً من الخطر الديموغرافي الناتج عن تزايد السكان العرب ، ومما يلاحظ أن المواقف الثلاثة تنطوي على بعد ديني ، يركز الأول والثاني منها على (دينية الأرض)، بينما يركز الموقف الثالث على (دينية السكان) ، وبذلك فقد ظهر الرأي القائل بأن (خارطة أرض الميعاد لم يكن لها إلا شهرة روحية) (٦٤) .

إن تأثير هذا البعد الديني بالنسبة للحدود تأثير حساس في السياسة الخارجية ، لدرجة أن مجرد تصريح أطلقته (غولدماثير) رئيسة الوزراء الإسرائيلية في أيار ١٩٧١ بمناسبة زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة (وليم روجرز) بأنها تعد خريطة للحدود التي ستطالب

بها كاد يشير ثورة في إسرائيل ، فانعقد الكنيست على الفور وطالب رئيسة الوزراء بعدم تكرير مثل هذا التصريح أو الحديث مرة أخرى عن الحدود المطلوبة (٨٢) ، مما يعني أن موضوع الحدود يؤكد حقيقة التوسع الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية انطلاقاً من أسس دينية وتاريخية ، سواء عن قناعة بهذه الأسس أو استغلال لها ، أي أن التصور الإسرائيلي للأرض وحدودها هو التطبيق العملي لتأثير البعد الديني في السياسة الإسرائيلية وخاصة الخارجية منها .

٢- الشعب

في هذا العنصر من عناصر الدولة يختلط البعد الديني بالبعد القومي حسب التصور الإسرائيلي ، إذ أن آباء الحركة الصهيونية وزعماء إسرائيل من بعدهم ابتدعوا فكرة (الشعب اليهودي) بدل (اليهود) الذين هم أتباع الديانة اليهودية ، ولم يكن لذلك أي مدلول غير المدلول الديني ، الذي استمر حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت كتابات عدد من منظري الصهيونية الذين ابتدعوا فكرة وجود شعب يهودي متجانس رغم تفرق اليهود في كثير من دول العالم ، وهم بذلك يحاولون الجمع بين المدلول الديني والمدلول القومي لتحقيق أهداف سياسية ، ومن أمثلة ذلك ما قاله موسى هس في كتابه (روما والقدس) عام ١٨٨٢ (إن شعب إسرائيل أمة ذات قومية خاصة وليس ذات دين خاص فحسب) (١٩: ١٥٥) ، وما قاله (مناحيم بيغن) بعد قيام الدولة : (إنه لا يمكن الفصل بين القومية والدين في اليهودية) (١١: ٩١) ، مما جعل قوميتهم دينية وديانتهم قومية حسب تصوراتهم .

وبسبب ضغوط المنظمة الصهيونية العالمية فقد وردت عبارة ' الشعب اليهودي ' في كل من وعد بلفور وصك الإنتداب ومن بعدها إعلان قيام إسرائيل ، كما أكد بن غوريون هذا المفهوم بقوله (إن يهود العالم يكونون شعباً واحداً في العالم لا وطن له ولا خلاص إلا بالعودة إلا أرض الميعاد) ، ثم أعلن (ناحوم غولدمان) رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك : (إن يهود العالم شعب واحد بمركزين حيويين : إسرائيل وبلاد المنفى ، وأحدهما يجب أن يزود الآخر بالأمن واستمرار الوجود) (٨٣: ٢٧٩) .

ورغم أن السياسة الصهيونية والإسرائيلية تخلط بين مفاهيم اليهود والشعب اليهودي

والأمة اليهودية إلا أنه من المهم جداً أن هذه المفاهيم لم تمر بعملية علمنة وإنما يدور محورها جميعها حول أتباع الديانة اليهودية ، وأن الأمر المتميز هو رفض الأيديولوجية وكذلك المؤسسة الرسمية نفسها الإعتراف بوجود أمة إسرائيلية ، وإصرارها على تمثيل إسرائيل ' لأمة يهودية ' في كافة أنحاء العالم (٨٤) ، وهذا هو جوهر البعد الديني في العنصر الثاني من عناصر تكوين الدولة .

إن البعد القومي لمفهوم ' الشعب اليهودي ' يمكن دحضه كما يلي :

١- أكدت دراسات علم الأجناس البشرية (الأثنولوجي) عدم وجود جنس يهودي متميز يتسمي إلى عرق واحد ، وليس هناك شيء اسمه ' جنس يهودي ' لأن اليهودية عقيدة دينية لها أتباع من مختلف الأجناس البشرية كالسيحية والإسلام (٨٥) ، وتؤكد هذه الدراسات أن كثيراً من اليهود اعتنقوا الديانة اليهودية ولم يرثوها عن آبائهم ، مثل يهود أنطاكيا ، ويهود الخزر ويهود الفلاشا(الحبشة) ، ويهود بني إسرائيل في الهند ، وهذا ما يؤكد اليهودي الأمريكي (الفرد ليلنثال) الذي يقول (إن العبرانيين والإسرائيليين واليهود والشعب اليهودي والديانة اليهودية ذاتها : كل هذه التسميات استخدمها صانعو الأساطير للإيحاء بوجود استمرار تاريخي) (٤٩: ٦٥) ، كما يؤكد أيضاً مشاهير المؤرخين أمثال ابن خلدون في مقدمته الذي يرى أن اليهود اختلطوا بعد التيه بعامة الناس مما ترتب عليه فقدان القوة العصبية التي كانت توحدهم (٨٦) ، وكذلك تشير بعض هذه الدراسات أن في إسرائيل حالياً أكثر من مائة مجموعة عرقية (٨٧) .

٢- إن اليهود الحاليين لا تتوفر لهم خصائص الشعب الواحد ، فهم لا يتكلمون لغة واحدة وليس لهم تاريخ مشترك ولا عادات مشتركة ، ولا ينتمون إلى جنس وعرق واحد ، وإنما هم تجميع من دول متعددة ، ولا رابط بينهم سوى الرابطة الدينية وحدها ، مما ينفي صفة الشعب ويؤكد صفة الديانة اليهودية .

٣- ان التعديل الذي أجرته الكنيست عام ١٩٧٠ على قانون العودة والذي سنوضحه في المبحث الرابع - يتعارض مع وحدانية العرق اليهودي ، إذ أن هذا

التعديل يسمح باعتناق الديانة اليهودية لغير اليهود ، مما يعني أن شخصاً ما ينتمي إلى عرق ما باستطاعته أن يعتنق الديانة اليهودية ويصبح يهودياً ، فكيف يمكن إعتباره ينتمي إلى نفس العرق البشري الذي ينتمي إليه يهودي آخر ؟ أذن فالإنتماء الديني هو الذي بموجبه يعتبر الشخص يهودياً وليس الإنتماء العرقي كما يزعمون .

وفي مقابل دحض الإنتماء القومي والعرقي لليهود فإن مجموعة حقائق تؤكد الإنتماء الديني :

١- بالنسبة لليهود : فإن الإجابة على سؤال (من هو اليهودي) ما تزال غير محددة ، فاليهودي حتى عام ١٩٧٠ كان يعرف بأنه من ولد من أم يهودية فقط ، ثم أضيف التعديل الجديد الذي يقبل (التهود) ، ويظهر دور الحاخامات في قبول أو عدم قبول أي شخص بأنه يهودي استناداً إلى طقوس دينية ، الأمر الذي أحدث مشاكل عديدة في المجتمع الإسرائيلي وعلى مستويات عليا وفي جوانب كثيرة منه .

٢- بالنسبة لليهود وغير اليهود : لو أخذنا بالرأي الذي يعتبر جميع سكان الدولة هم العنصر الثاني من عناصر الدولة ، فلإننا نجد أن التمييز بين السكان على أساس الدين يظهر في السياسة الحكومية والقوانين الإسرائيلية التي يتم تشريعها بناء على وجود فئتين من السكان : سكان يهود وسكان غير يهود ، إذ أن غير اليهود مهما يكن انتماءهم الديني لا يحصلون على المساواة مع اليهود ، وسوف يواجهون دائماً بأن إسرائيل هي دولة ' الشعب اليهودي ' فقط (٨٨) ، لدرجة عدم السماح للعرب بالسكن في مناطق معينة ، بحجة أن الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن هذه المناطق .

وحتى حزب العمل الذي يقبل العرب في صفوفه يعتبر (ككل الأحزاب الصهيونية ، حيث ينطلق في معاملته للعرب في إسرائيل من مبدأ إنكار كونها أقلية ذات حقوق قومية مشتركة ، بل يتم التعامل معها على أساس كونها مجموعة من الطوائف المتفرقة والمتنازعة كالبدو والدروز والمسلمين والمسيحيين) (٨٨:٩٠) ، وهؤلاء جميعاً يطلق عليهم (جويسم) أي (الأغيار) ويأتون في أسفل الهرم الذي يحتل اليهود قمته حسب تقسيماتهم (٩٠) .

٣- بالنسبة للطوائف اليهودية : وهذه الطوائف هي (السفارديم) أي يهود الشرق مثل يهود

العالم العربي وآسيا وأفريقيا والبحر المتوسط، وكلمة Sephard تعني باللغة العبرية (اسبانيا) حيث أنهم استوطنوا فيها وتكلموا لغتها، و(الاشكنازيم) أي يهود الغرب من أوروبا والولايات المتحدة، وكلمة Ashkenazi تعني باللغة العبرية (المانيا) حيث عاشوا فيها فترة طويلة (٩١)، والصراع الطائفي في إسرائيل هو صراع بين هاتين الطائفتين، أي بين أتباع الدين الواحد، وهو ينشأ من عدة نواحي مثل :

أ- عدم إعراف المؤسسة الدينية يهودية عدد من يهود الشرق بسبب تزواجهم مع جيرانهم، خاصة يهود الحبشة (الفلاشا) الذين سمح لهم أخيراً بالهجرة إلى إسرائيل عندما أعلن الحاخامات موافقتهم على ذلك عام (١٩٨٣) (٩٢).

ب - سيطرة يهود الغرب على معظم أجهزة الدولة ومراكز القوى وصنع القرار، بالرغم من أنهم يشكلون ٤٥٪ فقط من يهود إسرائيل بينما يشكل السفارديم ٥٥٪ (٩٣)، مما دفع يهود الشرق (السفارديم) إلى تأسيس أحزاب خاصة بهم مثل حزب (شاس)* وحزب (تامي)* للحصول على تمثيل سياسي في الكنيست (٩٤).

وإضافة إلى هاتين الطائفتين توجد في إسرائيل مذاهب ليست ذات تأثير في الحياة السياسية، مثل الطائفة السامرية في نابلس، والقراؤون (يهود مصر)، وبنو إسرائيل (يهود الهند)، والفريزيين (أي اليهود المنزلون)، ويهود الدونغة وغيرهم (٩٥).

ورغم هذا الصراع الطائفي اليهودي - اليهودي الذي يأخذ بعداً دينياً بين اليهود أنفسهم، إلا أن له بعداً دينياً في الاتجاه الآخر، وهو تغليب الإلتناء الديني على الإلتناء القومي عندما يقوم اليهودي العربي (مثل يهود العراق ومصر واليمن والمغرب) بتوظيف يهوديته وطاقاته لخدمة (الدولة العبرية) على حساب الحق العربي وبالمساهمة في معاناة الشعب الفلسطيني، متناسياً صراعه مع (الاشكنازيم) الذين يسببون له المعاناة الطائفية. وهو بذلك يقف إلى جانب اليهود -إلتناء ديني- في مواجهة العرب - رفض الإلتناء القومي-.

إذا كانت السياسة الإسرائيلية تهدف إلى المحافظة على (يهودية الأرض) كما رأينا في العنصر الأول فإنها هنا تهدف إلى المحافظة على (يهودية السكان) والتي تتحقق في

* انظر تعريف هذه الأحزاب في الفصل الثالث.

الإتجاهات التالية :

- ١- جلب المزيد من المهاجرين اليهود.
 - ٢- ترحيل السكان العرب الفلسطينيين.
 - ٣- البحث عن حل - ديموغرافي فقط - لسكان الأرض المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) يتعلق بالسكان وليس بالأرض، مثل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل وإلحاق سكانها إدارياً بالأردن، أو منحهم حكماً ذاتياً لتصريف شؤون حياتهم اليومية مقابل التسليم (بإيهودية الأرض)، وبذلك يتم التخلص من المشكلة الديموغرافية من ناحية، وتحقيق الأهداف التوسعية بالسيطرة على الأرض من ناحية ثانية.
 - ٤- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفض جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعودة وخاصة قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة في ١١ كانون أول ١٩٤٨ الذي يدعو إلى حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وتقرير وضع القدس في نظام دولي، إذ أن هذه العودة قد تضر بإيهودية الدولة وطبيعتها كدولة يهودية حسب مخططاتهم.
- وهكذا فإن للإعتبار الديموغرافي خصوصية بالغة الأهمية في إسرائيل، وله دور مهم في تحديد شكل نشوئها كدولة يهودية (٩٧)، وقد بلغ ذلك ذروته في أن موقف بعض الزعماء الإسرائيليين في منع تشغيل العمال العرب في إسرائيل ينطلق من الرغبة في المحافظة على ' النقاء اليهودي' (٩٨)، على حد زعمهم، إضافة إلى الخطر الأمني الذي يشكله العمال العرب والذي ظهر واضحاً في الإنتفاضة، وبناء على ذلك فإن الحجج الدينية والأيدولوجية التي تستخدمها إسرائيل للمحافظة على ماتسميه (البنية الديموغرافية الضرورية) (٩٩)، يدفعها إلى ممارسة أساليب في سياستها الخارجية لمواجهة معضلة التوفيق بين الديمقراطية كقيمة سياسية لجميع سكانها وبين القومية العرقية أو الدينية التي تبناها (١٠٠).

٣- السلطة السياسية

تعرف السلطة بأنها المؤسسة (أو الجهاز) المنظم على أساس تصاعدي ويتمتع بقوة معينة من أجل تحقيق وظائف محددة (١٠١)، وبناء على ذلك فإن السلطة السياسية كعنصر من عناصر الدولة هي التي تعبر عن طبيعة النظام السياسي بأجهزته ومؤسساته، وتعكس

صورته السياسية في الواقع، ولذا فإن البحث في السلطة السياسية هو بحث في النظام السياسي للدولة. وتقوم هذه المؤسسة أو الجهاز في إسرائيل على أساس النظام البرلماني، حيث تتمتع الحكومة ورئيسها والبرلمان بقوة فعلية، بينما يمثل رئيس الدولة منصباً فخرياً، والبرلمان من مجلس واحد هو الكنيست، كما أنه يعتمد على نظام تعدد الأحزاب، ولذلك فهو نظام برلماني حزبي.

واستناداً إلى ما تهدف إليه هذه الدراسة في البحث عن البعد الديني، فإن هذا يستدعي البحث في طبيعة السلطة السياسية في إسرائيل وموقع الدين اليهودي منها، أما مؤسسات هذه السلطة كالحكومة والكنيست والأحزاب فتبحث في الفصل الثالث، وبناء على ذلك نستطيع القول إن البعد الديني في السلطة السياسية في إسرائيل يتمثل في جانبين:

١- جانب عضوي : وذلك بتمثيل المؤسسات الدينية وخاصة الأحزاب منها في مؤسسات الدولة منذ قيامها، فالأحزاب الدينية الإسرائيلية تمثلت في أجهزة السلطة السياسية ومارست من خلالها تأثيراً واضحاً ودوراً بارزاً سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية، فمنذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ احتلت الأحزاب الدينية مقاعد في الكنيست وحصلت على حقائب وزارية في الائتلافات الحكومية، ومارست تأثيراً مباشراً على سياسات الحكومة في قضايا داخلية وخارجية سنوضحها عند البحث في موضوع المؤسسة الدينية.

ويذكر أن (هرتزل) كان يخشى من تأثير رجال الدين وكذلك الجيش على السلطة السياسية في الدولة المزمع إقامتها، وقد عبر عن ذلك بقوله (سنحتفظ بهم - أي رجال الدين - في معابدهم، كما سنحتفظ بجنودنا في معسكراتهم)(١٠٢: ٤٤)، إلا أن أمنية هرتزل لم تتحقق حيث شارك الحاخامات والعسكريون في السلطة السياسية وأثروا في قراراتها، لدرجة يمكن وصف النظام الإسرائيلي بأنه (نظام برلماني عسكري ديني عنصري)(١٠٣).

٢- جانب منهجي : وذلك باحتلال التعاليم الدينية موقعا معينا في السلطة السياسية، وقد عبر عن ذلك بن غوريون بقوله (كنت عاقداً العزم على أن أجعل إسرائيل دولة علمانية تقودها حكومة دنيوية وليس رجال الدين الرسميون،... لكننا للأسف لم

تتمكن من إبعاد الدين عن السياسة(٣٧:٤٤).

إلا أن قول (بن غوريون) الذي مر معنا سابقاً وهو(إن إسرائيل قامت تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس) يستدعي البحث في الأصول التي قامت عليها إسرائيل والأهداف التي وجدت من أجلها رغم بعض التصريحات (الواقعية) أو البيانات (البراجماتية) التي يدلي بها بعض الزعماء الإسرائيليين لعدم إثارة الرأي العام ضدهم، فهذا الاتجاه يرى أن (الدين هو الذي يضيف الشرعية على الدولة)(١٠٤)، ويرى أن (إسرائيل قامت على أساس ديني يفتقد إلى قومية معينة)(٣٧:٢٣)، رغم محاولة المزوجة بين الدين والقومية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن (إسرائيل من الدول القليلة جداً في عالمنا المعاصر التي تربط كيانها السياسي بالدين)(٤:٧)، وهذا يفسر (كيف بلغ الربط المحكم بين العقيدة الدينية وبين الوجود السياسي والكياني العام لما يسمى بدولة إسرائيل ما لم تبلغه أية نظرية عنصرية في العالم)(١٠٥:٢٧)، وخاصة أن إسرائيل هي الدولة اليهودية الوحيدة في العالم والتي تدعي لنفسها القيام بمهمة تاريخية لحياء الماضي، ومهمة حضارية لبعث الحضارة العبرية، لذلك فإن المهمتين الماضية والمستقبلية تجعل من إسرائيل (دولة تاريخية حضارية وهذا يعني أنها دولة دينية، فالتاريخ والحضارة بالنسبة للدولة العبرية لا يمكن أن يعنيا سوى التراث اليهودي، وهذه الصفة تفسر مدى سيطرة القوى الدينية على الدولة التي تؤسس سلطاتها المعنوية على مجموعة من المفاهيم والتقاليد والأساطير التي تعود إلى تقاليد التوراة وما يرتبط بها من تعاليم دينية)(٣٦:١٨٦).

ومن جهة أخرى فإن مدى تأثير الدين في السلطة السياسية في إسرائيل يثير تساؤلات

منها :

أ- هل إسرائيل هي دولة اليهود أم دولة يهودية؟ إذ أن المتدينين يريدونها (دولة يهودية تجعل من الـ HALAKHA "الشريعة اليهودية" قانوناً للدولة)(٤٨:١٧١)، أما العلمانيون فيرون أنه (يجب أن يكون لإسرائيل شخصيتها اليهودية، لكن هذه النقطة وبكامل مواصفاتها غير ممكنة، فإسرائيل ربما يكون بإمكانها أن تكون دولة للشعب اليهودي، لكنها ليست دولة للدين اليهودي لأن هناك عناصر من الشريعة اليهودية لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع)(٤٨:٢٠٧)، والواضح هو إلتقاء الطرفين في ضرورة المحافظة

على يهودية الدولة وسلطاتها .

ب - هل إسرائيل هي دولة شريعة أم دولة قانون ؟ ويتنفس الإتجاه طالبت الأحزاب الدينية بجعل التوراة وأحكامها دستوراً للدولة، بينما عارضت الأوساط العلمانية، ورأت أن ذلك يؤدي إلى (دولة شريعة على النمط التاريخي)(١٣:٨٩)، وأفضل ما يعبر عن ذلك ما ذكره (بن غوريون) أن وفداً من حزب (اغودات إسرائيل) الديني سأله في بداية تأسيس الدولة فيما إذا كانت الكنيست ستتمزج رأي حكماء التوراة قبل أن تتخذ قراراً بشأن مسألة جوهرية ؟ وقد نفى (بن غوريون) ذلك وأوضح أنه (سيتم إنتخاب حاخامين يبدون رأيهم وتقررا لأكثرية)(٢٥٣:٥٥)، ورغم ذلك فإن الأوساط العلمانية نفسها تقرر (أن القوانين الدينية اليهودية كانت ذات تأثير بالغ في حماية ' الشعب اليهودي ' في الشتات)(١٦٩:٤٨)، ولكن عدم تحديد موقع الشريعة والقانون من السلطة السياسية يجعل إسرائيل (دولة مفتوحة لوقت غير محدد) (١٠٦)، مما يؤكد أن الصراع بين (حكم القانون) و (حكم التوراة) في إسرائيل يكون على مسافة قصيرة من الانفجار (١٠٧).

ولا شك أن في إسرائيل إختلافات بين الأحزاب السياسية الدينية والعلمانية حول موقع الدين في الدولة وتأثيره في السلطة السياسية، ولكن هذا الخلاف (ليس حول الجوهر بل على مدى إبراز الطابع الديني وجعله المؤثر الوحيد ليس إلا)(١٦٤:٨٩).

وتؤكد هذا الإتجاه الكاتبة الفرنسية (مارتن مونو) التي زارت إسرائيل لدراسة مجتمعها ونظام الحياة فيها حيث تقول (إن دولة إسرائيل تنفي عن نفسها أنها حكومة دينية، ومع ذلك فإن حياة المواطنين فيها مدموغة بالدين)(٦١٤:٥٤)، ويؤكد أيضاً الكاتب اليهودي الأمريكي (الفرد ليلشال) فيقول (إن الرموز الدينية قد استعملت بعناية لتعميق الإنطباع بأن الدولة الصغيرة في الشرق الأوسط -إسرائيل- هي فعلياً مطابقة ' للعالم اليهودي')(١٨٣:١٠٨).

أما من ناحية طائفية داخل إسرائيل فإن السلطة السياسية عادة يسيطر عليها (الإشكنازيم) يهود الغرب، ثم بدأ يظهر دور يهود الشرق (السفارديم) إلى مواقع التأثير في السلطة السياسية، وبلغ ذلك أوجهه بانتخاب أسحق نافون (يهودي مغربي) رئيساً للدولة في نيسان ١٩٧٨ (٩٣).

وهكذا نستطيع القول إن مشاركة الأحزاب الدينية في الكنسيت والحكومة من جهة، وموقع الدين من الدولة والسلطة من جهة ثانية، يشكلان بعداً دينياً حقيقياً في السلطة السياسية في إسرائيل، رغم أن إسرائيل ليست دولة دينية بالمعنى الشيوقراطي. أما تأثير هذا البعد الديني في سياسة إسرائيل الخارجية، فإنه يتحقق أيضاً من الجانبين، الأول بتأثير وجود الأحزاب الدينية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما سنبحثه بالتفصيل في موضوع المؤسسة الدينية في الفصل الثالث، والجانب الثاني بتأثير وضع الدين في الدولة والذي يظهر في إجابة (غولدماير) رئيسة الوزراء الإسرائيلية على سؤال لصحفي فرنسي عن رأيها في الخلاف الديني في إسرائيل حيث قالت (بعد تحقيق السلام مع جيراننا بست ساعات سنضع نهاية لهذا الصراع المستمر)، وعلقت صحيفة (JEWISH OBSERVER) على هذا التصريح في عددها الصادر في الأول من تشرين الأول عام ١٩٧٢ فكتبت (إن نواياها واضحة، فمع حلول السلام لن يعتمد وجود الدولة على أموال التبرعات من الخارج، ولن يتطلب أي دعم سياسي أو معنوي من يهود العالم، عندها ستكون الدولة اللادينية حرة لتنفيذ خططها تجاه الدين دون أي تدخل)(١٠٩: ٢٥٢).

المبحث الثاني

البعد الديني في إعلان قيام الدولة اليهودية

أعلن (ديفيد بن غوريون) قيام 'دولة إسرائيل' في ١٤ أيار ١٩٤٨ ، وهو نفس يوم انتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين ، وقد جاء النص باللغة العبرية ومكوناً من ٩٧٩ كلمة ، ووقع عليه سبعة وثلاثون شخصاً كانوا أعضاء في ' مجلس الشعب ' الذي أسس قبل بضعة أسابيع من إعلان ' قيام إسرائيل ' (٩٤) .

وحيث أن هذا الإعلان * يعتبر وثيقة مهمة تعكس صورة الدولة التي أعلن عنها ، وترسم الأساس الذي ستقوم عليه ، فإننا سوف نشير إلى البعد الديني في هذا النص ، والملاحظات التي حصلت قبل الإتفاق على مسودة هذا الإعلان بسبب بعض الإعتبارات الدينية ، لتتوصل إلى الصورة التي أرادها قادة إسرائيل من حيث موقع الدين من الدولة ، وتأثيره على سياستها ، وخاصة أنهم كثيراً ما يرجعون إلى هذا النص في حال نشوب مشكلات تتعلق ببعض المواضيع التي تطرق لها الإعلان .

وكغيره من المواضيع المهمة في إسرائيل فإن إعلان قيام الدولة كان من المواضيع المرتبطة بالإعتبارات الدينية ، والتي أثارَت خلافاً حاداً بين عدة أطراف مما يكشف البعد الديني من عدة نواحي :

أولاً: من ناحية شكلية :

فقد جرى نقاش حاد في اللحظة الأخيرة حول تضمين الإعلان (اسم الله) ، وقد طالبت الأحزاب الدينية على لسان الناطق باسمها الحاخام (فشمان ميمون) أن يكون المرجع لله واضحاً، بينما صمم (فارون زيزليخ) التابع للجناح اليساري لحزب العمل على أنه لا يمكن أن يوقع على وثيقة تشير إلى الرب الذي لا يؤمن به (١١٠: ١٧٧) .

ويعد أن تشدد المتدينون على ضرورة تضمين الإعلان نوعاً من المشروعية الدينية للدولة اليهودية (٤) ، تم التوصل إلى تسوية مقبولة لدى المتدينين والعلمانيين ، وذلك ببدء الإعلان بكلمة ' باسم الثقة في صخرة إسرائيل ثبت تواقيننا على هذا الإعلان ' (١١١) ، ويذكر أن مصطلح 'صخرة إسرائيل' يستخدم في الطقوس الدينية اليهودية كمرادف لـ

* انظر نص الإعلان في الملحق رقم (١)

وتصف (غولدا مائير) التي وقعت على الإعلان حفل توقيع الإعلان وما صاحبه من مظاهر دينية حيث وقف الجميع وانشدوا نشيداً دينياً بديل النشيد الوطني (الأمل : هاتكفا) الذي توقف من البداية ، وبعد الإنتهاء من قراءة الإعلان أعلن الحاخام (فشمان ميمون) صلاة السماح والشكر بالعبرية ثم قال ' لتبارك أنت أيها الرب ملك العالم والكون الذي أبقيتنا أحياء وساعدتنا لتحمل المشقات وأحييتنا حتى هذا اليوم '(١١٠: ١٧٨) .

ثانياً : من ناحية جوهرية

بالنسبة لنص الإعلان الذي يصفه المعارضون بأنه إعلان ' ديني أكليركي ' (١١٠) ، وتصفه الكاتبة الفرنسية (مارتن مونو) بأنه ' متشرب بالديانة ' (٥٤) ، فهو موضوع إهتمامنا هنا ، حيث عمل الإعلان على ما يلي (١١٣: ١٤٤) :

- ١- استثارة روح الأنبياء القدامى واستلهامهم .
- ٢- الإحتماء بالرب العلي القدير .
- ٣- مناشدة جميع اليهود في العالم أن يدعموا الدولة بغية تحقيق الوعود الإلهية .

وبدراسة نص الإعلان نستطيع أن نكشف عن البعد الديني فيه كما يلي :

- ١- استهلال الإعلان بإشارة دينية تعكس إهتمام موقعي الإعلان - وهم المؤسسون الحقيقيون للدولة - بالجانب المعنوي من الدولة ، والصورة الروحية لها ، مما يدل على أهمية هذا الجانب في الأسس التي ستقوم عليها الدولة ، فقد بدأ الإعلان بالفقرة التالية : (نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية) ، وكذلك ورد فيها (وفيها أنتج ثرواته الثقافية القومية والإنسانية ، وأورث العالم كتاب الكتب الخالد) في إشارة إلى التوراة كقيمة ثقافية وكرسالة خالدة على حد تعبيرهم ، وكذلك ورد أن دولة إسرائيل ستكون (مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل) ، وأن تلك الدولة قامت بفضل جهود ' الشعب اليهودي ' الذي (لم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده) ، واختتم الإعلان بإشارة مماثلة (إننا وبعد الإعتماد على الله سبحانه ثبتت تواقبنا على هذا الإعلان) .

- ٢- التركيز على يهودية الدولة من خلال تأكيد يهودية الأرض ويهودية السكان ،

فمن ناحية الأرض يتكرر بشكل واضح ذكر (أرض إسرائيل) في حين لم يرد أي ذكر لفلسطين ، ومن ناحية السكان يتكرر ذكر ' الشعب اليهودي ' وحقه في هذه الأرض ، في حين يصف العرب الفلسطينيين فيها بأنهم من (سكان دولة إسرائيل) فقط ، وأكد في أكثر من مرة أن الدولة هي (دولة يهودية) .

٣- التأكيد على الحق التاريخي والديني لليهود في فلسطين ، فمن ناحية أولى ورد في الإعلان ذكر للدولة اليهودية القديمة (. . وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة) في إشارة إلى دولة داوود وسليمان ، واعتبر أن دولة إسرائيل الحالية هي امتداد لتلك الدولة (. . . بتجديد الدولة اليهودية) ، ومن ناحية ثانية اعتبر الإعلان احتلال اليهود لفلسطين حالياً هو عودة مشروعة إلى (وطنهم) : (ويدافع هذه الصلة التاريخية التقليدية أقدم اليهود في كل عصر على العودة إلى وطنهم القديم والإستيطن فيه) ، وبذلك فقد حث الإعلان يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين ، وحدد المفهوم الصهيوني للهجرة على أنها (عودة - مشروعة - للشعب اليهودي - إلى أرض إسرائيل - لاستعادة حقوقه السياسية - لما له فيها من حقوق ' طبيعية ' و ' تاريخية ' و ' تقليدية ') .

٤- التلميح إلى بعض الأهداف التوسعية التي تشير إلى مطامع اليهود في التوسع واحتلال المزيد من الأرض على أسس دينية وتاريخية حيث ورد فيه (إن دولة إسرائيل لمستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وللعمل على إنشاء إتحاد اقتصادي يشمل أرض إسرائيل برمتها) والمقصود بأرض إسرائيل برمتها هو الدولتين العربية واليهودية التي دعا إلى قيامهما قرار التقسيم المذكور .

وكذلك جاء في الإعلان (أننا ندعو الشعب اليهودي في جميع مهاجره إلى التكاتف والإلتفاف حول يهود هذه البلاد في الهجرة والبناء ، والوقوف إلى جانبهم في كفاحهم العظيم لتحقيق أمنية الأجيال الآلهي وهي تحرير إسرائيل) ، والمقصود بتحرير إسرائيل هو إحتلال باقي أرض فلسطين ، وقد أوضح ذلك مناحيم بيغن عندما تحدث عن الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ فقال (إنها أراض إسرائيلية حررتها إسرائيل من الحكم الأجنبي غير

الشرعي) (٦٤:٧٤) ، وقد برر ليفي اشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي عدوان ١٩٦٧ بأنه من أجل (حماية إسرائيل ، وتوطيد أمن إسرائيل ، وتحرير الأرض من الغاصبين) (٦٤:٧٤) .

٥- استخدام التاريخ العبري كقيمة دينية وتاريخية ، فقد جاء فيه (وفي عام ٥٦٥٧ عبرية للخليقة الموافق ١٨٩٧ ميلادية عقد المؤتمر الصهيوني ...) ، وجاء أيضاً في الفقرة الختامية بأن التوقيع على الإعلان كان (في تل أبيب يوم الجمعة ٥ أيار ٥٧٠٨ عبرية ، الموافق ١٤ أيار ١٩٤٨ ميلادية) وما يذكر أن التقويم العبري يبدأ من عام ٣٧٦١ قبل الميلاد حسب تاريخهم .

ثالثاً : من ناحية طائفية :

يعتبر قرار إعلان قيام إسرائيل قراراً اشكنازياً (٩٤) اتخذته القيادة الإشكنازية (يهود الغرب) الممثلة للعمال (حزب ماباي) بشكل أساسي ، أما مشاركة السفارديم في اتخاذه فلم تتعد الصفة الرمزية فقط التي حرصت القيادة على إبرازها بهدف إظهار شمولية الوفاق حول هذا القرار بين يهود الشرق ويهود الغرب ، وما يدل على ذلك أن اثنين فقط من أصل سبعة وثلاثين شخصاً وقعوا الإعلان كإعلان كانا من الطائفة السفاردية ، وتعتبر المشكلة الطائفية في إسرائيل إحدى المشكلات الدينية بين أبناء الدين اليهودي ، لدرجة أن المذهب الديني في إسرائيل يباعد بين اليهود كما لو كانوا من دينين مختلفين (١١٤) ، وقد أشرنا إلى الطائفية في البحث السابق .

رابعاً: من ناحية قومية

رغم أن الإعلان نص على عدم التمييز في الدين والعنصر و الجنس بين سكان الدولة، إلا أن المشاكل ذات العلاقة بالقانون الديني استمرت وكادت تقسم السكان وتحدث صراعاً (١١٢) ، ومن ناحية ثانية أثبت الواقع استمرار التمييز ضد العرب ، حيث استمر فرض الحكم العسكري على السكان العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٦/١١/٦ ، وهو خير دليل على التمييز بين من يتمون إلى الديانة اليهودية وبين غيرهم .

وإذا كان هذا الإعلان هو المرجع السياسي للحكومات الإسرائيلية فيما بعد ، فقد جاء الخطاب السياسي للزعماء الإسرائيليين ليؤكد المعاني الواردة فيه ، ومن أمثلة ذلك ما صرح

به كل من (ديفيد بن غوريون) كتعبير عن تيار سياسي استمر في الحكم من ١٩٤٨ - ١٩٧٧ ، و (مناحيم بيغن) كتعبير عن تيار سياسي تولى الحكم منذ ١٩٧٧ ، فقد صرح (بن غوريون) عقب التوقيع على الإعلان بان (دولة إسرائيل هي ذلك المكان الذي ولد فيه الشعب اليهودي ، وأن أرض إسرائيل هي المهدي الذي فيه تكونت الخصائص الروحية والدينية والقومية للشعب اليهودي ، في تلك الأرض كتبت التوراة التي قدمها الإله هدية للإنسانية ، وفي تلك الأرض تكونت الحضارة اليهودية ذات الطابع القومي العالمي في آن واحد ، سوف نظل أوفياء إلى وظيفتنا الإنسانية التي كانت وسوف تظل وظيفة شعب التوراة) (٣٤:٧٢) .

أما (مناحيم بيغن) فقد ألقى خطاباً ليلة السبت ١٥ أيار ١٩٤٨ عبر الإذاعة السرية لمنظمة (الأرغون) المسلحة الصهيونية * ، جاء فيه (لقد قامت دولة إسرائيل بالدم والنار ، بالإكرام والتضحيات ، ولم تكن لتقوم بغير ذلك ، ولكننا لم ننته بعد ، يجب أن نحارب . . أن نكمل قتالنا ، لقد احتجنا إلى العرق والدموع والمشائق لنصل إلى مرحلتنا هذه ، حيث يعيش اليهود ويحكمون في جزء فقط من أرض كلها لهم ، يجب أن نقوي أنفسنا من الداخل ، والركن الأول لهذه السياسة هو إرجاع اليهود إلى إسرائيل . احضروا الآلاف من المهاجرين وبسرعة ، فنحن الآن في حرب حياة أو موت ، بقاء أو عدم بقاء ، والان فإن دولة إسرائيل قد قامت ، ولكن يجب أن نعلم أن دولتنا لم تتحرر بعد . . إن بلادنا المعطاة لنا من الله هي وحدة لا تتجزأ ، وكل محاولة لتجزئة إسرائيل ليست جريمة فحسب بل هي كفر وخيانة ، إن الذي لا يعترف بحقنا في بلادنا كاملة ليس منا ، وليس له الحق في أن يعيش في الجزء الذي نحكمه الآن ، إننا لن نتنازل عن حقنا الطبيعي هذا ، بل سنظل نعمل باستمرار في سبيل وحدة إسرائيل واستقلالها الكامل) (٣٥١:١١٥) .

واستناداً إلى نص الإعلان وتعقيب كل من بن غوريون ومناحيم بيغن حيث يظهر فيها جميعها بعد ديني واضح ، فإن علاقة ذلك بالسياسة الخارجية تتمثل فيما يلي :

* أسسها فلاديمير جابوتنسكي عام ١٩٣٥ وكان شعارها: يد مرتفعة تمسك بينديية ، ذات حرية مشرعة كتب عليها (هكلنا فقط) ، وقد عملت على تهريب اليهود والأسلحة من أوروبا إلى فلسطين واشتهرت بأعمالها التخريبية ، وبعد وفاة جابوتنسكي استلم مناخيم بيغن قيادة هذه المنظمة .

١- الأرض :

أ - التأكيد على أن إسرائيل قامت على جزء فقط من أرضها ، وأنها تسعى إلى "تحرير أرض إسرائيل الكاملة " ، مما يؤكد وجود التخطيط الإسرائيلي المسبق ومنذ اليوم الأول لقيام الدولة لتحقيق المزيد من التوسع والإحتلال .

ب - التأكيد على إستحالة " تجزئة أرض إسرائيل " أو التنازل عن جزء منها ، مما يؤكد الموقف الإسرائيلي المسبق برفض الإنسحاب من الأراضي المحتلة مقابل السلام .

٢- السكان :

اعتبار جذب اليهود إلى إسرائيل هو " الركن الأول للسياسة الإسرائيلية " ، وإقامة علاقات إسرائيل مع الدول الأخرى بناء على مواقفها من هجرة اليهود الموجودين فيها إلى إسرائيل .

٣- البعد الثقافي الديني في السياسة الخارجية :

التأكيد على قيام إسرائيل بمهمة عالمية ، وهي نشر الحضارة العبرية كوظيفة إنسانية (لشعب التوراة) ، مما يؤكد وجود الأبعاد الأيديولوجية والحضارية والثقافية في السياسة الإسرائيلية لتحقيق الهدف الذي من أجله أقيمت إسرائيل ، وهنا يكمن جوهر الصراع .

المبحث الثالث

دور البعد الديني في تعطيل الدستور

إن موضوع الدستور في إسرائيل هو أيضاً من المواضيع ذات العلاقة المباشرة ببحثنا، فبينما يعتبر دستور أية دولة موضوعاً داخلياً يعبر عن طبيعة النظام السياسي في تلك الدولة، ويعكس توجهات السلطة السياسية فيها (١١٦)، فإن الدستور في إسرائيل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمشكلة الدينية فيها، والأهم من ذلك أنه يرتبط بالسياسة الخارجية لإسرائيل، علاوة على أنه موضوع داخلي كما في الدول الأخرى، وبعبارة أخرى فإن موضوع الدستور في إسرائيل ذو بعد ديني ومرتبطة بالسياسة الخارجية، أي أنه في صميم بحثنا.

لا يوجد دستور مدون حتى الآن في إسرائيل رغم مرور حوالي خمسة وأربعين عاماً على قيامها، كما أن فكرة وضع دستور للدولة غير مطروحة حالياً، وتبدو إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد فيها دستور * (١١٧)، ولا شك أن هذا الأمر لا يشير إلى وضع طبيعي أو تأجيل عادي، وإنما يدل على وجود مشكلة حقيقية، فما هي وما علاقتها بهذه الدراسة ؟

بدأت مشكلة الدستور قبل إعلان قيام الدولة، إذ أنه في اليوم التالي لصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ١٩٤٧/١١/٢٩ شكلت الوكالة اليهودية لجنة من فقهاء القانون برئاسة الدكتور (ليوكوهن) لصياغة مشروع دستور ليعرض على الجمعية التأسيسية حين انعقادها، وهذه الجمعية هي التي كان مجلس الدولة المؤقت قد أصدر قراراً بانتخابها من ١٢٠ عضواً وسميت فيما بعد (الكنيست) حيث جرت الانتخابات الأولى في ١٩٤٩/١/٢٥ (٣٧) * *

أعدت هذه اللجنة مشروع الدستور الذي تضمن مقدمة وتسعة فصول، ونصت المقدمة على حق كل يهودي في العالم في (العودة إلى إسرائيل)، وأهم ماورد في المشروع هو أن

* الدستور في بريطانيا عرفني وليس مكتوباً.

* * يظهر البعد التاريخي والديني في تسمية الكنيست وعدد أعضائها ، فالكنيست كلمة عبرية تعني الجمعية ، وهو اسم كان يطلق في القرن الخامس قبل الميلاد على السلطة العليا في زمن الأنبياء عزرا ونحشياً التي كانت تمتلك الحق في تفسير القوانين والتشريعات المتعلقة بالدين ، وكان عدد أعضاء هذا الكنيست هو ١٢٠ عضواً ، وهو نفس العدد في الكنيست الحالي .

الدولة يراد لها أن تكون (دولة الشعب اليهودي) ، (١١٨) كما أن هذا المشروع لم يتجاهل مبادئ الشرع اليهودي كمصدر لسن القوانين والتشريع، فقد نص الفصل الثامن على أن (كل تشريع في إسرائيل يجب عليه الإهتمام بالمبادئ الأساسية للشرع اليهودي) (٤: ٥٤)، وجاء أيضاً في المادة (٧٧) أن (القوانين يجب أن تكون مطابقة للتعاليم الأساسية للشرعة الموسوية) (١١٨: ٥٣).

وإضافة إلى تلك اللفظات الدينية في المشروع فقد وردت فيه بعض المبادئ الأساسية المعمول بها حالياً في إسرائيل، والتي تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن رغم عدم موافقة الجمعية التأسيسية (الكنيست فيما بعد) على ذلك المشروع وعدم إقرار دستور للدولة، ومن هذه المبادئ (١١٨) :

اعتبار اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، والدولة ذات شكل جمهوري، والأخذ بالنظام البرلماني : رئيس الجمهورية فيه ضعيف جعلت وظيفته ذات صبغة شرفية فحسب، وهو ينتخب بواسطة البرلمان، وإلى جانبه وزارة قوية و برلمان قوي أيضاً والأخذ بنظام المجلس الواحد، والأخذ بمبادئ الحريات المعروفة في الغرب، ونص أيضاً على حق العمل وحق الإضراب، ووضع تشريع التأمين الإجتماعي... وغير ذلك من الأحكام العادية.

بدأت الكنيست بمناقشة مشروع الدستور في أول اجتماع لها في تل أبيب في ١٩٤٩/٣/٨، وعندها بدأت مشكلة حقيقية كادت تعصف بالحكومة وتؤدي إلى سقوطها، بل كادت تعصف بالدولة الوليدة التي لم يتجاوز عمرها سنة واحدة، والسبب في ذلك هو الخلاف الحاد حول موقع الدين في الدولة، مما كاد يشطر الدولة إلى معسكرين : معسكر علماني يؤيد الدستور، ومعسكر ديني يرفض فكرة الدستور من الأساس ويضم الأحزاب الصهيونية الدينية التي يساندها حزب الماباي الحاكم (١١٩).

وقد ظهرت خلال مناقشات المشروع ثلاثة اتجاهات وهي : (٣٦)

١- اتجاه يميل إلى ضرورة وضع دستور كامل دون إنتظار، وهم الأحزاب الصغيرة والمعارضة.

٢- اتجاه يرفض الدستور رفضاً شاملاً ، وهم الأحزاب الدينية .

٣- اتجاه يميل إلى تأجيل وضع دستور حيث يعتبر ان الوقت غير مناسب، ويمثله

حزب الماباي الحاكم.

فالأحزاب الصغيرة طالبت بالتعجيل بوضع دستور للأسباب التالية (١١٨) :

١- إن كلا من قرار التقسيم وإعلان قيام إسرائيل أوصى بوضع دستور.

٢- إن الدستور هو الضمانة الأولية للإستقرار في البلاد.

٣- إن الدستور هو مرشد للمشرع والقاضي والحكومة، وضمان للمواطن.

والأحزاب الدينية الأربعة وقتها - اغودات إسرائيل وعمال اغودات إسرائيل،

وهمزراحي وعمال همزراحي* - أظهرت معارضة شديدة ليس لمشروع الدستور فحسب

بل لفكرة وجود دستور من الأصل، وكانت حجتهم (إن شريعة التوراة هي الدستور

الطبيعي لشعب إسرائيل ودولته، ولا تستطيع أية شريعة أن تقودنا في تشريعنا سوى التوراة

المقدسة، ولأن التوراة ليست مذهباً للإرشاد الروحي فحسب بل أنها موجبة لكل وجود

الإنسان الفردي والجماعي) (١١٣: ١٧١)، على حد تعبير زعماء تلك الأحزاب الذين هددوا

بأنه إذا تم وضع الدستور وأصبحت الدولة علمانية، فسوف يعتزلون الحكومة وينشئون

محاكم خاصة بهم، ومن هؤلاء الحاخام (اسحق هـ. هيرتزوغ) رئيس حاخامات السفارديم

الذي أصر على أن الدستور يجب أن يقوم أساساً على التوراة (١١١)، وأن شؤون العائلة

يجب أن تنظم حسب الشريعة (١١١)، وكذلك الحاخام (ماتير ليفنشتاين) - نيابة عن حزب

اغودات - رفض الدستور تحت جميع الظروف وقال (لا حاجة في إسرائيل لدستور من

صنع الإنسان)، واعتبر أن الدستور سيؤدي إلى صراع عنيد هو الصراع الثقافي (١١١).

وعلى صعيد الأحزاب العمالية فقد كان السبب الديني - ولكن في الإتجاه الآخر -

هو سبب رفضهم لمشروع الدستور لأنه أشار في ديباجته إلى " الإله القادر القوي " ولأنه

نص على قيام محاكم دينية (٣٧)، وكذلك لأنه يقترح استرشاد التشريع بالمبادئ الأساسية

للسرع الديني اليهودي (١١٣).

أما الحزب الحاكم - حزب الماباي بزعامة بن غوريون الذي تخوف من نشوب أزمة

دينية في البلاد - فقد بدأ من فكرة الرفض إلى فكرة التأجيل المؤقت، ووقف إلى جانب

الأحزاب الدينية، وكانت مبرراته التي يظهر فيها البعد الديني هي (١١٨) :

* انظر تعريف هذه الأحزاب في مبحث المؤسسة الدينية من الفصل الثالث .

١- إن المناقشات حول الدستور تؤدي إلى انقسامات في الدولة، بسبب الإعتبارات الدينية.

٢- لا يجوز وضع دستور قبل عودة جميع يهود العالم.

٣- إن الإنشغال بوضع دستور سوف يشغلهم عن الهدف الرئيسي في توطيد أركان الدولة الوليدة.

وقد استأنس (بن غوريون) في رأيه هذا بأن بريطانيا لا يوجد فيها دستور مكتوب، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت دستورها بعد ١١ سنة من استقلالها.

وقد كان هناك نوع آخر من المعارضة لفكرة الدستور المكتوب، وهي الخشية على شرعية القوانين الدينية، والتي عبر عنها (آريه ناعور) سكرتير المجلس الوزاري في حكومة بينغن الأولى عام ١٩٧٧، حيث أعرب أنه (إذا تمت الموافقة على هذا الدستور فستصبح محكمة العدل العليا - وليس الحكومة - هي التي ستقرر قانونية بعض القوانين المحددة، وحيث أن محكمة العدل العليا ستكون مخولة بتطبيق قيمها من خلال تفسير الدستور فإن العديد من القوانين بما فيها القوانين الدينية ستفقد شرعيتها) (١٢٠).

وهكذا نجد أن البعد الديني لفكرة الدستور ومشروعه هو الذي كان محور الخلافات والمناقشات الطويلة التي استمرت حتى منتصف عام ١٩٥٠ حيث أقر الكنيست في ١٣/٦/١٩٥٠ تأجيل وضع دستور إلى أجل غير مسمى، وقد اتخذ حلاً وسطاً ينص على أن إسرائيل يجب أن يكون لها دستور شامل مدون ولكن دون استعجال في إصداره، وأن صدوره يجب أن يكون بالتدريج (١١١) ، وبذلك فقد رفض المشروع وكان (التدريج) مجرد مبرر لتغيب الفكرة، الأمر الذي يؤكد أن (النفوذ الضخم للمؤسسة الدينية) (١٢٢) هو الذي كان وراء ذلك، لدرجة مكنت الأحزاب الدينية من أن (تهيمن على الحياة السياسية في الكيان الصهيوني هيمنة تامة) (٧٤)، حيث أن الأحزاب الأخرى تراجعت عن طلبها وصوتت إلى جانب الأحزاب الدينية (حفظاً للوحدة اليهودية التي تقوم على أساس الدين والعقيدة) (٧٤)، وهو ما أكده أحد زعماء حزب الماباي الحاكم مبرراً وقوف حزبه إلى جانب الأحزاب الدينية قائلاً (حتى لا تشق أسباط الشعب اليهودي) (١٢٢: ١٢٤).

أما حقيقة الأمر والأسباب المخفية والحقيقية وراء رفض وجود دستور للدولة فهي

أعمق من الأسباب المعلنة، وتدلل على مبادئ أساسية في الفكر الصهيوني اليهودي والسياسة الإسرائيلية ومن هذه الأسباب (٨٩) :

- ١- الدستور يتطلب الإجابة على سؤال : من هو اليهودي ؟
 - ٢- الدستور يتطلب تعيين حدود الدولة .
 - ٣- الدستور يشير مسألة العرب في الدولة عند تحديد حقوق الأفراد والجماعات وحررياتهم .
 - ٤- الدستور ينص دائماً على السيادة المدنية على جميع مؤسسات الدولة، وهذا يتعارض مع دور المؤسسة العسكرية لديهم وخاصة ضد العرب .
- ويتحليل هذه الأسباب الحقيقية نستطيع القول إنها ذات بعد ديني وبعد خارجي في نفس الوقت، فالبعد الديني فيها واضح إذ أن مسألة من هو اليهودي هي مسألة دينية تتعلق بالسكان، وتعيين الحدود هي مسألة دينية تتعلق بالأرض، وهذا ما أوضحناه في مبحث عناصر الدولة، وأما مسألة العرب في الدولة فهي في محصلتها النهائية مسألة دينية كما أوضحنا في موضوع سكان الدولة، ويذكر أيضاً أن الأحزاب الدينية اصرت على أن يكون رئيس الدولة يهودياً، ورفضت رفضاً قاطعاً اعتبار اللغة العبرية لغة رسمية في الدولة (١١٩)، أما السيادة المدنية (فلعل السبب الرئيسي الذي يستند خلف هذا الموقف يعود إلى طبيعة التكوين الإسرائيلي، فإسرائيل هي استمرار لليهودية السياسية، والنصوص السماوية أو المنسوبة إلى الآباء الدينيين هي جزء لا يتجزأ من الوجود الفكري للدولة الإسرائيلية، فكيف نستطيع أن نضع دستوراً لإسرائيل أي نصوصاً مدنية ونصفها بعد ذلك بأنها مقدسة) (٤٦:٣٧) حسب تعبيرهم، أما البعد الخارجي المرتبط بالسياسة الخارجية فإنه يتكرر هنا مع موضوعي السكان والأرض، إذ أن عدم تعريف من هو اليهودي يدفع إسرائيل إلى الإدعاء بأنها تمثل جميع يهود العالم، وتعمل على متابعة شؤون اليهود في العالم وتهجيرهم إلى 'إسرائيل'، وتبني علاقاتها مع الدول الأخرى بناء على موقفها من هجرة اليهود إلى إسرائيل. أما عدم تحديد حدود الدولة فهو يتعلق بالنوايا الإسرائيلية في التوسع واحتلال المزيد من الأرض، وإقامة إسرائيل الكبرى لاحقاً، وهذا ما بحثناه سابقاً.
- وهكذا نستطيع القول إن موضوع الدستور يرتبط بفكرة البعد الديني في السياسة

الإسرائيلية وخاصة الخارجية منها، رغم أن هذا غير معلن في الأدبيات الإسرائيلية، كما نستطيع تأكيد أن (المشكلة الدينية بكل أبعادها السياسية والحضارية كانت العقبة الرئيسية في تدوين الدستور) (٣٧).

ولكن من ناحية ثانية فإن عدم وجود دستور مكتوب في إسرائيل لا يعني عدم وجود قواعد تنظيمية تضع أسس ممارسة السلطة ومبادئها، فهناك قوانين أصدرها الكنيست، وهناك قوانين سابقة منذ الحكم العثماني والانتداب البريطاني يُعمل بها في حدود عدم تعارضها مع إعلان قيام الدولة (١١١)، مع ملاحظة أنه (تم إقرار مشاركة الحق التوراتي والحاخامي وبشكل خاص فيما يتعلق بالوضع الشخصي) (٦٤)، علماً أن المصادر الدستورية المعتمدة الآن في إسرائيل تتكون من ثلاث مجموعات هي (٣٦):

١- القوانين الأساسية وهي : القانون الأساسي للكنيست (١٩٥٨)، ملكية

الأرض (١٩٦٠)، رئيس الدولة (١٩٦٤)، الحكومة (١٩٦٨) *.

٢- التشريعات الدستورية : وهي تنظيم السلطات العامة (١٩٤٨) : الإدارة والميزانية،

والقوات المسلحة والمحاكم، التنظيم الخاص بالجيش (١٩٤٨)، والتنظيم الخاص بقواعد

الانتخاب (١٩٤٨)

٣- القوانين العادية : وهي القانون الإنتقالي (١٩٤٩)، وقانون العودة

(١٩٥٠)، وقانون الجنسية (١٩٥٢).

ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه القوانين تتعلق بالشؤون الداخلية وتنظيم أجهزة

الدولة وسلطاتها السياسية، باستثناء قانوني العودة (١٩٥٠) والجنسية (١٩٥٢) لأنهما

يتعلقان باليهود خارج إسرائيل من ناحية، ويتعريف من هو اليهودي من ناحية ثانية، أي

أنهما يرتبطان ببعدين ديني ولهما علاقة بالسياسة الخارجية، لذلك فسوف نناقشهما في البحث

التالي .

* اضيف إليها القانون الأساسي للقدس رغم أنه صدر عام ١٩٨٠ إلا أنه اعتبر قانوناً أساسياً نظراً لأهمية القدس في التصور الإسرائيلي ، انظر الفصل الرابع

المبحث الرابع

البعد الديني في قانوني العودة والجنسية

صدر قانون العودة في تموز ١٩٥٠* ، وهو يعطي الحق لأي يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل بصفة مهاجر وباعتباره مواطناً (عائداً من المنفى إلى وطنه)، وذلك على أساس أن إسرائيل ليست دولة لمواطنيها اليهود فقط وإنما هي دولة لكل اليهود في شتى أنحاء العالم، وبوسعهم جميعاً أن يصبحوا مواطنين فيها بمجرد هجرتهم إليها، أما قانون الجنسية فقد صدر في عام ١٩٥٢، وهو يعتبر جميع يهود العالم مواطنين تابعين لدولة إسرائيل سواء قبلوا ذلك أم رفضوه، كما أنه يمنح الجنسية الإسرائيلية لكل يهودي مهاجر بمقتضى قانون العودة (١١)، ويرتبط هذان القانونان بعلاقة وثيقة فيما بينهما، فبينما يعطي قانون العودة اليهودي حقاً أتمواتيكياً بالهجرة إلى إسرائيل فإن قانون الجنسية يمنح الجنسية فوراً لمثل هذا الشخص (١٢٣)، كما أن قانون الجنسية يترجم ' الحق التوراتي التاريخي ' الوارد في قانون العودة إلى حقوق مدنية ملموسة (٨٨).

ورغم أن ظاهر الأمر يبدو متعلقاً بقضايا الإقامة والجنسية والمواطنة، ومرتبلاً بوزير الداخلية ووزارته إلا أنه في الحقيقة ينطوي على صلة وثيقة بالإنتماء الديني، وارتباط وثيق أيضاً بالشؤون الخارجية، فمن ناحية دينية أجبر الدولة على تغيير تعريف من هو اليهودي لأن هذا القانون يعكس ' الأمل المسياني ' أي الروحي من أجل تجميع المنفيين على حد تعبيرهم، ومن ناحية خارجية يرتبط القانون بأهمية سياسية وهي بالضبط تحديد علاقة إسرائيل بيهود العالم (١٢٤).

من هنا تظهر أهمية مناقشة هذين القانونين في هذه الدراسة من دون القوانين الأخرى، وذلك لعلاقتها بالبعد الديني في السياسة الخارجية، ورغم أن قانون العودة هو من القوانين العادية وليس القوانين الأساسية للدولة كما أشرنا في موضوع الدستور، لكنه أثق - نظراً لأهميته - أنه في اللحظة التي يتم فيها إقرار دستور للدولة سيعتبر هذا القانون كما لو كان قانوناً أساسياً (١٢٤).

وبالرجوع إلى نص قانون العودة والمناقشات التي دارت حوله والخلافات التي أدت

* نص القانون في الملحق رقم (٢)

إلى تعديله فيما بعد نستطيع أن نقول أن البعد الديني في هذا القانون يتمثل فيما يلي :

١- إن تسمية (العودة) هي تسمية دينية ترتبط بالتصور الديني للهجرة إلى إسرائيل، والذي يقوم على اعتبار أن فلسطين هي أرض الميعاد، وما يرتبط بذلك من قدوم المسيح المنتظر وبناء الهيكل وعودة الأسباط الإثني عشر، وإن (العودة) تعني الرجوع إلى الأرض التي عاشوا فيها قبل التشتت في المنفى، والأهم من ذلك أن المادة الثانية من القانون المذكور تطلق على الهجرة لفظ (عليا) بمعنى الصعود أي الصعود إلى أرض الميعاد، وبذلك يكون القانون (قد جعل العودة الدينية هي الأساس الأول في الهجرة إلى إسرائيل)(١٢٥)، عن طريق استغلال الوازع الديني في كلمة (العودة) التي تعيد إلى أذهان اليهود صورة دولة داود وسليمان القديمة دون أن تشير إلى ذلك صراحة .

٢- إن القانون يؤكد أن ' يهودية الشخص ' - وليس قوانين الدولة - هي التي تعطيه الحق بالعودة لمجرد كونه يهودياً (٦٢)، أي أن انتماءه إلى الديانة اليهودية هو الذي يعطيه هذا الحق بغض النظر عن جواز سفره الذي يحمله، وهذا يعني أن البعد الديني يتقدم على البعد السياسي، وأن الدولة لا تمن على أي يهودي بمنحه حق المواطنة لأن هذا الحق ورثه من يهوديته (١٢٦)، مع احتفاظ وزير الداخلية بحقه في عدم منح المهاجر تأشيرة هجرة في ثلاث حالات حسب المادة الثانية من القانون، علماً أن وزير الداخلية يكون عادة من أحد الأحزاب الدينية .

٣- إن هذا القانون ذو علاقة مباشرة بموضوع ' من هو اليهودي ؟ ' حتى أن التعديل الذي طرأ على القانون عام ١٩٧٠ كان يهدف إلى تغيير تعريف من هو اليهودي، حيث أضافت الكنيسة إلى هذا القانون مادة جديدة صيغت بمصطلحات العقيدة الدينية ، وتعتبر اليهودي هو من تحول إلى الديانة اليهودية إضافة إلى من كانت أمه يهودية (١٢٧)، ورغم هذا التعديل إلا أن الخلاف حول تعريف اليهودي مازال قائماً وخاصة لمن يعتنق الديانة اليهودية، إذ أن بعض الأوساط الدينية شككت في يهودية بعض المهاجرين السوفيات والفلاشا، ورفضت الاعتراف بهم كيهود مما سبب خلافاً حاداً في المجتمع الإسرائيلي .

إن سؤال من هو اليهودي هو سؤال ديني، والإجابة عليه تؤدي إلى منح أو عدم منح اليهودي حق المواطنة في إسرائيل، وذلك بناء على طريقة اعتناقه اليهودية، وموافقته

للشريعة أم لا، وبذلك فإن العوائق أمام حسمه هي عوائق دينية (٨٤)، ومع وجود هذا البعد الديني فإننا لا نهمّل تداخله مع البعد القومي الذي أوضحناه في عناصر الدولة، وكذلك لا نغفل البعد السياسي لهذا القانون وما يتعلق به من قضايا المواطنة والجنسية (١١٢)، وقد جمع (جان بوييرو) مدير تحرير مجلة (هيرتيم) الفرنسية هذه الأبعاد في مقال كتبه عن قانون العودة، فوصف إسرائيل بأنها دولة ثيوقراطية عرقية انطلاقاً مما سماه ' دينية اللسان' التي تجمع بين الدين والقومية (١٢٨).

أما بالنسبة لتأثير البعد الديني لهذا القانون على سياسة إسرائيل الخارجية فإننا نوضحه في القضايا التالية :

١- إدعاء إسرائيل بتمثيل اليهود في باقي دول العالم، وما ينشأ عن ذلك من تأثير متبادل، فإسرائيل تبني قضاياهم لدى الدول التي يعيشون فيها، وتبث دعايتهم بينهم، وربما تتدخل في ترتيب شؤونهم عن طريق الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، ومن الجهة الثانية، فإن يهود العالم يقومون بمهمة ثلاثية الأبعاد بالنسبة لإسرائيل، فهم أولاً يمثلون عمقاً بشرياً يمد إسرائيل بالمهاجرين، وهم ثانياً يمثلون عمقاً سياسياً يتولى توفير النفوذ السياسي داخل المجتمعات التي يعيشون فيها وخصوصاً في الغرب، وهم أخيراً يمثلون بعداً اقتصادياً بتقديمهم الدعم المالي الذي يتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنوياً (١٢٦).

ومن الأمثلة على هذا الدور في السياسة الخارجية إعلان إسرائيل عام ١٩٥١ أنها الدولة الوحيدة التي تمثل ' الشعب اليهودي '، والجديرة بقبض التعويضات عن المذابح التي تعرض لها اليهود على أيدي الحكم النازي في ألمانيا حسب الرواية الإسرائيلية، وقد سلمت ألمانيا بهذا الحق واقرت لها ثمانية مليارات دولار، كما أن عملية اختطاف الزعيم النازي (ادولف ايخمان) من الأرجنتين عام ١٩٦١ ومحاكمته في إسرائيل واعدامه عام ١٩٦٢ تعتبر مثلاً آخر، حيث أن إسرائيل لا تملك أية سلطة من القانون الدولي العام للقيام بذلك، لأن (ايخمان) الماني الجنسية، وكان يمكن أن يحاكم أمام المحاكم الألمانية أو محكمة دولية بسبب جرائم الحرب المنسوبة إليه، ولكن إسرائيل كانت في الواقع تستهدف تحقيق هدف مزدوج، فهي تريد إثبات أنها ' السلطة الوحيدة صاحبة السيادة في العالم اليهودي '، وكذلك إقناع يهود العالم بانها وحدها تملك حمايتهم (٦٦).

٢- تحريض يهود العالم على الهجرة إلى إسرائيل، وتحديد علاقتها بالدول الأخرى -
كعامل من العوامل - بناء على مواقف تلك الدول من هجرة اليهود إلى إسرائيل، ومدى
سماحها بالحرية لهم.

٣- تأثير قانون العودة على علاقة إسرائيل ببعض الدول وخاصة فيما يتعلق باتفاقات
تسليم المطلوبين والمجرمين، إذ أن بعض اليهود من الدول الأخرى يلجأون إلى استغلال
قانوني العودة والجنسية للحصول على الجنسية الإسرائيلية والهروب من العدالة في دولهم،
وتعتبر قضية اليهودي الأمريكي (ماير لانسكي) عام ١٩٧١ واليهودي الفرنسي (كلود
لييسكي) عام ١٩٧٢ مثلاً واضحاً على ذلك (١٢٩)، إذ أن كلاهما كان مطلوباً للعدالة
في دولته بسبب عشرات الجرائم المنسوبة إليه، وقد تمكن كل منهما من الهرب إلى إسرائيل
لاستغلال قانون العودة والحصول على حق المواطنة فيها، إلا أن إسرائيل لم تسلم الأول
للولايات المتحدة، بينما سلمت الثاني لفرنسا، والسبب هو فقط تشديد فرنسا على المطالبة
بتسليمه بناء على معاهدة تسليم المجرمين بينها وبين إسرائيل، وعلى ذلك فالأشخاص
الهاربون من العدالة في بلادهم - متى كانوا يتمون إلى الديانة اليهودية - باستطاعتهم
اللجوء إلى ذلك القانون والاستفادة من امتيازاته.

٤- اتصال قانون العودة اتصالاً وثيقاً بقانون الجنسية له تأثير على السياسة الخارجية،
من ناحية إمكانية الحصول على جنسية مزدوجة فقط لمجرد كون الشخص يهودياً وما ينبي
على ذلك من ازدواجية ولاء اليهودي بين إسرائيل والدول الأخرى، إذ أن قانون الجنسية
يمنح كل يهودي في العالم الجنسية الإسرائيلية مهما كانت جنسيته الأولى، وهو بذلك يعبر
عن اصبرار إسرائيل على فرض مفهوم ' الشعب اليهودي ' على المجتمع الدولي ككيان
سياسي دولي معترف به قانونياً (١١)، كما أنه يعبر عن تحدي إسرائيل للقانون الدولي
الذي يحدد ثلاث طرق لاكتساب الجنسية وهي: المولد على أرض الدولة، والتبعية العائلية
والتجنس (١٣٠)، إلا أن إسرائيل تؤكد الصفة الدينية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية عن طريق
الإنتماء إلى الدين اليهودي، الأمر الذي لا تعمل به أية دولة أخرى (٥٧).

وخير دليل على هذا التأثير في السياسة الخارجية أن الولايات المتحدة الأمريكية
اضطرت إلى إجراء تعديلات - بالنسبة لليهود فقط - على أسباب فقدان الجنسية

لديها (١٣٠) * ، فقد أصدرت المحكمة العليا الأمريكية في ١٩٦٧/٥/٢٩ قراراً يقضي بحق المواطن اليهودي الأمريكي في أن يدلي بصوته في الانتخابات الإسرائيلية دون أن يفقد جنسيته الأمريكية (٦٦)، وأصدرت في عام ١٩٦٩ قراراً آخر يقضي بأن الخدمة في الجيش الإسرائيلي لا تتعارض مع الإحتفاظ بالجنسية الأمريكية (٣٧)، ويذكر أن ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية قد أدلى بصوته في انتخابات الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦١ رغم أن جنسيته أمريكية.

ومن جانب آخر لا توجد جنسية إسرائيلية موحدة لجميع مواطنيها حتى الآن وبالمعنى المتكامل، إذ أن الهوية الصادرة عن وزارة الداخلية يكتب فيها للعربي عريبي ولليهودي يهودي، مما يشير إلى أنه لا توجد جنسية إسرائيلية إلا بقدر ما يتعلق ذلك بمواطني إسرائيل خارج حدودها (٨٩)، وهنا يرتبط الأمر بالسياسة الخارجية، إذ أن اليهودي الذي يعيش خارج إسرائيل يمنح الجنسية الإسرائيلية في اللحظة التي يطلب فيها ذلك عندما يصل إلى مطار تل أبيب مثلاً، ولكن الفلسطيني المولود في فلسطين من أبوين فلسطينيين ربما يكون عديم الجنسية، وهنا تكمن عنصرية هذا القانون إلى جانب عنصرية قانون العودة الذي يتوج العمل الصهيوني بتشجيعه على هجرة الأشخاص الذين (يحدددهم إنتماؤهم الديني والعرقى) (٥٢).

وأخيراً فإن قانوني العودة والجنسية ينطويان على عنصرية قومية ضد السكان العرب أصحاب الأرض الأصليين مقابل المهاجرين الغرباء، وينطويان على عنصرية دينية حيث إذا اعتنق اليهودي ديانة أخرى فإنه لا يحق له الحصول الفوري على الجنسية الإسرائيلية، وينطويان على عنصرية عرقية حيث إذا تبين أن الشخص لا ينتمي إلى ' الجنس اليهودي ' أي لم تكن أمه يهودية فسوف تسحب منه جنسيته الإسرائيلية، وهذا يعني أن هذه العنصرية تجعل من قوانين العودة والجنسية الصادرة عن سلطة تشريعية في القرن العشرين وكأنها صادرة عن (نحميا) و(اسداراس) من حاخامات اليهود القدامى منذ آلاف السنين (١٣١).

* من أسباب فقدان الجنسية : التصويت في انتخابات أجنبية، الخدمة في القوات المسلحة لبلد آخر ، قبول منصب في الخارج مقصور على مواطني الدولة الأجنبية ، الخيانة ، التخلي عن الجنسية ...

الفصل الثالث
البعد الديني في عوامل صنع السياسة الإسرائيلية

إن صنع القرارات السياسية تتم من خلال عملية التفاعل بين مجموعة من العوامل لتؤدي إلى مواقف معينة تجاه القضايا المتعددة، وكما رأينا في الفصل الأول فإن تبدل القيادات الإسرائيلية بين حزب العمل تارة والليكود تارة أخرى، واختلاف لغة الخطاب السياسي بينهما لم تغير من المواقف الإسرائيلية تجاه القضايا الخارجية، وإنما تميزت سياسة إسرائيل الخارجية بثبات المواقف تجاه هذه القضايا.

إن التفسير الأقوى لهذه الظاهرة يعود إلى هذين السببين :

١- وجود تصور إسرائيلي مشترك لدى جميع القادة الإسرائيليين بمختلف إتماءاتهم الحزبية، يستند إلى قاعدة واحدة هي الأيديولوجية الصهيونية، والثقافة السياسية المشتركة، وهذا ما أكده أسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية في الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست في ٢٢/١٢/١٩٨٨ لنيل الثقة بالحكومة الائتلافية الجديدة المكونة من مختلف الأحزاب السياسية بما فيها حزب العمل حيث قال (. . . إذ أنه على الرغم من الخلافات العقائدية الكثيرة للحزبين الكبيرين أرى أن القاسم المشترك الخاص بالنظرة الصهيونية هو أقوى من الخلافات) (١٣٢: ١٤١).

٢- إن تغير القيادات وثبات السياسة الخارجية يؤكد على دور المؤسسات في الدولة، كمراكز قوى رئيسية في إتخاذ القرار، وخاصة المؤسسات الدينية والسياسية والعسكرية. بناء على ذلك فإن العوامل المؤثرة في السياسة الإسرائيلية التي أشرنا إليها في الفصل الأول يمكن تصنيفها إلى عوامل معنوية هي الأيديولوجية الصهيونية، وما ينتج عنها من ثقافة سياسية، وعوامل مؤسسية هي المؤسسة الدينية وما تعكسه من تأثير على المؤسسات الأخرى السياسية والعسكرية خاصة، لذلك فإن هذا الفصل من الدراسة سيُعنى بالبحث عن البعد الديني في هذه العوامل على النحو التالي :

المبحث الأول : البعد الديني في الأيديولوجية الصهيونية

المبحث الثاني : الثقافة السياسية ذات الأصول الدينية

المبحث الثالث: المؤسسات الدينية

المبحث الرابع : البعد الديني في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية

المبحث الخامس : البعد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

المبحث الأول

البعد الديني في الايديولوجية الصهيونية

لقد تعددت الكتابات حول الصهيونية بشكل كبير جداً، يشمل تحليل دوافعها وأهدافها، ودراسة فكرها وايديولوجيتها، والاهتمام بقرارات مؤتمراتها، ونشاطات المؤسسات التابعة لها، وعلاقتها باليهودية... وغير ذلك من المباحث التي تستهلك الاف الصفحات، غير أننا سوف نقتصر في هذه الدراسة على البعد الديني في هذه الصهيونية، ومدى تأثيره على سياسة إسرائيل الخارجية.

إن التعدد الكبير في الكتابة حول الصهيونية اظهر تبايناً في وجهات النظر حولها، فهناك من يعتقد أن الصهيونية إنما تقيم حركتها المعاصرة كلها على أساس من الدين اليهودي، وأن كل الكتابات العلمية لا تستطيع أن تتجاهل هذه الحقيقة أو تغفل عن (١٣٣)، وهناك على الجانب الآخر من يرى أن الصهيونية هي حركة سياسية في المقام الأول، لكنها تقيم أطروحتها على ادغام الحركة الصهيونية فيما يعرف في الأدبيات الأوروبية بالمسألة اليهودية (١٣٤)، وهناك طرف يرى أن الدافع الديني للصهيونية قد لعب دوراً هامشياً في الصهيونية السياسية ماعدا الارتباط بأرض إسرائيل الذي يعود إلى أصول دينية بلا شك (٤٨).

ومن الأمور التي تبدو متناقضة أن التعاليم الدينية ذاتها هي الدافع لدى بعض الجهات الدينية اليهودية لمعارضة الصهيونية، حتى أن بعضهم مثل حركة (ناطوري كارتا) * أي (حراس المدينة) ترفض الاعتراف بالدولة اليهودية انطلاقاً من معتقداتها الدينية التي ترى أن إقامة هذه الدولة مرتبط بقدم المسيح المنتظر، وهو ما يسمى (عقيدة الماشيح) (٦٩).

وفي السنوات الأخيرة ظهرت كتابات كثيرة وحديثة - وربما جريئة أيضاً- تتحدث عما يسمى بـ(صهيونية الأغيار) (١٣٥) التي تقوم على أساس ديني عند غير اليهود، وهي التي تسمى (الصهيونية غير اليهودية) أو (الصهيونية المسيحية)، وبما أن مرجعيتها دينية - وإن كانت غير يهودية- فإننا سنعطيهما أهمية في هذه الدراسة، وخاصة أنها ذات تأثير على السياسة الخارجية الإسرائيلية.

* انظر مبحث المؤسسة الدينية

وهكذا فإن هذا البحث يناقش موقع الدين من العقيدة الصهيونية : السياسية والدينية، اليهودية وغير اليهودية، وتأثير ذلك على السياسة الإسرائيلية، وذلك على النحو التالي:

أولاً : أصل الصهيونية .

ثانياً : مقومات الصهيونية ودوافعها .

ثالثاً : الصهيونية الدينية والسياسية - علاقتها باليهودية .

رابعاً : الأساس الديني في الفكر الصهيوني .

خامساً : المعارضة الدينية للصهيونية .

سادساً : الصهيونية المسيحية .

أولاً: أصل الصهيونية :

مهما تعددت الآراء حول جذور الصهيونية فإن من المسلم به أن كلمة صهيونية في حد ذاتها هي كلمة دينية (١٣٣)، إذ أن (صهيون) - كما تدعي الصهيونية- جبل إلى الشرق من القدس، بنى عليه سيدنا داود قلعته التي عرفت باسم قلعة صهيون، واتخذ من القدس عاصمة لمملكته، ثم أصبح اليهود يطلقون هذا الاسم على القدس، ويسمونها (ابنة صهيون)، حيث حفلت التوراة بآيات كثيرة عن صهيون ومنها :

" ترنمي وافرحي يا ابنة صهيون لاني هاأنذا آتي واسكن في وسطك... " اصحاح

زكريا ١٠/٢

" اهتفي جداً يا صهيون، اهتفي يا ابنة اورشليم... " اصحاح زكريا ٩/٩

" من أجل صهيون لا اسكت ومن أجل اورشليم لا أهدأ... " اصحاح اشعيا ١/٦٢

كما أن التوراة قد أضفت هالة من القداسة على جبل صهيون، ففيه يقيم "يهوه" اله

اليهود فيما يزعمون، وفي رحابه يظهر المسيح المخلص (٥٧).

ثانياً : مقومات الصهيونية ودوافعها :

اعتمدت الصهيونية لتحقيق أهدافها - والتي هي مستوحاة من التوراة تحت شعار

العودة إلى أرض الميعاد - على مجموعة من المقومات لتبرير دوافعها لغزو فلسطين

واستيطائها، ولئن كانت بعضها مقومات تاريخية انطلاقاً من أن اليهود أقاموا دولة لهم في فلسطين في التاريخ السحيق، أو مقومات قانونية استناداً إلى وعد بلفور ١٩١٧ والانتداب البريطاني وقرار التقسيم عام ١٩٤٧، أو مقومات إنسانية اعتباراً من الرغبة في تجميع يهود الشتات تحت أسطورة (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)، فإن المقومات الدينية تتقدم عليها جميعها، وتتصدر كل الدوافع الصهيونية لغزو فلسطين، وليس أدل على ذلك مما عبر عنه (حايم وايزمان) الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لإسرائيل، حيث قال أمام اللجنة الملكية البريطانية عام ١٩٣٩ (إننا لا نكتسب حقنا على أرض إسرائيل من الانتداب بل من التوراة) (٤٠:٨٤)، وهذه المقومات الدينية هي (٥٧) :

١- الوعد الالهي لليهود بالعودة إلى فلسطين والسيطرة على المنطقة الواقعة بين الفرات والنيل، أي اعتبار فلسطين أرض الميعاد التي سيتحقق فيها الخلاص على أيدي المسيح المنتظر.

٢- الحق التاريخي المرتبط بالديانة اليهودية.

٣- الزعم بوجود المعالم الدينية المقدسة لليهود في فلسطين.

ولئن كانت هناك دوافع سياسية أو توسعية استعمارية فإن الدافع الديني اتخذ غطاءً لها، حيث أن مقارنة بين دوافع الغزو الصهيوني ودوافع الغزو الصليبي لفلسطين تؤكد وجه الشبه بينهما (١٣٦)، وتشير إلى أن الدافع الديني الذي كانت رايته الصليب في الغزو الصليبي وشعاره (سأبذل دمي في سبيل سحق الأمة الملعونة) (١٣٧)، يقابله دافع ديني في الغزو الصهيوني رايته نجمة داود السداسية وشعاره (إلى اللقاء في اورشليم) (١٣٣)، وكلا الحركتين الصليبية والصهيونية تمت بالدرجة الأولى تحت غطاء ديني ووفاء لوعود وامتيازات دينية، حيث كان ادعاء الحملات الصليبية هو (خلاص مسيحي الشرق) مثلما كان ادعاء الاستعمار الصهيوني (خلاص اليهود) (١٣٨).

إن زعماء الصهيونية الحالية مازالوا يتمسكون بهذه المقومات وتلك الدوافع، فبعد حرب حزيران ١٩٦٧، وبمناسبة مرور سبعين عاماً على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧، ألقى ناحوم غولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك خطاباً شدد فيه على نغمة "القرابة الصوفية" بين اليهود وفلسطين، وقد أورد سببين لما سماه "الحق

الأعلى * ، وهما السبب الديني الصوفي ثم امتلاك العرب مساحات شاسعة الأطراف (١٢٩).

ثالثاً: الصهيونية الدينية والسياسية - علاقتها باليهودية.

إن ارتباط الصهيونية بالدين اليهودي هو ارتباط أكيد لدى كافة المفكرين والسياسيين، سواء يرى بعضهم أن مضمونها وجوهرها يستمد جميع تصوراتها السياسية فيما يتعلق بحركة التاريخ أو في كل ما له صلة بالوجود السياسي من التقاليد اليهودية (٣٦)، وسواء يرى البعض الآخر أن الصهيونية هي حركة علمانية سياسية تغلف نفسها بإطار ديني (٣٧)، فإن الدين في كلا الحالتين موجود في هذه العلاقة التي على أساسها توصف الصهيونية بأنها دينية أو سياسية.

فالصهيونية الدينية قديمة جداً، لدرجة أن منظري الصهيونية يحددون حادث خراب الهيكل * الذي حصل عام ٧٠ ميلادية هو بداية المسألة اليهودية وبالتالي الحركة الصهيونية (١٣٤)، مما جعلهم يعتقدون بأن 'الفكرة الصهيونية' ولدت في اللحظة الأولى من اليوم الأول لتشريد اليهود من فلسطين، ومع الزمن نمت هذه الفكرة، وتطورت عبر الأجيال من خلال الصلوات والأدعية، ومن خلال المشاريع والأعمال أيضاً، والفكرة هنا هي الفكرة السياسية المنبثقة عن العقيدة الدينية، وإذا كانت نواة الصهيونية هي وعود التوراة لليهود بملك فلسطين فقد اعتبر بعض الصهيونيين أن سيدنا موسى هو أول زعيم صهيوني لأنه حاول العودة باليهود إلى فلسطين وتحقيق الوعود الإلهية (٥٧).

والصهيونية الدينية نادى بها المتصرفون اليهود وربطوا بينها وبين الأمل اليهودي في مجيء مسيح آخر الزمان، وحكم الرب حينما تدعى 'جميع شعوب الأرض' (سفر التكوين ٣/١٢) من أجل البشرية جمعاء 'ستبارك كل الأمم في ذريتك لأنك اطعت صوتي (سفر التكوين ١٨/٢٢) وتتوجه البشرية إلى الأماكن التي حددتها التوراة لمآثر إبراهيم

* دامت مملكة داود وسليمان ٧٨ سنة فقط (٩٩٠ ق.م - ٩١٢ ق.م) ثم انقسمت في زمن رحبعام بن سليمان إلى دولتين : مملكة إسرائيل في الشمال وكانت عاصمتها (شكيم أي نابلس)، ومملكة يهوذا في الجنوب وكانت عاصمتها (أورشليم أي القدس)، ثم زالت مملكة إسرائيل على يد (سرجون) ملك اشور عام ٧٢١ ق.م وسمي ذلك (السيبي الآشوري)، وزالت مملكة يهوذا على يد (نبوخذ نصر) عام ٥٨٦ ق.م، وسمي (السيبي البابلي)، وحصل الخراب النهائي للهيكل المزموم على يد الرومان عام ٧٠ ميلادية.

وموسى، حيث ادت هذه الصهيونية لعادة الحج إلى الأماكن المقدسة (٥٢).

لقد كانت الفكرة الصهيونية عقيدة دينية عامة يؤمن بها اليهود كآية عقيدة أخرى تتضمنها عقيدة التوراة ويتولاها رجال الدين (٥٧)، وبعد ذلك بقرون أراد 'محبو صهيون' كما يسمون أنفسهم في القرن التاسع عشر أن ينشئوا مركز إشعاع روحي للدين اليهودي وللثقافة اليهودية في 'أرض صهيون' (٥٢)، فنشأت الصهيونية السياسية على أكتاف الصهيونية الدينية.

أما الصهيونية السياسية فقد ابتدعها (ثيودور هرتزل)، وبدأ في صياغة مذهبها في فيينا منذ عام ١٨٨٢ ثم انتهى من ارساء نظامها عام ١٨٩٤ في كتابه (الدولة اليهودية)، وبدأ في وضعها موضع التنفيذ في أول مؤتمر صهيوني في بال عام ١٨٩٧، وترى الصهيونية السياسية أن اليهود هم أولاً وقبل كل شيء "أمة" واحدة، أي أن هدف هرتزل كان سياسياً وليس دينياً، حيث أنه بعد قضية (دريفوس) * حاول صياغة الفلسفة التالية (٥٢):

١- يشكل اليهود في كل بلدان العالم، وأياً كان البلد الذي يعيشون فيه، أمة واحدة.

٢- كان اليهود في كل زمان ومكان هدفاً للاضطهاد.

٣- لا يمكن لليهود أن يندمجوا في أية أمة يعيشون فيها، ولا بد من إقامة دولة لهم.

وإلى جانب هرتزل ظهر مفكرون آخرون صاغوا الصهيونية السياسية، فهناك (ماكس نوردو) الذي قال (...). وتختلف الصهيونية السياسية عن الصهيونية الدينية القديمة في رفضها للصوفية بكافة أشكالها، وبالابتعاد التام عن عقيدة المسيح المنتظر، إنها لا تتوقع العودة إلى فلسطين بواسطة المعجزة، بل في تحضير الطريق إلى ذلك بجهودها هي، وهناك أيضاً (ليو بنسكر) الذي دعا إلى إحياء (القومية اليهودية) وإلى إنشاء دولة يهودية لا تقوم فيها "فكرة طاعة الشرع الديني أو بناء الهيكل" إلا بدور ثانوي وذلك على الصعيد الفردي فقط (١٣٩).

* قضية دريفوس: هي قضية الضابط اليهودي الفرنسي (الفرد دريفوس) في سلاح المدفعية الفرنسي الذي اعتقل عام ١٨٩٤ بتهمة خيانة الوطن وتسليم معلومات عسكرية إلى ألمانيا، وسحبت منه رتبته العسكرية، وقد اعتقد هرتزل أن التهمة باطلة، وأن (دريفوس) اتهم بها فقط لأنه يهودي، وخاصة عندما كان الجمهور يردد في المحكمة "الموت للخائن... الموت لليهود"، وكانت مسألة اليهود بالنسبة لهرتزل حتى هذه القضية مسألة اجتماعية أو دينية أو إنسانية، ولكنها بعد قضية دريفوس أصبحت قضية قومية، وأخذ يدعو إلى إيجاد وطن لليهود في فلسطين لاستحالة عيشهم في المجتمعات الأخرى كما كان يعتقد.

ولكن مع هذا كان هرتزل يركز على ضرورة الاستفادة الواعية من الشعور الديني اليهودي وتسخير المتعمد لأغراض الصهيونية، وكان يشدد على استفار الحمية الدينية وإيقاظ الغيرة على إيمان الآباء والأجداد، فقد جاء في كتابه (الدولة اليهودية) : (نحن نشعر برابطتنا التاريخية فقط عن طريق إيمان الآباء والأجداد، فالإيمان يوحد فيما بيننا)، وأدرك أن اقتران فلسطين بالدين اليهودي يساعد على جذب اليهود إلى الحركة الصهيونية، ولذلك ظل يتوسم النجاح للعلاقة القائمة بين الدين اليهودي وبين الكيان السياسي المزمع إنشاؤه، ففي المؤتمر الصهيوني الأول أعلن أن (الصهيونية هي العودة إلى أحضان اليهودية قبل الرجوع إلى أرض صهيون)، وأوضح أن هدف الحركة الصهيونية هو تنفيذ النص الوارد في التوراة وإنشاء وطن يهودي في فلسطين، وورد في كتابه (عما يدل على أنني لا أعمل لغير صالح الدين إنني أريد أن أتعامل مع الحاخامين جميع الحاخامين)، وقد حدد دورهم بقوله (سوف يقوم حاخامونا الذين نتوجه إليهم ببناء خاص بتكريس طاقاتهم لخدمة فكرتنا، وسوف يوحون بها إلى رعبتهم من على منابر الصلاة)، كما أن (ماكس نوردو) الساعد الأيمن لهرتزل يقول (اليهودية إما أن تكون صهيونية أو لا تكون)، كما أن معظم قادة الصهيونية ظلوا يشددون على الجانب الديني لها مؤكدين أنه (ليس شيء يستطيع أن يبقي هذه الفكرة حية فاعلة إلا الإيمان الديني الراسخ، وإن هذا الإيمان يجب أن يتركز على فلسطين بالذات، وأي انحراف عن فلسطين يكون بمثابة الكفر بهذا الإيمان) (١١: ١٠٩-١١١).

وبناء على ما سبق فإن الصهيونية السياسية هي دعوة سياسية لكنها لا تنفصل عن الدعوة الدينية، أي أن هذه المفاهيم القومية التي أعلنتها الصهيونية تترج بالمفاهيم الدينية، حيث أن الصهيونية استقت رموزها القومية وأفكارها من التراث الديني اليهودي ذريعة شرعيتها الوحيدة، وقد قامت نظريتها وممارستها على نقل مجموعة من العقائد والأفكار من مجال الدين إلى مجال السياسة (١٤٠).

وهكذا فإن الصهيونية نوعان : دينية وسياسية، لا خلاف بينهما على اغتصاب فلسطين (١٣٩)، ولكن الخلاف بينهما حول الدين والقومية، وحول توقيت اغتصاب فلسطين من حيث انتظار مجيء المسيح لإقامة الدولة أو التعجيل بإقامتها، وسوف نوضح

جانبي هذا الخلاف عند الحديث عن المؤسسة الدينية في المبحث الثالث من هذا الفصل، أما مجال اللقاء بينهما فهو واسع، من حيث أن الصهيونية الدينية تؤمن بفكرة العودة إلى "أرض الميعاد"، والصهيونية السياسية تستغل هذه الفكرة، وكلا الأمرين مستمد من التوراة والديانة اليهودية.

ومع الاقرار بضرورة التمييز بين الصهيونية واليهودية، والتميز بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية، إلا أنه ما من شك في أن الصهيونية "قد جمعت الصوفية الدينية المتطرفة إلى نوع من الرؤية السياسية"، كما جمعت بين "البواعث الدينية والخلاصية التي ترسبت في عقيدتي انتظار مجيء المسيح المخلص من جهة، والمطامع الأرضية والتوسعية من جهة أخرى (١٤١)، ويظهر ذلك واضحاً في الخطاب الصهيوني الموجه لليهود وغير اليهود، والقائم على استغلال أوضاع اليهود في الدياسبورا(الشتات)، فالصهيونية تركز - سياسياً- على الجانب المأساوي في الدياسبورا، أي على التشتت كي تصوغ أدبياتها السياسية الموجهة إلى غير اليهود لكسب تعاطفهم مع ما تسميه المسألة اليهودية، وهي تركز - دينياً- على الجانب الروحي في الدياسبورا، أي على البعد عن الأماكن المقدسة كي تصوغ أدبياتها الموجهة إلى اليهود لتحملهم على الهجرة إلى فلسطين (١٤٢)، فالصهيونية الدينية جاءت إلى فلسطين بحجة العبادة في الأماكن المقدسة، ولكن استناداً إلى السياسة الاستعمارية التي تقول "يأتي المبشر أولاً ثم التاجر وفي أثرهما تأتي البارجة الحربية" التي أوضحها (اللورد سالزبوري)(١٣٩)، -رئيس وزراء بريطانيا عام ١٨٨٥- فإن غزو فلسطين بحجة الأماكن المقدسة يعتبر أولى خطوات الاستيلاء على فلسطين، وعلى هذا فالصهيونية تستخدم خطابين: الأول ديني يقوم على اللغة الدينية، والثاني سياسي يعتمد على المصطلحات الدينية، حيث أن المفكرين اليهود من الجناح العلماني ظلوا- حتى في هذا العصر- يلجأون إلى اللغة الدينية لكي يصوغوا ويفسروا مفاهيمهم (٧٨).

ومن ناحية أخرى يظهر التمييز بين الصهيونية الدينية والسياسية في ما تهدف إليه كل منهما، فالصهيونية كحركة دينية تهدف إلى تمكين العنصر اليهودي من أداء رسالته، وتنفهم هذه الرسالة على أنها تملك لأرض الميعاد، وقهر جيرانها الأعداء، وتركيز سلطة العالم الروحية والحضارية والفكرية في صهيون، فهي فكرة قديمة جداً، أما الصهيونية كحركة

سياسية والتي نشأت في أواسط القرن التاسع عشر فهي تهدف إلى جمع اليهود ولم شملهم وتهجيرهم إلى فلسطين لتأسيس دولة يهودية، تدين بالدين اليهودي، وتتميز بالعنصر اليهودي وبالثقافة اليهودية، وبارادة بعث مملكة داود (١٤٣)، وهكذا فهي أهداف دينية في الفكرة الأولى، وأخرى سياسية ذات طابع ديني في الفكرة الثانية.

وإذا كانت الصهيونية تغلف شكلها السياسي بطابع ديني فإنه يوجد على الجانب الآخر من يعمل في اتجاه معاكس، فيضيف مفاهيم سياسية إلى الدين اليهودي، وهو ما عبر عنه (ينثال لون) نائب رئيسة الوزراء الإسرائيلية بـ 'عصنة اليهودية' (٧٨)، وذلك في محاولة للمزاوجة بين الصهيونية الدينية والصهيونية السياسية من خلال اكساب المفاهيم الدينية صبغة قومية سياسية.

ومجمل القول إن البعد الديني موجود في الصهيونية الدينية برمتها، أما الصهيونية السياسية فهي تقوم على استغلال ذلك البعد والذي يظهر واضحاً في قول (هرتزل): (إن فلسطين التي نريدها هي فلسطين داود وسليمان) (١١: ٦٣)، وبذلك فإن هذا البعد الديني وذلك التحريف له يؤثر في السياسة الإسرائيلية حيث أنه (يتيح لهم استخدام الدين لصالح السياسة، ويمكنهم عندما يصفون القداسة على السياسة أن يجعلوا من هذه الأخيرة - مجالاً محرماً على الناس أن يمسه، بل يعملون أيضاً على جعل الصهيونية السياسية مرادفاً لليهودية، ليتمكنوا من توجيه تهمة اللاسامية * إلى كل من يتجرأ على نقد السياسة الصهيونية لزعماء إسرائيل) (١١: ٥٢)، ولعل أوضح دليل على ذلك هو قول (مناحيم بينغ) رئيس الوزراء الإسرائيلي ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٣ (لا يمكننا أن نضع حداً فاصلاً بين العداة لإسرائيل والصهيونية وبين اللاسامية) (٦: ٥٢).

رابعاً: الأساس الديني في الفكر الصهيوني :

لقد كتبت مؤلفات كثيرة، وظهرت دراسات متعددة عن الفكر الصهيوني أو النظرية أو الفلسفة أو الايديولوجية الصهيونية، ولا يختلف اثنان في أن الأساس الذي تركز عليه الصهيونية الدينية هو أساس ديني، أما الصهيونية السياسية فهي مجال البحث لمعرفة موقع

* من اللاسامية انظر المبحث القادم

العقيدة اليهودية منها، وبالتالي تأثيرها على السياسة الإسرائيلية.

لقد عمل مفكرو الصهيونية من الدين اليهودي قومية بذاتها، لدرجة يمكن وصف الصهيونية بأنها (حركة انتقال من القومية الدينية إلى الدين القومي) (١٤٤)، كما حرص هؤلاء المفكرون والقادة على عدم دمج اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، وذلك عن طريق عزلتهم وراء أسوار الجيتو، حيث كانت هذه العزلة مقصودة لدوافع دينية وسياسية، حفاظاً على الديانة اليهودية وعلى كل ما ارتبط بها، وكذلك حفاظاً على ما يسمونه العرق اليهودي الذي يزعمون أنه أنقى من جميع الأعراق البشرية، ويتقدم على جميع الأجناس البشرية، وهنا تظهر العنصرية في الفكر الصهيوني.

وإضافة إلى ما يسمونه (الصهيونية الاشتراكية) * فإن الفكر الصهيوني يكاد يكون التقاءً وتفاعلاً بين نظم أربعة للقيم: اليهودية، القومية، العنصرية، ثم أخيراً الاشتراكية (٦٨)، ورغم التناقض الواضح بين هذه القيم فإن المقصود بذلك أن الفلسفة الصهيونية تقوم على ضم جميع التوجهات السياسية السائدة لدى اليهود في سبيل أن تجمع جميع اليهود بجميع تناقضاتهم حول الحركة الصهيونية، والبعد الوحيد الذي يشترك فيه هؤلاء - المتدينون والقوميون والاشتراكيون - هو أنهم يهود، فالقومية اليهودية نشأت من اعتبار اليهود شعباً واحداً، والعنصرية الصهيونية نشأت من اعتبار اليهود عرقاً متميزاً، فهي جميعاً تنطلق من الانتماء لليهودية، لذلك مهما قيل عن قومية يهودية أو اشتراكية صهيونية أو غير ذلك (فإن الطابع الديني هو السمة الأصلية لنظرية الصهيونية) (٥٧).

وهكذا فإن الفكر الصهيوني يركز على ثلاثة انتماءات (الانتماء للدين اليهودي - والانتماء " للعرق اليهودي "، وهذان الانتماءان يرتكزان على قاعدة تشكل الانتماء الثالث - أرض إسرائيل) (٢٠٦: ١١)، كما أن هذا الفكر الصهيوني يتمحور حول ثلاث مقولات أساسية (شكلت وتشكل الآن زوايا المثلث الايديولوجي للفلسفة الصهيونية، وهذه المقولات هي : مقولة شعب الله المختار، ومقولة الوعد الالهي، ومقولة عودة المسيح المنتظر، وهذه المقولات الثلاث تعبر عنها الأدبيات الصهيونية بأشكال مختلفة، فهي تارة " الله، الشعب،

* تبلورت الصهيونية الاشتراكية في القرن التاسع عشر في أوروبا الشرقية لدى مفكرين يؤمنون بالأهداف الصهيونية ويحملون أفكاراً اشتراكية، وقد تمخضت بعد قيام إسرائيل عن قيام أحزاب صهيونية اشتراكية أهمها حزب (ماپاي)، انظر مبحث الأحزاب الدينية والسياسية

الأرض ' وتارة أخرى ' الشعب، رسالة الشعب المقدسة، الأرض ' أو ' الشعب، التوراة، الأرض '(١٣٤: ٣٤)، ونلاحظ أن هذه المقولات الثلاث مستقاة تماماً من التوراة، ثم تم توظيفها لتشمل المصطلحات الدينية ' الله، التوراة، الرسالة المقدسة ' والمصطلحات القومية ' الشعب، الأرض ' مما يشير إلى أن الأساس الذي تستقي منه الصهيونية السياسية فلسفتها ونظريتها هو الأساس الديني، ولكن بقوالب وأشكال أخرى، وهذان العنصران ' الشعب والأرض ' هما محور هذه الدراسة.

أما السيطرة على فلسطين فإن الصهيونية تنطلق نحو ذلك من وعدين : وعد توراتي ديني من الله لإبراهيم - عليه السلام- في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، ووعد سياسي استعماري من (بلفور) وزير خارجية بريطانيا للحركة الصهيونية عام ١٩١٧ (١٤٥)، وبذلك فإن (نظرية الوعدين) الديني والسياسي تشير إلى أن الفكر الصهيوني (يخلق الالتحام المباشر بين الحركة السياسية والعقيدة الدينية) (٣٦: ٢٠) رغم وجود أربعة آلاف سنة بين الوعدين، كما أن هذه الصهيونية تجعل من (الوعدين) فكرة دينية لاعتبار فلسطين ليس (كمجرد) مهد للديانة اليهودية بل أيضاً باعتبارها الموطن الأخير لتلك الديانة (١١٩: ٦٥)، وهذا سبب لاحتدام الصراع حول فلسطين.

خامساً: المعارضة الدينية للصهيونية :

منذ نشأت الحركة الصهيونية السياسية في أواسط القرن الماضي في كتابات هرتزل وماكس نورددو وليو بنسكرو وموسى هيس...، ورغم أنها حددت أهدافها واستقت مفاهيمها، واعتمدت مقوماتها من الدين اليهودي، إلا أنها واجهت معارضة من قبل اليهود الأرثوذكس*، وقد كانت معارضتهم هذه على أسس دينية (١٤٦)، وهذا يشير مفارقة عجيبة وهي أن الصهيونية قامت على أسس دينية، وأن معارضة الصهيونية قامت على أسس دينية أيضاً، مما يضيف متناقضاً جديداً من المتناقضات التي تدور حول الحركة الصهيونية، ومن ثم حول إسرائيل.

ويبدو أن هذه الأسس الدينية التي يعتمد عليها بعض المتدينين اليهود في معارضتهم

* رغم أن كلمة (ارثوذكسية) هي تعبير مسيحي إلا أنها أطلقت على اليهود المتدينين منذ عام ١٨٠٨.

للسهيونية تسير في اتجاهين :

١- الاتجاه الذي يرفض الحجة الصهيونية القائلة بأن اليهود يؤلفون أمة (١٤٦)، فالصهيونية في رأي هذا الاتجاه تعمل على احلال الفكرة القومية محل الفرائض الدينية (٨٤)، وكان يتزعم هذا الرأي الحاخام (حاييم هليفي)، ويمثله اليوم حزب اغودات إسرائيل الديني.

٢- الاتجاه الذي يرفض إقامة دولة إسرائيل الحالية، ويعتبر أن إقامة الدولة مرتبط بقدوم المسيح المنتظر، ويرى أن الصهيونية تحاول تعجيل الخلاص بوسائل دنيوية (٨٤)، في حين يؤمن أصحاب هذا الاتجاه بأن خلاص اليهود لن يأتي عبر جهد طبيعي أو إنساني، وأن المخرج من مشاكلهم لا بد وأن يكون على أيدي الاله بواسطة المخلص (المسيح) الذي ستحدث المعجزة على يديه (١٤٧)، ويمثل هذا الاتجاه حركة (ناطوري كارتا)، وقد لخص زعيم الحركة الحاخام (موشيه ليب هيرش) هذا الرأي بقوله (لن نقبل بدولة صهيونية حتى لو قبل بها العرب) (١٤٦: ٦٢)، وسوف نعود إلى هذين الاتجاهين في مبحث المؤسسة الدينية. وهناك اتجاه ثالث من المتدينين وهو الجناح الديني في الحركة الصهيونية الذين انضموا إلى الصهيونية وكانوا واثقين من أن الدولة سوف تبنى على قانون التوراة والقوانين المشمولة في أسفار موسى الخمسة (٥١)*، وكان هذا الاتجاه واقعاً بين (فكي كماشة) (١٤٨)، فهناك اليهودية الدينية المتعصبة المعادية للصهيونية من جهة، والذين اتهموا هذا الاتجاه (بالتعاون مع الكفرة وأعداء التوراة)، وهناك الزعامة الصهيونية العلمانية من جهة أخرى والذين اتهموه (بأنه من بقايا التخلف المتمسكة بنمط معيشي متحجر وفاشل)، وكان يمثل هذا الاتجاه حزب همزراحي الذي تأسس عام ١٩٠١، ويمثله اليوم الحزب الديني الوطني (المفدال) الذي تأسس عام ١٩٥٦ وهو امتداد للحزب السابق، إذ أن الفكر الديني له يعبر عن البعد الديني للحركة الصهيونية، ويرفض اعتبار التدين والصهيونية أمرين منفصلين (٨٤) مثل الاتجاهين السابقين، بل أنه يجمع بين الدين والصهيونية، وهذا ما سنعود له مرة أخرى في مبحث المؤسسة الدينية.

ومجمل القول إن المتدينين الأرثوذكس يعارضون الصهيونية لأنهم لا يشقون (بالوطن

* وهي أسفار التكوين والمدو والتثنية والخروج والاحبار في التوراة .

الصهيوني) ولا يرون فيه قادراً على حماية (الجوهر) (١٤٩: ٢٩)، والوطن الصهيوني هو القومية، والجوهر هو الدين، كما أنهم يعتبرون إسرائيل نوعاً من أنواع المنفى، والمقصود بالمنفى في هذه الحالة ليس بعداً جغرافياً، بل بعد روحي، أي أن المصطلح ليس سياسياً بل ديني لا يتغير ولو قامت الدولة (٨٤).

سادساً: الصهيونية المسيحية

الصهيونية المسيحية هي (مجموعة المعتقدات الصهيونية المنتشرة بين مسيحيين، وبخاصة بين قيادات وأتباع كنائس بروتستانتية، والتي تهدف إلى تأييد قيام الدولة اليهودية في فلسطين بوصفها حقاً تاريخياً ودينياً لليهود، ودعمها بشكل مباشر وغير مباشر باعتبار أن عودة اليهود إلى الأرض الموعودة -فلسطين- هي برهان على صدق التوراة، وعلى احتمال الزمان وعودة المسيح ثانية، وحجر الزاوية في الدعم الشديد لهؤلاء المسيحيين لإسرائيل هو الصلة بين "دولة إسرائيل المعاصرة" وإسرائيل التوراة، لذلك أطلق على هذه الاتجاهات الصهيونية في الحركة المسيحية الأصولية اسم الصهيونية المسيحية) (١٥٠: ١٢).

وكان إيمان الصهيونية المسيحية قبل تأسيس دولة إسرائيل ينصب على عودة اليهود إلى أرضهم الموعودة، وإقامة كيانهم الوطني تمهيداً للعودة الثانية للمسيح، وبعد قيام إسرائيل أخذت الصهيونية المسيحية تنظر إلى إسرائيل كحدث وإشارة تؤكد معتقداتها اللاهوتية، لتحقيق الأهداف التالية :

- ١- تأكيد شرعية دولة إسرائيل على أساس أنها جاءت تحقيقاً للنبوءة التوراتية.
- ٢- تأكيد حق إسرائيل في "أرض إسرائيل" بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ٣- التأكيد على أن اليهود هم شعب الله المختار وأن الله بالتالي "سيبارك من يباركهم ويلعن لاعينهم" (١٥٠: ٥٢).

إن حديثنا عن الصهيونية المسيحية - نظراً لانطلاقها من أسس دينية - هو جزء مهم من حديثنا عن البعد الديني في الصهيونية، وهناك من يعتقد أن هذه الصهيونية تشكل خطأ موازياً للصهيونية اليهودية وليس تابعاً له (١٥١)، وخاصة لمعرفة تأثيرها على الصراع العربي الصهيوني وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استعمال الرموز الخطائية التوراتية

في العمل السياسي الأمريكي مما أدى إلى تصوير الصراع العربي الصهيوني في الخيال الأمريكي على أنه (امتداد للصراع التوراتي بين اليهود وغير اليهود، وعلى أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية هي علاقة خاصة قائمة على منهج توراتي تراثي مشترك) (١٥٠: ١٥٠). وربما يعتقد البعض أن هذا الأمر مبالغ فيه، وأن المفاهيم الدينية لم يعد لها مكان لدى القادة الغربيين في أوروبا والولايات المتحدة في عصر العلم والتكنولوجيا والذرة والفضاء، إلا أن هؤلاء سيكتشفون خطأ اعتقادهم عندما يتبين لهم أنه حتى في تسعينات هذا القرن يطلق الجنرال الأمريكي (شوارتزكوف) قائد قوات الحلفاء في حرب الخليج عام ١٩٩١ اسماً رمزياً له دلالة الدينية على عملياته في الحرب، وهو (المجد للعداء) (١٥٢)، وهذا يعيد إلى الأذهان الأصدقاء الصليبية في مقولة الجنرال البريطاني (اللسبي) عندما احتل القدس في ٨/١٢/١٩١٧ (الآن انتهت الحروب الصليبية)، وكذلك في مقولة الجنرال الفرنسي (غورو) عندما احتل دمشق في ٢١/٦/١٩٢٠ وتوجه مباشرة إلى قبر صلاح الدين الأيوبي رحمه الله، وقال قولته المشهورة (ها قد عدنا يا صلاح الدين)، والأغرب من كل ذلك قادة الصرب في يوغسلافيا سابقاً وممارساتهم ضد مسلمي البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢، وتفسيرهم للمجازر والإبادة الجماعية والتطهير العرقي هناك بأنها (حرب دينية) (١٥٣: ١٠)، وأنهم يقومون (بمهمة تاريخية وهي محاربة الإسلام وحماية أوروبا من الخطر الإسلامي) (١٥٤: ١٠).

لذلك فليس من المستغرب أن نتحدث عن وجود بعد ديني لدى قادة الغرب المسيحيين فيما يسمى بالصهيونية المسيحية التي (سبقت صهيونية هرتزل السياسية بزمن طويل، بل ومهدت السبيل أمام حركته على صعيد الجماعات الأوروبية المسيحية التي تبنت موقفاً دينياً فذاً من اليهود) (١٣٥)، حتى أن شواهد التاريخ الغربي الحديث تشير بوضوح كبير إلى أن المشروع اليهودي للاستيطان (كان يتبلور في أوساط المؤسسة الدينية - السياسية البريطانية قبل عقود طوال من ولادة الحركة الصهيونية) (١٥٥)، وتشير المؤرخة (بربارة توخمان) في كتابها (التوراة والسيف) إلى أن معالم الاهتمام البريطاني لفلسطين هي من جانبين: المصلحة المادية المتنوعة، والبواعث الدينية المتوارثة (١٣٥)، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن وعد بلفور (١٩١٧/١١/٢) حيث تؤكد المؤرخة المذكورة أن (تبني بلفور - وزير الخارجية - ولويد

جورج - رئيس الوزراء - لاعلان بلفور كان قائماً في جزء كبير منه على تعاطفهما التوراتي مع اليهود، أكثر منه كمكافأة للزعيم الصهيوني اليهودي (وايزمان) على ما قدمه لانكلترا من خدمات، أو بهدف كسب اليهود الروس للتأثير على تطور الأحداث الداخلية هناك في ذلك الوقت (٣٢: ١٥٠) *

ويؤكد الرئيس الإسرائيلي (وايزمان) نفسه ذلك في مذكراته فيقول (أتظنون أن لورد بلفور كان يحاينا عندما منحنا الوعد بإنشاء وطن قومي لنا في فلسطين ؟ كلا، إن الرجل كان يستجيب لعاطفة دينية يتجاوب بها مع تعاليم العهد القديم) (١٠١: ٧٢)، وتذكر ابنة أخت بلفور ومؤرخة حياته الشيء الكثير عن الخلفية التوراتية له وإعجابه بالفلسفة اليهودية (١٥٠)، وإيمانه بـ(أرض الميعاد) و(شعب الله المختار)، ومن هنا يتضح أنه رغم الأهمية الإستراتيجية لفلسطين بالنسبة لبريطانيا إلا أن (الخلفية الدينية المؤمنة بقصص العهد القديم وتفسيراته العبرية لكل من (لويد جورج) و (ارثر بلفور) كان لها أثر كبير في تحريك مواقفهما السياسية ودفعها نحو إصدار الوعد) (١٥٠).

والأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة إذ يؤكد (سمحا ديتس) سفير إسرائيل في الولايات المتحدة ما بين ١٩٧٣-١٩٧٨ أن النظرة الأمريكية نحو إسرائيل مستمدة من مقاربتين (١٥٦)، الأولى تأثرت بمجموعة عوامل غير ملموسة: أيديولوجية - أدبية وقيمة (بالنسبة إلى قيم) ، والثانية هي المقاربة الاستراتيجية، ويؤكد أيضاً أن المقاربة الأولى كانت أكثر رواجاً من الثانية في السنوات الأولى لقيام إسرائيل، ومن هنا يمكن أن نفسر (استعمال الخطاب السياسي الأمريكي اصطلاح 'الالتزام الأخلاقي والأدبي' بدعم إسرائيل، وهو الاصطلاح الذي لم تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية مع أية دولة صديقة أخرى غير إسرائيل) (١٥: ١٥٠).

ولتوضيح أهمية هاتين المقاربتين - الأيديولوجية والإستراتيجية - فقد تساءلت كراسة إنجليزية (ماذا ستفعل أمريكا لو وصلت الأمور إلى : إما إسرائيل وإما النفط ؟) وتجبب الكراسة فتقول : إن أمريكا تود أن تحتفظ بالأتنتين، ودليل ذلك أن جوهر السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عقب حرب ١٩٧٣ التي أبرزت قيمة النفط، ومن بعدها اتفاقيات كامب *

* المقصود بذلك الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ التي حصلت قبل وعد بلفور بشهر واحد، والخدمات التي قدمها وايزمان لبريطانيا هي اختراعه لمادة الاسترون المتفجرة

دفيد هو موازنة بين هذين الاتجاهين، فالأولى كانت لاعتبارات النفط، والثانية لصالح إسرائيل، والإجابة كما تقول الكرامة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار العامل الديني (١٥٧). وانطلاقاً من هاتين المقاربتين فإن الموقف الأمريكي من إسرائيل هو نموذج واضح ومميز لاختلاط الدين بالسياسة حتى أن كلمة "إسرائيل" لم تعد مجرد اصطلاح سياسي، بل اضحت أيضاً رمزاً خطاياً دينياً له دور مهم في ثقافة الأمريكيين وعقول السياسيين (١٥٠: ٦٧).

ويعتبر عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) (١٩٧٦-١٩٨٠) مثلاً لأثر الصهيونية المسيحية على السياسيين الأمريكيين، حيث كانت خلفيته البروتستانتية وآراؤه الدينية مرتبطة بسياسته تجاه الشرق الأوسط (١٥١)، وكان كارتر يعتقد أن دولة إسرائيل هي أولاً وقبل كل شيء عودة إلى أرض التوراة التي أخرج منها اليهود منذ مئات السنين، وأن إنشاء دولة إسرائيل هو انجاز النبوة التوراتية وجوهرها، وفي خطاب له في ١/٥/١٩٧٨ أوضح كارتر أن سياسته تجاه إسرائيل كانت متأثرة بفكرته عن دولة إسرائيل، وهي أنها الأرض التي وعد الله اليهود بها، واعترف بأن عليه (التزاماً كاملاً ومطلقاً نحوها بصفته كإنسان وكأمريكي وكشخص متدين) (١٥١: ٢٧٥)، ويختلف كارتر عن سائر رؤساء الولايات المتحدة بأنه (درج على الحديث بلهجة عاطفية جداً وعميقة عن عودة صهيون وانبعاث شعب إسرائيل) (١٥٦: ١٠٠)، وأشار إلى أن التقارب بين الشعيين تعود جذوره إلى معتقد ديني مشترك، ولم يتكلم كثيراً عن المقاربة الثانية وهي أهمية إسرائيل الإستراتيجية، هذه الأهمية هي التي رعاها خلفه الرئيس (رونالد ريغان) بسبب التغييرات التي حصلت في الشرق الأوسط مثل الغزو السوفياتي لأفغانستان (١٩٧٨) والثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩) (١٥٦).

ومما يذكر أن وصول كارتر إلى البيت الأبيض (١٩٧٦) وتولي مناحيم بيغن رئاسة الحكومة الإسرائيلية (١٩٧٧) يعتبران من عوامل نهوض الصهيونية المسيحية (١٥٠)، وفي فترة حكومة بيغن ألقى كارتر خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي في آذار ١٩٧٩ قال فيه (لقد آمن واظهر سبعة من رؤساء الجمهورية أن علاقة أمريكا بإسرائيل أكثر من مجرد علاقة خاصة، لقد كانت ولا تزال علاقة فريدة، وهي علاقة لا يمكن تقويضها، إلا أنها متأصلة في وجدان الشعب الأمريكي نفسه، وأخلاقه وديانته ومعتقداته،... أننا نتقاسم معاً ميراث

التوراة) (١٥٨: ١٣٥)، ويقول (بريجنسكي) مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي: (إن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية هي علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخي والروحي) (١٥٠: ٧٦)، وهذا ما يؤكد بيفن نفسه حيث أوضح سببين لدعم كارتر لإسرائيل: أولاً بسبب ارتباطه بالتوراة، حيث أن كارتر يدرك جيداً من التوراة لمن تعود البلاد، وثانياً لأن إسرائيل هي مصلحة قومية أمريكية في المنطقة (٧٣: ١٢٢).

إن الأدلة السابقة وغيرها الكثير توضح أن التزام الزعماء الأمريكيين والرأي العام الأمريكي بدعم إسرائيل مادياً ومعنوياً لا يقتصر على الأسباب المادية مثل قوة اللوبي الإسرائيلي (جماعات الضغط) في الولايات المتحدة، وسيطرتهم على رؤوس الأموال ووسائل الإعلام، وتأثيرهم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية... وغير ذلك، بل أنه لا بد من أخذ الصهيونية المسيحية بعين الاعتبار، ودورها في الرأي العام الأمريكي، وخاصة مواعظ الكنائس ومدارس الأحد، والمجلات الدينية والنشرات والكتب التي توزع مجاناً، والإعلانات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية والسياحية، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، حيث يصلح أن يطلق عليها اسم "الكنيسة المرئية" (١٥٠) ببرامجها الاستعراضية، وبقادتها من نجوم التلفزة، وبما تمتلكه من المحطات المسموعة والمرئية، والمؤسسات الإعلامية والاستثمارية والتربوية، ولا مجال هنا لتفصيل ذلك، كما أن هناك العديد من المنظمات الأصولية المسيحية (١٥٠: ١٢٩-١٤٩) التي تعمل على دعم إسرائيل بكافة الوسائل، ولا مجال لذكرها أيضاً.

ومع أنه يوجد بعض الاعتدال المسيحي في آراء بعض المفكرين البروتستانت والكاثوليك بما يتعلق بإسرائيل، وإبداء الشفقة على اللاجئين الفلسطينيين إلا أن (الترعة التوراتية في تفسير عودة إسرائيل كتمة للوعد الإلهي، ولتكملة التاريخ تغلب عند أكثرهم الأسس اللاهوتية للصهيونية المسيحية) (١٥٧: ١٧٠).

إن كثيراً من المسيحيين في الشرق تنبهوا إلى خطورة الصهيونية المسيحية التي نشأت في الغرب، وتحدثوا عن (الاختراق الصهيوني للمسيحية) (١٥٩)، واعتبروا أن (الجذور الدينية لفكرة تجميع اليهود وإقامة دولة إسرائيل في فلسطين راسخة في صدور جميع الغربيين) (١٦٠)، حتى أن بعضهم يرى أن الصهيونية (نشأت بوعمي ديني مسيحي وليس

بوعي سياسي مسيحي) (١٤٥: ٢٢)، وكل هذا يؤكد عضو مجلس النواب الأمريكي (بول فندلي) الذي اسقطه اللوبي الصهيوني في انتخابات ١٩٨٢، إذ يرى أن (الانتماء الديني يميل أيضاً إلى التأثير على معتقي المذاهب الرئيسية ولا سيما البروتستانت لاتخاذ موقف مؤيد لإسرائيل، والتركيز التام على أحاديث التوراة يحمل العديد من المسيحيين على النظر إلى الشرق الأوسط وكأنه صورة لما ورد في التوراة)، هذا لدرجة سببت الغموض لدى الكثيرين الذين ربطوا بين المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة وبين "الشعب العبري" الذي غزا فلسطين بقيادة موسى ويوشع (١٦١).

وبعد هذا العرض فإنه ما من شك في أن الصهيونية المسيحية هي من أكبر المؤثرات في سياسة إسرائيل الخارجية، وعلاقتها بالدول الغربية، مثلما أن الصهيونية اليهودية تؤثر في السياسة الخارجية الإسرائيلية بدافع ذاتي، ولكن مما يلاحظ أن اليهود لا ينظرون إلى المسيح والمسيحية نظرة احترام، وقد انعكس في السياسة الخارجية الإسرائيلية عندما رفض الحاخام (اسحق نسيم) استقبال البابا بولس السادس أثناء زيارته لإسرائيل عام ١٩٦٤ في المطار، وقد علل ذلك الحاخام (يوسف بورغ) الذي حرض على عدم الاستقبال بقوله لرئيس الوزراء آنذاك (موشيه شاريت): (لو أرسلتني سفيراً إلى روما لفعلت ذلك وفقاً لأحكام البروتوكول المطلوب من أي سفير تنفيذها... وإذا سألتني لماذا على البابا أن يأتي إلى الحاخام فإن إجابتي هي لأن اليهودية أقدم بلا شك، ولأننا نؤمن بأنها الديانة الصحيحة بلا شك) (١٦٢).

بناء على ما تقدم وبعد العرض السابق للصهيونية من جوانبها المختلفة يتضح أنها الأيديولوجية التي تستند إليها إسرائيل، وبما أن الأيديولوجية هي الوسيلة التي ينظر بها إلى العالم الخارجي كما رأينا في الفصل الأول، فإن البعد الديني في هذه الأيديولوجية سيكون له تأثير واضح في سياسة إسرائيل الخارجية، سواء كان ذلك من خلال الصهيونية الدينية، أو استغلال البعد الديني في الصهيونية السياسية، أو الصهيونية غير اليهودية (المسيحية)، ويمكن أن نجمل هذا التأثير في المجالات التالية :

١- تكوين التصور الإسرائيلي للأرض، من حيث قدسيتها ووجود الأماكن المقدسة

فيها، والحق الديني والتاريخي المزعوم، وبالتالي عدم القبول بأي انسحاب من أي جزء منها، بل التخطيط لفكرة إسرائيل الكبرى التي لا تقبل جدلاً في الفكر الصهيوني.

٢- تكوين التصور الإسرائيلي لليهود، من حيث أنهم يشكلون أمة في جميع أنحاء العالم، مما يبنّي على ذلك العلاقة المعروفة بين إسرائيل ويهود العالم، والعمل على تهجيرهم إلى فلسطين .

٣- استغلال البعد الديني في الصهيونية المسيحية، للاستفادة في إقامة علاقات خارجية سياسية واقتصادية وعسكرية مع العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة من ناحية، ولكسب الشعوب المسيحية في الغرب لتأييد إسرائيل والتأثير على الرأي العام في تلك الدول من ناحية ثانية.

٤- إقامة المؤسسات الصهيونية في الخارج التي تتولى نشر الوعي اليهودي بين الأقليات اليهودية في الدول الأخرى، من خلال إقامة المدارس الدينية، وعقد الدورات والندوات والمخيمات، وبناء الكنس* وتوزيع التوراة والكتب الدينية عن طريق ما يسمى بـ(مكتب الخدمات الروحية للطائفة) و(دائرة التربية والثقافة اليهودية في الشتات)(١٦٣)، كمؤسسات دينية تقيمها المنظمة الصهيونية العالمية في الكثير من دول أوروبا وأمريكا، ولا شك أن لهذه المؤسسات دوراً كبيراً في تقوية الشعور الديني اليهودي وما ينشأ عنها من علاقات مع تلك المجتمعات التي توجد فيها، وبالرغم من الخلافات التي نشبت بين إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية بعد قيام إسرائيل حول دور كل منهما تجاه يهود العالم فإنه يمكن القول إن دور المنظمة الصهيونية العالمية في سياسة إسرائيل الخارجية يتمثل في اتجاهين(٣٣):

١- تشكل المنظمة الصهيونية إحدى الوسائل التي تستعملها الحكومة الإسرائيلية لملاحظة اتجاهات الرأي العام العالمي.

٢- يمكن الاستعانة بالمنظمة الصهيونية في تنظيم يهود العالم لتشكيل جماعات ضغط في الدول المقيمة فيها لحملها على إتخاذ قرارات مؤيدة لإسرائيل في المحافل الدولية وفي المجالات الثنائية.

* الكنس : جمع كنيس وهو مكان العبادة عند اليهود.

المبحث الثاني

الثقافة السياسية ذات الأصول الدينية

يتلخص مفهوم الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات بأنها غطت المواقف الفردية تجاه سياسات عناصر نظام سياسي معين (٣٠) ، وهي تتكون من المواقف والمعتقدات والقيم التي يشترك فيها كل السكان أو قطاعات منهم ، وهذه المواقف هي نتاج الجو السياسي السائد تاريخياً ، وهي ماثلة في العادات القومية والمواقف الثابتة تجاه الشعوب والعالم الخارجي بشكل عام ، مما يكون الآراء المتأصلة والترعات التي تشكل مواقف الناس وتكون وجهات نظر صانعي القرارات السياسيين ، وقد أكد العلماء السياسيون الحديثون أن الثقافة السياسية وصنع السياسة الخارجية مكملان لبعضهما ، ذلك أن السياسة الخارجية تعبر عن أنماط سلوكية ثابتة بمرور السنوات ، وأنماط السلوك القديمة هي التي تحدد توجه السلوك الحالي (١٥١) .

وبما أن إسرائيل هي نظام سياسي استيطاني نشأ من تجمع المستوطنين وموجات المهاجرين من دول مختلفة من العالم ، ذات فروق شاسعة من الثقافات والعادات والقيم حسب تعريف عالم الاجتماع الأمريكي (لويس هارتز) (١٦٤) فإنه لا يسهل القول بوجود ثقافة سياسية متكاملة ومحددة المعالم فيها ، وإنما تتميز ثقافتها السياسية - وكغيرها من النظم السياسية الإستيطانية - بعدة خصائص أهمها سيادة الأيديولوجية والروح العقيدية في الدولة ، حتى لتصبح أهم مصادر الثقافة السياسية ، لأن الأيديولوجية في مثل هذه الحالات تمثل القوة الدافعة على المستوى العقيدي لإنشاء الدولة (١٦٤) ، وذلك بسبب تعدد الثقافات حسب البلدان الأصلية للمهاجرين ، مما يجعل العقيدة والدين والأيديولوجية هي أكثر عوامل التوحيد بينهم ، ويؤكد الخاخام (مردخاي كابلان) الدور الديني لهذه الثقافة بقوله (إن التراث الديني والروحي اليهودي لن يزدهر أينما كان إلا إذا كانت دولة إسرائيل قوية وخالقة ثقافياً) (٣١:٣٧) .

وبالرغم من عدم وجود ثقافة سياسية واحدة في إسرائيل إلا أن أجهزة التوجيه فيها تعمل على توظيف المعتقدات الدينية لإيجاد قيم سياسية مشتركة ، ينبنى عليها اتخاذ مواقف معينة ترتبط بالمواضيع ذات العلاقة ، مما يعني أن هذه المواقف ترجع في أصلها إلى تلك

المعتقدات الدينية، وتسمى هذه العملية بالتنشئة السياسية التي تعتمدها الدولة لتشكيل الثقافة المؤثرة على المجتمع والقيادة .

ويمكن توضيح مفهوم التنشئة السياسية بمعناها الواسع بأنها : تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة والأصدقاء ووسائل الإعلام ، وتكمن أهمية التنشئة السياسية بربط العلاقة بين المواطنين وقيادتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية ، وشرح مفاهيم سياسيه كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم ، وتتضمن عملية التنشئة قضايا التعلم السياسي : من يتعلم ؟ وماذا يتعلم ؟ ومن يتعلم ؟ ... لذلك فإن الدول تؤكد دائماً على أهمية تعليم الصغار الأوضاع السياسية والطرق التي يمكن أن تكفل ولاء المواطنين للدولة ، لأنها تهدف في النهاية إلى بناء المجتمع السياسي عن طريق بناء الفرد وشخصيته (١٦٥) .

وهكذا فإن التنشئة السياسية هي عملية تعليمية يخضع لها الفرد من أجل بناء مركزه ودوره في المجتمع ، وتهدف إلى تكوين قيم الثقافة السياسية التي تريدها الدولة ، والتي تؤثر في السياسة الخارجية ، لذلك فإننا في هذا البحث سنتناقص البعد الديني في تلك الثقافة والتنشئة التي يتم تعليمها وترسيخها في عقول اليهود ، والتي تظهر في قول (شابثاي روزين) الذي ورد معنا في الفصل الأول ، بأن الديانة اليهودية هي مظهر أساسي ومتفوق في الثقافة السياسية الإسرائيلية ، لأنها تقدم الفكر والمشاعر والإعتقاد والسلوك في العالم السياسي ، لذلك فإننا سنتناول هذا البحث على النحو التالي :

أولاً : المصادر الدينية للثقافة السياسية .

ثانياً : القيم السياسية ذات الأصول الدينية .

ثالثاً : مظاهر سيطرة القيم الدينية .

أولاً: المصادر الدينية للثقافة السياسية

بالرغم من أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الإسرائيلي قد صبغت بالصبغة الغربية ، وتأثرت بالأفكار القومية لمنظري الصهيونية القدامى مثل هرتزل في كتابه (الدولة اليهودية) ، وموسى هس في كتابه (روما والقدس) ، وليونسكر في كتابه (التحرر الذاتي) ، وبيروتوكولات حكماء صهيون ، رغم ذلك فإن الأصول الدينية في إسرائيل تسهم في تكوين جزء كبير من الثقافة السياسية فيها ، إذ أن الدين اليهودي والعقائد التي كانت سائدة في التاريخ اليهودي لعبت دوراً كبيراً في إيجاد التقاليد السياسية السائدة في المجتمع الإسرائيلي الحالي ، وأهم هذه الأصول الدينية هي التوراة والتلمود بجزأيه المشناه والجمارا.

فالتوراة في الأصل هي صحف موسى -عليه السلام- ، ولكن يختلف المؤرخون حول تاريخ كتابتها ، فمنهم من يرى أن الأحبار ألفوها على التعاقب في الفترة بين القرن الثالث عشر والخامس قبل الميلاد ، معتمدين في تأليفها على روايات سمعوها قبل السبي البابلي * ، ومنهم من يرى أن جميع أسفار التوراة دونت بعد السبي البابلي ، ودليلهم على ذلك كثرة الألفاظ البابلية فيها (١٦٦) ، ويرى المؤرخون أن التوراة الحالية كتبها (عزرا) (كاتب شريعة الإله) في القرن الخامس قبل الميلاد ، وهي تتناقض مع شريعة موسى التي نزلت قبل ذلك بثمانمائة عام (٥٤) ، حيث لوحظ اختلاف واضح في الأساليب اللغوية بين سفر وآخر (١٦٧) .

أما التلمود فقد وضعه أحبار اليهود في الأصل لدم المسيح عليه السلام وأمه العذراء البتول وتلامذته الحواريين ، وهو يتكون من جزأين : (المشناه) ومعناه الكتاب الثاني لأنه جاء بعد التوراة ، وهي خلاصة الشريعة والمبادئ الشفوية التي أنزلت على موسى -عليه السلام- حسب زعمهم ، وقد بدأ بوضعها الكاهن (عزرا) بعد عودة السبي البابلي إلى القدس ، وانتهى الحاخام (يوداس) من وضعها في منتصف القرن الثاني بعد الميلاد ، والجزء الثاني هو (الجمارا) ومعناها الاتمام والاكمال ، وهي عبارة عن شروحات وتعليقات على (المشناه) (٧٢) ، ويعتبر اليهود التلمود مقدساً ، ويفضلونه أحياناً على التوراة ، كما أنه

* السبي البابلي الذي أشرنا إليه سابقاً حصل عام ٥٨٦ ق م .

يزخر في الكثير من المغالطات التي تمجد اليهود وتحتقر جميع الأمم الأخرى ، وتبيح الاعتداء عليهم بشتى الأساليب (١٦٨: ٢٦٥-٢٧١) ، إضافة إلى ماورد في كل من التوراة والتلمود من آيات تصف الخالق سبحانه وتعالى بصفات لا تليق به وتسيء إلى الأنبياء (١٦٩: ١٩-٢٩) .

إننا نهدف من هذا التعريف بالأصول الدينية اليهودية إلى الإشارة إلى أن القيم السياسية التي تشكل الثقافة السياسية ذات الأصول الدينية في إسرائيل هي قيم محرفة وباطلة ، لأن الأساس الذي استندت عليه (التوراة والتلمود) هو أساس محرف حيث كتبه الكهنة والحاخامات بعد موت موسى عليه السلام ، فكثير من هذه التعاليم ليست منزلة من عند الله ، كما أن الإساءة إلى الخالق سبحانه وإلى الأنبياء لا يمكن أن تكون من عند الله أيضاً ، لذلك فإن تلك الثقافة السياسية المؤثرة في السياسة الخارجية تؤدي إلى سياسة خارجية أساسها التوسع والعدوان الذي تزخر به تعاليم التوراة والتلمود .

ثانياً : القيم السياسية ذات الأصول الدينية :

بما أن الثقافة السياسية تقوم على مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية ، فإن بعض هذه القيم في إسرائيل تم تحويلها من معتقد ديني إلى قيمة سياسية ، وذلك لتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف السياسية ، أي أنها تعود إلى أصول دينية ، ومنها :

١- مقولة أرض الميعاد : وهي تعني :

أ- الأرض التي وعدها الله لإبراهيم وذريته ' في ذلك اليوم قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً : لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات ' (سفر التكوين ١٨/٢٥) ، وكذلك ' لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد ' (سفر التكوين ١٣/٥) ، والآيات التوراتية في ذلك كثيرة ، وهم بهذا يحتكرون وراثه إبراهيم عليه السلام ، وينكرون حق إسماعيل عليه السلام وذريته العرب في وراثه إبراهيم أيضاً .

ب- الأرض التي سيعود إليها اليهود من المنفى ' وادخلكم إلى أرض فلسطين التي رفعت يدي مقسماً أن أعطيكم إياها ميراثاً ' (سفر الخروج : ٦) ، ورغم أن التوراة نفسها

لا تتنبأ بأكثر من عودة واحدة إلا أن اليهود عادوا إلى فلسطين ثلاث مرات ، الأولى من مصر مع موسى عليه السلام ، والثانية بعد السبي الأشوري عام ٧٢١ قبل الميلاد ، والثالثة بعد الأسر البابلي عام ٥٨٦ قبل الميلاد (١٦٦) ، فهل الإحتلال الإسرائيلي الحالي لفلسطين هو عودة أخرى حسب المعتقدات الدينية ؟ وهل يهود اليوم هم بنو إسرائيل الموعودون بالعودة الأولى أصلاً ؟ هذا ما تعمل أجهزة التوجيه الإسرائيلية على ترسيخه في معتقدات اليهود ، علماً أن (ستيفن ب بنروز) رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت سابقاً ، وهو من أبرز المتضلعين بالعهد القديم يقرر أنه (لا يوجد ضمن الكتابات المعترف بها عن العهد القديم تنبؤ بعودة ثانية بعد العودة من المنفى البابلي) (١٧٩: ١٧٠) .

وكوسيلة لتنشئة الجيل اليهودي على هذا المعتقد الديني السياسي بث التلفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً بعنوان (عمود النار) ، يوثق قصة (العودة) التي قادها (الإله (يهوه) حاملاً عموداً من النار ليضيء طريق اليهود إلى فلسطين حسب قولهم ، وذلك كإشارة رمزية للآية التوراتية التي يبدأ بها الفلم ، وهي (وارتحلوا من سكوت ونزلوا في أيثام في طرف البرية ، وكان الرب يسير أمامهم في عمود من سحب ليهديهم في الطريق ، وليلاً في عمود من نار ليضيء لهم لكي يمشوا نهاراً وليلاً ...) (سفر الخروج: ١٣)(١٧١) .

٢- مقولة شعب الله المختار :

جاء في التوراة ' واتخذكم لي شعباً وأكون لكم إلهاً ' سفر الخروج : ٦ ، وفي التلمود (أرواح اليهود جزء من الله) ، وقد انعكس هذا الاعتقاد على الزعماء الإسرائيليين ، فعضو الكنيست (ليفين) ذكر عام ١٩٧٠ (... إننا لسنا شعباً كباقي الشعوب ، ولنا ديناً كالأديان ، إننا شعب خاص ، شعب الله ، شعب التوراة) (١٧٢: ١٤٧) .

وخوفاً من الآثار السلبية لهذا الاعتقاد على العلاقة بين إسرائيل وغيرها من الدول فقد حاول (بن غوريون) ان يخفف من هذا التأثير من ناحية ، وأن يجد اليهود من ناحية ثانية ، ففسر مفهوم شعب الله المختار بأن اليهود هم الذين اختاروا الله ، حيث (ان الله

عرض الوصايا العشر * على كل الشعوب فرفضتها لأنها صعبة ، ولكن اليهود وحدهم هم الذين اختاروا الوصايا العشر (١١٤: ٢٦) ، وكذلك فعلت (غولدا مائير) حيث قالت في الأسطر الأولى من كتابها (حياتي) : (إن الله لم يختار اليهود بل أن اليهود هم أول أناس اختاروا الله ، أول شعب في التاريخ صنع شيئاً ثورياً حقيقياً ، ولقد كان ذلك الخيار الذي جعلهم فريدين) (١٧٣: ٧) .

٣- نظرية النقاء العرقي لليهود :

وذلك من حيث الإدعاء بأن اليهود يشكلون أمة واحدة وشعباً واحداً وبنسباً واحداً ، وأنهم قد حافظوا على عرقهم البشري عبر التاريخ ، ولم يختلطوا بغيرهم من الأجناس حسب زعمهم ، وتنفيذاً للآية التوراتية في سفر التثنية (لا تصاهروهم ، بتك لا تعط لابنه وبنته لا تؤخذ لابنك) ، وقد دحضنا هذا الاعتقاد في الفصل السابق ، ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذا الاعتقاد جعل من أهم معالم الدين اليهودي أنه (دين مغلق) وخاص بهم وحدهم ، ولا يوجد في تعاليمه تبشير كما في المسيحية أو دعوة كما في الإسلام ، ومن ناحية ثانية كان من نتائج هذا الاعتقاد رفض اليهودية الإصلاحية * * التي تنادي بالاندماج مع المجتمعات التي يعيشون فيها ، وقد عبرت (غولدا مائير) عن خشيتها من هذا الاندماج حين قالت (إن اليهودي الإنجليزي الذي ينشد بحكم إنجليزيته 'حفظ الله الملكة' كيف يمكن في نفس الوقت أن يكون صهيونياً ؟ إنني أصدق من يقولون أن اليهود في أمريكا كانوا يكونون في لحظات الخطر التي أحقت بنا ' ولكني أقول (إن دموعهم لا تكفيننا) (١٣٣) ، وربما هذه هي الحالة الوحيدة في العهود التاريخية المنظورة التي تتخذ فيها أمة من الأمم المنظور الديني على أنه تمايز عرقي منغلقة على أتباعه وحدهم دون غيرهم) (١٧٤) .

* الوصايا العشر وردت في سفر الخروج اصحاح ٢٠ آيات ٣-١٧

' لا يكن لك الهة أخرى أمامي ، واصنع إحساناً وحافظ على وصاياي ، لا تنطق باسم الرب الهك باطلاً ، لأن الرب لا يبريء من نطق باسمه باطلاً ، أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض التي يعطيك الرب إلهك ، لا تقتل ، لا تزني ، لا تسرق ، لا تشهد على قريبك شهادة زور ، لا تشته بيت قريبك ، لا تشته امرأة قريبك ، ولا عبده ولا أمته ، ولا ثوره ، ولا حماره ولا شيئاً مما لقريبك ' .

* * اليهودية الإصلاحية هي حركة بعض اليهود في أوروبا في القرن التاسع عشر التي طالبت باندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها ، ونادت بأن اليهود يشكلون جماعة دينية فقط ، ولا يتمون إلى قومية معينة ، وإنما يتمي كل منهم إلى الدولة التي يعيش فيها .

٤- نظرية التفوق العرقي لليهود :

إن الأمر لم يقف عند مجرد الاعتقاد بالنقاء العرقي وإنما امتد إلى حد الاعتقاد بالتفوق العرقي لليهود على كافة الأجناس البشرية .

فقد جاء في التوراة (أنا يهوه إلهكم الذي ميزكم من الشعوب . . إياك قد اختار الرب الهك لتكون لي شعباً اخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض . . وعدك الرب أن يجعلك مستعلياً على جميع القبائل ، يسجدون لك 'ويلحسون' غبار قدميك) سفر الخروج : ٦ ، كما ورد في التلمود (إن اليهود من جوهر الله كما أن الولد من جوهر أبيه ، واليهود هم أرفع من شعوب الأرض لأن نطفة الغرباء كنطفة الحصان) ، وقال هرتزل (إن جنسنا أكثر فاعلية في كل شيء من باقي شعوب الأرض) ، وقال بن غوريون (إنني أومن بتفوقنا الخلقي والفكري بحيث يستخدم كنموذج لإصلاح الجنس البشري) (١٤٥: ٥٧).

وكذلك يقول الحاخام كاهانا (إن نظرة التوراة بالنسبة لمكانة الغرباء في أرض إسرائيل تشكل جزءاً من نظرة شاملة بشأن جوهر الشعب اليهودي ، وأرض إسرائيل ، إن الشعب اليهودي يختلف عن بقية شعوب الأرض ، وإلا لكان قنبي وانقرض كما انقرضت الشعوب الأخرى ، لكن الشعب اليهودي ليس مجرد شعب) (١٧٥: ٢٢٥) .

ومثلما لجأ النازيون إلى تصنيف الأجناس والأعراق البشرية لجأ الصهاينة إلى تصنيف الشعوب والديانات ، فهناك أولاً شعب الله المختار ثم تأتي سائر الشعوب ، وأنقى الشعوب في نظر الصهاينة هم الأشكنازيم (يهود الغرب) ثم السفارديم (يهود الشرق) ، وبينهما تمتد سلسلة من الفروع والأفخاذ يبلغ عددها أربعة وستون ، تبدأ باليهودي الأسود -الفلأشا- ثم اليهودي الملون العراقي المنشأ ثم يهود بخارى ، مارة باليهود الشرقيين ، ثم اليهود الروس ، ثم اليهود العرب ، ثم اليهود الأمريكيين (١٧٦) ، وهذا التقسيم يعود إلى مدى اختلاط اليهود بالشعوب الأخرى ، ولكن اليهود يختلفون عن النازيين في أنهم يقيمون فكرة التفوق العنصري على أساس ديني ، وهذه الفكرة الخطيرة هي التي تحدد السلوك الإسرائيلي نحو نفسه ونحو الشعوب الأخرى ، فاليهود يسمون الشعوب الأخرى (جوييم) أي الغرباء أو الأغيار، ويسمون العرب بـ(العمالقة) الذين ورد ذكرهم في التوراة على أنهم أبناء كنعان ، والمهم في ذلك هو النظرة الدينية نحو غير اليهود ، فقد نشر

الحاخام (يسرائيل هيس) -الحاخام السابق لساحة جامعة (بارايلان) الدينية - مقالاً في صحيفة الطالب اختتمها بقوله(سيأتي اليوم الذي ستنادي فيه جميعاً من أجل تحقيق هذا الأمر ، من خلال حرب دينية سماوية لتدمير العمالقة) ، واستشهد عضو الكنيست (امنون روبنشتاين) بهذه المقالة وأضاف (إنها الحرب المقدسة ضد ما يطلق عليه العرب "الجهاد" ، إنها ليست مجرد صراع بين شعبين . . . إن الرب لن يستريح في هذا الكوكب قبل أن تدمر العمالقة ونمحق ذكرى هؤلاء العمالقة)(٤٨: ١٧٩) .

ولعل الموقف الأكثر عنصرية في النظر إلى غير اليهود هو ما صرح به (مناحيم بيغن) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في ١٩٨٢/٩/٢٧ في تعليقه على مذابح صبرا وشاتيلا جنوب بيروت ، التي حصلت في ١٩٨٢/٩/١٧ وراح ضحيتها آلاف الفلسطينيين ، فقال (غير يهود ذبحوا غير يهود)(٥٢: ٢٠٣) ، كما أن وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (ديفيد ليفي) أعاد مفهوم (العمالقة) حين ذكر بأن إسرائيل ستنتقم من (العمالقة) الذين اتهمهم بأنهم وراء انفجار السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين في آذار ١٩٩٢ ، ليعيد إلى الأذهان صورة(أعداء إسرائيل) ، كما أن كلماته تؤكد أهمية التوراة القديمة في صياغة تفكير اليهود المعاصرين (١٧٧) .

ولعل التطبيق العملي للتفوق العرقي يتجسد في أن الديانة اليهودية تجعل نسب الدم للأب ونسب الدين للأم ، وأغلب الظن أن المقصود بذلك هو تفضيل بعض أبناء إبراهيم عليه السلام على بعض ، وبالتحديد تفضيل أبناء اسحق على إسماعيل -عليهم السلام- ، أي بني إسرائيل على العرب ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بجعل الزوجة (سارة) مصدر النسب وليس الزوج ، لأن الإنتساب إلى إبراهيم يساري اليهود بالعرب أبناء هاجر (١٧٨) .

٥- مقولة اللاسامية :

تنسب الكلمة إلى (سام بن نوح) الذي يُعتقد أن العرب واليهود من سلالته ، لكن اليهود يحتكرون ذلك ويعتبرون اللاسامية هي العداة لليهود ، أي بمعنى(اللايهودية) ، وهي تكاد تكون تهمة لكل إنسان غير يهودي ، وقد أفصح عن ذلك أول رئيس إسرائيلي (حاييم وايزمان) بكل مفالاة وتطرف حيث قال : (إن اللاسامية جرثومة يحملها كل أمي) (١٧٩) ، لذلك فقد جعلت الصهيونية من وصف اللاسامية لأي إنسان تهمة تثقل

كاهله بإثم روحي وديني كبير (١٧٦) ، كما أن الموقف الذي وضع اليهود العالم فيه هو إما أن تكون مدافعاً عن إسرائيل وإلا فانت لاسامي (١٧٦) .

في إسرائيل يعلمون الجيل الناشيء أن انتماءهم لليهودية - وليس افسادهم وتخريبهم ومؤامراتهم - هو سبب ما تعرضوا له من " اضطهاد " عبر التاريخ ، وتعتبر الرواية الإسرائيلية أن ماتعرض له اليهود على أيدي الحكم النازي إبان الحرب العالمية الثانية مثلاً واضحاً على اللاسامية ، ويطلقون عليها (الهولوكوست) أي المحرقة ، وقد أنتجوا عشرات الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والإذاعية ، وآلاف الكتب والمجلات التي تروي قصة هذه المحرقة حسب الطريقة الإسرائيلية .

ومن الواضح أن (اللاسامية) هي سلاح تستخدمه إسرائيل لمطاردة السياسيين والمفكرين الذين يكشفون حقيقة الصهيونية ، والأعيب اليهود ومؤامراتهم في المجتمعات الأخرى ، ويمكن دحض استخدام اليهود لهذا السلاح فيما يلي :

١- إن اليهود ليسوا وحدهم من الساميين ، وإنما العرب كذلك ساميون ، فليس من الصحيح أن العداة لليهود هو عداة للسامية .

٢- إن الصهيونية نفسها تمارس دور اللاسامية ، إذ أنها تعبر عن نفسها بعدم الإنسجام أو التسامح مع الخصم ، وإلحاق الظلم ، بل تنظر إلى الشعوب الأخرى نظرة استعلاء كجزء من الاعتقاد بالتفوق العرقي ، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار الصهيونية ردة الفعل اليهودية للاسامية ، ولكنها شطرها الروحي (١٥١) .

٣- إن الكثير من السياسيين يرون أن محرقة اليهود في ألمانيا (الهولوكوست) مبالغ فيها بدرجة كبيرة ، وذلك لاستغلالها كدعاية لتحقيق التعاطف مع اليهود في العالم الغربي من ناحية ، ولدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين خوفاً من اضطهاد مماثل من ناحية ثانية ، ويرى (روبير فوريسون) الذي يطارده اليهود بتهمة اللاسامية (بأن المسؤولين الإسرائيليين قلقون بشكل خاص - ليس إزاء الارهاب وليس إزاء الامكانيات العسكرية للدول العربية والإسلامية - ولكن إزاء تقدم مدرسة "المراجعة التاريخية" التي عبر عنها الدكتور (ف . د . روبنشتاين) من جامعة استراليا عندما قال (لوظهر أن الهولوكوست ليست سوى عملية تضليل

لكان السلاح رقم (١) في ترسانة إسرائيل سيختفي (١٨٠: ٢٧) ، ولهذا السبب فقد حذر ناحوم غولدلمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٥٨ من اختفاء اللاسامية لأنها (مفيدة للوضع السياسي والمادي بالنسبة للجماعات اليهودية) (١٧٩) ، ومع كل هذا فإن الاعتداد بيهوديتهم وتهمة اللاسامية للآخرين تبقى جزءاً مهماً من الثقافة السياسية في إسرائيل ، وما زالت إسرائيل تحمي هذه الدعاية سنوياً تحت اسم (ذكرى الكارثة والبطولة) .

٦- الإيمان بعقيدة (الماشيخوت) أو (الماشيخ) أي عقيدة الخلاص أو (المسيحانية) :

وتتلخص تلك العقيدة في الاعتقاد بظهور مسيح يهودي من نسل داود يخلص اليهود من حالة الشتات والضياع التي لحقت بهم بسبب الانحراف عن العقيدة الدينية اليهودية ، والتي سببت لهم الهزائم المتلاحقة كالسبي الآشوري ثم البابلي ، ثم الهزيمة على يد الرومان ، وهذا ما اشرنا إليه سابقاً ، وكان هذا المفهوم في فترة الأنبياء مرتبطاً بدعوتهم إلى ضرورة التوبة والعودة عما هم فيه من فساد في العقيدة ، إلا أن هذا المفهوم ما لبث أن أصابه التحريف عند أحبار التلمود ، وأصبح يشير إلى مجيء ملك يهودي ترسله السماء بقدرات حربية ليقود بني إسرائيل ويضعهم على قمة السلم البشري ، وهذا هو ما يهمننا من الموضوع .

إن هذا التشويه للمسيحانية أدى إلى إفساد مفهوم الاختيار الديني والخلاص عن طريق الإيمان فتحول ذلك إلى مفهوم سياسي عنصري يقصد به وضع بني إسرائيل في نقطة السيادة على العالم ، مما ينعكس على نظرة اليهود إلى الشعوب الأخرى (١٨١) .

٧- اعتبار اللغة العبرية وتعلمها والنطق بها قيمة سياسية في إسرائيل :

إذ أن المهاجرين اليهود يتكلمون لغات عديدة ثم يتعلمون اللغة العبرية لتكون علامة تدل على شخصية الدولة ، ولا شك أن هذه القيمة السياسية تعود إلى أصول دينية تاريخية ، إذ أنها تعيد اليهود الحاليين إلى تاريخ اليهود القديم ، كما أن دراسة اللغة العبرية أصبحت صنواً لدراسة الدين ، حيث أنهم جعلوا دراسة الدين واللغة شيئاً واحداً ، بحيث لا يجوز لليهودي قراءة التوراة والتلمود إلا

باللغة العبرية ، كما أن أول ما كان يدرسه الغلام اليهودي هو اللغة العبرية وأسفار موسى الخمسة (١٣٣) ، وقد كان بن غوريون يفترض أن أي كاتب يهودي عليه واجب أخلاقي تجاه أدب إسرائيل العبري ، لذلك كان يطالب الكاتب اليهودي (اسحق دويتشر) أن يكتب باللغة العبرية بدلا من الإنجليزية (١٨٢) ، كما أن بن غوريون رفض استلام هويته الإسرائيلية لأنه كتب عليها باللغة العربية 'دولة إسرائيل' (٨٩) .

٨- تكوين نظرة معينة من الاحترام للجيل اليهودي الذي عاش في فلسطين قبل قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ : والذي يطلق عليه (اليشوف)، وتكوين نظرة معينة أخرى للجيل اليهودي الذي ولد فيها بعد اقامتها ، والذي يطلق عليه (الصابرا) .
(قاليشوف) يقسم إلى مرحلتين : اليشوف القديم قبل ١٨٨٢ ، والذي كان يتكون من يهود متدينين لا يزيد عددهم عن ٢٤ ألف نسمة قدموا إلى فلسطين بحجة زيارة الأماكن المقدسة ، واليشوف الجديد ١٨٨٢-١٩٤٨ قدم بتأثير من الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين (١٨٣) ، أما (الصابرا) فإن إسرائيل تستغل فكرتهم للادعاء بان جيلاً ولد على أرضه ونشأ فيها لا يمكن طرده منها تحت أي قانون (١٧٢) .

ثالثاً : مظاهر سيطرة القيم الدينية :

اسفرت القيم السابقة عن وجود عدة مظاهر لسيطرة القيم الدينية من خلال مؤسسات الدولة والمجتمع بطريقة يصعب معها فصل الدين عن الدولة على الصعيد الايديولوجي ، باعتبار أن الدولة قامت في الأساس على فكرة دينية (٣٣) ، ويمكن توضيح هذه المظاهر فيما يلي :

١- وجود أحزاب وحركات دينية يهودية ، ومؤسسات دينية منذ قيام الدولة وقبلها، وقد افردنا لذلك المبحث الثالث من هذا الفصل ، إضافة إلى وجود حرص على البعد الديني في المؤسسات السياسية والعسكرية ، وسناقش ذلك في المبحثين الرابع والخامس .

٢- ظهور قيادات كارزمية * متأثرة بالقيادات اليهودية في الكتب اليهودية القديمة، بشكل جعل الكثير من اليهود ينظرون إلى المشاكل التي واجهها 'الملك داود' إلى أنها ليست أكثر مما تواجهه القيادة الإسرائيلية الآن، إضافة إلى مراعاة اختيار القيادات المهتمة بالتراث والتعاليم اليهودية، وقد تمثل ذلك عند اختيار (افرام كاتزر) رئيساً للدولة عام ١٩٧٣ (٣٣).

٣- بروز خصوصية معينة وذات اعتبارات دينية لبعض القضايا التي تؤثر على أجهزة الدولة، مثل : أ - قدسية يوم السبت، إذ أن خرق هذه القدسية كفيل بإسقاط الحكومة، كما حصل مع حكومة (اسحق راين) عام ١٩٧٦، إذ أن رئيس الوزراء (اسحق راين) كان في المطار يوم الجمعة ١٠/١٢/١٩٧٦ لاستقبال ثلاث طائرات من طراز ف ١٥ حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة، ولكن الطائرات تأخرت عشرين دقيقة وبذلك انتهى الاحتفال بعد خمسة عشر دقيقة فقط من بدء ليلة السبت، فانسحبت الأحزاب الدينية من الحكومة واسقطتها (١١٢).

كما يُذكر أن بن غوريون مشى على قدميه عشرة كيلومترات في جنازة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (ونستون تشرشل)، ولم يستعمل سيارة لأن الجنازة كانت يوم السبت ٢٤/١/١٩٦٥، وكذلك فعل مناحيم بيغن في جنازة الرئيس المصري أنور السادات في تشرين أول عام ١٩٨١، حيث سافر إلى مصر يوم الجمعة، حتى لا يخرق قدسية السبت موعد الجنازة، وهناك نصبت له وللوفد اليهودي خيمة في مدينة نصر حتى لا يضطروا إلى ركوب سيارة أثناء الجنازة (١١٧).

ب - تقييد تولي النساء للمناصب العليا في الدولة، إذ أن جولدامائير وحدها تولت مناصب هامة طيلة الأربعين عاماً الماضية، رغم أنها واجهت معارضة شديدة من قبل الأحزاب الدينية، علماً أن تلك الأحزاب تعترف بفضل 'ديبورة' * * التي كانت قاضية في تاريخ إسرائيل القديم كما تذكر غولدامائير ذلك بمرارة (١١٠).

* القائد الكارزمي هو قائد يهبر عن روح الأمة واراقتها، يتصف بالحوية والتصميم وقوة الإرادة، يعمل على إيجاد الحلول الجذرية للمشكلات الكبيرة، يتسم بالتسلط أحياناً كثيرة حيث يحدد لشعبه الطريق الذي يجب السير فيه دون مناقشة.

* * القاضية 'ديبورة' وردت قصتها في التوراة في سفر القضاة -اصحاح ٤- آية ٤-٥

' وديبورة امرأة نبية، زوجة ليفدوت، هي قاضية إسرائيل في ذلك الوقت ...'

٤- تأكيد النزعة القتالية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي : وهذا الجو المسيطر على المجتمع الإسرائيلي يعود إلى أسباب أمنية كما يقولون، ولكنه في الحقيقة يتأثر إلى درجة كبيرة بالروح العدوانية التي تفرسها التوراة والتلمود والكتب الدينية القديمة في نفسية اليهود، وما ينشأ عنها من عقيدة العنف وحب الصراع في الشخصية الإسرائيلية، الأمر الذي دعا حاخام الجيش الإسرائيلي الحاخام (غورين) إلى الاعتراف بأن التوراة تدعو إلى الإرغام (١٢١)، ففي سفر الخروج ٣/٥ (الرب رجل حرب)، وفي سفر يشوع (الرب يحارب عن إسرائيل)، وفي سفر العدد ٣٣/٥٠-٥٦ (وكلم الرب موسى في عربات مؤاب على أردن أريحا قائلاً : كلم بني إسرائيل وقل لهم أنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم، وتمحون جميع تصاويرهم، وتبيدون كل أصنامهم المسبوكة، وتخربون جميع مرتفعاتهم...، وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم، ومناخس في جوانبكم...)، وفي سفر التثنية (حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهايم وكل ما في المدينة كل غنيمتها فتغنمها لنفسك...).

وقد انعكست هذه الروح العدوانية في شعارات الصهيونية التي منها (بالدم والنار سقطت يهوذا وبالدم والنار ستنهض مرة أخرى)، وكذلك (على هذه الأرض ذبح داود جالوت، واليوم يذبح داود آخر جالوت آخر*) (٧٨)، وكذلك انعكست من ناحية ثانية في التفكير السياسي والتنفيذ العسكري لقادة إسرائيل، فهناك مناحيم بيغن الذي جعل عنوان أحد فصول مذكراته (نحن نقاتل إذن نحن موجودون) (١٨٤)، وهناك بن غوريون الذي يعتبر (يوشع) المشهور بالقتل والدمار في التوراة مثله الأعلى وقدوته الحسنة (١٨٥)، وكذلك الحاخام (اليعازر والدمان) يكتب في جريدة (نيكوده) مقالاً عنوانه (قوة الإنجاز) فيأتي بالسند الديني لسياسة بيغن وشارون في احتلال أجزاء من لبنان عام ١٩٨٢، معتبراً بذلك أن إسرائيل قادرة على إحياء عهد جديد في الشرق الأوسط، بل تجاوز ذلك إلى

*جالوت هو عدو لبني إسرائيل في التاريخ القديم .

القول بأن هذا " بدء الخلاص للعالم " (٥٢).

كما انعكس ذلك من ناحية ثالثة في الممارسات الإسرائيلية والمجازر التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في دير ياسين (١٩٤٧)، وقبية (١٩٥٣)، وكفر قاسم (١٩٥٦)، وجنوب لبنان (١٩٨٢)، وكذلك أعمال القتل وتدمير القرى تدميراً تاماً أثناء الحروب الأربعة، ولم يكن ذلك العنف الإسرائيلي بشكل عفوي، وإنما جاء بعد تخطيط مسبق، متأثراً بالتزعة العدوانية في التوراة، حيث يذكر أن علماء الاجتماع اليهود قاموا بتجميع قوانين الحرب التي وردت في التوراة في كتاب حديث يحدد الأسلوب الواجب اتباعه عند حصار المدن والإستيلاء عليها، كما يحدد أسلوب التعامل مع أهل البلاد التي يتم غزوها، وأسلوب حكمهم بعد ذلك (١٨٦)، ويذكر أيضاً أن حاخام الجيش الإسرائيلي (الحاخام غورين) طلب من الجنود الإسرائيليين أثناء طريقهم إلى الخليل في حرب حزيران (١٩٦٧/٦/٧) أن لا يرحموا الرجال والنساء والأطفال، وذلك باعتراف الصحفي الإسرائيلي المشهور (داني روبنشتاين) (١٤٨).

أدرك المفكرون الإسرائيليون هذه الحقيقة واعترفوا بدور التعاليم الدينية في استلهاهم نزعة العنف والعداء، فهذا المعلق الصحفي المشهور (جفائي أشد) يذكر أن التطرف الديني المتعصب هو أحد المجالات التي تبت فيها جذور الإرهاب الإسرائيلي (١٨٧)، وقد كان الباحث (كدمي غليون) أكثر صراحة، حيث أعد رسالة جامعية في جامعة حيفا بعنوان (خرق القانون بدوافع عقائدية لدى اليمين في إسرائيل على خلفية النزاع العربي اليهودي) وذكر أن هناك زيادة في الإجرام الذي يحدث بدوافع عقائدية، سواء على صعيد حجم النشاطات أو على صعيد تأثيرها، واستتج استتاجاً خطيراً، وهو أن المجتمع الإسرائيلي يبدي تسامحاً مع الإجرام العقائدي (١٨٨).

٥- ارتباط التنشئة السياسية بالتعاليم الدينية: لقد أوضحنا في مقدمة هذا البحث مفهوم التنشئة السياسية التي تستخدمها الدولة لتعميق قيم الثقافة السياسية ومفاهيمها، وما يلاحظ أن هذه التنشئة كانت متأثرة بتلك القيم الدينية لدرجة تؤكد ما وصفه المؤرخ (وول ديورانت) عن أدوات التنشئة السياسية في حياة اليهود بقوله (كان كل بيت في بلاد اليهود كنيسة، وكل مدرسة معبداً، وكل أب كوهيناً) (١٣٣: ٢٣).

ويبدو أن التعليم - إضافة إلى البيت والأسرة والكنيس والمعبد - كأحد أدوات التنشئة السياسية في إسرائيل ارتبط بتلك القيم الدينية، وقد تمثل ذلك في إصدار قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥١ الذي يدعو إلى "انعاش الثقافة اليهودية" و " بث الروح اليهودية الخاصة في شتى مضامينها ومرافقها" (١٦٠)، وبما يسترعي الإنتباه أن أكثر النصوص التوراتية التي يستشهدون بها في المدارس الحكومية هي النصوص الخاصة " بمملكة داود"، والنصوص المتعلقة بغزو يوشع لبلاد كنعان، وهو الذي أباح قتل الأطفال والنساء وهدم بيوت أريحا (٥٢)، كما يلاحظ أن جميع مراحل التعليم من رياض الأطفال وحتى التعليم الجامعي تحظى بنصيب وافر من التربية الدينية التي تعتمد على العقيدة الدينية اعتماداً كبيراً، لدرجة أن " معارك الاله يهوه تشغل أساتذة الجامعة " كما يقول الكاتب الأمريكي (جوزيف السوب)، وهو ما يؤكد (حانيم وايزمان) أول رئيس لإسرائيل، الذي يصف دراسته في المدارس الدينية فيقول (...). والذي ملك علي عقلي سفر الأنبياء (٧٤:٨٥)، وهو أحد أسفار التوراة.

ويعتبر برنامج (الوعي اليهودي) الذي فرض في المدارس عام ١٩٥٧ أحد وسائل التنشئة السياسية على الأصول الدينية، فهو يهدف إلى تثقيف الصغار وتعوديدهم على الطقوس الدينية اليهودية والعادات والتقاليد الخاصة بالديانة اليهودية، ويشمل قراءة وتفسير التلمود، والصلاة والفكر اليهودي ومشكلات اليهود المعاصرة، وتشترك وزارة الشؤون الدينية مع وزارة المعارف في تمويل هذا البرنامج (٩٠).

ومن الجدير بالذكر أن التعليم في إسرائيل يقسم إلى قسمين : تعليم ديني وتعليم مدني، وسوف نوضح ذلك في موضوع المدارس الدينية في المبحث القادم، ولتدريس قيم الثقافة اليهودية فإن وزارة المعارف تزود جميع المدارس بمنهاج يشمل تدريس التوراة واللغة العبرية والتاريخ والأدب اليهودي (١١٢).

بناء على ما تقدم وبعد العرض السابق للثقافة السياسية في إسرائيل من حيث أصولها الدينية وتأثيرها على القيم السياسية يتضح أنه في مجتمع كالمجتمع الإسرائيلي قام على

أسس ايديولوجية مستمدة من مزيج من مصادر الدين اليهودي والثقافات والنظريات التي اوجدت تلك القيم والمعتقدات السياسية ذات الأصول الدينية، فإن هذا الوضع يفرض سياسة خارجية مرتبطة بتلك القيم، وتفرض على الزعماء الإسرائيليين أن يعملوا ضمن اطار معين (٣٣)، ولا شك أن هذا الإطار اثر في توجيه سياسة إسرائيل الخارجية نحو التشدد في المواقف المختلفة وخاصة قضايا الأرض والإنسان، وذلك على النحو التالي :

١- تكرر مقولة أرض الميعاد، الموقف الإسرائيلي الذي يمثل سياستها الخارجية تجاه الأرض، وما ينشأ عنه من تمسك شديد بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وعدم الانسحاب من أي جزء منها لأنها (الأرض التي خلق فيها الكتاب المقدس) (١٣)، بل ربما تؤكد التخطيط لإقامة إسرائيل الكبرى حسب وعد الله لإبراهيم كما يزعمون.

٢- محاولة كسب مواقف الدول الأخرى لتأييد إسرائيل عن طريق اقناعهم بحق إسرائيل في (أرض الميعاد)، وقد نجحت في بعض الحالات كما رأينا في موضوع الصهيونية المسيحية.

٣- تعمل مقولات الشعب المختار والنقاء العرقي والتفوق العرقي لليهود على دفع الزعماء الإسرائيليين إلى :

أ - العمل على تمكين اليهود من الهجرة إلى فلسطين.
ب - متابعة شؤون اليهود في الدول الأخرى وتنظيم أمورهم، وربط علاقات إسرائيل بتلك الدول بناء على وضع اليهود فيها.
ج - مطاردة المفكرين والكتاب في الخارج الذين يفضحون الممارسات الإسرائيلية، وذلك بتوجيه تهمة اللامامية لهم.

د - محاولة إقناع الشعوب الغربية بالممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تأثير نظرية التفوق العرقي التي تحقر الشعوب الأخرى كوسيلة لإبادتها، كما فعل الأمريكيون ضد الهنود الحمر، وكما يفعل البيض في جنوب أفريقيا.

٤- العمل على نشر هذه المعتقدات الإسرائيلية في المجتمعات الغربية للتأثير عليها

وتضليلها عن طريق المغالطات الواردة في الكتب الدينية القديمة، وقد بلغ ذلك ذروته بادعاء مناحيم بيغن عندما زار الأهرامات في مصر بصحبة الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٧٨ بأن اليهود من سلالة إبراهيم -عليه السلام - هم الذين بنوا هذه الأهرامات (١٨٩)، محاولا بذلك كسب تعاطف العالم مع اليهود، بتذكيرهم بخروج اليهود من مصر مع موسى -عليه السلام - مما يسهم في دعم مطالب إسرائيل في مفاوضات السلام مع مصر التي كانت جارية آنذاك.

المبحث الثالث المؤسسات الدينية

إن الحديث عن المؤسسة الدينية في إسرائيل يعني من ناحية موضوعية الحديث عن المعسكر الديني بكل أجهزته ومؤسساته، التي تشمل الأحزاب الدينية، والحركات الدينية، والمدارس الدينية، ودار الحاخامية، ووزارة الشؤون الدينية، ومن ناحية تنظيمية يعني الحديث عن اليهود المتدينين وتقسيمهم إلى فئات متعددة حسب رؤية كل منهم للدين والدولة، أما من ناحية زمنية فهو يعني العودة إلى بدايات هذا القرن حيث نشوء الأحزاب الدينية، ولا شك أن حجر الزاوية في المؤسسة الدينية من جميع هذه النواحي هي الأحزاب الدينية، التي تشرف عملياً على أجهزة المعسكر الديني، وتستقطب اليهود المتدينين في صفوفها، وتعود نشأتها إلى بداية هذا القرن.

ونظراً لصعوبة الفصل بين الدين والدولة في إسرائيل كما مر معنا فإن المؤسسة الدينية فيها تعتبر جسماً قائماً بذاته، له جذوره التاريخية التي لعبت دوراً مهماً في حياة اليهود قبل قيام إسرائيل، وأسهمت في قيامها أيضاً، مما يعني أن الدولة لا تمن على الأجهزة الدينية بالسماح لها بممارسة النشاط الديني والسياسي من خلال مؤسساتها، بل إن هذه المؤسسات فرضت نفسها على الدولة من خلال دورها قبل قيام الدولة، ومن خلال نظرة الاحترام للدين من قبل المتدينين وغير المتدينين على السواء، وهذا الوضع مكن المؤسسة الدينية أن تلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية والاجتماعية يفوق قوتها العددية بكثير، وقد انعكس ذلك بشكل كبير على الأوضاع الداخلية والشؤون الخارجية.

ورغم الدور الذي تلعبه المؤسسة الدينية في إسرائيل إلا أنها تعايشت مع النظام السياسي بشكل غير سهل تحت ما عرف ' بالوضع الراهن ' (١٠٧)، وقد عبرت غولدا مائير عن ذلك بمرارة حيث اعربت عن الصعوبة بإيجاد طريقة للتعامل مع الكتلة الدينية، وفي أي موضع يوضع الدين في الدولة، وقالت (لقد عذبنا الأمر في السابق وما زال يشوش علينا إلى الآن) (١١٠: ٢٠٩)، وكانت رؤية المعسكر الديني للنظام والقوانين تقوم على أربعة أنواع من الاستجابات، هي (١٩٠) :

١- رفض أي قوانين لا تتفق مع الشريعة واعتزال المجتمع الديني.

أو ٢- القبول بمجالات تخضع للسلطة الدينية، ومجالات أخرى تخضع للقيم الدنيوية.

أو ٣- محاولة فرض قيم وممارسات الدين على المجتمع.

أو ٤- التكيف والإصلاح والسعي لتطابق قيم الدين مع قيم الدنيا.

ومن المعروف أن المعسكر الديني يهدف إلى الغاء مؤسسات الدولة القائمة حالياً وانشاء نظام جديد لدولة قائمة على الشريعة اليهودية (١٨٧)، ولكن توقيت ذلك وتحديد موعد (دولة الخلاص) يثير خلافاً بين أقطاب هذا المعسكر، ولذا فإن أفضل طريقة للتمييز بين الأحزاب الدينية هي تقسيمهم من حيث رغبتهم في التعاون مع المشروع الصهيوني (٩٣)، ورؤيتهم لتحديد موعد دولة الشريعة، فهناك الحزب الديني الوطني (المفدال) الذي يتعاون مع الفكرة الصهيونية، ويؤجل تطبيق الشريعة اليهودية بحذافيرها إلى أن تنهيا الظروف، وهناك حركة (ناطوري كارتا) التي تعارض الصهيونية، وترفض التعاون حتى مع الدولة نفسها، وبينهما حزب اغودات إسرائيل الذي يعارض الصهيونية لكنه تصالح معها وتعاون مع الدولة الحالية أملاً في إقامة دولة التوراة بحذافيرها مستقبلاً.

بناء على ماتقدم فإننا سنعالج دور المؤسسة الدينية في الحياة السياسية في إسرائيل

وانعكاسه على سياستها الخارجية على النحو التالي :

أولاً : تعريف عام بالمؤسسة الدينية

ثانياً : دور المؤسسة الدينية في الحياة السياسية

ثالثاً : المؤسسة الدينية والسياسة الخارجية.

أولاً : تعريف عام بالمؤسسة الدينية :

الأحزاب الدينية :

تعود جذور الأحزاب الدينية في إسرائيل إلى بداية القرن العشرين، وكانت يقظة الحركة الدينية وتطورها بطيئة بالنسبة للأحزاب الأخرى، إلا أنها تسارعت في تطورهما عقب حرب حزيران ١٩٦٧ التي فسرت على أنها مظهر من مظاهر تدخل الرب (٤٨)، وكان تطورهما يسير في اتجاهين :

الاتجاه الأول : ديني قومي يؤيد الحركة الصهيونية، وتمتد جذوره إلى حزب همزراحي، وهو يعبر عن وجهة نظر الصهيونية الدينية.

الاتجاه الثاني : ديني ارتوذكسي عارض الحركة الصهيونية في البداية ثم تصالح معها عام ١٩٣٧، وتمتد جذوره إلى حزب اغودات إسرائيل، وهو يدعو إلى دولة ئيسوقراطية بالمعنى الحرفي.

وقد تعرضت الأحزاب الدينية - كغيرها من الأحزاب السياسية - للكثير من حالات الإنشقاق والتحالف بفعل عوامل دينية أو طائفية أو حتى شخصية، وفيما يلي نوضح بشكل موجز الخريطة الحزبية لتلك الأحزاب (٨٩ : ١١١ - ١٤٣).

الاتجاه الأول : الديني القومي :

١- حزب همزراحي (المركز الروحي) نشأ عام ١٩٠٢ في بولندا من اليهود المتدينين في المنظمة الصهيونية العالمية، بعد الاعتراض على قرار المنظمة الذي يجعل التربة اليهودية تربة قومية فقط، منوطة بالمنظمة نفسها وليس بالمتدينين، وكان شعاره (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب تورا إسرائيل).

٢- حزب هبوعيل همزراحي (عمال المركز الروحي) نشأ في فلسطين عام ١٩٢٢ كجناح عمالي اشتراكي لحزب همزراحي من قبل أعضاء الحزب المهاجرين من أوروبا المتأثرين بالأفكار الاشتراكية، وكان شعاره (التورا والعمل) وكذلك (قديم قدم الوصايا العشر، جديد جدة تأميم صناعات الصلب).

٣- الجبهة الدينية الوطنية : وهي تحالف جناحي (المزراحي) في انتخابات الكنيست الثاني عام ١٩٥١ والكنيست الثالث عام ١٩٥٥.

٤- حزب المفدال (الحزب الديني الوطني) وهو اندماج جناحي (المزراحي) أيضاً عام ١٩٥٦ وحتى اليوم، وهو أكبر الأحزاب الدينية ويجمع بين البعدين الديني والقومي، وهو الذي يمثل هذا الاتجاه حالياً.

٥- مجموعة أحزاب انشقت عن حزب (المفدال) هي :

١- حزب تامي (قائمة تقاليد إسرائيل) : انشق عام ١٩٨١ بانسحاب عضو الكنيست (أهارون أبو حصيرا : يهودي من المغرب) لأسباب طائفية،

وذلك احتجاجاً على تدني نسبة تمثيل اليهود الشرقيين (السفارديم) في حزب المفدال، خاض حزب تامي انتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١ وحصل على ثلاثة مقاعد، وانضم (أبو حصيرا) إلى الحكومة الإئتلافية برئاسة مناحيم بيغن، وأصبح وزيراً للعمل والرفاه لكنه سرعان ما استقال من الحكومة بسبب فضيحة مالية، ثم اختفى الحزب بعد ذلك، ولم تكن أفكاره وأهدافه تختلف عن المفدال كثيراً لدرجة وصف بأنه (مفدال شمال أفريقيا).

ب - حزب متساد (المعسكر الصهيوني الديني) : انشق عن حزب المفدال عام ١٩٨٣ بسبب الخلاف حول مجموعة أمور مثل مستقبل الأراضي العربية المحتلة، والإستيطان، ومستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، على ضوء الإنسحاب من سيناء عام ١٩٨٢.

ج - حركة أموناه (حركة النساء المتدينات) انشقت عن المفدال عام ١٩٨٤ بسبب عدم حصول المرأة على تمثيل لائق، لكنها لم تشارك في الإنتخابات في قائمة مستقلة.

د - حزب اوروت (اضواء) : انشق عن المفدال عام ١٩٨٤ بزعامة أحد قادة حركة غوش ايمونيم (حنان بن بورات) بسبب ما وصفه بمهادنة المفدال لمبادئ ' الشعب اليهودي '.

هـ - حزب مورشاه (التراث) : وقد تكون من تحالف أحزاب (متساد) و(اوروت) السابقين، و(بوعلبي اغودات إسرائيل) الذي ستحدث عنه لاحقاً، وذلك عام ١٩٨٤، وكان يهدف إلى (توحيد المعسكر الديني القومي)، ويعتبر (مورشاه) من أكثر الأحزاب الدينية تطرفاً سواء على الصعيد الديني أو على الصعيد السياسي، إذ أن مواقفه تلتقي مع مواقف الليكود، ويلاحظ أنه حاول الجمع بين الاتجاهين الديني القومي (متساد واوروت) والديني الارثوذكسي (بوعلبي اغودات إسرائيل)، إلا أنه لم ينجح وتلاشى الحزب فيما بعد.

الاتجاه الثاني : الديني الارثوذكسي

- ١- حزب اغودات إسرائيل (رابطة إسرائيل) نشأ عام ١٩١٢ في بولندا، بعد الاعتراض على قرار المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩١١ بالزام جميع الصهيونيين بالعمل التربوي الصهيوني وليس الديني، وبسبب تعريف جوهر القومية بالمعنى المدني العلماني فقط، وفي نفس العام أسس الحزب (مجلس كبار التوراة) الذي ما زال يحتل مكانة عالية في إسرائيل ويعتبر مرجعية الحزب المذكور.
- ٢- حزب بوغالي اغودات إسرائيل (عمال رابطة إسرائيل) وهو الجناح العمالي لحزب أغودات إسرائيل، نشأ عام ١٩٢٢ في بولندا متأثراً بالأفكار الاشتراكية، وكان شعاره (المسيح المنتظر آتٍ إذا استحق الخلاص في أرضنا).
- ٣- الجبهة الدينية التوراتية : وهي تحالف الحزبين السابقين في انتخابات الكنيست الثالث عام ١٩٥١، والكنيست الثامن عام ١٩٧٣، وتمثل هذه الجبهة البعد الديني الارثوذكسي الذي يقابل البعد الديني القومي في الجبهة الدينية الوطنية التي تشكلت من أحزاب همزراحي وجناحه العمالي.
- ٤- حزب شاس (اتحاد اليهود الشرقيين حراس التوراة) : انشق عن حزب اغودات إسرائيل لأسباب طائفية، وذلك بانسحاب اليهود الشرقيين (السفارديم) من الحزب عام ١٩٨٤، واراؤه قرية من أراء حزب الليكود بالنسبة إلى القضايا الأساسية ولا سيما مستقبل الأراضي العربية المحتلة.

الحركات الدينية :

وهي تختلف عن الأحزاب في أنها لا تشارك في انتخابات الكنيست لأنها لم تسجل في وزارة الداخلية كأحزاب سياسية، إما لعدم إيمانها بالدولة، أو لأنها تابعة لبعض الأحزاب ومنبثقة عنها، وفيما عدا ذلك فهي كأحزاب، لها برامجها وتنظيمها وأنشطتها، وغير ذلك، كما أن الحركات الدينية تندرج في تيارين أيضاً هما : (٤٨)

- ١- تيار محافظ تتزعمه حركة (ناطوري كارتا)، وهو غير فعال في الحقل السياسي.
- ٢- تيار ثوري تتزعمه حركة غوش ايمونيم، وهي حركة فعالة من خلال تأكيدها على الشؤون الخارجية وعدائها الواضح لغير اليهود، وموقفها المتسامح وحتى المتعاطف تجاه

العناصر العلمانية، ما دامت هذه العناصر تلعب دوراً ايجابياً نحو الأهداف العامة .
وفيما يلي موجز عن أهم هذه الحركات :

١- حركة ناطوري كارتا (حراس المدينة) نشأت عام ١٩٣٩ بانشقاقها عن حزب اغودات إسرائيل الذي اتهمته بالتحول نحو الصهيونية، إذ أن (ناطوري كارتا) تقف إلى أقصى يمين الأحزاب والحركات الدينية الارثوذكسية التوراتية، فهي لا تؤمن بدولة إسرائيل الحالية حتى الآن، وتعتبرها كفرأ، وترى أن الدولة لن تتحقق إلا بمجيء المسيح المنتظر، وهي ترى أن إسرائيل تدمر الحياة اليهودية عن طريق علمتها، وأن الحكومة الإسرائيلية لا تمثلهم ولا تمثل اليهودية ككل، كما أنها تعتبر الصهيونية ارتداداً ورجعة عن الدين، لأنها بتأكيدا على الهوية القومية والعرقية لليهود تنسف أهمية الشريعة اليهودية (١٤٦).

عبرت (ناطوري كارتا) عن مفاهيمها هذه بالنشيد الخاص بها (الله هو ملكنا . . ونحن عبيده . . التوراة حياتنا . . نحن لها مخلصون . . بحكومة الكفار لا نعترف . . ويقوانينهم لا نكثرث . . بطريق التوراة نسير . . لتقديس اسم السماء) (١٠٩ : ٢٢٨)، وبذلك فإن هذه الحركة ليس لها دور في الحياة السياسية في إسرائيل، وإنما عزلت نفسها في حي (مئاه شعاريم) في القدس، ويبلغ عدد أعضائها ما يقارب ٣٠٠ عائلة، وبالرغم من عدم تدخلها في سياسة الدولة إلا أنها تحظى باحترام العديد من اليهود، فعندما سئل بن غوريون : لماذا لا تتحرك الحكومة ضد حركة (ناطوري كارتا) التي لا تعترف بالدولة ولا تحترم قوانينها، أجاب : 'يمثل هؤلاء عالماً تحدر معظمنا من صلبه، وهو عالم الأجداد والآباء، الذي عرفناه في سن الطفولة، فكيف تريدون أن يقوم المرء بزج جده الأكبر في السجن؟' (١١٣ : ١٦١).

٢- حركة غوش ايمونيم (كتلة المؤمنين) أقيمت رسمياً في عام ١٩٧٤ كتتنظيم سياسي تابع للحزب الديني الوطني (المفدال)، وقد نشأت كردة فعل على نتائج حرب ١٩٧٣، إلا أن جذورها بدأت بعد حرب ١٩٦٧ التي سببت تصاعداً في موجة الشعور الديني المتعصب، وحركة (غوش ايمونيم) هي فكرة متصلبة ومتعصبة جداً، تحملها مجموعة من الشبان ذوي الخلفية الاجتماعية والثقافية المتجانسة، فموشيه ليفنغر وحاييم دروكمان ويوثيل بن نون جميعهم أبناء جيل واحد وذوو ثقافة دينية عالية، وهم أبناء لعائلات اشكنازية

قديمة وثرية ومتدينة (١٤٨)، ويعتبر الإستيطان في الأراضي العربية المحتلة والمحافظة على "أرض إسرائيل الكبرى" أهم أهداف غوش إيمونيم، وقد لعبت دوراً سياسياً فاعلاً في إسرائيل من خلال العدد الكبير من المستوطنات التي أقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والتي تبلغ ١٣٠ مستوطنة (١٩١)، وكذلك من خلال ضغوطها على جميع الحكومات الإسرائيلية، وانتشارها الواسع في أوساط الشبان المتدينين وغير المتدينين، إذ أنها تمثل الإتجاه الصهيوني الديني الذي يجمع بين الدين والقومية الصهيونية، أو بعبارة أخرى فهي تمثل الوجه الحقيقي للصهيونية، كما يقول (داني روينشتاين) مراسل صحيفة (دافار) الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، الذي أعد كتاباً خاصاً عن الحركة المذكورة بعنوان (غوش إيمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية).

٣- حركة كاخ (هكذا) : رابطة الدفاع اليهودية :

اسسها الحاخام (ماتير كاهانا) * عام ١٩٧٢، وهي امتداد لرابطة الدفاع اليهودية التي كان قد اسسها في الولايات المتحدة عام ١٩٦٩ قبل هجرته إلى فلسطين، تدعو هذه الحركة إلى دولة يهودية صرفة، وذلك بطرد العرب نهائياً من (أرض إسرائيل)، كما تدعو إلى قيام إسرائيل الكبرى كما جاء في التوراة والتي هي "أمر إلهي" (١٩٢)، لم تتمكن من الفوز في انتخابات الكنيست إلا عام ١٩٨٤ حيث حصلت على مقعد واحد فقط شغله رئيسها (كاهانا)، إلا أن لجنة الإنتخابات المركزية منعتها من المشاركة في انتخابات ١٩٨٨ بسبب كونها (حزباً عنصرياً) ضد العرب، واحتج (كاهانا) على ذلك مدعياً أن ما يدعو له وما يفعله قائم على أساس التوراة والمصادر الدينية اليهودية الأخرى (١٩٣)، ومازالت (كاخ) ممنوعة من المشاركة في الانتخابات، وهي حركة دينية لأن كل منطلقاتها تعود إلى أسس دينية، رغم أن بعض المحللين يضعونها في صف الحركات اليمينية، كما أنها عنصرية وإرهابية قامت بالعديد من عمليات الإرهاب مثل محاولة الاستيلاء على المسجد الأقصى المبارك، وتفجير قبة الصخرة المشرفة، والإعتداء على رؤساء بلديات عرب.

٤- توجد حركات ومنظمات دينية كثيرة ينحصر اهتمامها فيما يسمى بـ(إحياء

* قتل في الولايات المتحدة عام ١٩٩١، واسم الحركة (كاخ) يعيد إلى الأدهان شعار منظمة (الارغون) الصهيونية (راك كاخ - هكلنا فقط) الذي أشرنا إليه سابقاً .

الهيكل)، تأييدها قليل ونشاطاتها محصورة في هذا الموضوع، وتأثيرها في الحياة السياسية محدود جداً، ومن هذه الحركات (١٩٤) :

أمناء جبل الهيكل، منظمة طائفة تورااة البيت، منظمة مدرسة تاج الكهانة، منظمة قيادة العمل من أجل البيت، رابطة جبل البيت، منظمة " النشطون المستقلون البارزون " . . . وغيرها، وهي حركات متعددة لهدف واحد هو إقامة الهيكل، وتدعو إلى بناء الكنس في ساحة المسجد الأقصى المبارك، وتحاول الدخول إلى ساحة المسجد، كما أنها تستولي على بعض البيوت في الحي الإسلامي حول المسجد.

٥- توجد حركات دينية أخرى ذات أهداف متعددة، ولكنها ليست ذات تأثير في الحياة السياسية، وليس لها انتشار واسع في المجتمع الإسرائيلي، ومنها (١٨٨) :

- حركة (تميد) : أي حزب الوسط الديني : وهي معارضة لتطرف الحزب الديني الوطني (المجدال).

-جبهة أرض إسرائيل الكاملة : تدعو إلى إقامة إسرائيل الكبرى، وتوضع أحياناً مع الحركات اليمينية.

- الحركة الدينية للسلام : وهي تقف في الوسط بين حركة غوش ايمونيم وحركة السلام الآن.

- هديرخ (الطريق) : تدعو إلى إقامة الأساس القضائي الإسرائيلي على أساس القضاء والقوانين العبرية.

المدارس الدينية :

تعتبر المدارس الدينية من المؤسسات الدينية الهامة لأن طلابها من عناصر الأحزاب الدينية، وهم يعفون من الخدمة العسكرية، كما أن هذه المدارس تتمتع بميزانية خاصة من الحكومة لكونها دينية فقط، وهي تشرف على التعليم الديني الذي ينافس التعليم المدني والذي يعكس تصورات المعسكر الديني واهتماماته، ويؤثر في التنشئة السياسية التي تؤدي إلى ثقافة سياسية ذات أصول دينية.

وإضافة إلى المدارس الدينية الحكومية توجد مدارس أخرى تابعة للأحزاب الدينية، وهي تمثل الاتجاهين : الاتجاه الديني الوطني بزعامة المجدال وغوش ايمونيم، وأشهرها

مدارس (بني عكيفا) ومدرسة (مركز هاراف) التي تخرج منها زعماء غوش ايمونيم، والاتجاه الديني الارثوذكسي بزعامه اغودات إسرائيل وشاس وأشهرها اكاديميات التلمود، وقد بلغ عدد المدارس الدينية الثانوية عام ١٩٦٠ ثمانى عشرة مدرسة، من بينها مدارس دينية صناعية، ومدرسة دينية زراعية، وفي سنوات السبعين كانت نسبة المدارس الدينية الثانوية ٥٠٪ (١٤٨).

وإضافة إلى المدارس الدينية هناك جامعة (بارايلان) الدينية في تل أبيب، التي تأسست عام ١٩٥٥، لتدريس التوراة والتلمود والتراث الديني اليهودي، وكذلك توجد معاهد خاصة تعرف بمعاهد التلمود (يشيفوت)، ويوجد منها حوالي ٢٧٠ معهداً، كما توجد مدارس ملحقة بالمعابد اليهودية، ويطلق على كل منها اسم (حيدر) (١٩٥)، وتعود تسمية هذه المؤسسات الدينية إلى رجال دين يهود، فقد سميت مدارس (بني عكيفا) بهذا الاسم نسبة إلى الحاخام (عكيفا) (٤٠ ق.م - ١٣٥ م) الذي جمع الشريعة اليهودية واعدمه الرومان، ويعتبره اليهود مثلاً ويحيطون اسمه بالتبجيل، كما سميت جامعة بارايلان بهذا الاسم نسبة إلى الحاخام (ماتير بارايلان) (١٨٨٠-١٩٤٩) الذي اشتهر عنه تفانيه من أجل تهويد القدس (١٩٦).

ورغم أن أكثر من ثلثي تلاميذ المدارس يتوجهون إلى المدارس الحكومية العلمانية، وأن حوالي ٢٨٪ يلتحقون بالمدارس الدينية الحكومية، والباقي فقط يلتحقون بالمدارس الدينية التابعة للأحزاب الدينية (٦٤)، وزعم الصراع الذي دار بين اتجاهات التعليم الثلاث - الديني والعمالي والعام - في بداية قيام الدولة حول استقطاب تلاميذ المدارس، الذي وصل إلى درجة خطفهم وخاصة أبناء مهاجري اليمن عام ١٩٤٩، والذي سمي بـ (حرب اللغات) أو (حرب الدين) كما سماه بن غوريون، وما سببه ذلك من أزمة حكومية حادة، ونقاشات عنيفة في الكنيست، وتشكيل لجان تحقيق (٥٥) - رغم كل ذلك فإن التعليم الديني أثبت دوره كجهاز كامل ذي أهداف سياسية، وخاصة بعد صدور قانون التعليم الحكومي عام ١٩٥١، الذي يحصر التعليم في القطاعين: الرسمي الديني والرسمي المدني (١٩٧)، كذلك أثبت دوره في خلق غمط من الثقافة السياسية ذات الأصول الدينية، وخاصة بعد صدور قرار بتدريس مادة الوعي اليهودي في كافة المدارس الحكومية والدينية منذ عام

١٩٥٧، والتي تهدف إلى تعميق القيم اليهودية، وتدریس الشعائر والطقوس الدينية، وتعليم التوراة والتلمود والفكر اليهودي الديني، وهذا ما أوضحناه في المبحث السابق.

إن قضايا الأرض والإنسان و ' الحضارة العبرية ' وتأثيرها على المجتمع الإسرائيلي هي أهم مواضيع التربية الدينية في المدارس، والتي بلا شك ترتبط بموضوع دراستنا، إذ أن هذه التربية تهدف إلى (١٩٨) :

- ١- أن يتعرف الطالب على آباء ' الأمة ' وأنبيائها وأبطالها، وعلى التاريخ اليهودي .
- ٢- أن يتعرف الطالب على ' أرض إسرائيل ' وطبيعتها وآثارها وعلاقتها بالتاريخ اليهودي .
- ٣- أن يتعرف الطالب على الأسس التي تقوم عليها مبادئ التوراة وما قدمت ' للحضارة الإنسانية ' .

وبذلك فإن هدف هذا التعليم لا يقتصر على تكوين مجتمع موحد كيفما كانت وسيلة التوحيد، أو بناء دولة عصرية على أية أسس، بل تكوين مجتمع يوحد تراث تاريخي وديني، وبناء دولة تستمد عصريتها ليس من العلم وحده وإنما من هذا التراث والدين بالذات (١٩٩).

دار الحاخامية

نشأت دارالحاخامية عام ١٩٢٢ من قبل سلطات الإنتداب البريطاني لتصرف أمور الأحوال الشخصية لليهود المقيمين في فلسطين، وقد استمرت كجهاز ديني حتى هذا اليوم، حيث يرأسها حاخامان : احدهما عن يهود الشرق (سفارديم) والآخر عن يهود الغرب (اشكنازيم)(٤)، ويعتبر مجلس دار الحاخامية الذي يتكون من الحاخامين الرئيسيين وستة حاخامين مساعدين أعلى هيئة دينية في إسرائيل، ويوجد له نظام داخلي ينظم عمله لمدة خمس سنوات (١٠٧).

وإضافة إلى الدور الإحتكاري الذي تقوم به دار الحاخامية في شؤون الأحوال الشخصية عن طريق المحاكم الحاخامية إلا أنها تتدخل في الأمور الدينية الأخرى، فهي تفرض نوع الطعام الذي يقدم في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية مثل شركة (العال) للطيران وشركة (زيم) للملاحة البحرية، كما أنها وضعت قواعد قانونية امتدت إلى الجيش

والخدمة العسكرية للنساء، وتعريف من هو اليهودي، وتشريح جثث الموتى، وتربية الخنازير المحرمة (١١٩)، وكذلك مراقبة حرمة السبت والأعياد اليهودية، بحيث تجعلها ضمن هيكل الشعائر التقليدية (١٠٨).

وبالرغم من أن الكثير من اليهود العلمانيين يكرهون على الرضوخ للصلاحيات الواسعة لدار الحاخامية إلا أنها تمكنت أيضاً من بسط نفوذها على أمور قد لا ترتبط مباشرة بدائرة الدين، وذلك عن طريق ممارسة نفوذ كبير على الوزراء الذين يمثلون الأحزاب الدينية في الحكومة (١٢١)، إذ أن قوة دار الحاخامية تعتمد في الواقع، وإلى درجة كبيرة، على القوة السياسية التي تتمتع بها الأحزاب الدينية، والتي أصبحت تفرض - عن طريق الصلاحيات الممنوحة لها - نمطاً ارتوذكسياً دينياً في الحياة على الأكثرية العلمانية في إسرائيل، ومن ناحية أخرى تتدخل الحاخامية في شؤون التعليم حيث تدعو طلاب المدارس الدينية الثانوية إلى مواصلة دراسة العلوم الدينية، بدلاً من التجنيد في صفوف الجيش، وذلك (لأن الدراسة في المدارس الدينية العالية تحمي شعب إسرائيل أكثر من الخدمة في الجيش) كما يقول الحاخام (الياهو) من دارالحاخامية (٢٠٠).

وزارة الشؤون الدينية

تعتبر هذه الوزارة حلقة الوصل بين الحكومة والهيئات الدينية، وهي تمثل اشراف الدولة على جميع التعليمات الدينية القانونية والمنشآت التابعة للطوائف الدينية، كما أنها تشرف على تنظيم المجالس الدينية المحلية التي يبلغ عددها المائتين تقريباً، بمعنى أن وظيفتها العامة تشمل ' ضمان سير الحياة الدينية وتسهيل متطلباتها'، وذلك من خلال المهام التالية (٤) :

- ١- تسهيل سير أعمال دارالحاخامية، وتسهيل عمل المحاكم الدينية.
- ٢- الإحتفاظ بسجلات مركزية لجميع الزيجات للرجوع إليها عند الاشتباه بيهودية أي شخص.
- ٣- توفير الكنس والمكتبات الدينية للمهاجرين ومستوطناتهم.
- ٤- مراقبة التقيد بالقوانين الدينية في المؤسسات الحكومية والعامة.
- ٥- متابعة الشؤون الدينية للمسلمين والمسيحيين.

وبالرغم من الطابع الديني البحت لهذه المهام إلا أن هذه الوزارة التي يتولاها عادة أحد وزراء الأحزاب الدينية تقوم بدور كبير في السياسة الإسرائيلية، نتيجة السلطات الكبيرة التي تتمتع بها، ونتيجة خضوعها للأحزاب الدينية التي تسيطر على معظم الوظائف الإدارية فيها (١٢١)، لدرجة أن (يغثال الون) وزير العمل ونائب رئيسة الوزراء وصفها بأنها (دولة داخل الدولة) (١١٩).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الوزارة كان اسمها في السابق وزارة الأديان، إلا أن هذا الاسم يوحي بأن إسرائيل هي دولة علمانية (٦٤)، مما يتعارض مع دور الدين في الدولة، فتم تحويل اسمها إلى (وزارة الشؤون الدينية) للإيحاء بأن إسرائيل هي دولة يهودية وفيها إحدى الوزارات التي تشرف على تطبيق التعاليم الدينية، وليس مجرد وزارة للدين، كما أن اسم وزارة الأديان يشير إلى الاعتراف بوجود أديان أخرى رسمية في الدولة، في حين أنهم يريدونها دولة يهودية كما جاء في إعلان قيام الدولة عام ١٩٤٨، وبما أن هذه الوزارة تشرف على الشؤون الدينية للمسلمين والمسيحيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ فإن التمييز ضدهم واضح في سياسات هذه الوزارة، ومن أمثلة ذلك تدني ميزانيات المؤسسات الدينية غير اليهودية، والأكثر من ذلك هو ادخال عائدات أوقاف المسلمين في الميزانية العامة للدولة، ومحاولة السيطرة على المقابر وغيرها من أراضي الأوقاف الإسلامية، ويعتبر ما تعرض له مسجد حسن بك في يافا من محاولات الهدم مثالا على ذلك (٢٠١).

ثانياً: دور المؤسسة الدينية في الحياة السياسية

يشهد (يهوشفاط هركابي) - مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً وينتمي إلى حزب العمل - بأن الأحزاب الدينية تحولت إلى ساحة الفعل السياسي المؤثر في القرار السياسي وذلك بعد نتائج حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، التي عززت من مكانة المعسكر الديني في الحياة السياسية في إسرائيل، ومكنتها من أن تلعب دوراً أكبر على الساحة السياسية في الكنيست والحكومة، فالإنتصار الإسرائيلي عام ١٩٦٧ أكد (نظرية الشعب المختار القادر على إقامة الدولة اليهودية التي ستكون وحدها في كفة والعالم كله في الكفة الأخرى، لأن هذه الحرب علامة على تدخل الرب لتعجيل خلاص اليهود، أما هزيمة حرب ١٩٧٣ فقد

عمقت التطرف الذي يدعو إلى تغيير القيادات التي تحكم الدولة منذ عام ١٩٤٨، وذلك للمحافظة على ' أرض الميعاد ' (٤٨)، هذا حسب التفسيرات الإسرائيلية، ثم تعززت مكائتها أيضاً بعد فوز تحالف الليكود عام ١٩٧٧، وتشكيل حكومة يمينية اعطت الأحزاب الدينية دوراً أكبر في العملية السياسية (١٢٤).

إن القوة السياسية الظاهرية للأحزاب الدينية تختلف عن قوتها الفعلية وتقل عنها بكثير، فبينما تمثل قوتها الظاهرية عدد مقاعدها في الكنيست وعدد حقائبها الوزارية، والتي تتراوح ما بين ١٢٪ - ١٥٪ (٢٠٢)، مع اختلاف من سنة إلى أخرى، فإن قوتها الفعلية أكبر من هذه النسبة، حيث تستمد تلك القوة من الحقائق التالية :

١- إن جميع الحكومات التي تشكلت في إسرائيل منذ ١٩٤٨ كانت حكومات ائتلافية، لأنه حتى يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة لا بد له من تجميع ٦١ صوتاً من ١٢٠ عدد أعضاء الكنيست، لذلك فإن اللجوء إلى الأحزاب الدينية كان ضرورياً لتشكيل أية حكومة (١١٨)، لأنه لم يتمكن أي حزب حتى الآن من الفوز بـ ٦١ مقعداً بمفرده.

٢- إن كثيراً من اليهود غير المتدينين والذين ربما لا يؤدون الشعائر الدينية يتعاطفون مع المطالب الدينية، التي تسعى إلى المحافظة على طابع الدولة كدولة يهودية، ويأخذون على عاتقهم مسؤولية خاصة في الحفاظ على التقليد الديني اليهودي (١١٩).

٣- إن القوة الفعلية للأحزاب الدينية تكمن في العناد والتصلب، والقدرة على ممارسة الضغط. وإكراه الآخرين على الرضوخ لمطالبها، وذلك عن طريق التهديد بالانسحاب من الحكومة أو حجب الثقة عنها إذا كانت خارج الحكومة (١١٩).

٤- إن مراكز القوى التي تستند إليها الأحزاب الدينية مثل دار الحاخامية ووزارة الشؤون الدينية واكاديميات التلمود والكيبوتز الديني تمكنها من التأثير على الرأي العام واستقطاب الجمهور، وخاصة أن هذه المراكز تتمتع بقُدسية دينية، ويخشى الكثير من اليهود اختراق قوانينها وقراراتها، لدرجة دفعت (إسرائيل غوري) عضو الكنيست وأحد قادة حزب الماباي إلى القول بأنه لا يخاف الرجل الديني بل

رجال الدين، أي نشيطي الأحزاب الدينية ومؤسساتهم (٥٥).
٥- إن نفس الأحزاب الدينية تجد امتداداتها في جميع القوى السياسية الإسرائيلية،
فهي تحتضن الفريق المحافظ والمبالغ في التعصب الديني من أبناء أوروبا الغربية،
وهي تتعاون مع الطبقة البرجوازية الصغيرة المتمية إلى يهود شرق أوروبا، كما
أنها تجد صدى نداءاتها من محدودي الثقافة من يهود المجتمعات الشرقية (٦٨).
وبالرغم من أن الأحزاب الدينية لا يمكن اعتبارها وحدة واحدة (١٠٧)، إلا أن تلك
الحقائق مكنت هذه الأحزاب أن تلعب دوراً سياسياً في كل من الكنيست والحكومة على
النحو التالي :

أولاً : الكنيست : ويتحقق ذلك بما يلي :

١- حصولها على عدد من المقاعد البرلمانية التي تضعها - بمجموعها- في المرتبة الثالثة
بعد الأحزاب العمالية واليمينية، حيث يتراوح عدد مقاعدها ما بين ١٥ - ١٨
مقعداً، أي بنسبة ١٢٪-١٥٪، والملحق رقم (٣) يبين عدد مقاعد تلك الأحزاب
- وجميع الأحزاب السياسية - منذ الكنيست الأول عام ١٩٤٨ وحتى الكنيست
الثاني عشر عام ١٩٨٨ .

٢- نجاحها في اتخاذ القرارات الملائمة لمبادئها والمتفقة مع أفكارها في مناقشات
الكنيست، مثل :

أ - عدم صياغة دستور للدولة، وقد ناقشنا ذلك في الفصل الثاني.
ب- فصل التعليم الديني عن التعليم العادي، والحصول على ميزانيات خاصة
للمدارس الدينية، وادخال مادة الوعي اليهودي في جميع مدارس الدولة
منذ عام ١٩٥٧ .

ج - الإبقاء على تعريف 'من هو اليهودي ' بأنه من ولد من أم يهودية وذلك
حتى عام ١٩٧١، حيث تم تعديل قانون العودة .

د - إصدار قرارات في الكنيست تتفق مع القوانين الدينية، مثل قانون منع
العمل يوم السبت، وقانون الطعام الحلال (الكوشير)، وقانون منع تشريح
جثث الموتى، وقانون (القضاة) الذي يقسم القاضي بموجبه بالولاء لقوانين

الدين إذا تعارضت قوانين الدولة مع الدين (١٢٢).

هـ - إعفاء النساء المتدينات من الخدمة العسكرية، وإدخال استثناءات لقانون الخدمة العسكرية بالنسبة لطلاب المدارس الدينية.

و - إجبار الحكومة على إتخاذ إجراءات معينة رغم أنها تتنافى مع الحقائق العلمية والمصلحة الاقتصادية وذلك لأسباب دينية، مثل :

- إجبار الحكومة على وقف أعمال الحفريات في القدس خوفاً من وجود قبور في (مدينة داود)، وذلك رغماً عن علماء الآثار، فقانون الشريعة الذي يحظر نبش القبور يتغلب على العلم والبحث العملي (٢٠٣)، ما عدا استمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك بحجة البحث عن الهيكل المزعوم.

- إجبار الحكومة على عدم شراء القمح من المزارعين اليهود عام ١٩٨٧، والإستيراد بدلاً منه قمحاً من الولايات المتحدة بقيمة عشرة ملايين دولار، وذلك لأن المزارعين إرتكبوا خطيئة بزراعة القمح في السنة السبتية التي يجب أن تستريح فيها التربة حسب قانون (شميتا) الديني (٢٠٤) الذي يفرض على المزارعين ترك الأرض بدون زراعة مرة كل سبع سنوات، وهي التي تسمى السنة السبتية.

ثانياً : الحكومة : ويتحقق ذلك بما يلي :

١- عدم استطاعة أي من الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) تشكيل الحكومة بدون التحالف مع أحد الأحزاب الدينية أو أكثر، ومن هنا تظهر مساومة الأحزاب الدينية، وإملاء شروطها، لتحقيق مطالبها ومكاسبها مقابل الإشتراك مع أحد الحزبين في تشكيل الحكومة، كما أن ذلك يظهر الحضور الدائم للأحزاب الدينية في الحكومة، وخاصة حزب المفدال الذي كان شريكاً في الإئتلاف الحكومي منذ قيام إسرائيل، سواء بالإئتلاف مع حزب العمل أو مع الليكود باستثناء بعض الشهور في عامي ١٩٥٨-١٩٥٩، وبعض الأسابيع عام ١٩٧٤ فقط (٩٣)، أما حزب أغودات إسرائيل فرغم انسحابه من الكثير من الحكومات إلا أن هناك رأياً يقول إنه ما من حكومة استطاعت أن تدبر ظهرها لمطالب أغودات إسرائيل (١١٩)، ورغم الإنشاقات الكثيرة التي تعرض لها حزب المفدال وحزب أغودات إسرائيل، ورغم أن تلك الأحزاب لم تحصل على أكثر من ثلاث حقائب وزارية في أي من الحكومات الإثنتين

والعشرين التي تشكلت ما بين ١٩٤٨-١٩٨٨، رغم ذلك فإن تلك الأحزاب مارست دوراً يمكنها أن لا تجلس في حكومة ما لم يتبين للمتدينين أن تلك الحكومة هي التي يمكن أن يجلسوا فيها (٢٠٢)، مقابل الموافقة على المطالب الدينية التي يتم تسجيلها في بنود الإتفاق الإئتلافي، والذي يصح أن يطلق عليه (التعبير الرسمي لترويج الإكراه الديني) (٢٠٣)، وذلك لأن كثيراً من تلك البنود تدور حول التربية اليهودية، والمدارس الدينية، وميزات المؤسسات الدينية، وتعريف من هو اليهودي، وحرمة السبت، وإعفاء النساء المتدينات من الخدمة العسكرية، ومنع تشريح جثث الموتى، ومنع الصور البذيئة،... وغير ذلك (٢٠٥:١٤٧-١٥٣)، مما يشير إلى أنه مهما حدث ويحدث من تغييرات على الساحة السياسية والاجتماعية في إسرائيل يبقى المتدينون هم الكفة المرجحة والتي تقود دفة الحكم عملياً (٨٩).

٢- استغلال حاجة الأحزاب الكبيرة للأحزاب الدينية، واللجوء إلى حجب الثقة عن الحكومة إذا خالفت بعض التعاليم الدينية، مما يسبب أزمة وزارية وبالتالي سقوط الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، وقد حصل ذلك عدة مرات :

- اسقطت الجبهة الدينية المتحدة أول حكومة إسرائيلية في شباط ١٩٥١ بسبب الخلاف حول التربية الدينية لأطفال يهود اليمن (١١٣).

- اسقط حزب اغودات إسرائيل ثاني حكومة في أيلول عام ١٩٥٢ بسبب قرار الحكومة تجنيد النساء المتدينات (١١٣).

- اسقط حزب المفدال الحكومة عام ١٩٥٨ بسبب الخلاف حول تعريف من هو اليهودي (١٢٢).

- اسقطت الأحزاب الدينية حكومة اسحق راين عام ١٩٧٦ بسبب خرقه حرمة

السبت، كما أوضحنا سابقاً، وكادت تسقط حكومة شمعون بيرس عام ١٩٨٥ بسبب إجراء مباريات رياضية يوم السبت حيث اعربت الأحزاب الدينية: أن السبت مقدس وليس الإئتلاف (٢٠٦)، ومرة أخرى في نفس العام كادت تسقط الحكومة بسبب اصرار حركة شاس على زيادة المخصصات المالية للمجالس الدينية، مما اضطر حزبي العمل والليكود إلى الإستجابة لمطالبهم في آخر لحظة (٢٠٧).

ومع أن الحزبين الكيبريين يدركان الأزمات الحكومية والسياسية التي تسببها الأحزاب الدينية، إلا أنها تضطر للتعاون معها رغم تمثيلها البرلماني المحدود، وذلك لتحقيق الأهداف التالية (١١٣) :

- ١- لغايات التحالف وتشكيل الحكومة .
 - ٢- لاعتبارات ما قبل قيام إسرائيل عندما تحقق نوع من التعايش بين الطرفين العلماني والديني داخل الحركة الصهيونية .
 - ٣- رغبة في استقرار الحكم نسبياً، وإبقاء الصراع بين الدين والدولة ضمن حدود مرسومة سياسياً، ويعتبر هذا الصراع مرتبطاً بنفوذ المؤسسة الدينية، إذ أنه تطور خلال ثلاث مراحل (٢٠٨) :
- أ- منذ قيام إسرائيل وحتى سنة ١٩٥٦ حيث إنكفأ المتدينون على أنفسهم، وشكلوا أطرهم الخاصة والمستقلة في مختلف المجالات، بحيث باتوا يشكلون " غيتو " داخل الدولة .
 - ب- ما بين ١٩٥٦-١٩٧٤، أي منذ الإعتداء الثلاثي على مصر واحتلال سيناء الذي أخرج الأحزاب الدينية من عزلتها، حيث امتازت هذه الفترة ب بروز الأزمة داخل المعسكر العلماني، الأمر الذي انعكس ايجابياً على الصعيد الصهيوني الديني .
 - ج- ما بين ١٩٧٤ - أواسط الثمانينات، أي منذ قيام حركة غوش ايمونيم التي نقلت المعسكر الديني إلى أساليب عمل جديدة لا تنحصر في المسائل الدينية، وإنما تعداها إلى مسائل أوسع، تمس أمن الدولة، ومن ذلك التظاهرات الضخمة ضد اتفاق فصل القوات في الجولان عام ١٩٧٤، والنشاط الإستيطاني، والتسلل إلى داخل الجيش .

ثالثاً : المؤسسة الدينية والسياسة الخارجية :

كان الإعتقاد السائد في المرحلة الأولى لقيام إسرائيل وحتى عام ١٩٥٦ التي إنكفأت فيها الأحزاب الدينية على القضايا الدينية الخاصة كما رأينا، أن تلك الأحزاب لا تقيم وزناً للشؤون الخارجية، وإنما تنحصر اهتماماتها بالوزارات التي تتولى شؤونها مثل وزارة

الداخلية ووزارة الشؤون الدينية، تاركة الشؤون السياسية لرئيس الوزراء وحزبه (٣٧)، ولهذا السبب علل حزب الماباي بزعامه بن غوريون تحالفه مع الأحزاب الدينية لتشكيل الحكومة بأن ' الأحزاب الدينية لا تملك نظرات خاصة إلى المسائل الاقتصادية أو الإجتماعية أو حول سياسات خارجية، وهي سوف تتقبل أي خطط يجري اعتمادها بصدد هذه المسائل طالما أن هناك استجابة لمطالبها الدينية ' (١٢٢: ٨٧).

إلا أن برامج الأحزاب الدينية فيما بعد، وخاصة في الفترة الثالثة، منذ ١٩٧٤ بظهور حركة غوش ايمونيم قد غيرت هذا الاعتقاد، حيث أصبحت برامجها تغطي مساحات واسعة من السياسة الخارجية (١٠٧)، كما أنها أخذت تصر على أن تكون السياسات الداخلية والخارجية نابعة من القانون الديني (٤٨)، وقد عبر عن ذلك الحاخام (فار هافتيج) وزير الشؤون الدينية، وعضو الحزب الديني الوطني (المفدال) الذي قال: (...). فالحزب الديني لا يسعه أن يعزل نفسه ويحصر نشاطاته في المسائل الدينية في معناها الضيق، بل ينبغي له الاهتمام بكل قضية، والتصريح برأيه حولها، سواء كانت قضية اقتصادية أو عسكرية، داخلية أو خارجية، والسبب في ذلك هو أن كل شيء يمت بصلة وثيقة إلى الدين اليهودي، ويمكنه بالتالي إضفاء الطابع الديني عليه، إن الحزب الديني الصحيح، مثل حزبنا، لا يسعه القول أبداً: سوف نترك الشؤون اليومية العامة للأحزاب الأخرى، ونركز جهودنا على الأمور والمسائل الدينية وحدها (١١٣: ١٦٥).

وانطلاقاً من أن الأحزاب الدينية ليست أقل صهيونية من الأحزاب العلمانية والإشراكية (٢٠٩)، وأنها تتبنى مواقف متشددة من قضية دور الدين في حياة المجتمع، فقد انعكس ذلك باتخاذ مواقف متعصبة من القضايا الخارجية (١٨٧)، لدرجة لا يمكن معها وصف أي من الأحزاب الدينية بالوسطية أو الحمائية في الشؤون الداخلية والخارجية، وذلك لأن (الحمائية لا تلتقي مع الحراية) في الدين اليهودي (٢١٠) *.

إن تشدد الأحزاب الدينية في قضايا السياسة الخارجية يتبين من برامجها وأفكارها من ناحية، ومن ضغوطها على الحكومة التي تشارك فيها والكنيست التي تُنتخب لها من ناحية ثانية، كما يتبين أن أهم هذه القضايا بالنسبة للأحزاب الدينية هي ' الأرض والإنسان ' التي

* الحراية : الترتب في الدين (كلمة عبرية) والحمائية : التساهل في المواقف

ترتكز عليها سياسة إسرائيل الخارجية، كما يتبين معنا، مع تركيز الاتجاه الأول - الديني الوطني بزعامة المفدال وغوش ايمونيم - على يهودية الأرض، وتركيز الاتجاه الثاني -الديني الارثوذكسي بزعامة اغودات إسرائيل -على يهودية السكان، وكل ذلك يستند إلى الحق التاريخي والوعد الالهي، إذ أن هذا السند الديني هو الدافع لجميع الأحزاب الدينية - وكثير من الأحزاب السياسية الأخرى - في تأييدها للاحتفاظ بجميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (١٩٥)، حيث أنهم يرون أن البعد الديني لهذه الأراضي أهم بكثير من القضايا الأمنية التي هي قضايا ثانوية بالنسبة للوصايا الدينية، كما أنهم يرون أن الإنجازات اليهودية التي حققتها حرب حزيران ١٩٦٧ بالسيطرة على الأماكن المقدسة قربت تحقيق التعبير النهائي لليهودية، وهو (الاسترداد) أي الخلاص، لذلك فقد تطور مفهوم الأرض لديهم، فبينما كانت الحدود الأولى للدولة (١٩٤٨-١٩٦٧) مجرد ملجأ أصبحت الحدود الجديدة (بعد ١٩٦٧) - والتي تشمل على الأماكن المقدسة - مرتبطة بمدلولها اللاهوتي (٤٨)، لذلك لانجد في البرامج السياسية لحركة غوش ايمونيم المنبثقة عن المفدال دعوة إلى طرد العرب الفلسطينيين وترحيلهم، وربما تقبل ببقائهم في (أرض إسرائيل) إذا قبلوا الخيار الثاني من خيارات النبي (يوشع بن نون)، وهو الخضوع للحكم اليهودي، وقبول تطبيق قواعد الشريعة اليهودية في شأنهم، وإلا فإن الخيار الأول: الحرب والقتل هو البديل (٢١١).

أما بالنسبة ليهودية السكان فقد رددت بعض الدوائر الدينية وجهة نظرها بأنه بعد حرب ١٩٦٧ كان بإمكان إسرائيل أن تطرد العرب ولكنها أضاعت هذه الفرصة الذهبية (٤٨)، ولا شك أن حركة (كاخ) بزعامة الحاخام كاهانا قبل مقتله تتزعم التيار الذي ينادي بطرد العرب لأسباب دينية، وللحفاظ على (أكثرية سكانية يهودية) في (أرض يهودية)، ويعبر (كاهانا) عن ذلك بقوله (إن عرب إسرائيل يتهكون قدسية اسم الرب، إن عدم قبولهم بالسيادة اليهودية على أرض إسرائيل هو رفض لسيادة رب إسرائيل ولملكته، لذلك فإن طردهم من الأرض هو أكثر من مسألة سياسية، إنه مسألة دينية، إنه الترام ديني بحق متهكي قداسة اسم الرب... (٤٨: ١٧٨)

وفيما يلي مواقف هذين الاتجاهين من الشؤون الخارجية :

المفدال :

تتجسد قضايا الأرض والإنسان لدى حزب المفدال في برنامجه الانتخابي عام ١٩٧٩ الذي يرى أن الضمانة الأساسية للدولة والاستيطان اليهودي تكمن في (الثالوث المقدس: التوراة والشعب والأرض)، أي أن الحزب يسعى إلى ما يسميه (تجديد حياة شعب إسرائيل في أرض إسرائيل بموجب توراة إسرائيل)، والهدف من ذلك هو (إقامة مملكة التوراة لشعب الله المختار من القرات إلى النيل)، وهكذا فإن حزب المفدال يربط بين عامل الاستعلاء الديني لليهود على بقية الشعوب والأديان من حيث كونه شعب الله المختار وبين قيام إسرائيل ككيان اعتمد ويعتمد على الهجرة (عنصر السكان) وانتزاع السيادة على الأرض (عنصر الأرض) (٨٩).

١- يرى المفدال أن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ هي إرث وملك لليهود بموجب وعد الله لهم، ويجب فرض السيادة اليهودية عليها، ولا يجوز مجرد التفكير بالتنازل عن هذه السيادة، إذ أن هذا يتعارض مع إرادة العناية الالهية، ومشكلة الأراضي ليست مشكلة أملاك بالمعنى المدني بالنسبة للمفدال، بل تستقي جذورها مما جاء في التوراة حول الوعد الالهى لبني إسرائيل، وعليه فإن تملك الأرض يأتي من باب الفرائض الدينية، ولذا فهو يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى فرض السيادة على كل شبر أرض يقع تحت سلطتها بأية وسيلة، وقد نجح المفدال في ذلك حين تبنت الحكومة اقتراحه الذي ينص أنه إذا قدمت التماسات من أصحاب الأراضي العرب الذين تصادر أراضيهم لمحكمة العدل العليا فإن الحكومة تقترح على الكنيست مشروع قانون يسري بأثر رجعي وينص على أن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هي بمثابة 'أراضي محررة'، وهذا هو عين التأثير في السياسة الخارجية (٨٩).

٢- يرى المفدال أن تمسكه بالضفة الغربية 'ليس بحق القوة وإنما بقوة الحق' في إشارة إلى الحق التاريخي والديني اليهودي في الضفة الغربية، وهو يفرض إقامة دولة فلسطينية 'ليس لأن هذه الدولة تشكل خطراً أمنياً على إسرائيل وحسب، بل لأنه يتعارض مع السيادة على أرض الميعاد' (٨٩).

٣- يطالب المفدال بوضع خطة رسمية وشاملة للاستيطان وذلك ' لتحقيق الوعد الالهي وحلم الأنبياء الذين أشاروا إلى ' عودة صهيون ' والسيادة الخالدة لشعب إسرائيل على أرضه ' (٨٩).

٤- يطرح المفدال برنامجاً للسلام مع الدول المجاورة حسب مفهومه، والنقاط الأساسية فيه هي الحق الديني والتاريخي لليهود في أرض الميعاد، ولا مجال لغير دولة إسرائيل بين البحر والنهر، والقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، هذا هو ' السلام ' الذي يطرحه المفدال، وهو لا يختلف عن موقف جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وكان هذا الحزب عارض اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل إلا أنه لم يتخذ أي إجراء ضدها بعد أن تحقق له بأنها تحوي برنامجاً لحكم ذاتي فقط، أي أن للفلسطينيين الحق في تصريف شؤونهم البلدية فقط، بينما تبقى الإتفاقية على مكانة إسرائيل في الأراضي المحتلة (٨٩).

٥- يشدد المفدال على ضرورة فتح باب الهجرة لليهود الاتحاد السوفياتي - سابقاً- لتمكينهم من العودة إلى أرض الميعاد من جهة، ولتفادي الخطر الديموغرافي الذي يهدد يهودية الدولة من جهة ثانية، وفي المقابل فإنه يطالب الحكومة بانتهاج سياسة اليد الحديدية تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يطلق عليه الحزب اسم (عرب أرض إسرائيل في المناطق) منكرًا وجود هوية فلسطينية (٨٩).

٦- يرى المفدال أن الأمن القومي لإسرائيل يتحقق في اتجاهين (٣٦:٢٤١) :

أ- تحقيق الاستقرار الداخلي عن طريق إقامة مملكة القانون والأوامر الالهية.

ب- تحقيق السلام الذي هو واجب ديني، ولا يمكن أن يتحقق الأمن إلا من خلال مفاوضات مباشرة.

لقد برز تأثير حزب المفدال في الشارع الإسرائيلي عن طريق حركة غوش ايمونيم التابعة له، والتي وقفت بشدة متناهية أمام الحكومات الإسرائيلية في مسائل الاستيطان والانسحاب وضم الأراضي المحتلة، وكانت برامجها تدور حول ما عرف (بالأسئلة الثلاثة) وهي (١٤٨:١٩) :

١- هل يسمح حسب تعاليم التوراة التخلي عن مناطق محررة من "أرض إسرائيل؟"
- عنصر الأرض -

٢- هل يسمح التخلي عن مناطق خوفاً من استيعاب عدد كبير من العرب داخل حدودنا؟ - عنصر السكان -

٣- هل يجب أن يرغمنا الضغط الدولي على الانسحاب؟

وكانت جميع إجابات الحاخامات على هذه الأسئلة بالنفي، وكانت أبرزها إجابة (الحاخام فريدمان) الذي قال (إن هناك مشاكل ذات طبيعة سياسية وأمنية، ولكنها غير قائمة بالنسبة لامتلاك مناطق البلاد، لأن ما يتعلق بتحرير البلاد ذو طابع ديني توراتي، وتقول لنا التوراة: إنه ليس لأحد الحق في التخلي عن أي شبر من أراضي بلادنا المقدسة) (١٤٨: ٢٠).

وقد طبقت غوش ايمونيم أفكارها عن طريق الاستيطان الواسع الذي قامت به، والذي بلغ درجة أفلقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وخاصة في أعوام ١٩٧٤-١٩٧٦، حيث أن المستوطنات في رأي غوش ايمونيم تتسم بطابع سياسي لتأمين السيادة اليهودية على الأرض، وطابع عقائدي لتحقيق الخلاص الدائم لليهود (٨٩)، وربما يكون الطابع الأخير أهم حيث يقول أحد زعماء الحركة (مناحيم فيلكس) عن مستوطنة (ألون موريه) قرب نابلس (إن المبرر الأمني لا يهمننا في شيء، وإن الأهمية التي نراها في الاستيطان في "ألون موريه" هي لكون هذه المنطقة أول مقر لسيدنا إبراهيم) (١٤٨: ٨٣)، وهكذا فإن مطالبة غوش ايمونيم بالتواجد الإسرائيلي الدائم في الضفة الغربية لا تنطلق من أسباب سياسية وعسكرية فحسب، وإنما لأن هذه المنطقة هي (جزء حيوي جداً من الوطن التوراتي، وإن مدناً مثل الخليل ونابلس وأريحا تلعب أدواراً هامة في التاريخ السياسي والديني لأرض الميعاد) (٦٤: ٢٤٤).

وبذلك يمكن القول إن أفكار غوش ايمونيم أدت إلى تغيير جدول الأولويات لدى السياسة الدينية الإسرائيلية، ونقلت المتدينين من قضايا صغيرة تتعلق بمواضيع السبت والطعام والمرأة... إلى قضايا مصيرية، وعن طريق غوش ايمونيم حصلت المؤسسات الدينية على دورها في الإشتراك في تقرير المستقبل السياسي للدولة اليهودية وفي إتخاذ القرارات

الرئيسية (١٤٨)، لدرجة ظهور آراء تقول بأن (الخاصات يحكمون رجال السياسة في إسرائيل) و(المفتاح بأيدي مجلس كبار التوراة) و(القبسات السود تحكم الكيان الصهيوني) (١٨٨)، أما على صعيد خارجي فهناك من يعتقد أن حركة غوش ايونيم بما تملكه من جاذبية للشبان اليهود، وبالسياسات والمواقف التي تتبناها ستؤثر في مشاكل الشرق الأوسط، ذلك إن الإسرائيليين الذين يلتحقون بالجيش الآن هم ممن ولدوا بعد حرب ١٩٦٧، وبالنسبة لهم فإن الضفة الغربية هي يهودا والسامرة (١٩١)، وليست أراض عربية فلسطينية.

اغودات إسرائيل

رغم اهتمام اغودات إسرائيل ' بأرض الميعاد'، إلا أنها تعطي اهتماماً كبير للإنسان اليهودي، تحت شعار ' إنقاذ الإنسان'، وقد عبر عن ذلك الخاصام (عوفاديا يوسف) زعيم الحزب الذي قال (إن حياة البشر أهم من الاحتفاظ بالمناطق) (١٨٨)، مما يعني اهتماماً بيهودية السكان بالدرجة الأولى، والتي تعبر عنها شعارات الحزب، مثل 'ضمان الطابع اليهودي للدولة'، 'توراة إسرائيل في أرض إسرائيل'، 'نوعية حياتنا اليهودية في أرض إسرائيل'، 'ترسيخ التربية اليهودية الأصولية' (١٨٧).

لذلك فإن مواقف حزب اغودات إسرائيل تركز على ضرورة إحضار المهاجرين، والحيلولة دون الخطر الديموغرافي على الدولة، أما بالنسبة للأرض فربما يكون موقفها أقل تشدداً من حزب المفدال، حيث لا يصر حزب اغودات إسرائيل على التواجد السياسي والعسكري الدائم في الضفة الغربية، رغم اعتقاده بأنها جزء من أرض الميعاد (٦٤)، كما أنه لم يصوت مع الائتلاف الحكومي بشأن ضم هضبة الجولان عام ١٩٨١ (١٨٧)، وهو يرى أن التسوية السلمية التي تأخذ بالحسبان قضايا الدفاع والأمن يجب أن تخضع أولاً وأخيراً للتعالم الواردة في التوراة بشأن إنقاذ النفس (٨٩)، لذلك فقد صوت مجلس علماء التوراة - الجهاز الأعلى في الحزب- إلى جانب اتفاقيات كامب ديفيد، وإلى جانب الإنسحاب من سيناء ورفع، وإلى جانب الحكم الذاتي في الضفة الغربية، لأن ذلك يحول دون سفك الدماء ويجلب النجاة للآلاف من أبناء إسرائيل، على حد تعبيره (١٤٨).

كما أن مواقف اغودات إسرائيل من القضايا الخارجية تتحدد سلباً أو إيجاباً بمدى ما

كانت تتعهد به السلطة الحاكمة من تحقيق مطالب الحزب على الصعيد الديني، ولهذا السبب أيد الحزب سياسة حكومة بيغن الخارجية بخطوطها العامة والتفصيلية عام ١٩٧٧، مقابل ما حصل عليه في الاتفاق الإئتلافي في مجال الشؤون الدينية (٢١٢).

وأخيراً ينبغي القول : إن هذا الدور الذي تلعبه المؤسسة الدينية لتحقيق يهودية الأرض ويهودية السكان لم يكن ليتحقق لها لولا تعاون بعض المؤسسات الأخرى معها، وخاصة المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب اليمينية المتشددة التي تلتقي معها في أفكارها، وهذا ما سنبحثه في المبحث التالي.

المبحث الرابع

البعد الديني في برامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية

تلعب المؤسسات في إسرائيل دوراً كبيراً في توجيه سياستها الداخلية والخارجية، وتعمل كأهم مراكز القوى واتخاذ القرار على المستويات المختلفة، فهناك المؤسسة السياسية التي تتكون من الكنيست والحكومة والأحزاب، وهناك المؤسسة العسكرية بكل أجهزتها، والمؤسسة الاقتصادية التي يمثلها الهستدروت بكل فروعها في الدولة، والمؤسسة الاجتماعية التي تمثلها الكيبوتزات على اختلاف توجهاتها الإشتراكية والدينية.

وكما رأينا في المبحث السابق بأن الأحزاب الدينية هي الركيزة الأساسية بالنسبة للمؤسسة الدينية، لأنها تسيطر على الأجهزة الدينية الأخرى، فإن نفس الأمر يتكرر بالنسبة للأحزاب السياسية الأخرى، لدرجة القول إن النظام السياسي في إسرائيل ما هو إلا الأحزاب، وإن الأحزاب ما هي إلا النظام (٦٧) ، وفي هذا المبحث سنركز على الأحزاب السياسية للأسباب التالية :

١- إن الأحزاب توجه المؤسسة السياسية، لأنها هي التي تشكل الكنيست وهي التي تؤلف الحكومة، كما أن جميع رجال الحكم والزعماء السياسيين ينتمون إلى أحزاب وحركات سياسية، بل هم قادمون من صفوفها، حتى أنه من الصعب الفصل بين سياسة الأحزاب وسياسة الحكومة.

٢- إن الأحزاب توجه المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة الاجتماعية، لأنها هي التي تدير الهستدروت وتنظم أعماله، وهي التي تقيم الكيبوتزات وتضع برامجها، هذا فضلاً عن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تقوم بها الأحزاب إضافة إلى نشاطاتها السياسية، وذلك مثل امتلاكها للبنوك والشركات ومصارف التأمين، والمزارع الجماعية، وحركات الشباب، والمشروعات السكنية، والمعاهد التعليمية.

٣- إن الحديث عن الأحزاب السياسية يعني عن الحديث عن الحكومة والكنيست والهستدروت والكيبوتز، وذلك لأن كلاً من الكنيست والحكومة هي أجهزة السلطة السياسية التي تحدثنا عنها كعنصر من عناصر النظام السياسي في الفصل

الثاني، ولا داعي لتكرار ذلك، كما أن الهستدروت تحصر نشاطاتها ضمن المجالات الاقتصادية، وتأخذ طابع الاقتصاد الحر، وأن الكيبوتز يهتم بنمط معين من التربة الإجتماعية، وتأخذ طابعاً اشتراكياً في الغالب.

الأحزاب السياسية :

إضافة إلى الأحزاب الدينية التي تحدثنا عنها، وباستثناء الأحزاب العربية *، فإن الخريطة الحزبية في إسرائيل تقسم إلى قسمين :

١- أحزاب (عمالية) : وترعّمها حزب العمل - مجمع المعراج.

٢- أحزاب يمينية : وترعّمها حزب تكحل الليكود.

إلا أن إطلاق كلمة اليمين أو اليسار على أي من الأحزاب في إسرائيل لا يتسم بالدقة إذا ما قورنت هذه الأحزاب بميثلاتها في الدول الأخرى، فمن ناحية لا تصر أحزاب اليسار في إسرائيل على تأميم وسائل الإنتاج كغيرها من الأحزاب العمالية في العالم، ومن ناحية ثانية فإن أحزاب اليمين في إسرائيل لها أجنحة عمالية واشتراكية وتشارك في الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال)، متخلفة عن مبادئها بتشجيع المشروعات الفردية الخاصة (٢١٣)، ولكننا في هذه الدراسة نأخذ بهذا التقسيم لإبراز شكلين من الاهتمام بالسياسة الخارجية يؤدي كل منهما إلى نتيجة متشابهة مع الآخر.

وباستعراض التطور التاريخي والسياسي لهذه الأحزاب كما هو وارد في الشكلين الموجودين في نهاية المبحث يتضح أن الأحزاب والنظام الحزبي في إسرائيل تتميز بعدة خصائص، من أهمها :

١- تعود جذور بعض هذه الأحزاب إلى أحزاب نشأت قبل قيام إسرائيل، ويعود بعضها إلى المنظمات العسكرية الصهيونية المسلحة التي تم تحويل أجهزتها العسكرية إلى الجيش، وأجهزتها المدنية إلى أحزاب سياسية عشية قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وهذا يشير إلى أن الأحزاب ليست مجرد مؤسسات سياسية نشأت داخل الدولة وإنما انشأت الدولة، كما يشير إلى الجذور الارهابية لهذه الأحزاب،

* يوجد حالياً حزب عربي واحد هو الحزب الديمقراطي العربي (١٩٨٨) وهناك أحزاب مختلطة عربية ويهودية .

وما ينبني على ذلك من تشدد في مواقفها وأفكارها تعود إلى فترة ما قبل الدولة.

٢- تتميز جميع هذه الأحزاب بأنها أحزاب ايديولوجية، فهي تتبنى التصورات والأفكار بالنسبة لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الداخلية والخارجية، وإن اختلفت قدرة كل منها على التأثير في تلك المسائل.

٣- تميزت هذه الأحزاب بكثرة الانشقاق والاندماج بسبب العديد من التناقضات السياسية والاجتماعية والدينية والطائفية للمجتمع الإسرائيلي، الناتجة عن تناقضات المهاجرين.

٤- يتميز النظام الحزبي بالتعددية، إذ لم يقل عدد الأحزاب في أي انتخابات عن ١٧ حزبا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها طبيعة النظام الانتخابي الذي لا يسمح للأفراد بالإشتراك في الانتخابات إلا ضمن حزب سياسي، وكذلك بسبب تناقضات المجتمع الإسرائيلي.

ومع التسليم بحقيقة التعددية السياسية والحزبية في إسرائيل، إلا أن هناك رأي يدور حول ' أحادية حزبية '، إذ أن الغالبية العظمى من الأحزاب الإسرائيلية تعتنق الصهيونية كمذهب سياسي، وتتفق معظمها ضمناً حول أهم المسائل المصيرية التي تدعم المصالح الصهيونية، وإن تعددت في الظاهر واختلفت حول بعض المسائل، كما أن تلك الخلافات يمكن تجميدها وتناسيها على عتبة تشكيل الحكومة الإئتلافية من ناحية، وفي حالات الخطر وضرورات التكاتف لتحقيق الأهداف العامة من ناحية ثانية، كما حصل قبيل العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حيث شاركت جميع الأحزاب بما فيها حركة حيروت بزعامة مناحيم بيغن في حكومة إئتلافية بزعامة حزب العمل، وذلك لتوحيد الصف الداخلي في سبيل تحقيق الحلم الصهيوني في المزيد من التوسع (٢٠٩).

ولعل عضو الكنيست الجنرال المتقاعد (أوري أفنيري) كان صريحاً عندما كشف خرافة تعدد الأحزاب في إسرائيل حيث قال (ليس هناك أي خلاف فعلي بين أحزاب الأكثرية الصهيونية (ماباي، مابام، مفدال...) وبين أحزاب الأقلية (حيروت، رافي،...)، حيث أن الفوارق بينها لا تتعدى الفوارق التي تميز الحزب الديمقراطي مثلاً في الولايات المتحدة،

ويصح أن نرى فيها الاتجاهات المتباينة لحزب صهيوني واحد (١٢١: ١٣٤).

إن هذه الأحزاب رغم ادعائها بالعلمانية إلى حد اللاتدين لا يمكن فهم مواقفها وطبيعتها دون الأخذ بعين الاعتبار المسألة الدينية، ودورها في الحياة السياسية والحزبية، وذلك من النواحي التالية (١٢١) :

١- تسعى هذه الأحزاب إلى إيجاد نوع من التطابق المصطنع بين اليهودية كدين والصهيونية كمخطط سياسي.

٢- ترفع بعض هذه الأحزاب شعارات دينية، إما لتحقيق المكاسب الانتخابية أو عن قناعة بها.

٣- تخضع هذه الأحزاب لمطالب الأحزاب الدينية، وتقبل بشروطها لتشكيل الحكومة الإئتلافية.

٤- لا تجرؤ هذه الأحزاب - باستثناء بعض الأحزاب اليسارية الصغيرة - على المطالبة بفصل الدين عن الدولة، أما الأحزاب الكبيرة - العمل والليكود وغيرها - فهي

تطرح ما يسمى بـ (المحافظة على الوضع الراهن في الشؤون الدينية) .

وفيما يلي نبين دور هذه الأحزاب في الحياة السياسية والسياسة الخارجية.

١- حزب العمل والأحزاب المتحالفة معه :

لا تختلف أهداف حزب العمل كثيراً عن أهداف الليكود، وإنما يستخدم لغة دبلوماسية في التعبير عنها، ولا يصرح علانية بتلك الأهداف كما يفعل الليكود، فحزب العمل يهدف إلى تحقيق حلم " إسرائيل الكبرى " ولكن بالطرق الدبلوماسية التي تعتمد على الفرصة المتاحة (٤٨)، كما أنه يعارض سياسة الليكود التي تهدف إلى ضم جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة مع سكانها لإسرائيل لأن هذه السياسة تؤدي إلى تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة مزدوجة القومية حسب مقررات حزب العمل في مؤتمره عام ١٩٨٠ (٨٩)، وهذا يعني أن حزب العمل لا يرفض ضم الأراضي المحتلة مع سكانها، وإنما يدعو إلى تجاوز المشكلة الديموغرافية التي تنجم عن الضم وذلك للحفاظ على (يهودية الدولة)، أي أن خلافه مع الليكود خلاف شكلي، حيث يدعو الليكود إلى الإسراع في تحقيق (يهودية الأرض) بينما يطلب حزب العمل مراعاة (يهودية السكان) عند

ذلك، وكان هذا المعنى قد أكده حزب الماباي - الذي هو أصل حزب العمل - على لسان السكرتير العام له (رؤيين بركات) عام ١٩٥٥ الذي قال (فكرنا بإقامة دولة يهودية فقط بدون أقليات) (٨٩: ٨٠).

لهذا السبب فإن حزب العمل يطرح فكرة الخيار الأردني، وذلك بالحاق سكان الضفة الغربية لسلطة أردنية دون أن يكون للأردن أي سيادة على الأرض، ويدعو إلى حل القضية الفلسطينية في إطار التسوية الأردنية الفلسطينية، كما أعرب عن استعداده للإنسحاب من المناطق المكتظة بالسكان وليس من جميع الأراضي العربية المحتلة، كما جاء في برنامجه السياسي عام ١٩٨٦، والذي أكد فيه أيضاً اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وضرورة الاحتفاظ بهضبة الجولان، وتعزيز الاستيطان (١٣٢)، إلا أن فكرة الانسحاب من مناطق مكتظة لم تتكرر في غير هذا البرنامج والذي لم يحقق فوزاً على الليكود في الانتخابات التالية.

ومن ناحية أخرى فإن برامج حزب العمل في مجال السياسة الخارجية تعتمد على "تعميق التحالف بين إسرائيل والإدارة الأمريكية، وتوثيق التعاون مع الدول الأوروبية في جميع المجالات، ودعم المنظمات التطوعية ورجال الدين في نشاطهم من أجل تأمين حقوق اليهود في أماكن وجودهم، وخاصة حق الهجرة من الاتحاد السوفياتي - سابقاً- والدول العربية، مما يشكل بدوره إثارة للمشكلة اليهودية لتبرير وجود إسرائيل كملجأ للجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم" (٨٩: ٨٥).

وإضافة إلى البرامج السياسية لحزب العمل فإن نفس المواقف تبضح من خلال قادة الحزب، ومع أنهم يستخدمون لغة تختلف عن زعماء الليكود رغم وجود الأهداف الواحدة لهم، ومع أن حزب العمل يتبنى أفكاراً اشتراكية إلا أنه يندرج في قائمة الأحزاب التي توظف الدين اليهودي للوصول إلى تلك الأهداف، أو لكسب المزيد من المؤيدين، فمثلاً نجد (شمعون بيرس) الذي تولى رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة في الثمانينات يقول (طابع دولة إسرائيل فريد من نوعه، ولعلها الدولة الوحيدة في العالم ذات الديانة الواحدة، وهي الدولة الوحيدة التي تمتاز لغتها الحية بكونها لغة مقدسة... ليس لدولة إسرائيل دول شقيقة... ومن وجهة النظر هذه ينطبق على إسرائيل التحديد التوراتي للشعب الذي يقيم

وحيداً) (١٢١: ١٠٣)، ومن الجدير بالذكر أن من أسباب قوة (شمعون بيرس) مواقفهم المتشددة في السياسة الإسرائيلية، إذ أنه يعتبر من (الصقور) داخل القيادة، وكان ينظر إلى إسرائيل على أنها (المركز) للشعب اليهودي، والتي تمتد سلطاتها إلى كل المجموعات اليهودية في الخارج، وهو من الداعين لقيام إسرائيل على أسس يهودية وتربية إسرائيلية لاجتاد (القومية الجديدة) (للشعب الإسرائيلي) المرتبط (بالأرض التاريخية) (٢٦)، وهو يدعو إلى التعاون مع الأحزاب الدينية حيث يقول: (لا يجوز اغضاب المتدينين، وعلى حزب العمل أن لا يضع الصيغ المحلية المتعلقة به وحده، وعليه التطلع إلى الفرصة المتاحة أمامه للتفاوض مع الأحزاب الدينية) (٢٠٠).

أما حزب المابام - حزب العمال الموحد - المحسوب على اليسار الإسرائيلي والذي يتحالف مع حزب العمل كثيراً فإن تأثيره في السياسة الإسرائيلية ضعيف، إذ يتراوح تمثله في الكنيست بين ٣-٥ أعضاء فقط، كما أنه لا يختلف كثيراً عن حزب العمل عند التصويت وخاصة في القضايا المتعلقة بالعرب في إسرائيل، لذلك فإن تصويته إلى جانب قانون مصادرة أراضي بدو النقب عام ١٩٥٣ يؤيد هذه الحقيقة رغم أنه يعلن الدعوة إلى مساواة العرب مع اليهود، ولا يعارض مبدأ (الأرض مقابل السلام) أو الاتصال مع أشخاص من منظمة التحرير الفلسطينية (٨٩).

ورغم أن المابام يقف على يسار حزب العمل ويتبنى أفكاراً ماركسية إلا أن (يهودية الدولة) تجذب زعماء الحزب، فنجد رئيسه في بداية السبعينات (ماير باري) يقول: (أنا ماركسي ولكن ذلك لا يضطرنني إلى انكار جذوري التاريخية عندما استعيد في ذاكرتي الأربعة آلاف سنة من وجودنا كشعب، وفي خلال الألفي سنة منها قمنا بتنمية أنفسنا قومياً وحضارياً في وطننا، بينما قضيت الألفين الآخرين في المنفى، في العذاب والاضطهاد، نعم.. عندما أدرك كل ذلك اشعر في قرارة كياني بأنني يهودي وصهيوني لا لأنه لن يتسنى لي أن اندمج في مجتمع آخر، بل لأنني أرفض القيام بذلك رفضاً صريحاً) (٣٧: ١٣٤).

ويذهب (يعقوب حازان) - رئيس حزب مابام عام ١٩٧٥ - أبعد من ذلك عندما كتب في صحيفة (عل همشمار) الإسرائيلية في ١٩/٢/١٩٨١ وقال (إن يهودا والسامرة - أي الضفة الغربية - ليست في نظري مجرد منطقة أو قطعة أرض، بل هي المهد التاريخي

لشعبنا، هنا حصلت كل المآسي الفظيعة التي حلت بنا، وهنا وصلنا إلى قمة الإبداع الحضاري والاجتماعي والأخلاقي لشعبنا، وهنا تجول أنبياء إسرائيل، ومن هنا انطلقت نبوءة شعبنا العظيمة حول القيامة) (١٠١:٨٩).

ورغم أن حزب ماابام يعارض الاكراه الديني بشدة إلا أن (يعقوب حازان) يقول: (ماابام يجب أن يتعلم التعايش مع الكثير من المتدينين في صفوفه، نحن نقف على بوابة فترة جديدة، ألا تعلمون ان خلود إسرائيل قد يخيب ؟ (وهي إشارة إلى ماجاء في التوراة ' خلود إسرائيل لن يخيب ')، بمعنى أن خلود إسرائيل قد يخيب إذا لم يتم التعامل والتعايش مع المتدينين (١٠١:٨٩).

أما حركة حقوق المواطن (راتس) التي تعارض الاكراه الديني بشدة وترفض الاشتراك في حكومة يتزعمها الليكود، أو حتى يوجد فيها حزب ديني كما فعلت عام ١٩٧٣ وانسحبت من الحكومة بسبب دخول (المفدال)، فهي حركة صغيرة في عمرها وفي عدد أعضائها، ورغم أنها تضع برامج متساهلة في الشؤون الخارجية إلا أن ممارستها في التصويت في الكنيست يؤكد خلاف ذلك، مثل تصويتها إلى جانب قانون مصادرة أراضي بدو النقب عام ١٩٥٣، وإلى جانب قرار ضم القدس واعتبارها العاصمة الموحدة لإسرائيل عام ١٩٨١، وامتناعها عن حجب الثقة عن حكومة (مناحيم بيغن) على أرضية غزو لبنان عام ١٩٨٢، كما يبرز تناقضها حين تنادي بفصل الدين عن الدولة من ناحية، ولكنها تدعم وتعمل على انجاح ممارسة وتطبيق قانون العودة لعام ١٩٥٠، الذي يحق فيه لليهود كما ورد تعريفهم بالمفاهيم الدينية أن يهاجروا إلى فلسطين، وكذلك عندما تطالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ولكنها تعتبرها رهينة لدى إسرائيل لتحقيق السلام والأمن (٨٩).

إن هذه المواقف لحركة (راتس) تؤكد أنها حركة صهيونية يسارية تقف على يسار حزب العمل، ولكنها لا تختلف معه في مواقفها من المسائل الجوهرية، إذ أن الايديولوجية الصهيونية تبقى الخلفية المشتركة والواضحة للحركة مع باقي الأجسام والأحزاب على الساحة الإسرائيلية بينما تختلف الاجتهادات (٨٩).

أما باقي الأحزاب العمالية اليسارية الصغيرة ورغم مناداتها بتغيير السياسة العامة

لإسرائيل فإن التوجهات الصهيونية لها تبقى هي الطابع البارز في برامجها السياسية، فمن هذه الأحزاب: (٨٩)

- حركة (السلام الآن) المعروفة بحماسها الشديد للسلام لكنها تؤكد أنها حركة صهيونية تدعو إلى تمجيد الآباء الصهيونيين، وتحقيق الحلم الصهيوني الذي عمر (الأرض الخراب)، كما أن معارضتها لضم الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الإسرائيلي نابع من خشيتها أن يؤدي ذلك إلى (تشويه الطابع اليهودي للدولة، وبهذا تفقد الدولة فحواها كيهودية صهيونية).

- حركة العمل السامي بزعامة الجنرال المتقاعد (أوري أفيري) تعارض الصهيونية والاكراه الديني، وتطالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، إلا أن (أفيري) عندما كان ضابطاً في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٧، أكد أن هدف الحرب هو (الزحف نحو دمشق).

- حركة (موكيد) تعتبر نفسها حركة اليسار الإسرائيلي، لكنها تؤكد أنها شريكة كاملة لمشروع تحقيق حلم البعث القومي للشعب اليهودي. كما أنها ترى في الحركة الصهيونية ' حركة تحرر قومي '، وأن وظيفة دولة إسرائيل هي ' لم الشتات وتمجيد فكرة الخلاص '.

- حزب (راكاح) - القائمة الشيوعية الجديدة: انشق عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي بعد تحوله إلى حزب صهيوني، لكن (راكاح) نفسه يؤيد مبدأ حق العودة لليهود ويرفض اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية مما أدى إلى انشقاق آخر في صفوفه وتشكيل جبهة (حداش) عام ١٩٧٦، وهذا يعني أن (راكاح) لا يختلف عن باقي الأحزاب في القول بضرورة الحفاظ على دولة إسرائيل كأمر واقع، وإن اختلف معها في طبيعة الدولة والفلسفة التي تقوم عليها.

٢- حزب الليكود والأحزاب المتحالفة معه:

تتفق جميع أحزاب اليمين حول المناداة بشعار 'إسرائيل الكبرى' و 'أرض إسرائيل الكاملة'، وتميل هذه الأحزاب إلى نزعة القوة والعنف حتى أن 'المعتدلين' منهم يؤمنون بأن (مملكة يهودا لن تقوم إلا بالدم والنار) (١٨٧: ١١٥)، كما أن هذه الأحزاب أقرب إلى

الدين اليهودي واستخدام الشعارات الدينية والتعاون مع الأحزاب الدينية من حزب العمل، وقد بقيت هذه الأحزاب في صفوف المعارضة منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٧٧، باستثناء فترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٦٩، حيث اشتركت في الحكومة قبيل حرب ١٩٦٧ وانسحبت عند ظهور مبادرة روجرز عام ١٩٦٩* . كما أن هذه الأحزاب قد تصاعدت قوتها بعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ كالأحزاب الدينية كما أشرنا سابقاً.

إن هذه الأحزاب تتشدد ويشكل لا يقبل النقاش تجاه التمسك بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والقدس، ورفض قيام دولة فلسطينية، وتكثيف الاستيطان...، وهذا ما تؤكدُه أجنحة حزب الليكود - حيروت، الأحرار، سلام صهيون، حركة أرض إسرائيل الكاملة - وباقي الأحزاب، فقد أعلن حزب حيروت في مؤتمره الثامن أن هدف الحزب هو المناداة بتحقيق إسرائيل الكبرى^(١١)، وكان قد رفض حدود دولة إسرائيل قبل ٥ حزيران ١٩٦٧، والمخ إلى المطامع الإسرائيلية في شرق الأردن، وعارض قرار تقسيم فلسطين، حيث اعرب في برنامجه الانتخابي عام ١٩٤٩ (إن الوطن القومي اليهودي الذي يشمل ضفتي الأردن يشكل وحدة تاريخية وجغرافية كاملة، وتقسيم الوطن هو عمل غير مشروع، وإن أية موافقة على التقسيم لا تعتبر مشروعة أو ملزمة للشعب اليهودي، ومن واجب هذا الجيل أن يعيد الأجزاء المقتطعة من الوطن إلى السيادة اليهودية) (١٢٩:٧١).

كما أن حزب الأحرار يشدد على أنه (في أرض إسرائيل التاريخية وعلى ضفتي نهر الأردن لا يوجد مجال إلا لدولتين : إسرائيل غرب النهر، والأردن شرق النهر)^(٨٩:١٥٢)، أما حزب "سلام صهيون" فما يزال يردد على لسان زعيمه (أرييل شارون) أن فلسطين هي الأردن، أما حركة (أرض إسرائيل الكاملة) فإن هدفها يعرف من اسمها.

وإضافة إلى الموقف من الأرض فقد أقر حزب الليكود في مجال السياسة الخارجية

* أهم بنود مبادرة روجرز (١٩٦٩)

تنطوي مبادرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي الأسبق على دعوة لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل في حرب الإستنزاف ١٩٦٨-١٩٦٩، وتطبيق قرار ٢٤٢، وانسحاب إسرائيل من (أراض محتلة)، واعتراف متبادل بين مصر والأردن من جهة وإسرائيل من جهة ثانية . وافقت هذه الأطراف على المبادرة، إلا أن إسرائيل استغلتها لتحقيق وقف إطلاق النار، ويعمد ذلك تنكرت للمبادرة حتى لا تنسحب من أية أراض.

(إن إسرائيل جزء من العالم الحر، وأكثر من هذا فقد طالب الحزب أن توافق الحكومة الإسرائيلية ويدعم الشعب اليهودي دون تحفظ اقتراح تصحيح القانون الأمريكي الذي قدمه السيناتور (جاكسون) بحيث يكفل القانون حق الهجرة ليهود الاتحاد السوفياتي -سابقاً- أي أن حزب الليكود يلزم نفسه والدولة بأن توافق على مشاريع قوانين تقدم للسلطات التشريعية في الدول الأخرى، وذلك انطلاقاً من مفهومه لأهداف إسرائيل وماهيتها كدولة لليهود في جميع أنحاء العالم) (٨٩).

إن مواقف الليكود تتضح من برامجه السياسية وتوجهات قيادته، فعلى صعيد البرامج السياسية نجد في برامجه البنود التالية (٢١٢) :

- سيادة إسرائيل كاملة بين البحر المتوسط ونهر الأردن.
- للشعب اليهودي حق تاريخي خالد وغير قابل للطعن في ' أرض إسرائيل - أرض الأجداد ' .
- حق اليهود في إسرائيل هو أبدي، ويتكامل مع حقها في الأمن والسلام، ولذلك يجب عدم تسليم الضفة الغربية إلى قوى أجنبية.
- إن الحكم الذاتي الذي اتفق عليه في (كامب ديفيد) لا يشكل سيادة أو تقرير مصير، وهو الضمان لعدم قيام دولة فلسطينية في ' مناطق أرض إسرائيل ' .
- بعد نهاية الفترة الانتقالية التي حددت في اتفاقيات (كامب ديفيد) ستشير إسرائيل مطالباتها وستعمل على تجسيد حقها في بسط سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إن عمليات الاستيطان في ' أرض إسرائيل ' هي حق لا يتجزأ من أمن ' الأمة ' ، وستعمل حكومة الليكود على دعم المستوطنات وتوسيعها وتطويرها.
- القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، مدينة لا يمكن تقسيمها.
- لا بد من وضع حد ' لمطاردة اليهود ' في الخارج وخاصة الاتحاد السوفياتي - سابقاً - وإطلاق سراح ' أسرى ضهيون ' كأساس لعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

أما على صعيد قيادة الحزب فقد كان (مناحيم بيغن) رئيس الليكود (١٩٧٣-١٩٨٣)

رمزاً لأحزاب اليمين جميعها، إذ أنه ما انفك يؤكد على ' تكامل أرض إسرائيل '، فيقول (إننا نرى شمالنا في سهول سوريا ولبنان الخصيبة، وشرقنا في وديان الفرات ودجلة الغنية، وفي الغرب بلاد مصر) (١١: ١٥)، ويقول (لن يكون سلام لشعب إسرائيل ولا للعرب ما دمنا لم نحرر وطننا بكامله) (١١: ٢٢)، وكذلك (على الشعب الإسرائيلي أن يحارب بأساليب جديدة وأسلحة جديدة حتى تتحرر كل أرض إسرائيل) (٧١: ١٢٧)، ورغم قصر فترة رئاسته للحكومة (١٩٧٧-١٩٨٣) فقد افرزت تلك الفترة تأثيرات على المجتمع الإسرائيلي لخصها المؤرخ اليهودي (فريدلندر) كما يلي (١٨٧) :

١- أعطى بيغن مسألة ' أرض إسرائيل المتكاملة ' دفعاً جديداً فتحوّلت إلى تيار جارف ومحور رائد لكل الفكر السياسي للحكم في إسرائيل.

٢- أصبح معظم الجمهور الإسرائيلي أكثر تعصباً وعدوانية وأقل استعداداً للحلول الوسط.

٣- اختل التوازن الدقيق بين العلمانيين والمتدينين، بسبب مجال العمل الواسع الذي اتيح للأجنحة الدينية في جهاز الحكم.

أما الأحزاب الأخرى التي تقف على يمين الليكود ويطلق عليها أحزاب أقصى اليمين - هتحميا (النهضة)، موليدت (الوطن)، تسوميّت (الحركة الصهيونية المتجددة) - فهي صغيرة وتأثيرها محدود، ولكنها تميل إلى العنف وتدعو إلى تحقيق الأهداف بأية وسيلة، فحزب (هتحميا) نشأ من انشقاق العناصر المتشددة في الليكود والمطالبة بالمحافظة على (أرض إسرائيل الكاملة)، وكان ذلك احتجاجاً على توقيع اتفاقيات (كامب ديفيد) مع مصر عام ١٩٧٩، حيث اتهموا (مناحيم بيغن) بالخيانة بسبب التنازل عن سيناء والموافقة على الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، كما يدعو الحزب إلى تكثيف الاستيطان في جميع أجزاء 'أرض إسرائيل' دون استثناء، وإلى الاستغناء عن العمال العرب وعدم تشغيلهم والعمل بمبدأ ' العمل العبري' للمحافظة على ' صفاء الدولة اليهودية'، وكان الحزب قد أيد غزو لبنان عام ١٩٨٢ بقوة معللاً ذلك بأن تلك الحرب ستبت في مستقبل ' يهودا والسامرة' وتل أبيب ويافا على اعتبار أنها جميعاً ' أرض إسرائيل'، كما أن قانون ضم القدس واعلانها عاصمة إسرائيل عام ١٩٨١ كان مبادرة من هذا الحزب، ورفع الحزب شعار (ليس

مهما ما يقوله الجوييم - أي غير اليهود - المهم ماذا يفعل اليهود (رداً على الخوف من ردود فعل الرأي العام على هذا القانون (١٣٢).

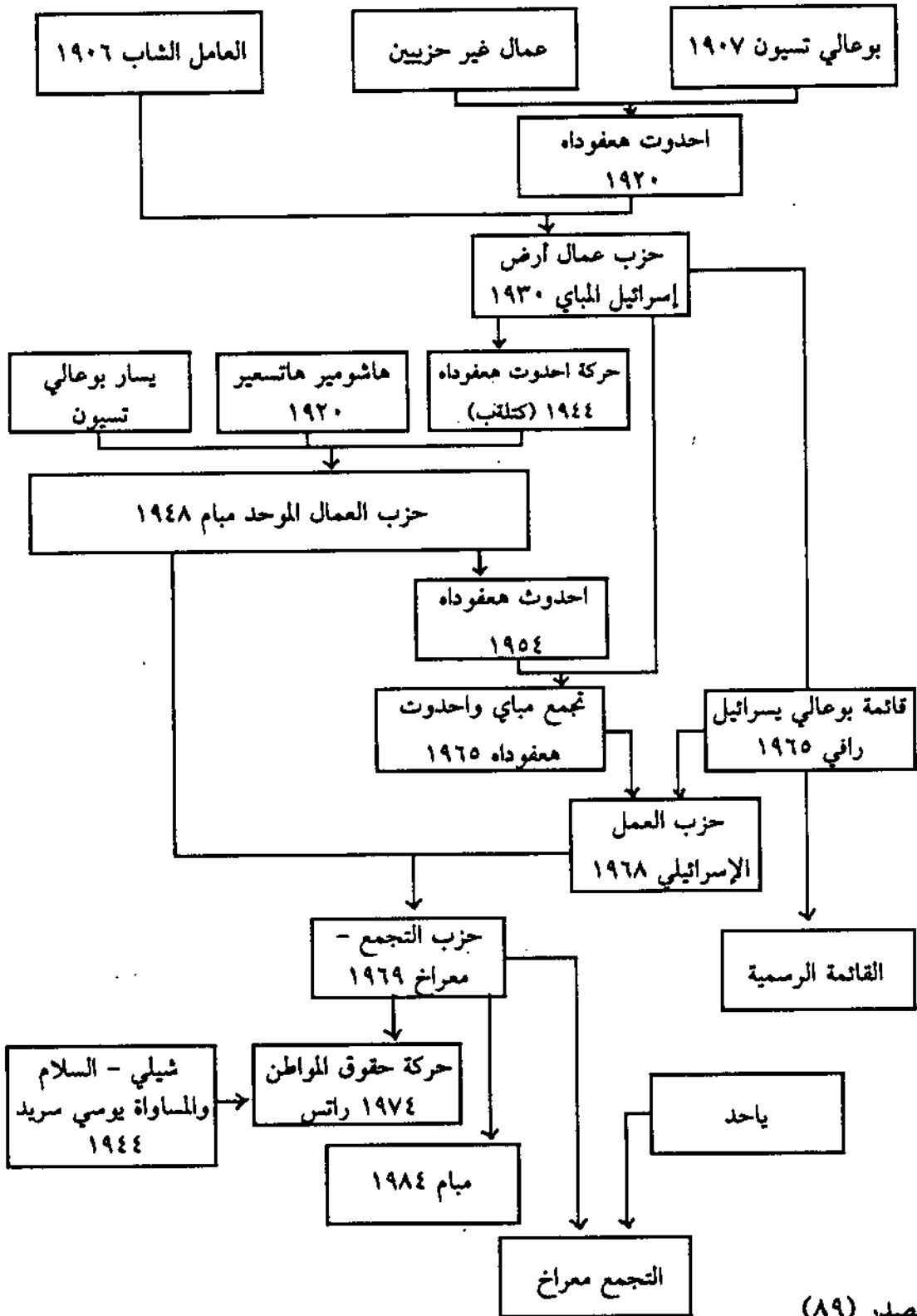
أما حزب (تسوميت) فلا يختلف كثيراً عن (هتخيا)، فهو يدعو إلى 'أرض إسرائيل الكاملة'، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى السيادة الإسرائيلية، ومنح سكانها جنسية أردنية، ويعارض أي نوع من الحكم الذاتي لهم، ويؤكد الحزب على الحق التاريخي لليهود الذي لا يقبل جدلاً (١٣٢).

أما حزب (موليدت) فهو أكثر تطرفاً ويرفع شعار (إما نحن أو هم)، (نكون أو لا نكون)، ويدعو إلى (الترانسفير) - الترحيل الجماعي للفلسطينيين (١٣٢).

وبعد هذا العرض لأهم أفكار الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة، ومواقفها تجاه القضايا الخارجية وخاصة الصراع العربي الصهيوني يتضح أنها لا تختلف حول الهدف النهائي، وإن اختلفت في لغة التعبير عن ذلك الهدف أو في مستوى التشدد وتوقيت تحقيقه، كما يتضح أن تقسيم الأحزاب السياسية في إسرائيل إلى أحزاب عمالية وأخرى يمينية ما هو إلا تقسيم شكلي، وخاصة أن لعبة اليمين واليسار تنتهي عند الاتفاق على تحقيق حلم (إسرائيل الكبرى)، وجلب يهود العالم إلى فلسطين، وتكثيف الاستيطان، وضم الأراضي المحتلة، والموقف من القدس، وشروط السلام الإسرائيلية، كما أن هذه اللعبة تنتهي عند نقطة عودة هذه الأحزاب إلى التعاليم الدينية لتبرير مواقفها فلا يبقى خلاف بين يمين ويسار رغم اختلافها في مستوى موقفها من الدين في الدولة، كما أن هذا التمييز بين يمين ويسار ربما ينطبق على المسائل الداخلية والتنافس بين تلك الأحزاب لكسب الناخبين، أما بشأن المسائل الخارجية فتكاد تكون مواقفها واحدة مع اختلاف في الدبلوماسية، وهذا ما يؤكد فكرة الأحادية الحزبية العائدة إلى المفهوم الصهيوني المشترك، وتظهر هذه النتيجة واضحة في قول أستاذ يهودي أمريكي متخصص في العلوم الاجتماعية: (لا يوجد فرق بين الاشتراكية والليبرالية*، عندما أكون في الولايات المتحدة فأنا ليبرالي، وعندما أكون في إسرائيل فأنا اشتراكي) (٣٧:٢١٤).

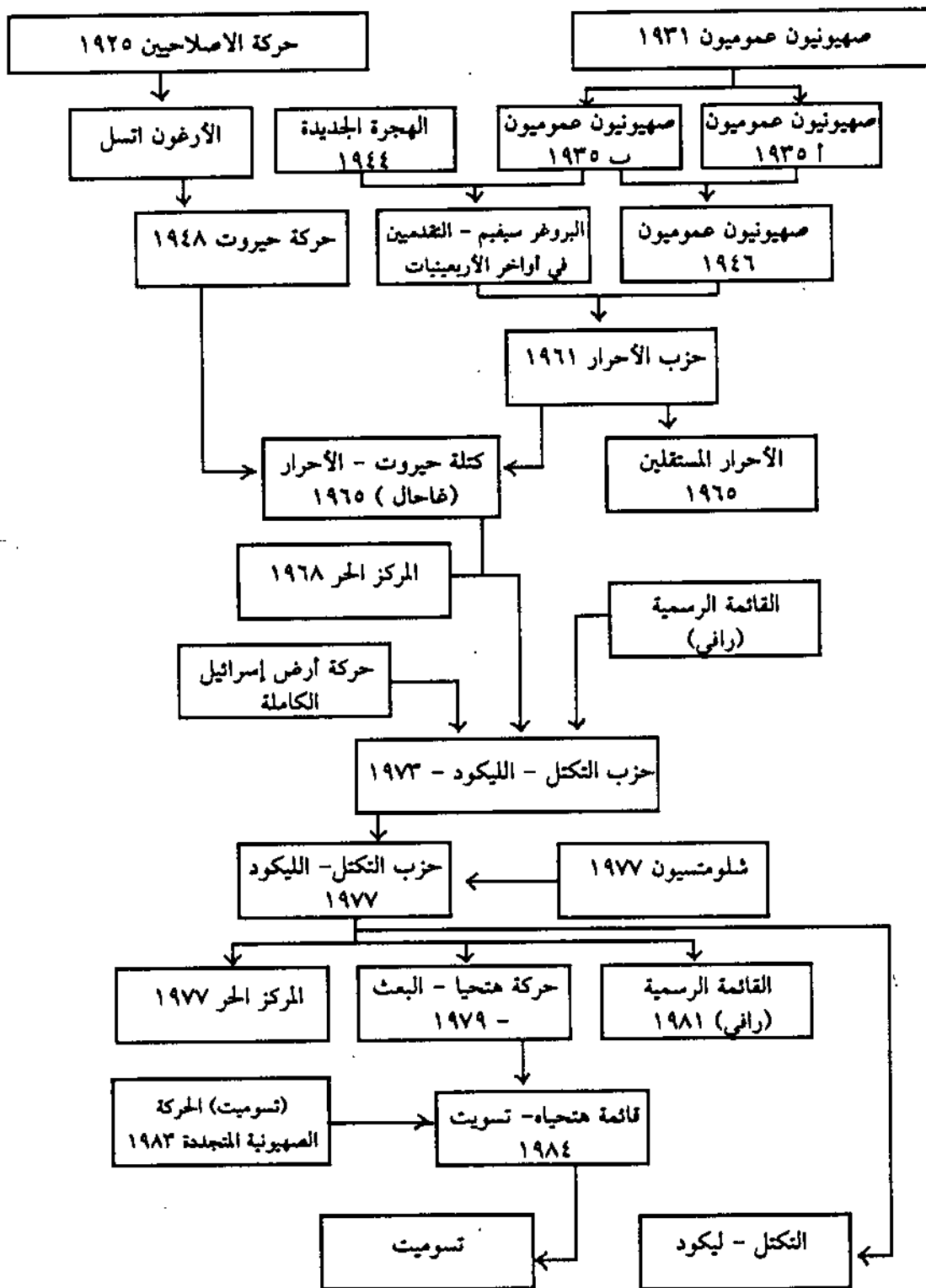
* الليبرالية: أي التحررية أو حرية الفرد.

التجمع العمالي - المعراخ



المصدر (٨٩)

التكتل - الليكود



المصدر (٨٩)

المبحث الخامس

البعد الديني في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

إن مفهوم المؤسسة العسكرية في إسرائيل يشير إلى تنظيم ضخم يشمل هيئة أركان الجيش بأسلحته البرية والبحرية والجوية ، وأجهزة المخابرات السياسية والعسكرية ، ومعاهد الدراسات الاستراتيجية ، وكل ما يتعلق بالصناعات العسكرية ، والمفاعلات النووية ، وبعض الأجهزة ذات الأهمية الاستراتيجية ، مثل الموانئ والطيران المدني . .

نشأ الجيش الإسرائيلي رسمياً بموجب القرار الصادر في ٢٦ آيار ١٩٤٨ ، أي بعد ١٢ يوماً من اعلان قيام الكيان الصهيوني (٢١٥) ، وقد اطلقوا عليه (جيش الدفاع الإسرائيلي) للإيحاء بعدم وجود نوايا عدوانية ، وكما اشرنا سابقاً فقد تحولت الأجنحة المسلحة في المنظمات العسكرية الصهيونية إلى الجيش عشية قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، ومنذ ذلك الوقت يقوم الجيش الإسرائيلي على أسس أربعة (١٤) :

١- جيش نظامي صغير . ٢- التجنيد الإجباري .

٣- الاحتياط . ٤- الدفاع الإقليمي القائم على المستوطنات .

إن المؤسسة العسكرية تمد نشاطاتها لتشمل جميع مرافق المجتمع في إسرائيل ، الأمر الذي وصف بـ (عسكرة المجتمع الإسرائيلي) ، وهو الذي عبر عنه بن غوريون بمفهوم (جيش المواطنين) (٢١٥) ، وكذلك يمتد نفوذ المؤسسة العسكرية ليشمل (الأرض والسكان) وذلك من خلال الشعار الصهيوني (كل البلاد جبهة وكل الشعب جيش) (٢١٦) ، وهذا يعني أن النخبة العسكرية لا يقتصر تواجدها على وزارة الدفاع وحدها ، إنما تلعب دوراً بارزاً وتملك نفوذاً واسعاً في اتخاذ القرار ، لدرجة أن السياسة الخارجية كانت تحت سيطرة المؤسسة العسكرية لفترة طويلة (١١٩) ، وخاصة خلال تولي بن غوريون رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع في آن واحد كما أشرنا سابقاً ، إن تطور الأحداث السابقة على حرب ١٩٦٧ تشير إلى مدى نفوذ النخبة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي ، حيث تم إجبار الحكومة على إعادة (موشيه دايان) وزيراً للدفاع .

ولقد رأينا في المبحث الثاني من هذا الفصل أن العنف والتزعة العدوانية وعسكرة المجتمع الإسرائيلي هي من أهم نتائج الثقافة السياسية ذات الأصول الدينية ، ورأينا كيف

اسهمت التوراة في غرس هذه المفاهيم في الشعارات الصهيونية والتفكير السياسي والممارسات العملية التي تجسدت في المجازر التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ، وكذلك هدم القسرى والمدن التي بلغ عددها ٣٩٤ قرية وبلدة منذ عام ١٩٤٨ (٢١٧) .

ولكننا لسنا هنا بصدد الحديث عن تنظيم الجيش ووحداته ، وتدريبه وتسليحه ونفقاته العسكرية ومخططاته التي تعتمد على المفاجأة والهجوم الحاسم والحرب الخاطفة والتضليل والحرب النفسية ونقل المعركة إلى أرض العدو . . . ، لأن هذه الأمور تقع ضمن اجتهادات القادة العسكريين ، ولأن لكل دولة من الدول خططها وأنظمتها العسكرية وتدريبها الخاص ، وإنما نحن بصدد مناقشة الفكر العسكري في إسرائيل ذي العلاقة بموضوع الدراسة ، والذي يعود إلى جذور دينية وتختص بها إسرائيل وحدها من دون دول العالم ، وخاصة أن المذهب العسكري في إسرائيل يختلف عن معظم المذاهب العسكرية الأخرى بتبنيه لتعاليم الدين اليهودي فيما يتعلق بشؤون القتال والأمور المعنوية (٢١٨) ، وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

أولاً: إن التاريخ اليهودي القديم هو منهل الفكر العسكري المعاصر ، وخاصة أن هذا التاريخ كما تخبر التوراة كان بشكل رئيسي تاريخاً عسكرياً (١٤) ، وقد انعكس هذا التاريخ في الواقع العسكري الإسرائيلي في عدة جوانب ، منها :

١- يتم قسم الطاعة في الجيش الإسرائيلي على قمة قلعة مسعدة بين القدس والبحر الميت ، وما ينص عليه (. . . لن تسقط مسعدة مرة أخرى) وذلك في إشارة إلى عدم الاستسلام ، إذ أن (مسعدة) هي القلعة التي صمد فيها اليهود في حربهم مع الرومان عام ١٣٥ قبل الميلاد كما تزعم الروايات الإسرائيلية ، حيث فضلوا الموت على الاستسلام وسقطت (مسعدة) آخر قلاعهم (٢١٩) ، لذلك فإن هذا القسم يعني أنه (لن يخرج اليهود مرة أخرى من فلسطين) .

٢- يقوم الفكر العسكري الإسرائيلي على ربط ما يسمونه (بالتاريخ العسكري اليهودي) مع واقع المؤسسة العسكرية الحالية ، فيدعي هذا الفكر وجود علاقة بين معارك العبرانيين في الماضي السحيق وحروب إسرائيل في الزمن الحديث ، ويعقد

المقارنات بين فرسان داود وسليمان وبين دبابات (حاييم لاسكوف) و (إسرائيل طال) ، ويقوم على تدريس معارك داود ضد جالوت وجدعون ضد المديانيين على جبل جلعاد ، ويث هذا الفكر العسكري ما مفاده أن الجيش الإسرائيلي الحالي رغم أنه جيش فتي إلا أنه من أقدم جيوش العالم ، لأن تاريخه لا يبدأ مع تأسيس الدولة وإنما يعود إلى المحاربين القدامى أمثال موسى وداود وسليمان ويوشع وجدعون وباركوخا ، الذين كانوا رجال حرب ورجال دين في آن واحد (٢١٨) *

٣- بناء على الربط السابق فإن الفكر العسكري الإسرائيلي يعمل على اقناع الجنود الإسرائيليين بأنهم يقومون بمهمة الهية ' لتنفيذ وصايا رب الجنود والوعد الالهي بالسيطرة على أرض الميعاد ' (٢٢٠) ، ولذلك فإن الانتماء إلى الجيش الإسرائيلي هو ' امتياز مقدس ' وكناية عن فعل ديني ومعنى روحي ، لأن ' التوراة والسيف قد نزلا معاً من السماء ' (٢١٩) ، وهذا ما أكدته الحاخام (تسفي يهودا كوك) - مؤسس مدارس بني عكيفا الدينية التي اشرنا إليها سابقاً - حين كتب عام ١٩٦٠ (إن الجيش الإسرائيلي كله مقدس لأنه يمثل حكم شعب الله على أرضه) (١٤٨ : ١٥) ، ويسبب هذه المهمة الإلهية ' فإن وحدات الجيش الإسرائيلي لا تشعر بالخطأ أو الخطيئة عندما ترتكب المجازر وتهدم القرى ، لأنها تعتقد بأهمية الرسالة التي تقوم بها ، ولأن (يوشع) فعل ذلك في تدميره للقرى وحرقة للمدن وخاصة أريحا، كما أن الاعتقاد بهذه المهمة الإلهية يشكل ظاهرة خطيرة من أجل (عسكرة اللغة الدينية أو حتى ربما جعلها فكراً دينياً) باعتراف يهوشفاط هركابي (٤٨) ، وهكذا يتحقق العنف والتزعة العدوانية كنتيجة للثقافة السياسية ذات الأصول الدينية التي تحدثنا عنها في المبحث الثاني من هذا الفصل .

٤- وبناء على ما اتصف به هؤلاء ' المحاربون القدامى ' الذين كانوا رجال دين

* جدعون : قائد عسكري ورد اسمه في التوراة ، قاد (٣٢) ألف شخص ضد أهل مدين (المديانيين) جالوت : عنو لبني إسرائيل قتله داود عليه السلام
باركوخا: قائد ثورة اليهود ضد الرومان عام ١٣٥ قبل الميلاد .
جلعاد : جبال في الأردن

ورجال حرب فقد اشتهرت في إسرائيل عبارة (شعب له دين أصبح له جيش) لأن الدين هو الذي ظل يحمي اليهود مئات السنين كما يقولون قبل قيام الدولة ، والجيش هو الذي سيحميهم في الدولة ، وفي أول دورة برلمانية عام ١٩٤٩ كان الشعور العام بأنه (بغير الجيش لم تقم هذه الدولة ، وبغير الدين لم يقم هذا الجيش) ، ومن هنا يظهر التعاون بين الحزب الحاكم الذي يتولى وزارة الدفاع ، وبين الأحزاب الدينية التي تتولى وزارة الشؤون الدينية (١١٤) .

ثانياً : لقد انعكس هذا الفكر العسكري في تصورات القادة العسكريين الإسرائيليين ، فهذا بن غوريون يعتبر الجيش الإسرائيلي 'خير مفسر للتوراة' لأنه ساعد 'الشعب اليهودي' على الاستيطان على ضفاف نهر الأردن ، مفسراً بذلك ومحققاً لكلمات أنبياء العهد القديم (١٣١) ، وينظر بن غوريون للقوة العسكرية الإسرائيلية نظرة تاريخية فلسفية حيث يقول (سنكون مفندين للتاريخ اليهودي من زمن موسى ويوشع إلى أيام جيش الدفاع الإسرائيلي إذا طرحنا جانباً قيمة القوة المادية ، ومنذ عهد الأنبياء إلى عهد (اينشتاين) * لم تقبل العبقرية اليهودية ازدواجية المادة والروح) (٦٢ : ٤٠) .

وفي تعليقه على عدوان ١٩٥٦ قال (إن البلدان التي لم يستطع يوشع أن يحررها ، حرّرها جيش الدفاع الإسرائيلي في أيامنا هذه) (١٦ : ٢١٩) .

وهناك موشيه دايان الذي كان وزيراً للدفاع في حرب ١٩٦٧ ، قال عن تلك الحرب (كنا نشعر أننا في جانب الله) ، وقال (إن جيشنا ليست مهمته الأساسية حماية الصناعات ، وإنما رسالته حماية المقدسات ، وعلى هذا الأساس يتدرب ويقاوم) ، وقد فسّر دايان الانتصارات الإسرائيلية في حروبهم مع العرب بأنها تعود إلى (تمسك اليهود بالعبقيرة التي صهرتها آلاف السنين من التشرّد والاضطهاد ، وتصميمهم الأكيد على تأمين بقاء إسرائيل كاملة ، كل واحد منا حارب من أجل شيء : هو مزيج من الحب والإيمان والوطنية ، وكنا نشعر أننا نقاتل لمنع سقوط الهيكل الثالث) (٧٤ : ٧١) .

وعندما احتل الجيش الإسرائيلي مدينة القدس عام ١٩٦٧ هب حاخام الجيش يتفخ في البوق اليهودي القديم ويخاطب الجنود (لقد جاء اليوم العظيم لأمة إسرائيل ، سوف

* اينشتاين : هو فيزيائي وعالم رياضيات يهودي ألماني ، حصل على جائزة نوبل في الفيزياء عام ١٩٢٢

يساعدكم رب المعارك ويوصلكم إلى النصر) (٢١٩:١٣).

وفي اعقاب الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ نشرت صحيفة (هارتس) الإسرائيلية في ٥ تموز ١٩٨٢ على لسان حاخام في الجيش قوله (علينا أن لا ننسى أجزاء التوراة التي تبرر الحرب ، فنحن نؤدي واجبا ديني بوجودنا هنا ، فالنص المكتوب يفرض علينا واجبا دينياً هو : أن نغزو أرض العدو) (٧٢:٣٨).

ثالثاً: يوجد في الجيش الإسرائيلي جهاز خاص اسمه (الحاخامية العسكرية) ، وهو سلطة مستقلة تضم عدة أجهزة لمتابعة النشاطات الدينية وإصدار النشرات وتوزيع التوراة ومراعاة حرمة السبت وطعام (الكوشير) في الجيش ، وغير ذلك من مجالات الحياة الدينية (٢٢١) ، كما يعمل رجال الدين في الجيش على بث المفاهيم الدينية اليهودية ، وفي كل وحدة عسكرية يوجد حاخام عسكري وكنيس ، ويجري بانتظام لقاء الموعظ والمحاضرات الدينية لبث الروح العسكرية (٧٨) ، ولا يقتصر دور الحاخامية العسكرية على توفير (الملائمة الدينية) في الجيش وإنما يبرز دور حاخام الجيش في قضايا جوهرية تتعلق بالسياسة الخارجية واتخاذ القرار ، مثل الاستيطان والأرض المحتلة والقدس وغيرها ، وكانت تصريحات (شلوموغورين) الذي شغل هذا المنصب مدة طويلة مثلاً على ذلك ، كما مر معنا في الفصول السابقة .

رابعاً: إن تدين الشخص أصبح سبباً للإعفاء من الخدمة العسكرية ، فبالرغم من أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أقيم فيها نظام الخدمة الإجبارية للنساء (١٤) ، إلا أن الأحزاب الدينية نجحت في إصدار قانون يعفي النساء المتدينات من التجنيد الإجباري إذا أقسمت المرأة أمام حاخامين أن معتقداتها الدينية دقيقة لدرجة أن الخدمة العسكرية تتناقض مع إيمانها الديني وطريقتها في الحياة (٢٢٢) ، كما نجحت الأحزاب الدينية التابعة للاتجاه الثاني (الديني الأرثوذكسي بزعامه اغودات إسرائيل) في إصدار قانون آخر يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية إذا ما رغبوا في ذلك ، لكن طلاب المدارس الدينية من الاتجاه الأول (الديني الوطني بزعامه المقدال وغوش ايونيم) عارضوا الإعفاء وطلبوا بالانخراط بالجيش تنفيذاً لوصايا الحاخام (تسفي يهوداكوك) الذي يعتبر الانتماء للجيش (امتيازاً مقدساً) ، وكان قادة الجيش يفضلون الشبان المتدينين على غيرهم من

الجنود (١٤٨).

خامساً : كما انعكس هذا الفكر العسكري في تطبيق السياسة الخارجية القائمة على التوسع ، فعندما يصف (شلوموغورين) حياخام الجيش الإسرائيلي حروب إسرائيل بأنها حروب مقدسة : الأولى عام ١٩٤٨ كانت حرب التحرير والثانية عام ١٩٥٦ كانت لتأمين استمرارية الدولة ، والثالثة عام ١٩٦٧ كانت تحقيقاً لنبوءات أنبياء إسرائيل ، فإن هذا يعني أن هناك استعداداً لحروب مقبلة لأن تلك النبوءات لم تكتمل بعد (١٨٦) ، وكما يعني أن التوسع الذي تحقق بهذه الحروب ليس نهاية المطاف ، لأن نبوءات أنبياء إسرائيل تدعو إلى إقامة مملكة إسرائيل بين النيل والفرات ، ولذلك فقد أدلى زعماء المؤسسة العسكرية بحديث صحفي إلى صحيفة (جيروزاليم بوست) الإسرائيلية في ١٢ آيار ١٩٥١ أكدوا فيه وقوفهم في طليعة المطالبين بدولة تشتمل على الحدود التاريخية لإسرائيل (٧١) .

وبالرغم من التوسع الكبير الذي حصلت عليه إسرائيل عام ١٩٦٧ فقد شدد بن غوريون على ضرورة زيادة تعاظم دور المؤسسة العسكرية ، وذلك لأن السبيل الوحيد لاقناع العرب باقرار السلام وقبول الصلح ليس إلا في مرأى إسرائيل القوية (٢١٩:٤٩) . كما أن الفكر العسكري الإسرائيلي المرتبط بالتاريخ اليهودي القديم يؤثر لدى الجندي الإسرائيلي في تصويره للأرض والإنسان ، الأرض التي يحتلها ولكنه يفهم أنه يحررها ، والإنسان الذي يقتدي به (يوشع) مما يدفعه إلى ارتكاب أبشع الأساليب ضد عدوه من أجل تلك الأرض .

الفصل الرابع
أثر البعد الديني في السياسة الإسرائيلية
تجاه الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

لما كانت السياسة الخارجية عبارة عن عملية تفاعل بين مجموعة من المدخلات لتؤدي إلى مخرجات معينة، فإن تفاعل العوامل السابقة مع بعضها البعض (الفصل الثالث) ومع الأسس التي قامت عليها إسرائيل (الفصل الثاني) أدى إلى سياسة إسرائيلية تركز بالدرجة الأولى على المفهوم الصهيوني للصراع العربي الصهيوني، بل أن هذا الصراع يعتبر محور سياسة إسرائيل الخارجية سواء في المنطقة أو في العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى في العالم.

والمخرجات هنا عبارة عن المواقف الإسرائيلية تجاه القضايا المتعددة، حيث تنبع تلك المواقف من الايديولوجية الصهيونية والثقافة السياسية المشتركة، وترسخ في برامج الأحزاب السياسية ومواقف زعمائها، وتؤكد في سلوك المذهب العسكري وقيادته، وتضغط من أجلها كافة أجهزة المؤسسة الدينية، حيث تتحدد هذه المخرجات في المواقف التالية :

١- رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار نهر الأردن الحدود الآمنة في ظل الظروف الحالية، وبالتالي رفض إقامة دولة فلسطينية.

٢- تكثيف الاستيطان في هذه المناطق، وتوسيع المستوطنات القائمة وعدم إخلائها.

٣- اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، واستحالة تجزأتها ، ورفض طرح موضوع القدس في أي مفاوضات محتملة، أو وجود ممثلين فلسطينيين عن شرقي القدس في تلك المفاوضات.

٤- الاستعداد لإجراء مفاوضات ' من أجل احلال السلام ' مع الدول العربية ولكن من خلال مفاوضات مباشرة ودون شروط مسبقة، ورفض مبدأ الأرض مقابل السلام.

٥- انكار وجود شعب فلسطيني، واعتبار فلسطيني الأراضي المحتلة (عرب أرض إسرائيل)، والقبول بوجودهم في (أرض إسرائيل) مقابل تسليمهم بالسيادة اليهودية.

٦- اعتبار إسرائيل ممثلة لجميع يهود العالم، واستمرار الاتصال بهم وتشجيع هجرتهم إلى فلسطين، واعتبار تلك الهجرة عاملاً أساسياً في بقاء الدولة واستمرارها.

٧- ربط إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى بمدى ما يتمتع به اليهود من

حرية في تلك الدول.

بناء على ماسبق فإن إسرائيل ترفض جميع قرارات الأمم المتحدة المتعارضة مع هذه المواقف الإسرائيلية (٢٢٣)، ودون أن تكثرث بالقرارات الدولية والتصريحات العربية وغيرها فإنها تستمر في تحقيق برامجها الرامية إلى تحقيق التوسع الصهيوني المزدوج :

- توسع في الأرض باحتلال المزيد منها، ومصادرتها وبناء المستوطنات فيها.
- توسع في السكان بجلب المزيد من المهاجرين اليهود وإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم.

وهذان الأمران متلازمان في السياسة الإسرائيلية، أي أنه كلما حصل توسع في الأرض فإن ذلك يتطلب احضار المزيد من المهاجرين، وإذا حصلت موجات كبيرة من المهاجرين فإن ذلك يتطلب احتلال المزيد من الأرض أو مصادرتها لبناء المستوطنات عليها واستيعابهم فيها، هذا ما أثاره رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (اسحق شامير) في تعليقه على موجة المهاجرين اليهود الواسعة من الاتحاد السوفياتي - سابقاً- ما بين ١٩٨٨-١٩٩٠ بقوله (هجرة كبرى بحاجة إلى إسرائيل كبرى) (٢٢٤: ٢٠٩).

وهذا التلازم في السياسة الإسرائيلية يشير إلى أن الآية التوراتية التي تجمع الأرض والإنسان (لك ولنسلك من بعدك اعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات) أصبحت برنامجاً سياسياً وعسكرياً في السياسة الإسرائيلية (٥٢).

لذلك سنبحث في هذا الفصل تأثير البعد الديني في السياسة الإسرائيلية بشأن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وما يتعلق بها من قضايا الهجرة والاستيطان والقدس والسلام، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : البعد الديني في التصور الإسرائيلي للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ والزعماء الإسرائيليون يناقشون مستقبل المناطق المحتلة، وكانت مناقشاتهم تدور حول تصورين لهذه المناطق، يقوم أحدهما على اعتبارات أمنية، والآخر على اعتبارات دينية وتاريخية، وقد عبر مشروع (يغثال لون) عام ١٩٦٨ عن

التصور الأول فيما عبرت خطة (موشيه دايان) عن التصور الثاني * ، ولعل الاختلاف الرئيسي بينهما هو أن (دايان) يؤمن بضم المناطق المحتلة 'كحق تاريخي وديني ' ، بينما يعتبرها (الون) مسألة أمنية قابلة للنقاش (١٩) ، دون أن يلغي أحدهما الاعتبار الآخر، حيث يؤكد (يغثال الون) الرابطة التاريخية في تصريح آخر فيقول (... إنها الأساس المعنوي والسياسي لضم مناطق جديدة إلى سيادة إسرائيل استجابة لأقدم الاحتياجات الروحية للشعب اليهودي)(٢٢٥:٢٣٢) ، ويجمع (دايان) مرة أخرى بين البعدين الأمني والديني فيقول (يجب أن يدرك العالم الخارجي أنه بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تعلقها إسرائيل على كل من شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ومضائق تيران، فإن سلسلة الجبال الواقعة غربي نهر الأردن تقع في صميم التاريخ اليهودي)(١٤١:٥٩٧).

إلا أن الإدعاء الإسرائيلي بالحدود الآمنة والعمق الأمني الذي تمثله الضفة الغربية أو هضبة الجولان أصبح في موضع شك عندما امتلك العرب الأسلحة المتطورة القادرة على الوصول إلى قلب تل أبيب والمدن الإسرائيلية الأخرى، كما أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يسبب القلق الأمني لإسرائيل وليس الاستقرار الأمني، وذلك بسبب مواصلة جهاد الشعب الفلسطيني ومقاومته لهذا الاحتلال بكل أشكال الجهاد والمقاومة، والانتفاضة الفلسطينية الحالية أكبر دليل على عدم الاستقرار الأمني بسبب استمرار الاحتلال، ورغم كل ذلك فإن إسرائيل تصر على الاحتفاظ بتلك المناطق وعدم الانسحاب منها، فهل يعود ذلك إلى اعتبارات أمنية أم أن الحقيقة تكمن في الاعتبارات الدينية والتاريخية ؟ إن الإجابة على ذلك يكشفها التصور الإسرائيلي للأراضي المحتلة والذي نوضحه فيما يلي :

١- الضفة الغربية :

منذ حزيران ١٩٦٧ تعتبر إسرائيل جميع الأراضي المحتلة "أراضٍ محررة" ، وهي تبني تصوراً للضفة الغربية على الاعتبارات التالية :

* لم يعرف الكثير عن مشروع دايان، أما مشروع الون فهو يقوم على إنشاء نظام دفاعي من خلال ضم مناطق من الأراضي المحتلة إلى الدولة اليهودية مثل شريط عرضه ما بين ١٠-١٥ كيلو متر على امتداد غور الأردن، وبضعة كيلومترات بين القدس والبحر الميت، وكذلك منطقة جبل الخليل، إضافة إلى إقامة المستوطنات والقواعد العسكرية الدائمة، وكذلك ضواحي مأهولة باليهود حول القدس.

١- الوعد الإلهي : حيث ذكر (مناحيم بيغن) عام ١٩٧٨ أمام ٨٠٠ من الإنجليز المجتمعين في القدس (لست أخجل من تأسيس حق إسرائيل في الضفة الغربية على أساس وعود توراتية)(١٥٠:٨٥).

٢- الحق التاريخي : حيث أطلقت إسرائيل منذ كانون أول ١٩٦٧ على الضفة الغربية اسم (يهودا والسامرة)(٢٢٧)، وذلك في إشارة إلى مملكتي إسرائيل القديمة في فلسطين : مملكة (يهودا) في الجنوب وعاصمتها القدس (اورشليم)، ومملكة(السامرة) في الشمال وعاصمتها نابلس (شكيم)، مما يعني أن التسمية هي تسمية دينية (٢٢٨) وليس مجرد تقسيم جغرافي، وقد أفصح عن ذلك (موشيه دايان) حين قال (إن صلات الشعب اليهودي بوطنه التاريخي لا يمكن أن تقاس بالكيلومترات، ومن الصعب استبعاد (يهودا والسامرة) من رقعة الوطن التاريخي)(١٤١:٦٠٤)، والأوضح من ذلك هو رد (مناحيم بيغن) إلى الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) على مبادرته للسلام عام ١٩٨٢ (مبادرة ريغان) *، حيث جاء في رسالة بعثها إليه : (سيدي الرئيس... إن ما يطلق عليه من قبل بعضهم الضفة الغربية هو (يهودا والسامرة)، وحقائق التاريخ البسيطة هذه لن تتغير أبداً، هناك من يحاول الالتفاف على هذا التاريخ، ويمكن لهم الاستمرار في هذا الالتفاف كما يرغبون، ولكنني سأتمسك بالحقيقة التي تنص على أنه قبل ألفي عام كانت هناك مملكة يهودية في يهودا والسامرة، وهناك مسجد ملوكنا للرب، وهناك تنبأ أنبياؤنا بالسلام الأبدي)(٣٧:٧٢).

٣- الأماكن المقدسة وحيث تدعي إسرائيل وجود بعض الأماكن اليهودية المقدسة في الضفة الغربية فإنه يتحدد موقفها كما يلي :

أ- القدس : وقد افردنا لها جانباً خاصاً لأهميتها.

ب- الخليل : تبرر (غولدماثير) رئيسة الوزراء الإسرائيلية السيطرة على مدينة الخليل في مذكراتها (... حيث دفن هناك الآباء المذكورون في التوراة، وبالتالي فهي عاصمة الملك داود قبل انتقاله إلى القدس...، ولم تكن الخليل سوقاً تجارياً، لقد كانت تمثل عقيدة

* مبادرة ريغان: طرح الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) مبادرته في ١٩/٩/١٩٨٢، تتفق كثير من بنودها مع ما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد من حيث الحدود الآمنة لإسرائيل وعدم العودة إلى حدود ٥ حزيران ١٩٦٧، ورفض إقامة دولة فلسطينية، واقتراح حكم ذاتي للفلسطينيين مرتبط مع الأردن، ...

تشمل الضفة الغربية التي لا تقل قدسية عن تل أبيب، لأن تل أبيب تأسست قبل سبعين سنة، أما أريحا فقد تأسست قبل ستة آلاف سنة(٢٣٠:٢٢٦).

هـ - بيت لحم : حيث يوجد فيها قبر (راحيل) التي يدعي اليهود أنها كانت زوجة أحد الأنبياء، مما أصبح اليوم مزاراً يتوجه إليه اليهود والسياح الأجانب.

وبعد قدسية هذه الأماكن في التصور الإسرائيلي فإن السؤال الذي يطرح هو : هل يمكن لإسرائيل أن تنسحب من هذه المناطق المحتلة من الضفة الغربية التي تعتبر في التقاليد اليهودية (قلب الأمة اليهودية)(٢) لو توفر لها الأمن وتحقق لها السلام ؟ لقد أجاب (مناحيم بيغن) على هذا السؤال بالنفي القاطع حتى في ظل مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل، ففي يوم استقبال السادات في الكنيست الإسرائيلي في ٢٠/١١/١٩٧٧ ألقى (بيغن) خطابه الذي ذكر فيه (... نحن لم نستول على أرض غربية، بل عدنا إلى وطننا، فالرابطة بين شعبنا وبين هذا البلد أبدية)(١١:٧٣)، كما أن إسماعيل فهمي الذي كان وزير الخارجية المصري واعترض على الصلح مع إسرائيل يذكر فصلاً من مجادلات (بيغن) الذي كان يؤكد (أن أمتنا ولدت في يهودا والسامرة وليست في حيفا، وليست بالذات في تل أبيب، وفي يهودا والسامرة ظهر أنبياؤنا بنبواتهم، وظهرت الثقافة اليهودية القديمة، والتي منها تربينا حتى يومنا هذا، إن ' يهودا والسامرة ' كانت أرضاً محتلة من الأردنيين...)(٢٣١:٤٥٤).

إن قول (بيغن) هذا لا يؤكد قدسية الضفة الغربية بالنسبة لليهود فحسب، وإنما يقدمها على تل أبيب وحيفا وغيرها من الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨، فهل يعتقد العرب مثلاً بأن إسرائيل يمكن أن تنسحب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وهي تراها مقدسة أكثر من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ؟ لقد وقف الحاخام (تسفي يهودا كوك) مؤسس الاتجاه الديني الوطني الذي أشرنا إليه في مبحث المؤسسة الدينية وأعطى الجواب حول ذلك بقوله (أقول لكم وبشكل واضح وجلي بأن التوراة تحرم علينا أن نسلم ولو بوصة واحدة من أرضنا المحررة فنحن لم نحمل أراضٍ أجنبية... نحن نعود إلى وطننا... إلى ميراث أسلافنا، ليست هنا أية أرض عربية، إنها فقط الأرض التي أورثها الله لنا، وكلما تعود العالم على ذلك كلما كان الوضع أفضل لهم ولنا جميعاً)(٤٨:١٧٥).

٢- قطاع غزة:

لم نجد في التصور الإسرائيلي لقطاع غزة أية مواقف أو تصريحات خاصة تنطوي على بعد ديني سوى أنه يقع ضمن الأرض المشمولة بين النيل والفرات، لذلك وبعد أن لم تستطع السلطات الإسرائيلية السيطرة التامة على قطاع غزة بعد مرور خمس سنوات على الانتفاضة الفلسطينية المباركة فقد ظهرت دعوات من داخل الكنيسة تطالب بالانسحاب من القطاع حتى ولو من طرف واحد.

٣- الجولان :

من الواضح أن مرتفعات الجولان ذات أهمية استراتيجية بالغة للدولة التي تسيطر عليها، وتردد القيادات الإسرائيلية أن الضرورات الأمنية هي مبرر احتلال الجولان، إلا أننا نجد بعداً آخر في التصور الإسرائيلي للجولان وهو البعد الديني، فعندما نفى الوزير (يسرائيل بارزيلي) - من حزب مابام- وجود روابط توراتية وتاريخية في مرتفعات الجولان، سارع وزير العمل وقتها (يغثال الون) إلى انتقاده، وقال (الجولان قطعة من أرض إسرائيل القديمة، لا تقل أهمية عن الخليل ونابلس، ألم يكن يفتاح قاضياً ؟) (١٤١: ٥٩٨)، وذلك في إشارة إلى (يفتاح الجلعاوي) أحد قضاة بني إسرائيل الذي يدعي (يغثال الون) أنه كان يسكن في الجولان، وقد ورد ذكره في التوراة (وكان يفتاح الجلعاوي جبار بأس وهو ابن امرأة زانية، وجلعاد ولد يفتاح...) سفر القضاة ١١/١.

كما يظهر ذلك البعد الديني بعد القرار الصهيوني بضم الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها في ١٣ كانون أول ١٩٨١، حيث ألقى (مناحيم بيغن) رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك خطاباً في الكنيسة أرجع فيه أسباب ذلك القرار إلى أسباب أمنية وأسباب تاريخية (إن الجولان كان لأجيال عديدة جزءاً لا يتجزأ من وطننا) (٢٣٢: ٢٧٠).

٤- سيناء :

احتلتها القوات الإسرائيلية مرتين وانسحبت منها مرتين، فقد احتلتها في تشرين أول ١٩٥٦ خلال العدوان الثلاثي - البريطاني الفرنسي الإسرائيلي - على مصر، وانسحبت منها عام ١٩٥٧ بتأثير الضغوط الأمريكية، ثم احتلتها في حزيران ١٩٦٧ وانسحبت منها عام ١٩٨٢ بموجب اتفاقيات كامب ديفيد.

يظهر البعد الديني في التصور الإسرائيلي لسيناء في قول بن غوريون عقب احتلالها عام ١٩٥٦ (إن التقدم البطولي الذي احرزته قوات الدفاع الإسرائيلية قد جدد صلة الوطن بجبل سيناء) (٤٦: ٢٣٣)، وذلك في إشارة إلى الجبل الذي كلم الله فيه موسى عليه السلام، حيث أكد هذا المعنى الخاخام الأكبر في إسرائيل عام ١٩٥٦ حين قدم نسخة من التوراة لقائد العدوان، وقال مخاطباً الجنود (إنكم ستدخلون تراباً مقدساً لأنه في هذه الأرض استلم معلمنا موسى الكتاب المقدس) (٢٨: ٢٣٤).

لذلك فإن بن غوريون يعتبر سيناء جزءاً من ' الوطن اليهودي '، وذلك في تحديده لأهداف عدوان ١٩٥٦، وهي (٢٣٣):

١- تخطيط قوى العدو في سيناء.

٢- تحرير جزء من أرض الأجداد الموجودة تحت سيطرة أجنبية.

٣- ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس.

ويذهب بن غوريون بعيداً حين يربط سيناء وخليج العقبة والبحر الأحمر بالتاريخ اليهودي فيقول مخاطباً الجنود الإسرائيليين: (لقد انجزتم أشياء ربما كانت أهم من أية مسألة سياسية أو دفاعية، لقد أعدتمونا إلى أعظم لحظات حياتنا الحاسمة مجدداً في تاريخنا، لقد أرجعتمونا إلى المكان الذي أعطينا فيه القانون، وفيه كلفنا من الرب بأن نكون شعباً مختاراً، لقد رأينا أمام أعيننا الآيات التي لا تموت، تحيا من جديد: الآيات التي أنبأتنا عن رحيل أجدادنا من مصر وعن وصولهم إلى صحراء سيناء... لقد بدأت ملاحظتنا البحرية في البحر الأحمر منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام، وأثناء حكم سليمان، وكانت ايلات المرفأ العبري الأول للملك يهودا حتى أواسط القرن السادس، أي حتى قبل أربعة عشر قرناً، وكانت هناك جالية يهودية متشرة على جزيرة ' يوتفات ' التي تقع جنوب خليج العقبة، والتي حررها جيشنا أخيراً، هذه الجزيرة تدعى ' اليوم ' تيران ' (١٧: ٢١٩).

أما سبب انسحاب إسرائيل من سيناء واعادتها للسلطات المصرية عام ١٩٨٢ فنسعود

له عند توضيح التصور الإسرائيلي للسلام في هذا الفصل.

٥- جنوب لبنان :

احتلت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان عام ١٩٨٢، ووصلت إلى العاصمة بيروت،

ثم انسحبت عام ١٩٨٣، ولكنها لا تزال حتى الآن تسيطر على منطقة الجنوب فيما تسميه (الحزام الأمني) الذي تبلغ مساحته حوالي ١٠٠٠ كم^٢.

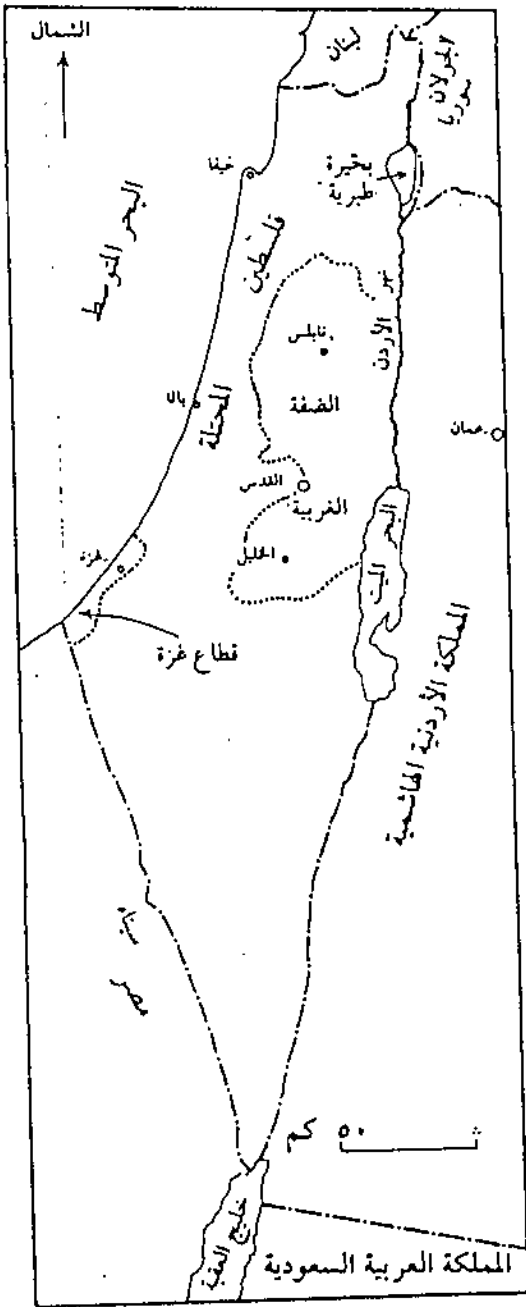
تتذرع السلطات الإسرائيلية في تبريرها لاحتلال جنوب لبنان بتعرض المستوطنات اليهودية في الجليل والمدن الإسرائيلية في الشمال لعمليات فدائية تنطلق من جنوب لبنان، وإضافة إلى هذا البعد الأمني الذي تستر إسرائيل خلفه فإنها تقوم بسرقة المياه اللبنانية وتحويلها إلى المستوطنات الإسرائيلية، فتضيف بذلك بعداً آخر لاحتلال الجنوب.

إلا أن الوجه الآخر لهذا الاحتلال يتمثل في الأساس العقيدي التوسعي الذي يركز إلى مطالبة الحركة الصهيونية بإجزاء من لبنان، واعتبارها جزءاً من ' الوطن اليهودي '، ففي عام ١٩٤٨ انتقد (يغثال لون) سياسة (بن غوريون) في وقف القتال قبل احتلال نهر الليطاني، وقال (لولا بن غوريون وطلب وقف القتال لكانت قواتنا احتلت الليطاني ' وحررت وطننا ')، كما أن رئيس الأركان الإسرائيلي عند اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ (رافائيل ايتان) قال: (إن معركة بيروت هي معركة تحرير أرض إسرائيل) (١٠٥: ٩١)، لذلك فقد قامت السلطات الإسرائيلية بإبراز البعد الديني في هذه المنطقة، حيث عملت على ترميم الأماكن الدينية اليهودية في المقبرة اليهودية والكنيس وما يسمى بحارة اليهود في مدينة صيدا، والإدعاء بالحق اليهودي في (مزارسجد) فوق نبع (الطاسة) في صيدا (١٠٥).

ويظهر الاهتمام بمدينة صيدا وما جاورها في مذكرات هرتزل التي ورد فيها أن الحدود الشمالية للدولة اليهودية تمتد حتى شمال مدينة صيدا اللبنانية، كما جاء في مذكرة المنظمة الصهيونية العالمية إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس بتاريخ ١٩١٩/٢/٣ (في الشمال تبثديء الحدود بنقطة على ساحل البحر الأبيض المتوسط بجوار صيدا، وتتبع مياه الجبال اللبنانية حتى جسر القرعون) (١٠٥: ٩١).

وكان الزعيم الصهيوني (حاييم وايزمان) قد قال: (نرى أن من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطاني إلى مسافة ٢٥ ميلاً فوق المنحنى، ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع نهر الأردن)، ومن المهم أن نلاحظ أن عمق الـ ٢٥ ميلاً داخل لبنان الذي طالب به (حاييم وايزمان) عام ١٩١٩ لضمه إلى الدولة اليهودية المقترحة هو نفسه عمق الأربعين كيلومتراً داخل لبنان الذي طالب به (مناحيم بيغن) عام ١٩٨٢ تحت اسم (منطقة الأمن) (١٢٦).

ومن جانب آخر فقد كان (بن غوريون) حريصاً على إقامة دولة مسيحية مارونية في لبنان تكون موالية لإسرائيل لتتمكن من السيطرة على لبنان، وقال (إذا استطعنا إيجاد رجال في لبنان ممن سيكونون مستعدين للتعبئة من أجل خلق دولة مارونية، فإن الحدود الواسعة والكثرة من المسلمين كل ذلك لن يفيدهم في شيء، ولن يشكل هذا الأمر عاملاً مقلقاً)، وقال أيضاً (إن الحلقة الضعيفة في الإئتلاف العربي هي لبنان، فحكم المسلمين هناك اصطناعي وتسهل زعزعته، ومن الضروري إقامة دولة مسيحية يشكل الليطاني حدودها الجنوبية)، إلا أن (موشيه شاريت) الذي كان رئيساً للوزراء (بضعة شهور بين ١٩٥٤-١٩٥٥) رفض هذا الاقتراح لأنه غيرممکن. وبقي هذا الأمر سراً إلى أن كشف في مذكرات شاريت التي نشرت عام ١٩٧٩ (٢٣٥).



مساحة فلسطين حوالي ٢٧٠٠٠ كم^٢
 مساحة الأراضي المحتلة قبل ١٩٦٧/٦/٥ : ٢٠٠٠٠٠٧٧٠ كم^٢
 مساحة الضفة الغربية المحتلة ٥٨٦٠ كم^٢
 مساحة قطاع غزة للاحتلال ٣٦٤ كم^٢
 مساحة شبه جزيرة سيناء ٦١٠٠٠ كم^٢
 مساحة هضبة الجولان المحتلة ١٢٥٠ كم^٢
 مساحة الجنوب اللبناني للاحتلال تصل الى ١٠٠٠ كم^٢

المصدر (٢٢٦)

المبحث الثاني: البعد الديني في التصور الإسرائيلي للهجرة اليهودية

وبناء على التصور السابق للأرض فإن الخطوة التالية هي (الهجرة إليها)، والتي يعتبرها صانعو القرار في إسرائيل أهم عامل في بقاء الدولة بعد قيامها، ومن هؤلاء بن غوريون الذي يقول (إن الهجرة اليهودية هي دم الحياة لإسرائيل، وضمان أمنها ومستقبلها، وجوهر حياتها وروحها)، وكذلك (غولدامائير) التي تقول (ما نحتاج إليه في الوقت الحاضر أكثر من أي شيء آخر هو الهجرة، توجد أمور كثيرة نحلم بشأنها، ولكن لقلّة الرجال وبسبب الحروب المفروضة علينا لا نستطيع أن ننجزها إلا إذا أتى المزيد من الرجال) (٤٧: ٧٨)، وكذلك (اسحق رايبين) -رئيس الوزراء الحالي- وعندما كان رئيس الأركان الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧ ألقى كلمة بمناسبة مرور سبعين عاماً على انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ وفي نفس القاعة في مدينة بال بسويسرا، حيث شبه إسرائيل بمملكة الصليبيين في القدس، وذكر بأن الخطر الرئيسي على إسرائيل، هو تضاؤل الهجرة، تماماً كما تلاشت الدولة الصليبية بسبب (الافتقار إلى الدم الجديد) (٢٣٦: ٢٩).

ولما كان البعد الديني يشكل جانباً أساسياً في التصور الإسرائيلي للأرض، فهل يشكل هذا البعد جانباً في التصور الإسرائيلي للهجرة إلى جانب أهميتها البشرية وبعدها الديموغرافي؟ هذا ما نجده على النحو التالي:

١- تعني الهجرة باللغة العبرية (عليا) أي الصعود، وهو مفهوم روحاني حتى عندما يبدو سياسياً، حيث يفسرون هذا الصعود في كلمة (عليا) بالصعود الجغرافي للذين خرجوا من مصر إلى فلسطين مع سيدنا موسى، والصعود الروحي في نظر الذين يتركون الشتات ويأتون إلى 'أرض إسرائيل' (٦٤)، حسب زعمهم.

٢- توصف الهجرة في إسرائيل بأنها (عودة)، وذلك في إشارة إلى الوجود اليهودي القديم في فلسطين، وقد رأينا التعبير عن هذا المفهوم في إعلان قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨، وفي قانون العودة عام ١٩٥١، من حيث أن الهجرة تهدف إلى (تجميع المنفيين)، وتمنح لكل يهودي بصفة (مهاجر عائد)، وحتى في ظل المفاوضات بين مصر وإسرائيل أكد (مناحيم بيغن) هذا المعنى للرئيس أنور السادات أثناء زيارته للقدس عام ١٩٧٧، وأخبره بأن (رحلة الألفي عام انتهت بعودة اليهود إلى وطنهم) (١٨٤: ١٣١).

جدول باعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين منذ قيام الدولة اليهودية

عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين	السنة
٢٠٥٤٤	١٩٦٨	١٠١٨٢٨	-١٩٤٨/٥/١٥
٢٤٦١٨	١٩٦٩		١٩٤٨/١٢/٣١
٢١٢٤٠	١٩٧٠	٢٣٩٥٧٩	١٩٤٩
٢٦١٣٨	١٩٧١	١٧٠٢٤٩	١٩٥٠
٤٣٣٧٢	١٩٧٢	١٧٥٠٩٥	١٩٥١
٤٤٩٥٤	١٩٧٣	٢٤٣٦٩	١٩٥٢
٢٤٢٢٣	١٩٧٤	١١٣٢٦	١٩٥٣
١٢٣٤٤	١٩٧٥	١٨٣٧٠	١٩٥٤
١٢٠١٦	١٩٧٦	٣٧٤٧٨	١٩٥٥
١٢٥٠٣	١٩٧٧	٥٦٢٣٤	١٩٥٦
٢٦٠٠٠	١٩٧٨	٧١٢٢٤	١٩٥٧
٣٦٩٧٩	١٩٧٩	٢٧٠٨٢	١٩٥٨
٢٠٧٧٨	١٩٨٠	٢٣٨٩٥	١٩٥٩
١١٧٨٤	١٩٨١	٢٤٥١٠	١٩٦٠
١٢٠٠٠	١٩٨٢	٤٧٦٣٨	١٩٦١
١٦٤٧٨	١٩٨٣	٦١٣٣٨	١٩٦٢
١٩٣٢٠	١٩٨٤	٦٤٣٥٦	١٩٦٣
١٢٠٠٠	١٩٨٥	٥٤٧١٦	١٩٦٤
٩٥٠٠	١٩٨٦	٣٠٧٣٦	١٩٦٥
١٣٤١٨	١٩٨٧	١٣٦١٠	١٩٦٦
١٣٤٦٤	١٩٨٨	١٢٢٧٥	١٩٦٧

وقد وصل عدد المهاجرين اليهود ما بين ١٩٨٨-١٩٩١ حوالي ٤٥٠ ألف مهاجر

المصدر (٢٣٧: ٨٤)

(٤٧: ١٧-١٨)

٣- يعتبر البقاء في الشتات تهمة دينية وإثماً روحياً، وذلك كإحدى وسائل حفز اليهود على الهجرة إلى فلسطين، فبن غوريون يرى أن (اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل كفار، ويتعرضون كل يوم لنقض الفرائض الدينية) (٢٣٨: ٢٩٩)، وقد قال مرة في المؤتمر الصهيوني الخامس والعشرين الذي عقد في القدس في كانون ثاني ١٩٦١ (... فكل يهودي متدين يتتهك الوصايا اليهودية وتوراة إسرائيل يومياً طالما بقي في المنفى، وكل من يعيش خارج إسرائيل فإنه بلا إله) (١١: ١٢٠)، كما يفتي بعض الحاخامات بأن (المكوث في أرض إسرائيل يعادل كل وصايا التوراة) (٢٣٩: ٢٤٧).

٤- كانت دوافع الهجرة اليهودية إلى فلسطين في القرن الماضي دوافع دينية بقصد التعبد والتبرك بالدفن في الأماكن المقدسة، وقد تركزت الجماعات اليهودية في المدن الأربع المقدسة في نظر اليهود وهي القدس وطبريا وصفد والخليل (١٢٥)، ثم شكل هؤلاء المهاجرون رابطة (البيلو) : (وهي اختصار كلمة : "يا بيت يعقوب دعونا نتقدم للأمام" باللغة العبرية) (٦٣)، وبدأت تظهر الدوافع الصهيونية، وبعد قيام إسرائيل ظهرت دوافع الضائقة القصرية، أي عدم الشعور بالأمن خارج الدولة اليهودية، وكذلك دوافع اقتصادية حيث ظهر تناسب عال بين النمو الاقتصادي الإسرائيلي ومعدلات الهجرة وخاصة من أوروبا الشرقية (٢٤٠).

ومما يلاحظه المحللون أن هذه الدوافع مكونة من عاملين : أحدهما (ثابت) يجمع بين بواعث أيديولوجية دينية واحساس بالأمن الجسدي، وهو عامل شديد الأهمية بالنسبة لهجرة اليهود إلى فلسطين، والثانيهما (متغير) ينبع من بواعث اقتصادية، ترتبط بالبطالة واستهلاك الفرد والنتائج الإجمالي له، وتقرر وتيرة التغير في معدلات الهجرة (٢٤٠)، مما يعني أن الهجرة الدينية تمثل دافعاً ثابتاً لا يتأثر بتغير الظروف وتبدل الأحوال.

٥- ونظراً لأهمية الهجرة الدينية فقد كانت الغالبية العظمى من المهاجرين الذين وفدوا من الدول العربية خلال الهجرة الجماعية في الخمسينات من المتدينين، مما أدى إلى

تغيير تركيبة السكان اليهود، ومن ثم كان لذلك تأثير ملحوظ على ميزان القوى بين المتدينين والعلمانيين، إلا أن عملية (العلمنة) الموجهة لهؤلاء المهاجرين من قبل الأحزاب العلمانية حالت دون فقدانها للأغلبية التي احتفظت بها منذ الثلاثينات، وكان ذلك ممكناً لوصوت المهاجرين طبقاً لتعاطفهم الفكري الديني قبل التأثير عليهم (١٠٦).

أما يهود اثيوبيا (الفلاشا) فقد كان تدينهم والتزامهم بالتعاليم اليهودية بارزاً، رغم أن الاعتراف بيهوديتهم جاء متأخراً، حيث كان عليهم الانتظار حتى فاز(مناحيم بينغن) والليكود بانتخابات ١٩٧٧ وبدأت حملة تهجيرهم عام ١٩٨٥ عندما كان شمعون بيرس - من حزب العمل - رئيساً للوزراء الذي اعتبر هجرتهم (عودة إلى وطنهم التاريخي)(٢٤١).

وكان يهود اثيوبيا يطلقون على أنفسهم اسم(بيتا إسرائيل) أي (بيت إسرائيل) لشدة حلمهم بالهجرة إلى "أرض الميعاد" (٢٤١)، وفي عام ١٨٦٢ أي قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بخمسة وثلاثين عاماً توجه عدد كبير من الفلاشا إلى القدس بناء على إشاعة حول مجيء (الرسول)، وعندما تحققت هجرتهم إلى فلسطين عام ١٩٨٥ (وسميت عملية موسى)، وعام ١٩٩٠ (وسميت عملية سليمان) صرح أحد الكهنة الفلاشا (إن هجرة اليهود من اثيوبيا اصعب من الخروج من مصر الذي خاضه أجدادنا، فقد كان معهم موسى العظيم يقودهم، بينما نحن لا نستطيع الاعتماد إلا على اخوتنا في القدس)(٢٤٢:٢٩)، ولما وصل الفلاشا إلى مطار بن غوريون عام ١٩٨٥ سألوا مباشرة عن جهة القدس وصلوا باتجاهها، وأخذوا يقبلون الأرض لأنها (الأرض المقدسة) في نظرهم (٢٤٣).

وبالرغم من عدم وجود أي دليل لدعم وجهة النظر القائلة إن الفلاشا يتحدرون من أصل يهودي على الاطلاق، فإن العديد من اليهود الارثوذكس يعتقدون أن الفلاشا هم (القبيلة الضائعة) (٢٤٣)، ولذلك فقد أثار وسائل الاعلام الإسرائيلية، بعض أساطير التوراة عن علاقة هؤلاء الفلاشا (بملكة سبأ والملك سليمان) (النبي سليمان عليه السلام).

وبالرغم من أن رئيس الوزراء الإسرائيلي انذاك(شمعون بيرس) ظن أن إسرائيل ستغسل يديها من تهمة العنصرية بقبولها اليهود السود، إلا أن هذه الهجرة تزيد من تهمة

العنصرية للسياسة الإسرائيلية، حيث أن العامل الذي أدى إلى التعاطف مع الفلاشا وانتقادهم من المجاعة في اثيوبيا ليس ناتجاً عن لون بشرتهم، بل عن كونهم من اليهود فقط، ومن ناحية ثانية فإن ذلك المقياس - اليهودية- الذي أنقذ بضعة آلاف من الفلاشا فإنه في الوقت ذاته يكون على حساب الشعب الفلسطيني ومصادرة أرضه لتوطين القادمين الجدد، مما يزيد في عنصرية السياسة الإسرائيلية (٢٤٤).

أما يهود الاتحاد السوفياتي - سابقاً- فقد كانت أكثريتهم حتى موجة عام ١٩٩٠ يمثلها (يهود متدينون) وأصحاب وعي ديني وهوية قومية، ولكن مع تزايد أعداد المهاجرين السوفيات بدوافع اقتصادية أو معيشية انخفض معدل المتدينين إلى الثلث تقريباً (٢٤٥).

المبحث الثالث: البعد الديني في التصور الإسرائيلي للاستيطان

وبعد قدوم موجات المهاجرين تأتي الخطوة الثالثة وهي (الاستيطان في كل أجزاء الوطن اليهودي المحرره) كما يقول (مناحيم بيغن) (١٠٥)، لذلك فقد كثفت السلطات الإسرائيلية من إقامة المستوطنات في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء وغور الأردن والجليل والنقب، وذلك لتهويد كافة أجزاء فلسطين والسيطرة عليها، وسواء كان ذلك في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أو المحتلة عام ١٩٦٧، ويظهر ذلك في رد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (اسحق شامير) على الاعتراضات بتوطين مهاجري الاتحاد السوفياتي -سابقاً- عام ١٩٩٠ في الضفة الغربية بقوله (.. هناك فقط بلاد واحدة هي وطن الشعب اليهودي، أرض التوراة والأنبياء، أنها حلم الشعب اليهودي، منذ أجيال عديدة، لذا فإن من حق كل يهودي مهاجر أن يختار مكان إقامته حسب رغبته) (٧٩: ٤٧).

لقد ظهر اتجاهان لدى صانعي القرار الإسرائيلي بالنسبة لإقامة المستوطنات (٢٤٦):

١- الاتجاه الأول يغلب الاعتبارات الأمنية.

٢- الاتجاه الثاني يستند إلى الاعتبارات التاريخية والدينية.

إلا أن الوزير (عيزر وايزمان) يفند الاعتبارات الأمنية، ويرى أنها ضعيفة، وذلك لأن المستوطنات نفسها بحاجة إلى حماية وأمن، ويدلل على ذلك بأن صمود المستوطنات عام

١٩٤٨ بوجه الجيوش العربية كان بحماية الجنود الإسرائيليين، وأن إسرائيل اضطرت في حرب ١٩٧٣ إلى إخلاء سكان المستوطنات في هضبة الجولان لأنهم كانوا في قلب ميدان القتال، كما أن معظم سكان المستوطنات في الضفة والقطاع يذهبون في الصباح للعمل في المدن الإسرائيلية، وتبقى النساء والأطفال داخل المستوطنات، حيث يضطر الجيش لحمايتهم وحراسة الطرق المؤدية إلى المستوطنات، لذلك فإن (وايزمان) يصرح بأنه يتفق مع زعماء حركة غوش ايمونيم بأن الاعتبار الصهيوني يأتي في الدرجة الأولى، ثم تليه الاعتبارات الأمنية، كما أنه يرى (أن الاعتبارات التي يجب أن توجه حكومة إسرائيل في استيطان الضفة الغربية يجب أن لا تكون أمنية أو سياسية فقط، ويجب أن يكون الحافز الرئيسي للاستيطان هو الحافز الصهيوني)، وفي رأيه أنه يحق لليهود الاستيطان في أي مكان من 'أرض إسرائيل'، ومن الأفضل أن يقيم الإسرائيليون على الجانب الثاني من الحدود، في أرض الآباء (أي الضفة الغربية) بدلاً من الإقامة في نيويورك) (٢٣٠: ٢٢٩)، حسب زعمه.

كما أن البعد الأمني تقلص مقابل ازدياد وتيرة الاستيطان لدوافع ايدولوجية ودينية في ظل الإنتفاضة الفلسطينية المباركة، حيث تذكر المصادر الإسرائيلية أن حوالي ٢٥٠٠ عائلة يهودية وصلت إلى المستوطنات في الضفة والقطاع خلال العام الأول للإنتفاضة ١٩٨٧-١٩٨٨ رغم توتر الظروف الأمنية (٢٤٧).

إلا أن هناك مدرسة تجمع بين هذه الدوافع الاستيطانية يختصرها لواء في الجيش (مائير زوريم) بقوله: (إنه من المحال من ناحية أمنية الاحتفاظ بمنطقة من خلال الجيش فقط، إن ما يزيد على مائة سنة من الاستيطان تعلمني أن السيف يحافظ على الأرض فقط مع المحراث) (٢٤٨)، وهذا الربط بين السيف والمحراث يرمز في التقاليد اليهودية إلى قيمة تربوية إجتماعية وريادية (٢٤٩).

وبعد هذا التنفيذ للاعتبارات الأمنية، - ورغم استمرار وجودها بنسبة معينة - فإن البعد الديني في التصور الإسرائيلي للاستيطان الذي ازداد بعد فترة حكم الليكود منذ عام ١٩٧٧ يظهر في الجوانب التالية كذلك :

١- تقام العديد من المستوطنات في الأماكن التاريخية والدينية، ومن أمثلة ذلك : مستوطنة (بيت ايل: أي بيت الله) وهي أكبر مستوطنة عسكرية في فلسطين وفيها مقر قيادة

الحكم العسكري للضفة الغربية، وتقع قرب رام الله، وقد اقيمت في موقع ذي مغزى ديني باعتراف يهوشفاط هركايي (٤٨)، وكذلك من أضخم المستوطنات : مستوطنة (ارئيل) التي اقيمت على أراضي عدة قرى فلسطينية شرق نابلس، حيث يذكر المستوطنون أن ذلك المكان نزل عليه داود، وارئيل اسم يطلق على المكان المقدس داخل الهيكل حيث يسكن الاله (١٤٣)، ومستوطنة (يراخا) على جبل جرزيم المقدس في نابلس، ومستوطنة (الون موريه) قرب نابلس حيث أول مكان نزل فيه إبراهيم عليه السلام - حسب إدعاء غوش ايونيم - ومستوطنة (شيلو) في موقع ائري قرب رام الله، ومستوطنة (شافني شومرون) قرب نابلس لاحياء ذكرى (السامرة) عاصمة مملكة إسرائيل القديمة (١٤٨)، حسب زعمهم.

وبما أن الاستيطان يرتبط بالتصور الإسرائيلي للأرض فقد تركزت المستوطنات في كل من القدس والخليل ونابلس في الضفة الغربية، ففي القدس امعنت سلطات الاحتلال بتزوير معالمها والمضي في تهويدها، والاستيطان فيها من جميع الجهات دون استثناء، وذلك في محاولة لربط وجودهم السياسي بوجودهم الروحي في القدس (٢٤٦)، وفي الخليل تزعم الحاخام (موشيه ليفنغر) وحركة (غوش ايونيم) حملة استيطان واسعة جداً في قلب المدينة وأطرافها حيث برزت مسوطة (كريات أربع)، ويأتي تبرير الاستيطان في الخليل لأنها (عرش الأمان الذي أعطاه الله لشعبه) (٨٢) حسب الإدعاءات اليهودية الدينية، وكذلك يهدف إلى تحقيق (٨٢) :

- أ- اعادة تاج التوراة إلى مدينة البطاركة - كما يسمونها - .
- ب- اعادة بناء مستوطنة الخليل .
- ج- اعادة التاج العبري القديم للمدينة عن طريق ايجاد تعادل عددي بين السكان العرب واليهود .

٢- وبناء على التصور الإسرائيلي للأرض والبعد الديني فيه فإن ذلك ينعكس على التصور للاستيطان ، من حيث تسهيل الحكومة إقامة المستوطنات في الضفة الغربية ، على غيرها من المناطق نظراً للأماكن التاريخية اليهودية فيها ، ويؤكد ذلك الوزير (جاد يعقوبي) حيث أجرى عملية حسائية ووجد بأن المستوطن يدفع في الشمال (الجليل) ٦٠-٧٠٪ من قيمة الأرض ، وفي الجنوب (النقب) ٤٠-٦٠٪ من قيمتها ، بينما يدفع في " يهودا

و السامرة* (الضفة الغربية) ٥٪ فقط من قيمة الأرض (٢٥٠) ، وذلك لتشجيع المهاجرين على الاستيطان في الضفة الغربية ، ولنفس السبب يتم التحيز في الاستيطان في الضفة الغربية أكثر من قطاع غزة ، وإذا كان هذا الأمر يعود إلى مجموعة عوامل مثل كثافة السكان العرب في غزة وندرة الموارد الاقتصادية إلا أنه يعود أيضاً إلى ضعف الدوافع الدينية والايديولوجية في قطاع غزة ، لانعدام الأماكن التاريخية والدينية الخاصة باليهود فيها(٢٤٦)، وحتى في فترة حكم الليكود بعد عام ١٩٧٧ سارت عمليات الاستيطان في غزة بصورة بطيئة مقارنة بالضفة الغربية لأسباب ايديولوجية .

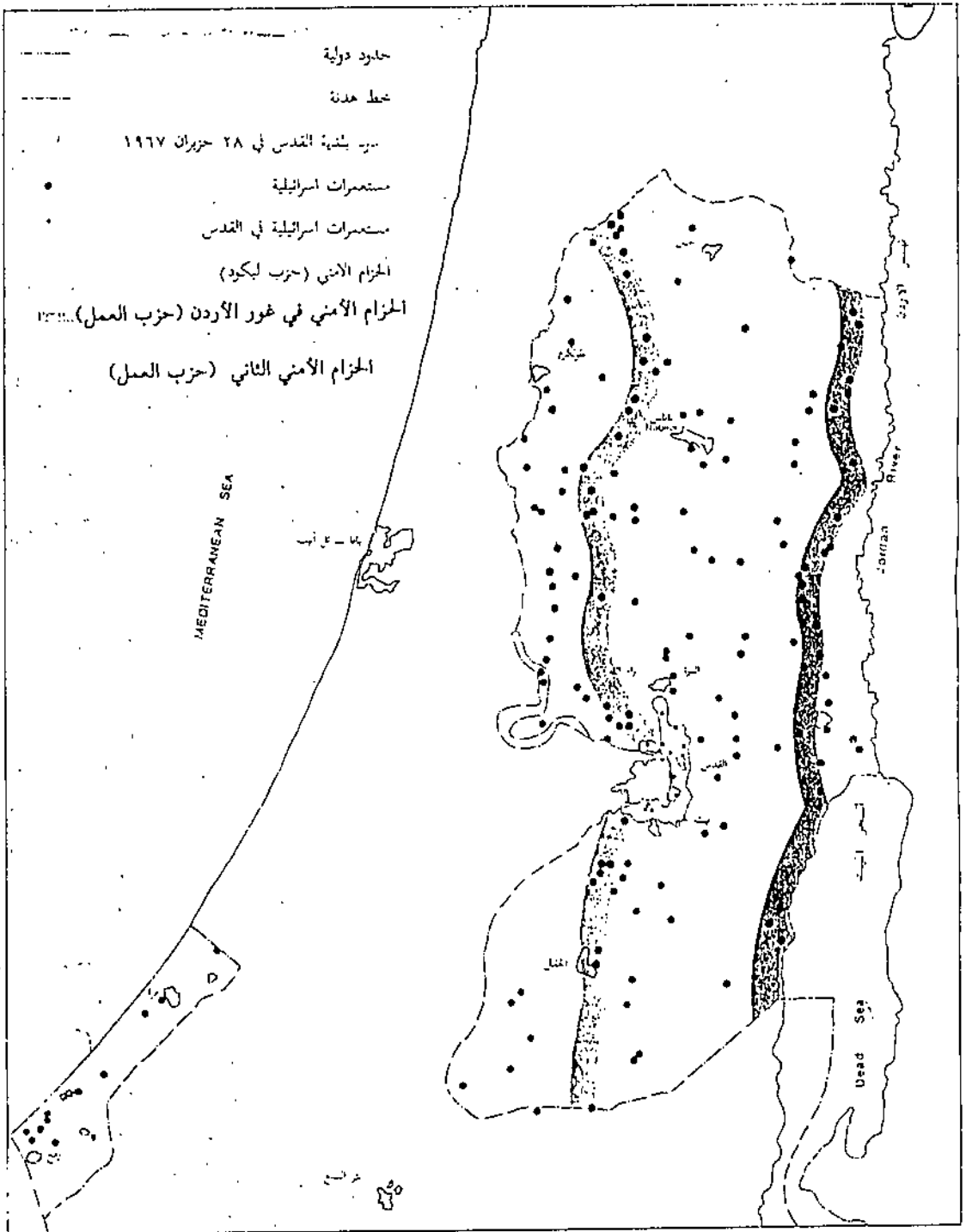
٣- بالرغم من أن جميع الأحزاب الإسرائيلية تؤيد الاستيطان بما فيها أحزاب العمل والليكود ومابام والأحزاب الدينية ، والتقدميون والبيراليون وحتى الشيوعيون (١٤٨) ، وبالرغم من أن جميع الاتفاقيات الإئتلافية تنص على (توسيع الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك على أساس تمسكنا التاريخي بكل أجزاء أرض (إسرائيل) (٢٥١) فإن هناك العديد من المؤسسات الدينية الخاصة التي تتولى الاستيطان ، مثل حركة (غوش ايمونيم) و (الكيبوتز الديني) و (الموشاف) وهي منظمة استيطانية تابعة للحزب الديني الوطني وتستوطن حول القدس والمناطق التاريخية ، وهناك (النحال الديني) وهي منظمة دينية عسكرية ، وكذلك حركة (ولا شبر أرض) التي تسعى للاستيطان في جميع فلسطين وتعارض الانسحاب حتى من شبر واحد من الأرض (٢٤٦) ، وتسعى هذه المؤسسات إلى إقامة (مستوطنات حسب الشريعة) مثل مستوطنة (كيشت) في هضبة الجولان ، وهدفها إقامة طائفة دينية متماسكة تعيش حسب التعاليم الواردة في الشريعة اليهودية (١٤٨) .

إجمالي عدد المستوطنات الصهيونية في كافة أنحاء فلسطين *

الفترة	إجمالي عدد المستوطنات
١٩٤٨-١٨٧٨	٣١١
١٩٦٧-١٩٤٨	٤١٩
١٩٧٧-١٩٦٧	١٠٢
١٩٨٨-١٩٧٧	١١٥
المجموع	٩٤٧

*المصدر (٢٤٦)

المستعمرات الاسرائيلية والاحزمة الامنية في الضفة الغربية وقطاع غزة



المصدر (٢٥٢)

المبحث الرابع: التوسع المحتمل

وتأتي الخطوة الرابعة بعد أن يتحقق التلازم الذي اشرنا إليه بين الأرض والهجرة والاستيطان ، مما يدفع القيادة الإسرائيلية إلى التفكير بالمزيد من الأرض لاستيعاب المزيد من المهاجرين ، تأكيداً لقول (اسحق شامير) : (هجرة كبرى بحاجة إلى إسرائيل كبرى) ، وقد تطور هذا الفكر التوسعي لدى صانعي القرار في إسرائيل عبر المراحل التالية :

١- نشأت المنظمة الصهيونية العالمية لإقامة الدولة اليهودية ، إلا أن هذه المنظمة استمرت في نشاطها الصهيوني العالمي حتى بعد قيام الدولة عام ١٩٤٨ ، وبعد التوسع عام ١٩٦٧ أيضاً ، وحتى يومنا هذا ، مما يشير إلى أن الدولة اليهودية التي تسعى إليها المنظمة لم تكتمل بعد ، لذلك فإن البعد السياسي في المنظمة الصهيونية العالمية ، ونشاطها في جمع اليهود ونشر الوعي القومي اليهودي وإيجاد الهوية اليهودية لم يعد بعداً وحيداً في الفكر الصهيوني ، وهذا ما أكده (موشيه دايان) في حديثه عن الاحتلال الذي حصل عام ١٩٦٧ (. . .) قد لا يكون هذا برنامجاً سياسياً ، لكنه أهم من ذلك بكثير ، إنه تحقيق لأحلام السلف من شعبنا) (١٤١: ٥٩٨) ، ولذلك فإن البعد التاريخي والديني يتقدم على البعد السياسي كما تقدم على البعد الأمني في الموقف من الأرض والاستيطان .

٢- بعد عام ١٩٤٨ تكررت تصريحات الزعماء الإسرائيليين حول حق إسرائيل في حدود جديدة إلى أن حصل عدوان ١٩٦٧ ، ومن أمثلة ذلك ما قاله بن غوريون (أما السيف الذي اعدناه إلى غمده فإنه لم يعد إلا مؤقتاً ، إننا سنستله حين تتهدد حريتنا في وطننا، وحينما تتهدد رؤيا أنبياء التوراة . . . فالشعب اليهودي بأسره سيعود إلى الاستيطان في أرض الآباء والأجداد الممتدة من النيل إلى الفرات) (٢٥٣: ٣٠) ، كما كتب بن غوريون في مقدمة الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لعام ١٩٥٢ (إن دولة إسرائيل قد أقيمت في جزء صغير من أرض إسرائيل ، وإن خلق الدولة الجديدة لا يتقص من الحدود التاريخية لأرض إسرائيل) (٧١: ١٣٥) ، وكان (موشيه دايان) قد ذكر في ١٢ شباط ١٩٥٢ أنه (على الشعب أن يتهيأ للحرب ، وعلى الجيش أن يقوم بالقتال وهدفه الأسمى هو بناء الامبراطورية الإسرائيلية) (١١: ١٥) ، وأخيراً حصل عدوان ١٩٦٧ .

٣- بعد عام ١٩٦٧ تكررت نفس المواقف الإسرائيلية بشأن التوسع في الأراضي مما

يعني أن توسعاً آخر ربما تقدم عليه القوات الإسرائيلية ، فقد قال موسى دايان في آب ١٩٦٧ (إذا كان لدينا الكتاب المقدس وشعب الكتاب المقدس فإنه يتوجب أن يكون لدينا أيضاً أرض الكتاب المقدس) (١١: ٢٧) .

ويعد أن تعرفنا على التصور الإسرائيلي للأرض المحتلة عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء وجنوب لبنان فإن الجزء المتبقي من (أرض الكتاب المقدس) هو شرق الأردن ، وهو ما نقصده بالتوسع كخطوة قادمة في السياسة الخارجية الإسرائيلية كجزء من الأهداف بعيدة المدى والأهداف غير المعلنة التي أشرنا إليها في الفصل الأول من الدراسة ، حيث أن التصور الإسرائيلي لشرق الأردن يظهر فيما يلي :

١- اعترضت المنظمة الصهيونية العالمية على إقامة إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٢ ، لأن هذه المنطقة تقع ضمن "أرض الميعاد" ووعده بلفور ، واعتبرت هذه الخطوة بأنها (حرمت فلسطين من ثلثي مساحتها بضرية واحدة) (١٢٦: ١٧٩) ، ولكن الحركة الصهيونية تنازلت منذ ذلك الحين عن المطالبة بشرق الأردن مؤقتاً ضمن ما تسميه التمييز بين (الهدف الأكبر والسياسة) (٤٨) ، وكذلك هو ما عبر عنه (عيزر وايزمان) وزير الدفاع الإسرائيلي الذي قال (إن لنا كامل الحقوق التاريخية في ضفة الأردن الشرقية ، ولكنني تنازلت منذ زمن بعيد عن حقي في الحصول على هذه الحقوق بسبب الظروف السياسية التي تفرض تقسيم البلاد بشكل لا يتفق مع جذورها التاريخية والجغرافية) (٢٣٠: ٢٢٨) .

٢- يستند اليهود في ادعاء الحق التاريخي في شرق الأردن إلى عدة أمور :

أ - يذكر المؤرخون أن الأردن كان مركزاً لما يسميه علماء التوراة (بالحلف القبلي) ، وهو تحالف القبائل العبرية مع جميع القبائل التي كانت تسكن شمال غربي الجزيرة العربية . ويقول علماء اللاهوت ان الدين كان أساس الحلف القبلي حيث أن تلك القبائل التفت حول الدين الجديد الذي جاء به موسى من السماء (١٤٣) .

ب - ينظر أتباع الاتجاه التوسعي في إسرائيل إلى جبال جلعاد في الأردن نظرة تاريخية ودينية ، ويذكر أن عدداً من الحاخامات رفضوا التوقيع على وثيقة رفعت إلى الحكومة لأنه ورد فيها عبارة (إن أرض إسرائيل هي الآن في يد الشعب اليهودي) وذلك لأن جبال جلعاد في الأردن مازالت خارج السيادة اليهودية حسب تبريرهم (١٤٨) .

٣- تركز برامج الاتجاه التوسعي على الحق اليهودي في شرق الأردن ، ومن ذلك الشيد الذي وضعه جابوتنسكي ويؤمن به أتباعه من الليكود اليوم ، وجاء فيه (للأردن صفتان : أحدهما لنا وكذلك الأخرى ، ولتفقد يدي اليمنى الخائنة براعتها ومكرها إذا أنا نسيك أيتها الضفة المتروكة من الأردن) (١٤٨: ١٥٠) ، وتبعاً لذلك فقد اعتبرت حركة حيروت - الحركة الرئيسية في الليكود- الضفة الشرقية لنهر الأردن (جزء من أرض إسرائيل الكبرى التوراتية التاريخية) (٢٥٤) ، وعبر عن ذلك (ارئيل شارون) بقوله (إن لنا حقوقاً تاريخية كاملة في الضفة الشرقية لنهر الأردن) (٢٥٥: ٢٣٦) ، ثم بدأ (شارون) يروج لفكرة (الأردن هو فلسطين) لإقامة وطن بديل للشعب الفلسطيني في الأردن .

المبحث الخامس : البعد الديني في التصور الإسرائيلي للقدس

إذا كان التصور الإسرائيلي بشأن الأرض والاستيطان والهجرة والتوسع يتذرع أحياناً بأسباب أمنية أو ديموغرافية أو اقتصادية إلى جانب البعد الديني ، فإنه بالنسبة للقدس لا يستند هذا التصور سوى إلى البعد الديني .

لقد تدرجت السيطرة الإسرائيلية على القدس التي تثبت هذا البعد عبر ثلاث خطوات جاءت ضمن ثلاثة قوانين ، وذلك كما يلي (٢٥٦) :

١- احتلت القوات الإسرائيلية الجزء الغربي من القدس في ١٤/٥/١٩٤٨ ، وفي ١٣/١٢/١٩٤٩ أعلنت إسرائيل أن القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية ، ونقلت جميع مكاتب الحكومة والكنيست من تل أبيب إلى القدس .

٢- احتلت القوات الإسرائيلية الجزء الشرقي الباقي من القدس في ٧/٦/١٩٦٧ . وبعد ثلاثة أسابيع فقط (٢٨/٦/١٩٦٧) أصدرت قراراً أسمته (توحيد القدس) يقضي بضمها وما جاورها من مناطق عربية ، مثل صور باهر ، شعفاط ، قلندية ، العيزرية ، العيسوية ، الطور، سلوان ، أبوديس . . . إلخ ، ثم أعلنت ما أسمته (القدس الكبرى) ، كما أن القدس لم تخضع للحكم العسكري كباقي المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ كعلامة على ذلك الضم .

٣- أصدر الكنيست الإسرائيلي في ٣٠/٧/١٩٨٠ ما سمي بـ(قانون القدس) الذي

يتضمن أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية ، ومقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، وقد اعتبر هذا القانون من القوانين الأساسية السبعة للدولة التي صدرت ما بين ١٩٤٩ - ١٩٦٥ والتي اشرنا إليها في مبحث الدستور ، وجاءت هذه الخطوة - رغم أنه صدر عام ١٩٨٠ - لأن تعديل القوانين الأساسية في إسرائيل يختلف عن القوانين العادية ، حيث يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الكنيست ، وبما أن هذه النسبة ربما تكون مستحيلة بسبب طبيعة الحياة السياسية والنظام الانتخابي والتمثيل النسبي والتعددية الحزبية ، فإن هذا يعني عدم إمكانية التراجع عن هذا القانون ، وبناء على هذا القانون طالبت الحكومة الإسرائيلية الدول الأخرى بنقل سفاراتها إلى القدس .

وافق هذه الخطوات إجراءات تهويد واسعة للقدس بشكل يتميز عن باقي الأراضي المحتلة ، وذلك بقصد تغيير معالمها الحضارية العربية ، وطمس هويتها الإسلامية بصورة سريعة ، ومن بين تلك الإجراءات (٢٥٧):

- ١- صدور قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠ لمصادرة الأموال والأموال .
- ٢- طرد السكان العرب وسياسة الإبعاد.
- ٣- الاستيطان في كل مكان في القدس وحولها لتحويلها إلى مدينة يهودية كما قال وزير الإسكان في ١٥/٢/١٩٧١ .
- ٤- الحفريات تحت المسجد الأقصى وحوله وفي أماكن أخرى .
- ٥- تهويد الاقتصاد العربي بربطه بالاقتصاد الإسرائيلي مباشرة .
- ٦- تهويد النظام القضائي الإسلامي عن طريق فصل القضاء في القدس عن القضاء في الضفة الغربية ، ونقل محكمة الاستئناف العليا من القدس إلى رام الله ، ودمج محاكم البداية والصلح في القدس بالمحاكم الإسرائيلية .
- ٧- تهويد التعليم العربي بربطه بالتعليم اليهودي والتدخل في المناهج وأساليب التعليم العربية .
- ٨- إحراق المسجد الأقصى المبارك في ٢١/٨/١٩٦٩ .
- ٩- الاعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية والمسيحية .
- ١٠- حل أمانة القدس وسيطرة البلدية اليهودية على القدس الشرقية .

١١- نقل مراكز الخدمات الصحية من القدس إلى رام الله وإغلاق دائرة الشؤون الاجتماعية في القدس .

١٢- تغيير أسماء الشوارع والطرق والساحات العامة إلى أسماء يهودية .

١٣- إقرار مشروع (تنظيم مدن) إسرائيلي جديد للقدس وضواحيها .

١٤- مشروع القدس الكبرى .

كما وافق ذلك رفض قاطع لبحث موضوع القدس في أية تسوية محتملة ولا حتى وجود ممثلين فلسطينيين من القدس الشرقية ، كل هذا جعل الصحفي الفرنسي (أريك رولو) يلاحظ أنه (يستولي على الصهاينة ظاهرة أشبه بالهوس والهستيريا عند ذكر القدس ، ويخلفون وراءهم كل اعتبارات المنطق السياسي ليسلموا أنفسهم إلى ميدان العاطفة المشبوبة) (٧٤:٧٣) .

إن هذه القوانين وتلك الإجراءات مرتبطة بالبعد الديني في التصور الإسرائيلي للقدس ، والذي يستند إلى الأساطير التالية :

١- إن القدس كانت العاصمة الدينية والسياسية للنبي داود (عليه السلام) ، الذي ربط الدين ومصيره بعجلة الدولة والسياسة عندما نقل الصندوق الخشبي الذي كانت تحفظ فيه التوراة من قرية (يعاريم) غربي القدس إلى القدس نفسها ، وهو أول عمل قام به عندما وحد القبائل تحت رايته (١٤٣) .

لقد انعكس هذا الاعتقاد الديني في الفكر السياسي للقادة الإسرائيليين بخصوص المباحثات وقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس ، إذ يقول بن غوريون (إن المباحثات غير ممكنة بالنسبة للقدس ، فهي عاصمة إسرائيل منذ أيام الملك داود ، وستبقى كذلك إلى الأبد) ، ويقول أيضاً (إن إسرائيل ستتمسك بالقدس مهما كانت القرارات التي تتوصل إليها الأمم المتحدة ، لأن القدس ظلت عاصمة إسرائيل طيلة ثلاثة آلاف عام وستظل كذلك) (٧١:١٥٨) .

٢- الاستناد إلى أسطورة الهيكل التي تتلخص بأن الهيكل الذي بناه سليمان (عليه السلام) ليحفظ بداخله تابوت العهد الذي كان يضم الكلمات العشر التي نزلت على موسى (عليه السلام) موجود تحت المسجد الأقصى المبارك ، وأن مهمة إسرائيل الحالية هي إعادة

بناء الهيكل الثالث بعد أن دمر الهيكل مرتين كما أشرنا سابقاً .

إن ذلك الاعتقاد وتلك المهمة تجعل من طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي - وليس الصراع حول القدس فقط - طبيعة دينية حضارية ، إذ يقول بن غوريون (لا معنى لإسرائيل من غير القدس ، ولا معنى للقدس من غير الهيكل) (٧٤:٦٤) ، مما يدل على وجود نوايا إسرائيلية مبيّنة لإقامة الهيكل المزعوم حتى يكتمل (معنى إسرائيل) حسب قول أول رئيس حكومة فيها ، والأخطر من ذلك أن في إسرائيل من يعتقد أن (جبل الهيكل- ويسمونه أحياناً جبل البيت - الموجود تحت المسجد الأقصى - حسب زعمهم- هو بمثابة المشعل الذي يضيء أرض إسرائيل ، لذلك فإن من يحكم في جبل الهيكل يحكم في مدينة القدس ، ومن يحكم مدينة القدس يحكم أرض إسرائيل بكاملها ، ولذا فإن عدم سيطرة شعب إسرائيل على جبل الهيكل يعني أن إسرائيل لم تقم بعد كما يجب) (١٩٤) ، ولذلك نشأت في إسرائيل حركات دينية متعددة أشرنا إليها في مبحث المؤسسة الدينية ، هدفها الوحيد إقامة الهيكل .

وللقيام بتلك 'المهمة' فقد كثفت السلطات الإسرائيلية من عمليات الحفر تحت المسجد الأقصى المبارك ومن حوله ، مدعية أن ذلك بقصد البحث عن أماكن تاريخية فقط، إلا أن حقيقة هذه الحفريات قد كشفها وزير الأديان الإسرائيلي في صحيفة (يديعوت احرونوت) العبرية في ٢٧/١٠/١٩٧٠ بقوله (إن وزارة الأديان الإسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها إلى الكشف الكامل عن حائط المبكى بهدف إعادة هذه الدرة الثمينة إلى سابق عهدها) ، وأضاف: (إن هذه العمليات هي عمليات تاريخية مقدسة تهدف للكشف عن الحائط وهدم وإزالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق) (٢٥٧:١٠١) ، هذا يعني أن المسجد الأقصى قد يتعرض للهدم المتعمد لإقامة الهيكل مكانه ، ودليل ذلك توزيع بعض الأجهزة الإسرائيلية صورة للحرم القدسي الشريف يظهر فيها الهيكل مكان المسجد الذي يختفي من الصورة ، ولا شك أن حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ والمحاولات المتكررة من قبل الحاخامات وأعضاء كنيسة يهود دخول المسجد والصلاة فيه ووضع ما يسمى (بحجر الأساس للهيكل) هي مقدمات لتلك الغاية التي يبني لها اليهود منذ زمن طويل ، حيث جاء بالحرف الواحد في دائرة المعارف اليهودية

في لندن عام ١٩٠٤ (إن اليهود يجمعون أمرهم بغية الزحف على القدس وقهر العرب وإعادة العبادة إلى الهيكل) (١٢٤:٢٥٨).

٣- الاستناد إلى قدسية حائط المبكى (حائط البراق) لدى اليهود وتوظيف هذا المكان لاستمرار الوجود حول المسجد الأقصى وإجراء الحفريات تحته ، ومصادرة البيوت العربية في الحي الإسلامي المجاور للحائط وهدمها، كما حصل مع حارة المغاربة التي أصبحت ساحة خالية أمام الحائط، وكذلك مقر الحاج أمين الحسيني الذي تم تحويله إلى كنيس يهودي، والعبادة التي يؤديها اليهود عند الحائط عبارة عن بكاء ونواح على خراب الهيكل الذي يأتي عن طريقه المجد، حيث تقول التوراة (مجد الرب ملا بيت الرب) (٢٥٦).

وقد حصلت عدة صدامات بين المسلمين واليهود حول أحقية هذا الحائط (وهو الحائط الغربي للحرم الشريف والذي ربط فيه الرسول صلى الله عليه وسلم طائر البراق ليلة الإسراء والمعراج، ولذلك يسمى حائط البراق، طوله ١٠٠ متر وارتفاعه ٢٠ متراً)، وكان أعنفها ثورة البراق عام ١٩٢٩ التي قام بها المسلمون بعد الاعتداءات اليهودية المتكررة، ونتيجة لتلك الصدامات شكلت لجنة دولية عام ١٩٣٠ للتحقيق في ملكية الحائط، ورفعت اللجنة تقريرها إلى عصبة الأمم والذي يتضمن ستة فصول، ودعت إلى عدة توصيات منها (٢٥٩) :

١- للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف...

٢- لليهود حرية السلوك إلى الحائط الغربي لإقامة التضرعات في جميع الأوقات، مع مراعاة الشروط الصحيحة حول أدوات العبادة، وعدم وضع هذه الأدوات بجانب الحائط...

٣- لا يسمح لليهود بتفخ البوق بالقرب من الحائط أو أن يسبوا أي إزعاج آخر للمسلمين...

ورغم ذلك فإن السلطات الإسرائيلية تعمل على تحويل هذا الاعتقاد الديني إلى تصور سياسي عام في المجتمع الإسرائيلي ينعكس في تصورات وأقوال القادة الإسرائيليين، فحينما

تم احتلال الجزء الشرقي من القدس عام ١٩٦٧ لم يدخلها وزير الدفاع آنذاك (موشيه دايان) إلا في أعقاب دخول الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي (شلومو غورين)، حيث أدوا 'صلاة الشكر' عند الحائط، وكانت الهتافات المسجلة وقتها يا لثارات خيبر... يالثرارات خيبر)، وهنا قال (دايان): (اليوم فتحت الطريق إلى بابل ويثرب) (٧٢).

ويذكر اسحق راين (رئيس الوزراء الحالي) الذي كان رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي عشية حرب حزيران ١٩٦٧ في مذكراته (لقد كنت أحلم دوماً بأن أكون شريكاً ليس فقط في تحقيق قيام إسرائيل، وإنما في إعادة حائط المبكى إلى السيطرة اليهودية)، كما أنه يصف لحظة دخول القدس وقيام وزير الدفاع (موشيه دايان) - كما هي العادة عند اليهود - بكتابة رقعة من الورق وادخالها بين حجارة الحائط (٢٦٠)، كما أن (عيزر وايزمان) لا يخفي أنه كان ينتظر الحرب لتوفر له (فرصة ذهبية لكتابة أمنية على قطعة ورق تدس في أحد الشقوق في الحائط الغربي) (٢٦١).

٤- ورود اسم القدس وباسمائها المختلفة (اورشليم...) في التوراة حوالي ١٢٠٠ مرة، واقترائها بصهيون في أكثر الحالات (٢٦٢)، مثل (سبحي يا اورشليم الرب، سبح الهك يا صهيون) (مزمو ١٣٧/١٢-١٣)، (من أجل صهيون لا أسكت، ومن أجل اورشليم لا أهدأ) اشعيا ١/٦٢-٢، وهي الآية التي اقتبسها (مناحيم بيغن) في رسالته إلى (رونالد ريغان) كما مر معنا، وكذلك (شلت يميني إن نسيك يا اورشليم، ليلتصق لساني بحنكي إن لم أفضل اورشليم على أعظم فرحي) (مزمو ٣٧/٥-٧، وكذلك الاعتقاد بأن اله اليهود (الاله يهوه) يسكن في القدس (الرب اختار صهيون واشتهاها مسكناً له، هذه هي راحتي أنا الرب إلى الأبد) (١٤٣)، ولذلك فقد أوصى (هرتزل) بدفن جثمانه في جبل صهيون في القدس، وبالفعل نقل جثمانه عام ١٩٤٩ من فيينا إلى جبل صهيون علماً أنه توفي عام ١٩٠٤، وكذلك دفن (مناحيم بيغن) في جبل (هرتزل) في القدس في آذار ١٩٩٢.

إن هذا التصور الإسرائيلي ليس مقتصراً على الرغبة في الوصول إلى " الأماكن المقدسة"، وليس مقتصراً على المتدينين اليهود، وإنما ينعكس في برامج جميع الأحزاب

السياسية الدينية منها والعلمانية واليمينية واليسارية، بمعنى أن السيطرة على القدس أصبحت هدفاً صهيونياً وبرنامجاً سياسياً يستند إلى خلفية دينية سابقة، ويسعى إلى مهمة 'عبرية' لاحقة، ولعل أوضح دليل على ذلك هو كتاب (روما والقدس) للمفكر الصهيوني المشهور (موسى هس) الذي كتبه في القرن الماضي، معتقداً أن القدس تحت السيطرة اليهودية سوف تقوم في العالم الحديث بالوظيفة التي قامت بها روما في العالم القديم، أي أن القدس - برأيه - (سوف تصير مركز الحركة للإنسانية المتمدنة وسوف تسمح ببناء الإنسانية المثالية)، بمعنى أن هذا الفكر السياسي المستند إلى معتقدات دينية يتحدث عن الوظيفة القيادية والحضارية للمجتمع اليهودي التي سوف تنطلق من القدس (٢٦٣)، ثم جاء (هرتزل) بتصوره عن تنفيذ تلك المهمة بقوله (إذا حصلنا على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون) (٢٥٧: ٩٥)، فهل بعد كل ذلك غير البعد الديني والتاريخي في السياسة الإسرائيلية تجاه القدس ؟

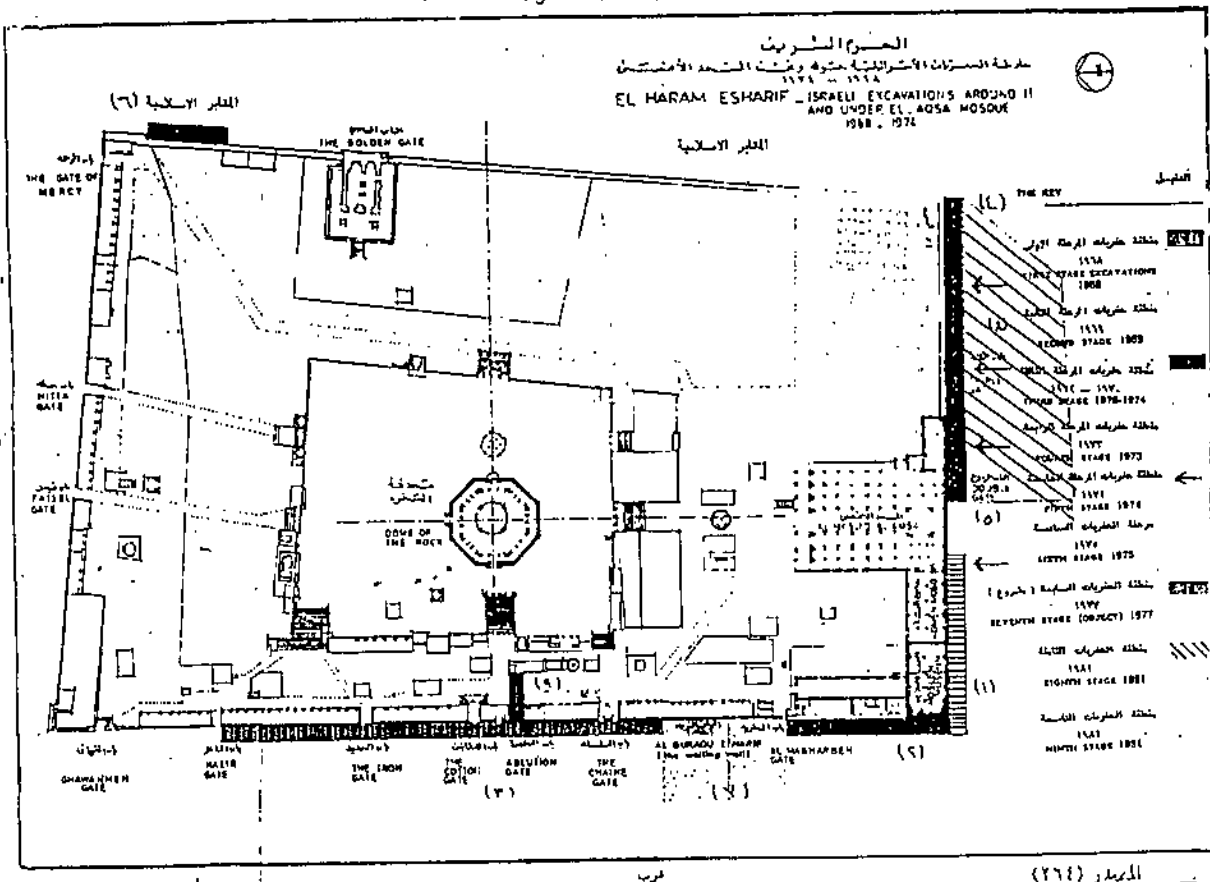
إن هذا التصور يؤكد ما ذكرناه في الفصل الأول من حيث سيطرة قضية القدس على جزء كبير من سياسة إسرائيل الخارجية، كما يؤكد أن بعض الأجزاء الرئيسية في خلفية السياسة الخارجية الإسرائيلية هي ذات صلة وثيقة بسياساتها العليا وقراراتها بشأن القدس (٣٩).

المستعمرات الإسرائيلية في القدس

المساحة(دونم)	أراضي البلدة التي أقيمت عليها	نوع المستعمرة	سنة الإنشاء	اسم المستعمرة	
١٠٠٠٠	قلنديا	موشاف تعاوني	١٩٧٠	عتروت (عطاروت)	١
٢٠٠٠٠	الطالبية الشرقية	سكنية	١٩٧٣	تاليوت الشرقية(الطالبية الشرقية)	٢
٥٠٠٠	بيت جالا	سكنية	١٩٧٣	جيلو	٣
٤٠٠٠	شمال القدس	سكنية	١٩٧٠	جفعات همفتار	٤
١٥٠٠٠	شمال القدس	سكنية	١٩٦٩	جفعات شايرا	٥
*	شرق القدس	جامعة	١٩٦٩	الجامعة العبرية	٦
٢٠٠	حي المغاربة	سكنية	١٩٤٨	الحي اليهودي	٧
٥٠٠	شمال القدس	سكنية	١٩٧٣	معلوت دفنا	٨
٢١٠٠٠	شمال القدس	سكنية	١٩٧٣	نيفي يعقوب (النيبي يعقوب)	٩
٣٢٦٠	الشيخ جراح	سكنية	١٩٦٨	رامات اشكول	١٠
٣٠٠٠٠	شمال القدس	سكنية	١٩٧٣	راموت الون	١١
*	شمال القدس	سكنية	١٩٧٣	سانهدريا	١٢
٤٤٥٠	شمال القدس	سكنية	١٩٨١	جنوب نيفي يعقوب	١٣
*	القدس	سكنية	١٩٧٣	عناتوت	١٤
٦٠٠	جبل المشارف(سكويس)	سكنية	١٩٦٩	سكويس	١٥
٢٥٠	بيت جالا	سكنية	١٩٧٦	روش جيلو	١٦

* المعلومات غير متوفرة

المصدر (٢٥٠)



المبحث السادس: التصور الإسرائيلي للسلام

لا يكف زعماء إسرائيل عن الحديث عن رغبتهم في احلال السلام في الشرق الأوسط وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع الدول العربية وخاصة المجاورة، ولا تخلو برامج الأحزاب الإسرائيلية من وعود الناخبين بالعمل على احلال السلام وحسن الجوار والتسوية السلمية ، وغير ذلك من المترادفات التي لم تترجم إلى تطبيق عملي ، فما هو التصور الإسرائيلي للسلام ؟ وما طبيعة السلام الذي تريده؟

إن كل الدلائل التي سنوردها تشير إلى أن السلام الذي تريده إسرائيل هو ما يسمى بـ 'السلام العبري' كما يطلق عليه الكاتب الأمريكي (ستيفن جرين) (٢٦٥) ، وهو الذي يعبر عنه (بن غوريون) بقوله: (نحن نؤمن كما آمن الشعب اليهودي على مدى الأجيال بمثل السلام لدى أنبياء إسرائيل) (١٤٩:٢٦٦) ، ومن هنا يرتبط التصور الإسرائيلي للسلام بموضوع دراستنا ، ولا شك أن هذا التصور يستند إلى التصور الإسرائيلي بشأن المواضيع السابقة كالأرض المحتلة والاستيطان والقدس . . . ، أي بمعنى أن هذا السلام ينطوي على نية التوسع الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الإسرائيلية ، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

١- التوسع في الأرض : إذ يقول (مناحيم بيغن) : (لن يكون سلام لشعب إسرائيل ولا لأرض إسرائيل حتى ولا للعرب ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه بعد، وحتى لو وقعنا معاهدة صلح) (١٣٤:٧١) ، أي أن هذا السلام يرتبط بتحرير ما يسمونه 'الوطن اليهودي' الذي لا تعرف له حدود حتى الآن .

٢- التوسع في السكان : حيث علق رئيس إسرائيل (يتسحاق نافون) على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بقوله (إن توقيع اتفاق السلام سيكون انتصاراً كبيراً للصهيونية)، وأضاف (سيشكل السلام فاتحة هجرة كبيرة وقوة دفع للاستيطان ، وانجازاً كبيراً في جميع أرجاء البلد، إن هذا يوم تاريخي وفاتحة عهد جديد) ، كما علق وزير الدفاع آنذاك (عيمر وايزمان) بقوله (إن السلام وضعنا على عتبة فترة فريدة، ولذلك ادعو آلاف (النازحين) الإسرائيليين للعودة إلى البلد، ويهود المنفى للهجرة إلى إسرائيل) (٩:١١) .

٣- السيطرة على الأرض والسكان الفلسطينيين : وذلك بطرح مشروع الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كحل نهائي تراه إسرائيل للسلام مع

الفلسطينيين في الأرض المحتلة ، وتوطين بقية الفلسطينيين في الخارج في الدول العربية التي يعيشون فيها ، وحيث أن الحكم الذاتي يعني أن يقوم الفلسطينيون بإدارة شؤونهم المحلية والبلدية ، كالتعليم والصحة والزراعة والمواصلات . . . فقط دون تدخل في شؤون الأمن والسياسة الخارجية فإن ذلك يعني سيطرة على الأرض والسكان كما يلي :

أ- إن الحكم الذاتي يعني أن الفلسطينيين في الضفة والقطاع ليسوا شعباً، وإنما هم أقلية تعيش في الدولة اليهودية ، وبذلك يتم الغاء الهوية الفلسطينية .

ب - إن الحكم الذاتي يعني التسليم بالسيادة الإسرائيلية على الأرض ، حيث يكشف (ارئيل شارون) النقاب عما سيتبع الحكم الذاتي بقوله (على الحكومة أن تضمن أن منح الحكم الذاتي للعرب في يهودا والسامرة وغزة ستصاحبه إجراءات ضم موازية أو تدريجية أو مسبقة لهذه المناطق الأساسية) (٢٦٧:٣٤) ، ولما كان الضم يحدث خطراً ديموغرافياً على إسرائيل فإن الحكم الذاتي المطروح يمنح هؤلاء الفلسطينيين حق الاختيار بين الجنسية الأردنية أو الجنسية الإسرائيلية لتفادي هذا الخطر ، وذلك كما ورد في (مشروع بيغن للسلام) الذي طرحه في ١٩٧٧/١٢/٢٨ ، والذي يمثل الرؤية الإسرائيلية للحل النهائي في الأرض المحتلة ، * وتتلخص بنوده فيما يلي (٢٦٨:٢٢٥) :

- ١- تشكيل حكم ذاتي إداري ' للسكان العرب ' في الضفة الغربية وقطاع غزة .
 - ٢- احتفاظ إسرائيل بشؤون الأمن والنظام في هذه المناطق .
 - ٣- منح هؤلاء السكان حق الاختيار بين الجنسية الأردنية أو الجنسية الإسرائيلية .
 - ٤- تمسك إسرائيل بحقها في السيادة على الضفة والقطاع .
 - ٥- منح الإسرائيليين حق تملك الأراضي والاستيطان في الضفة والقطاع .
 - ٦- عدم تراجع إسرائيل عن اعتبار القدس عاصمة لها .
- يمكن القول إن التصور الإسرائيلي للسلام يتبلور ضمن أسلوبين لا يختلفان في

* لزيد من تفاصيل الرؤية الإسرائيلية للحكم الذاتي الذي لا يبدو كونه إدارة ذاتية فقط انظر ملحق رقم (٤) الذي يشمل: مشروع بيغن للحكم الذاتي ١٩٧٧ .

نصوص الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩ .

مشروع شامير ١٩٨٩ .

مشروع رايبين للحكم الذاتي في مفاوضات واشنطن ١٩٩٢ .

الهدف، وإنما يتنوعان في الوسيلة ، وهما :

١- الأسلوب البراغماتي (الذرائعي) ٢- الأسلوب المتشدد.

أما الأسلوب البراغماتي فإنه يؤكد ما ذكرناه في الفصل الأول عن أهداف السياسة الخارجية من حيث وجود أهداف معلنة وأخرى مخفية ، وأهداف قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل ، وذلك من خلال المواقف الإسرائيلية التالية التي تكشف حقيقة دعوة إسرائيل للسلام ، وتجييب على السؤال الذي يثار عن حقيقة انسحابها من سيناء عام ١٩٨٢ بموجب اتفاقيات كامب ديفيد:

١- يكشف الحاخام (ماتير كهانا) رئيس حركة (كاخ) حقيقة الأهداف الإسرائيلية حين خاطب القادة الإسرائيليين الذين يعترضون عليه لتصريحاته العلنية بطرد العرب وضم الضفة والقطاع إلى 'أرض التوراة' ، بقوله لهم : (إنني أقول ماتفكرون به) (٤٨: ١٩٢) أي أنهم يفكرون جميعاً بتلك الأهداف ولكنهم لا يجراؤن على التصريح بها خوفاً من ردود الفعل وانعكاسات الرأي العام .

٢- يفسر يهوشفاط هركابي مدير الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق سكوت الحركة الصهيونية عن إقامة إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٢ ، وسكوتها على قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، والانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢ رغم أنها جميعها - شرق الأردن وباقي فلسطين وسيناء - جزء مما يسمونه 'الوطن اليهودي' - يفسر ذلك بما يسميه التمييز بين (الهدف الأكبر) و (السياسة) (٤٨) ، بمعنى أن (السياسة) التي تقتضيها الظروف الصهيونية والإسرائيلية تسمح بتأجيل تحقيق (الهدف الأكبر) الذي لا خلاف بشأنه في إسرائيل ، وهو (إسرائيل الكبرى) إلى حين تنهيا الظروف لتحقيقه .

٣- يكشف مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٣/٤/١٩٩٠ حقيقة السلام مع مصر بقوله (إن السلام مع مصر لا يعدو كونه وفقاً لاطلاق النار) ، مما اضطر وزير الدفاع انذاك (موشيه آرنس) إلى الإسراع بالتعليق على هذا التصريح خوفاً من 'سوء فهمه' ، حسب ماقاله (آرنس) .

٤- تكشف صحيفة (نير) العبرية حقيقة الدعوة إلى السلام في وصفها لبن غوريون

بأنه (. . .) عندما يستعد للحرب فإنه يتكلم عن السلام (٢٨:٣٥) .

٥- يفسر (عيزر وايزمان) وزير الدفاع في حكومة (بيغن) أسباب الاعتراض على بعض الاجراءات أحياناً ، مثل الاستيطان بقوله (إنني لم اختلف على الاستراتيجية بل على التكتيك ، وكنت أعلم بأن المسألة ليست مسألة جرافة واحدة ، بل مسألة حقوقنا في إسرائيل) (٢٣٠:٢٥٠) ، أي أن "التكتيك" يقتضي أحياناً تأجيل بعض الأهداف التي لا خلاف بشأنها من أجل أهداف أخرى .

أما الأسلوب المتشدد فإنه يتبلور في مواقف مراكز القوى المتشددة كالأحزاب الدينية واليمينية ، وبالرغم من أن الحركات التي تطورت بعد حرب ١٩٦٧ وحددت سمات المناقشة في قضايا السياسة الخارجية هي حركات أرض إسرائيل الكاملة وحركات السلام (٢٦٩) إلا أن الأولى منها أثبتت قدرتها على صنع القرار المتعلق "بالسلام" ، في حين فشلت حركات السلام في تنفيذ برامجها ، مما يعني أن مفهوم السلام تنفذه الحركات المتشددة وليس الحركات التي تسمى 'بحركات السلام' ، لذلك تفتخر الأحزاب والحركات اليمينية الإسرائيلية بأن 'السلام' مع مصر نفذته حكومة الليكود بزعامة (بيغن) في أول حكومة تشكلها الأحزاب اليمينية بعد ١٩٧٧ ، في حين لم يستطع حزب العمل ان يحقق سلاما خلال الثلاثين سنة التي قضاها في الحكومة ، كما يظهر دور مراكز القوى المتشددة في عدة حالات منها :

١- يربط (مناحيم بيغن) مفهوم السلام بالحقيقة التي يتصورها بأنها (التمسك بأرض إسرائيل الكاملة) ، وذلك في معرض تبريره لانسحاب حركته (حيروت) من الحكومة عام ١٩٧٠ بسبب موافقة حزب العمل على (مبادرة روجرز) عام ١٩٦٩ ، مما أدى إلى إفشال هذه المبادرة ، وقد جاء في تبريره (يوجد اليوم معسكران بارزان: حكومة ملتزمة بتقسيم أرض إسرائيل ومعارضة تلتزم بتكامل البلد ، كان علينا أن نختار بين التخلي عن الحقيقة من أجل البقاء في الحكومة ، أو التخلي عن الحكومة من أجل الحقيقة التاريخية ، وقد اخترنا الحقيقة التاريخية ، لا سلام دون حقيقة) (٧٣:٤٥) .

٢- تفرض الأحزاب المتشددة مواقفها بشأن السلام من خلال الوفود الإسرائيلية في

المفاوضات ، وقد تحقق ذلك في المفاوضات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث كان (يوسف بورغ) رئيس الحزب الوطني الديني (المفدال) رئيساً للوفد الإسرائيلي ، وقد أدت مواقفه إلى استقالة (موشيه دايان) من الحكومة لأن (المفهوم الذي يسير الحكومة هو مفهوم المفدال) (٢٦) ، كما يقول دايان ، وما يلاحظ أن الأمر يتكرر ثانية في المفاوضات الحالية في واشنطن بين الوفود العربية والإسرائيلية ، حيث أن رئيس الوفد الإسرائيلي في المفاوضات مع الوفدين الأردني والفلسطيني (الباكيم روبنشتاين) معروف بتدينه وقبعته المنسوجة الخاصة بالمتدينين .

٣- تفرض هذه الأحزاب مواقفها بشأن السلام عن طريق إثارة الجمهور الإسرائيلي باستخدام آيات التوراة التي تحرم الانسحاب من الأرض أو اعطاء العهود للآخرين ، مما يشكل فكراً دينياً سياسياً يجتاح الشارع الإسرائيلي ويضطر صانعي القرار إلى أخذه بعين الاعتبار ، ومن ذلك وصف كبير المحاميين (عوفاديا يوسف) السلام الذي يريده بأنه السلام الذي (سيحقق جميع وعود أنبيائنا عن تكامل البلد وحدوده التاريخية) (١١: ٩) ، ولا شك أن مواقف حركة غوش ايونيم هي التي قامت بهذا الدور الشعبي الكبير .

ومن جانب آخر فإن المفهوم الإسرائيلي للسلام يرتبط بالأمن والحدود الآمنة لحد المطالبة بـ(الأمن المطلق) الذي يعني الانتصار العسكري المطلق كما يعرفه (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (١٤) ، ولما كانت حدود إسرائيل غير معروفة لأسباب دينية ، فإن ذلك يفسر لماذا تطلب إسرائيل لنفسها حق تفسير قرار ٢٤٢ .
وأخيراً فإن المفهوم الإسرائيلي للسلام يتمثل في مبدأ (السلام مقابل السلام) الذي هو ليس أكثر من هدنة مؤقتة تمكن إسرائيل من تحقيق الأهداف التالية ، كخطوات نحو "الهدف الأكبر" ، وهي :

- ١- الحصول على اقرار عربي شرعية "الدولة اليهودية" .
- ٢- غزو الاقتصاد العربي والأسواق العربية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية المعمول بها منذ الخمسينات ضد الشركات التي تتعامل مع إسرائيل .
- ٣- غزو المجتمعات العربية غزواً فكرياً وثقافياً وأخلاقياً .

- ٤- التجسس وجمع المعلومات من كافة أنحاء العالم العربي ، حيث سيسهل دخول اليهود إليها .
 - ٥- تحقيق الانتصار الدبلوماسي لإسرائيل ، لأن اعتراف أصحاب القضية بإسرائيل لا يبقى سبباً لبقاء العلاقات مقطوعة بين إسرائيل والدول الأخرى .
 - ٦- تهجير يهود العالم العربي إلى فلسطين ، حيث أن الاعتراف بإسرائيل هو اعتراف بأنها ممثلة لجميع يهود العالم .
 - ٧- تفرغ السلطات الإسرائيلية لتهويد فلسطين تهويداً كاملاً عن طريق فتح أبواب الهجرة لأن العائق الأمني الذي كان يخيف بعض اليهود في الخارج يكون قد زال، وكذلك زرع المستوطنات في كل مكان ، وبالتالي ضم الأراضي المحتلة عند التخلص من الخطر الديموغرافي عن طريق الحكم الذاتي لفلسطيني الضفة والقطاع، وربما يطال التهويد المسجد الأقصى المبارك .
 - ٨- العمل على إلغاء قرار الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، إذ أن تفاوض العرب مع إسرائيل واعترافهم بها كفيل باقتناع حكومات العالم بأن ذلك القرار لم يعد له مبرر .
 - ٩- العمل على اقتسام مياه الشرق الأوسط ، والقرب المباشر- وبدون طرف ثالث- من النفط العربي .
 - ١٠- تخفيض عدد القوات المسلحة في الدول العربية كما حصل مع مصر ، وتحديد نوعية أسلحتها .
- ومجمل القول إن هذه الأهداف ما هي إلا وسيلة لحل المشاكل التي تتخوف منها إسرائيل حالياً ، إذ أن هذه الأهداف تؤدي في النهاية إلى تصفية القضية الفلسطينية ، وإنهاء أي شكل من أشكال الصراع مع الصهيونية ، حيث لن تعود هناك مشكلة اسمها(المشكلة الفلسطينية) ، مما يعني أن إسرائيل ستبدأ مرحلة جديدة من سياستها الخارجية لتلعب دوراً أكبر في السياسة العالمية ، وبالتالي تحقيق الحلم الصهيوني والمهمة 'العبرية' التي أقيمت لإسرائيل من أجلها ، وللأسف فإن كثيراً من هذه الأهداف الإسرائيلية المرحلية قد تحققت ، وبعضها يبدو أنه في طريقه إلى التنفيذ ، هذا هو 'السلام العبري' الذي تريده إسرائيل .

الخاتمة

من خلال تحليل البعد الديني في السياسة الاسرائيلية فإن الإجابة على أهداف هذه الدراسة واستلثها الواردة في المقدمة تدل على ما يلي :

١- إن جانباً كبيراً من الرؤية الإسرائيلية في مختلف المواقف الداخلية والخارجية يستند إلى رؤية تاريخية ودينية، مع الأخذ في الاعتبار ما ذكرناه في المقدمة من ضرورة التمييز بين الدين والتدين بالنسبة لصانعي القرار في الكيان الصهيوني، أي أن وجود بعد ديني في القرارات الاسرائيلية لا يعني أن صانعي القرار يضعون التوراة بين أيديهم في جلسات الحكومة أو الكنيست عند اتخاذ أي قرار، وإنما يعني أن الخلفية التي يستندون إليها تقوم على اعتبارات دينية وتاريخية، وخاصة فيما يتعلق بالأرض.

٢- إن المتدينين اليهود يتخذون ذلك البعد الديني عقيدة دينية، أما العلمانيون - وهم الأغلبية - فيتخذونه برنامجاً سياسياً ووسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وهنا يظهر التمييز بين الصهيونية الدينية التي تؤمن بذلك البعد، وبين الصهيونية السياسية التي تستغله، ولكنهما في نهاية الأمر تلتقيان حول هدف واحد هو السعي نحو إقامة (اسرائيل الكبرى).

٣- إن ذلك البعد الديني الذي يظهر في جميع فصول الدراسة يؤكد أن التوسع وليس السلام هو النتيجة المحتملة للسياسة الاسرائيلية بغض النظر عن التصريحات بشأن الرغبة في السلام.

٤- إن المؤسسة الدينية في الكيان الصهيوني بكل أجهزتها تلعب دوراً بارزاً في الحياة السياسية يفوق قوتها الظاهرية في الكنيست والحكومة بكثير، ويؤثر على صنع القرار فيها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويشكل قوة ضغط على الحكومة لمنعها من أي انسحاب من الأراضي المحتلة، أو وقف الاستيطان، ويصل مدى هذا التأثير إلى قدرتها على إسقاط الحكومة إذا ما اعتقدت الأحزاب الدينية أن التعاليم الدينية قد أنتهكت، وكذلك بإمكانها تحديد شكل الحكومة بالتحالف مع أحد الحزبين الكبيرين.

٥- إن الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية في الكيان الصهيوني تولى أهمية للجانب الديني الذي يحدث تأثيراً في برامجها، لدرجة أن التمييز المعهود بين الأحزاب اليمينية واليسارية في العالم لم يعد قائماً في إسرائيل إلا اسمياً، إذ أن الصهيونية هي الايديولوجية التي تستند إليها جميع الاحزاب الاسرائيلية الفاعلة، وأن الخلافات بينها ليست اكثر من منافسات داخلية، كما أن المؤسسة العسكرية تعتمد على ما يسمى بالتاريخ العسكري اليهودي القديم في التوجيه الفكري والمعنوي للجيش.

وإضافة إلى هذه الاجابات فقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج نبرزها فيما يلي:

١- إن العناصر التي تقوم عليها الدولة اليهودية تلتقي في السعي لتحقيق يهودية الأرض ويهودية السكان والسلطة السياسية التي تعبر عن نظام سياسي يعكس التصورات اليهودية ويسعى إلى الأهداف اليهودية أيضاً، ويكفي أن اختيار أرض فلسطين من دون بقاع العالم لتكون الوطن القومي لليهود يكفي أن يكون ذلك مؤشراً بارزاً على قوة البعد الديني.

٢- إن عدم تحديد حدود الدولة ينطوي على نوايا التوسع والعدوان امثالاً للوعود التوراتية والنبوءات التاريخية، التي تدعو إلى ما يسمى بـ (تحرير أرض إسرائيل الكاملة) من النيل إلى الفرات.

٣- إن عدم وجود دستور للدولة يعود إلى أسباب دينية صرفة بكل الأبعاد السياسية والاجتماعية المتعلقة بالأرض (عدم وجود حدود)، والمتعلقة بالانسان (عدم تعريف من هو اليهودي).

٤- إن إعلان قيام الدولة اليهودية وقانوني العودة والجنسية تجعل من الانتماء الديني للشخص - الانتماء اليهودي فقط - سبيل الحصول على المواطنة والجنسية والحقوق السياسية الأخرى كاملة.

٥- إن النجاح الصهيوني في اعتبار اليهودية ديناً وقومية واعتبار اليهود شعباً متجانساً لا يُغني عن الحقائق التاريخية والدراسات الانثروبولوجية التي تؤكد انتماء اليهود إلى أصول بشرية متعددة، ولكن تؤكد انتماءهم إلى ديانة واحدة مما يقوي البعد

الديني على حساب البعد القومي اليهودي.

٦- إن استغلال الصهيونية للتعاليم الدينية في العهدين القديم والجديد (التوراة والانجيل) لم يقتصر تأثيره على اليهود وحدهم، بل امتد ليشمل بعض اتباع العهد الجديد من البروتستانت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، خاصة الذين يؤمنون بما ورد في الكتب المقدسة عندهم عن عودة (الشعب المختار) إلى (أرض الميعاد)، وقد انعكس هذا الايمان - الصهيونية المسيحية - في دعم العلاقات الاسرائيلية البريطانية والاسرائيلية الامريكية، وعلى المستويات الحكومية والشعبية.

٧- إن ادعاء اسرائيل بحقها في تمثيل جميع يهود العالم يدل على أن الانتماء الديني للشخص هو معيار هذا التمثيل الذي احدث ازدواجية في الولاء بالنسبة ليهود الدول الأخرى، مما دفع اسرائيل إلى تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى بناء على مدى سماحها بهذا الولاء المزدوج لرعاياها اليهود، والذي يجب أن ينتهي حسب التصور الإسرائيلي بضرورة هجرة هؤلاء اليهود إلى فلسطين.

٨- إن التشبث بالاعتبارات الدينية والتاريخية لا يظهر في حزب الليكود أكثر منه في حزب العمل، وإن كان حزب العمل يستند أحياناً إلى الاعتبارات الأمنية والديمقراطية، إلا أن قياداته السابقة مثل بن غوريون وموشيه دايان تلجأ كثيراً إلى الاعتبارات التاريخية والدينية مثلها مثل قادة الليكود، أما القيادات المتأخرة من حزب العمل مثل شمعون بيريس واسحق رايبين فهي أقل استخداماً للغة الدينية.

٩- إن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أكثر أهمية من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ في التصور الإسرائيلي، حيث أن أراضي عام ١٩٦٧ وخاصة الضفة الغربية تتميز في التصور الإسرائيلي بأهمية تاريخية وقدسسية دينية من حيث الإدعاء بوجود أماكن مقدسة يهودية فيها، وقيام مملكة داود فيها في التاريخ القديم، لذلك فإن الأمل بانسحاب اسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف بناء المستوطنات فيها عن طريق المفاوضات هو أمل هشّ وفي غير موقعه.

١٠- إن الصراع بين المتدينين والعلمانيين والصراع بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الشكنازيم) هو في الواقع مشكلة حقيقية في الكيان الصهيوني،

وتدل على أن الدين الذي هو عامل الوحدة بين يهود الكيان الصهيوني فإنه في نفس الوقت يمثل مشكلة كبيرة حول المدى الذي يتدخل فيه الدين والحاخامات في شؤون الدولة والسياسة والحكم.

١١- إن السلام الذي تريده الصهيونية هو الذي يكون بمثابة هدنة تمكّنها من تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية، سعياً نحو تحقيق الهدف الأكبر للمشروع الصهيوني في هذه المنطقة، أي هو السلام الذي يعطي للكيان الصهيوني شرعية الاختراق الفكري والاخلاقي والثقافي، والاقتصادي والسياسي والدبلوماسي، والأمني والعسكري، والمائي والنفطي للوطن العربي كمرحلة نحو التوسع النهائي في الأرض.

١٢- إن البدائل المتاحة في السياسة الخارجية الاسرائيلية محدودة، وإن الخيارات أمام صانعي القرارات الإسرائيلية قليلة، وذلك لأن رسم السياسة الاسرائيلية لا يرتبط بحكومة معينة أو بحزب معين، أو برئيس حكومة بذاته، وإنما يرتبط ببرنامج تسعى المؤسسة الصهيونية بكاملها إلى تحقيقه، حيث يقوم هذا البرنامج على أهداف معلنة وأخرى مخفية، وأهداف قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، وما يدل على ذلك عدم تغيير المواقف الاسرائيلية تجاه القضايا المصيرية رغم تغيير السلطة السياسية منذ عام ١٩٧٧ بوصول الليكود إلى الحكومة.

١٣- إن التصور الإسرائيلي للقدس يقوم في كافة مجالاته على البعد الديني، وهو في الحقيقة يشكل جوهر صراعنا مع الصهيونية.

أما حقيقة الاعتبارات الدينية التي توظفها الصهيونية لتحقيق أهدافها التوسعية فيمكن الرد عليها كما يلي:

١- إن التوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام وكتبها الأحبار من بعده أصابها الكثير من التحريف والتشوية لدرجة الاعتداء على الذات الألهية وعلى خلق الأنبياء، مما يعني أن هذه المنطلقات النابعة من التوراة هي منطلقات محرّفة أيضاً، ولا يمكن أن تُنسب إلى الله سبحانه وتعالى ولا إلى الأنبياء الكرام.

٢- إن وعد الله تعالى لإبراهيم عليه السلام بالأرض له ولنسله لا يعني وعداً لليهود

من بعده، فإبراهيم هو أب لإسماعيل واسحق عليهم السلام جميعاً من ناحية، كما أنه لم يكن يهودياً من ناحية ثانية، حيث يقول الله تعالى في القرآن الكريم «ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين» سورة آل عمران آية 67 .

٣- إن التوراة نفسها تشهد بأن الوعد لليهود كان مشروطاً بطاعتهم لله عز وجل وإقامتهم لعقيدة التوحيد، فإين يهود اليوم من هذه الطاعة؟ كما أنها لم تتباً بأكثر من عودة واحدة، لكنهم عادوا إلى فلسطين ثلاث مرات كما أشرنا سابقاً .

٤- إن مملكة داود وسليمان عليهما السلام، كانت في جزء من فلسطين وليس في فلسطين كلها، ولا حتى من النيل إلى الفرات من ناحية جغرافية، كما أنها لم تدم أكثر من سبعين عاماً كما رأينا من ناحية تاريخية، فهل هذا يعتبر حقاً يتم بموجبه إنكار حقوق الأمم التي عاشت قبل داود وسليمان عليهما السلام ويعدهما، وفي فلسطين كلها ١٩٩ ؟

٥- إن حقائق التاريخ ومعطيات علم السلالات البشرية تنفي انتماء اليهود بإجناسهم وطوائفهم المختلفة التي أشرنا إليها سابقاً إلى جنس واحد، فما هي مقومات (الشعب) التي يستندون إليها؟

بعد العرض السابق لفصول الدراسة وفي الختام نتساءل: هل يبقى عندنا من يعتقد أن صراعنا مع اليهود هو مجرد صراع سياسي أو خلاف حدودي أو مشكلة جغرافية؟ إن كل المعطيات السابقة تؤكد أنه صراع تاريخي وحضاري، أي أنه صراع مع المشروع الصهيوني واحلافه في إقامة حضارة عبرية على انقاض الحضارة العربية الإسلامية، أي أن الدولة اليهودية التي مثلت إحدى مراحل المشروع الصهيوني ليست مجرد برنامج سياسي ينتهي عند حد إقامة الدولة، وإنما هي خطوة نحو مهمة يعتبرونها مهمة تاريخية، وخاصة عند الزعم بأن الدولة اليهودية اليوم (إسرائيل) هي امتداد بل إحياء للدولة اليهودية القديمة التي زالت قبل ألفي عام، وهذا التصور ليس مقتصرأ على الحاخامات ورجال الدين اليهود وإنما يؤمن به صانعو القرار أنفسهم .

إن المشروع الصهيوني في المنطقة يلتقي مع المشروع الغربي الإستعماري في خلق كيان

غريب عن منطقة الشرق الأوسط، يكون بمثابة الحارص والمنتقل للأهداف الغربية فيها، من أجل وجود بؤرة غربية بشكل مباشر في الشرق العربي لفصله عن مغربه، ولتقسيمها ونهب خيراتها وسلخ مجتمعاتها عن القيم الرفيعة والمثل العليا، الأمر الذي يوسّع دائرة الصراع الحضاري ليشمل تحالف الحضارة الغربية مع المشروع الصهيوني.

إن الرؤية الدينية والتاريخية اليهودية تشير إلى أنه حتى لو وافقت الأطراف العربية على تنازلات جغرافية أو تسويات حدودية لصالح الكيان الصهيوني، فإن منقذي المشروع الصهيوني لا يكفون بذلك، وخاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة التي تمثل في انتهاء القطبية الثنائية والحرب الباردة، وتدهور الوضع العربي، ويزور معالم النظام العالمي الجديد، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بصياغتها، في ظل هذه الظروف وإذا تواصل التدهور العربي والاستسلام أمام المشروع الصهيوني فإن الفرصة تصبح أكثر ملائمة للكيان الصهيوني ليلعب دوراً جديداً في الساحة الدولية، يتعدى الحدود الجغرافية للمنطقة، من أجل تحقيق المهمة التي أنشئ من أجلها، مما يعني أن هذه الرؤية الدينية تدل على أن هذا الصراع هو صراع وجود وليس مجرد صراع حدود.

إن الاعتقاد بغير ذلك - صراع الوجود - يدل على ضحالة الفكر السياسي الذي يحصر المشكلة الفلسطينية في رسم حدود الخارطة الجغرافية، وتظهر خطورته في أنه يعمل على تجزئ هذا الصراع وتهميشه، حتى أن الجيل الجديد من أبناء العالم العربي يبرّ بحالة من التضليل مفادها أن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ هي (إسرائيل) منذ زمن، وأن القضية الفلسطينية هي قضية الاحتلال عام ١٩٦٧ فقط، وأن المشكلة هي مشكلة بعض الكيلومترات بين فلسطين ١٩٤٨ وفلسطين ١٩٦٧.

وبعد استعراض نتائج الدراسة يمكن الوصول إلى التوصيات التالية:

- ١- العودة بالقضية الفلسطينية إلى جذورها الحقيقية وجوهرها الصحيح، وذلك بوجود رؤية صحيحة للصراع، والذي هو عبارة عن مواجهة مستمرة بين تحالف المشروع الصهيوني والمشروع الاستعماري الغربي من جهة، وبين الحضارة الإسلامية من جهة ثانية.
- ٢- وبناء على التوصية الأولى فإنه لا بد من جعل القضية الفلسطينية قضية إسلامية تهتم جميع المسلمين في العالم، لأن فلسطين والقدس والمسجد الأقصى لا تخص الشعب

الفلسطيني وحده وإن كان له دور أساسي، ولا تخص الأمة العربية وحدها وإن كانت عنصراً مهماً، وإنما تخص كل المسلمين في العالم الذين يهتمّ بناء المشروع الإسلامي في مواجهة تحالف المشروع الصهيوني مع المشروع الغربي الإستعماري، وبمعنى آخر لا بد من تكاتف جميع الجهود التي تهمها القضية الفلسطينية والتي تشمل ثلاث دوائر، وهي:

أ- الدائرة الوطنية: ويمثلها الشعب الفلسطيني.

ب- الدائرة القومية: وتمثلها الأمة العربية.

ج- الدائرة الإسلامية: وتمثلها الأمة الإسلامية.

وعندئذ - وهو الجوهر الصحيح - ينبغي تسمية هذا الصراع بـ (الصراع الإسلامي

الصهيوني).

٣- دراسة حركة التاريخ دراسة واعية، حيث أن ذلك يؤكد لنا مجموعة حقائق،

وخاصة عند مقارنة الغزو الصهيوني بالغزو الصليبي لفلسطين، ومن هذه الحقائق:

أ- إن فلسطين التي كانت مهدياً للصراعات والحروب لم تُحسم لصالح الأمة العربية

والإسلامية إلا بعد التمسك بالإسلام عقيدة ونظاماً ومنهج حياة.

ب- إن واقع فلسطين يعكس واقع الأمة العربية والإسلامية، أي عندما تكون فلسطين

في عزة وكرامة فإن الأمة العربية والإسلامية تكون كذلك، والعكس صحيح،

لدرجة اعتقاد بعض المؤرخين والمحللين بأن الراية التي ترتفع فوق أرض فلسطين

تجسّد لمن السيادة العالمية.

ج- إن الجهاد وحده هو سبيل حماية هذه الأمة وعودة حقوقها، وإن مآطلات العدو

ليست إلا لكسب الوقت لتمكينه من تنفيذ خطته من جهة، ولنشر روح الدعة

والراحة والاستسلام لدى الأمة التي تنتظر حلاً تفاوضياً من جهة ثانية.

د- إن علو شأن اليهود هو علو مؤقت لا يلبث أن ينتهي إذا حشدت الأمة العربية

والإسلامية إمكاناتها الروحية والمادية، ولربما يكون علو شأن الدولة اليهودية

الحالية هو المقصود بالعلو الثاني والأخير في قول الله تعالى «وقضينا إلى بني

إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علواً كبيراً، فإذا جاء وعد

أولاهما بعثنا عليكم عبداً لنا أولي بأس شديد، فجاسوا خلال الديار وكان وعدا

مفعولاً، ثم رددنا لكم الكرة عليهم وامددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً، إن أحستم احستم لأنفسكم وإن أسأتم فعليها، فإذا جاء وعد الآخرة ليسووا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتييراً سورة الإسراء (٣ - ٧).

إذ أن اليهود لم يشهدوا في تاريخهم أكبر من العلو والنفير الذي يشهده حاليًا.
٤- التمسك بالعهد العمرى * بشأن القدس وفلسطين كأفضل وثيقة قانونية تُرسي قواعد الحياة السياسية والاجتماعية والدينية في القدس وما حولها، وخاصة أن هذه الوثيقة نظمت الاستقرار في القدس الشريف بين أتباع الديانات الثلاث أكثر من ألف وثلاثمائة عام، وكانت فلسطين جزءاً أساسياً من الحضارة الإسلامية التي يعتز بها أبناء هذه المنطقة عبر القرون حتى المسيحيون منهم، في حين لم تفلح جميع المواثيق الدولية المعاصرة الخاصة بالقدس في إيجاد هذا الاستقرار.

واخيراً إن المقارنة البسيطة بين دوافع الغزو الصليبي لفلسطين في القرن الحادي عشر الميلادي - السادس الهجري - وبين دوافع الغزو الصهيوني الحالي تؤكد لنا أن امتلاك المسلمين لوعي عميق وشامل لابعاد الحروب الصليبية أدى إلى ظهور القائد صلاح الدين الأيوبي رحمه الله، الذي خلص المسلمين من شرور الصليبيين وحرر فلسطين، لذلك لا بد اليوم من عودة الوعي العميق والشامل لابعاد الغزو الصهيوني للتخلص منه، وعزاؤنا في ذلك أن الاحتلال الصليبي لفلسطين بلغ ما يقرب من مائتي عام، مما يعني إن إمكانية إزالة الاحتلال الصهيوني الحالي ليست بعيدة المنال.

* هي العهد الذي اعطاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لصفرونيوس حاكم القدس عند الفتح الإسلامي لها عام ١٥هـ - ٦٣٧م، انظر الملحق رقم ٥.

الملاحق

ملحق رقم (١)

نص إعلان قيام الدولة اليهودية *

نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل ، وفيها اكتملت صورته الروحانية والدينية والسياسية ، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة ، وفيها أنتج ثرواته الثقافية القومية والإنسانية ، وأورث العالم أجمع كتاب الكذب الخالد .

ولما أجلى الشعب اليهودي عن بلاده بالقوة حافظ على عهده لها وهو في بلاد مهاجرة كافة ولم ينقطع عن الصلاة والتعلق بأمل العودة إلى بلاده وتجديد حريته السياسية فيها .

ويدافع هذه الصلة التاريخية التقليدية أقدم اليهود في كل عصر على العودة إلى وطنهم القديم والاستيطان فيه ، وفي العصور الأخيرة أخذوا يعودون إلى بلادهم بألاف مؤلفة من طلابيين ولاجئين ومدافعين ، فأحيوا القفار وبعثوا لغتهم العبرية وشيدوا القرى والمدن وأقاموا مجتمعاً أخذاً في النمو سيد اقتصادياته وثقافته ينشد السلام ويحمي ذماره ويزف التقدم إلى جميع سكان البلاد متطعاً إلى الاستقلال الدولي .

وفي عام ٥٦٥٧ عبرية للمخليفة الموافق ١٨٩٧ ميلادية عقد المؤتمر الصهيوني تلبية لنداء صاحب فكرة الدولة اليهودية المرحوم ثيودور هرتزل وأعلن حق اليهود في النهضة الوطنية في بلادهم .

وقد اعترف تصريح بلفور في ٢/١١/١٩١٧ بهذا الحق وصادقت عصبة الأمم على هذا الحق بموجب صك الانتداب ، الذي أكسب بصفة خاصة مفعولية دولية للصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل ، ويحق الشعب اليهودي في إعادة تشييد وطنه القومي .

إن الكارثة التي حلت باليهود في الأونة الأخيرة ، والتي كان من ضحاياها الملايين من يهود أوروبا ، إن هذه الكارثة قد عادت واثبت بالفعل ضرورة حل مشكلة الشعب اليهودي المحروم من الوطن والاستقلال بتجديد الدولة اليهودية في أرض إسرائيل لتفتح باب الوطن على مصراعيه لكل يهودي ، وتؤمن للشعب اليهودي حياة آمنة متساوية الحقوق مع سائر الأمم في العالم .

* المصدر (٨٩)

إن البقية الباقية التي أنقذت من المجزرة النازية في أوروبا مع يهود سائر البلدان لم يكفوا عن اللجوء إلى أرض إسرائيل، رغم جميع الصعاب والعراقيل والأخطار، ولم ينقطعوا عن المطالبة بحقوقهم في حياة من الكرامة والحرية والعمل الشريف في وطنهم .
وفي الحرب العالمية الثانية ساهم المجتمع اليهودي في أرض إسرائيل بنصيبه كاملاً في نضال الأمم نصيرة الحرية والسلام ضد قوى الظلم النازية، وقد اكتسب اليهود بدماء جنودهم وجهودهم الحرية حق اعتبارهم من الشعوب التي وضعت الأسس لميثاق الأمم المتحدة .

وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧ اتخذت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة قراراً يقضي بإقامة دولة يهودية في فلسطين وطالبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أهالي فلسطين باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأنفسهم .

إن اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته غير قابل للإلغاء .

إنه لمن الحق الطبيعي للأمة اليهودية في أن تكون أمة مستقلة في دولتها ذات السيادة ، مثلها في ذلك مثل سائر أمم العالم .

وعليه فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب ، ممثلو المجتمع اليهودي في البلاد والحركة الصهيونية ، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ، وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي وبمقتضى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل .

وإننا لنقرر أنه ابتداء من اللحظة التي ينتهي فيها الانتداب الليلية ، ليلة ٦ أيار ٥٧٠٨ عبرية الموافق ١٥ أيار ١٩٤٨ ميلادية ، وإلى أن تقام سلطات الدولة المنتخبة والنظامية طبقاً للدستور الذي يضعه المجلس التأسيسي المنتخب في موعد أقصاه شهر تشرين الأول عام ١٩٤٨ ، يقوم مجلس الشعب مقام مجلس الدولة المؤقت وتكون هيئته التنفيذية - أي الإدارة الشعبية - هي الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية التي تسمى : إسرائيل .

تكون دولة إسرائيل مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية ، ولجمع الشتات تداب على ترقية البلاد لصالح سكانها جميعاً ، تكون مرتكزة على دعائم الحرية والعدل والسلام مستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل ، تقيم المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين

جميع رعاياها دون تمييز في الدين والعنصر والجنس، وتؤمن حرية الأديان والضمير والكلام والتعليم والثقافة، وتحافظ على الأماكن المقدسة لدى كل الديانات، وتكون أمينة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع مؤسسات وممثلي الأمم المتحدة على تنفيذ قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ وللعمل على إنشاء اتحاد اقتصادي يشمل أرض إسرائيل برمتها.

إننا نناشد الأمم المتحدة أن تمد يد المساعدة للشعب اليهودي في تشييد دولته وقبول دولة إسرائيل ضمن أسرة الأمم.

إننا ندعو أبناء الشعب العربي سكان دولة إسرائيل، رغم الحملات الدموية علينا منذ شهر - إلى المحافظة على السلام والقيام بنصيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها المؤقتة والدائمة.

إننا نمد يد السلام وحسن الجوار لجميع البلدان المجاورة وشعوبها وندعوهم إلى التعاون مع الشعب اليهودي المستقل في بلاده، وإن دولة إسرائيل مستعدة لأن تسهم بنصيبها في مجهود مشترك لرفي الشرق الأوسط بأسره.

إننا ندعو الشعب اليهودي في جميع مهاجره إلى التكاتف والالتفاف حول يهود هذه البلاد في الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم في كفاحهم العظيم لتحقيق أمنية الأجيال - الأ وهي تحرير إسرائيل.

إننا وبعد الاعتماد عليه سبحانه، ثبتت تواقيعنا على هذا الاعلان في اجتماع مجلس الدولة المؤقت في أرض الوطن، في مدينة تل أبيب اليوم، يوم الجمعة ٥ آيار عام ٥٧٠٨ عبرية الموافق ١٤ آيار عام ١٩٤٨ ميلادية.

ملحق رقم (٢) قانون العودة ١٩٥٠ *

حق الهجرة

- ١- من حق كل يهودي أن يهاجر إلى البلاد.
- ٢- (١) تكون الهجرة بموجب تأشيرة مهاجر .
- (ب) تُعطى تأشيرة المهاجر لكل يهودي يبدي رغبته بالاستقرار في إسرائيل ، إلا إذا تأكد وزير الداخلية أن الذي طلبها :-
 - ١- يعمل ضد الشعب اليهودي ، أو أن:
 - ٢- من شأنه أن يعرض الصحة العامة أو أمن الدولة للخطر أو
 - ٣- ذو ماضي إجرامي من شأنه أن يتهدد الأمن العام .

شهادة مهاجر :

- ٣- (١) كل يهودي يأتي إلى إسرائيل ويبدي بعد مجيئه رغبته بالاستقرار فيها ، من حقه ، مادام موجوداً في إسرائيل ، أن يحصل على شهادة مهاجر .
- (ب) التحفظات الموضحة في المادة ٢(ب) تسري أيضاً عند إعطاء شهادة مهاجر ، ولكن لا يعتبر الشخص أنه يتهدد الصحة العامة بسبب مرض أصيب به بعد قدومه إلى إسرائيل .

سكان وأولاد :

- ٤- كل يهودي هاجر إلى البلاد قبل بدء سريان هذا القانون ، وكل يهودي وُلد في البلاد سواء قبل سريان هذا القانون أو بعده ، حكمه مثل حكم من هاجر بموجب هذا القانون .

حقوق أبناء العائلة (تصحيح ١٩٧٠)

- ٤- (١) حقوق اليهودي بموجب هذا القانون وحقوق المهاجر بموجب قانون الجنسية - ١٩٥٢ وكذلك حقوق المهاجر بموجب سنّ أي قانون آخر ، تمنح أيضاً لطفل اليهودي وحفيده ، لزوج أو زوجة اليهودي ، وزوج أو زوجة ابن اليهودي

وحفيده ، باستثناء شخص كان يهودياً وغير دينه برغبته .

(ب) ولا فرق إذا كان اليهودي الذي يتمتع بالحقوق بموجب المادة الصفري (١) لا يزال حياً أم لا أو إذا هاجر إلى البلاد أم لا .

(ج) التحفظات والشروط المنصوصة بخصوص اليهودي أو المهاجر في هذا القانون أو بموجبه أو في القوانين التي تسن كما ورد في المادة الصفري (١) ، تسري أيضاً على من يطلب الحقوق بموجب المادة الصفري (١) .

تعريف (تصحيح ١٩٦٩)

٤(ب) . بصدد هذا القانون ، 'يهودي' من ولد لأم يهودية أو تهود ، وليس ابن دين آخر .

تنفيذ وأنظمة (تصحيح ١٩٥٤)

٥- وزير الداخلية مكلف بتنفيذ هذا القانون ، ومن حقه أن يسن أنظمة في كل ما يتعلق بتطبيقه وأيضاً اعطاء تأشيرات مهاجر أو شهادات مهاجر للقاصرين حتى سن ١٨ .
وتحتاج الأنظمة في موضوع المادتين ١٤ و ٤ب إلى موافقة لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست .

ملحق رقم (٣)

قوة الأحزاب الإسرائيلية في الكنيست *

اسم القائمة	الكنيست الأولى (١٩٤٧)	الكنيست الثاني (١٩٥١)	الكنيست الثالث (١٩٥٥)	الكنيست الرابع (١٩٥٩)	الكنيست الخامس (١٩٦١)	الكنيست السادس (١٩٦٥)	الكنيست السابع (١٩٦٧)	الكنيست الثامن (١٩٧٣)	الكنيست التاسع (١٩٧٧)	الكنيست العاشرة (١٩٨١)	الكنيست الحادية عشرة (١٩٨٤)	الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٨)
مباي، للعراق، حزب العمل - حيام والتي (قائمة شمال إسرائيل)	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	٤٥	٥٦	٥١	٣٧	٤٧	٤٤	٣٩ (اصرت حيام)
مباي، (حزب العمال الموحد)	١٩	١٥	٩	٩	٩	٨	-	-	-	-	-	-
مطورت محفوظه	-	-	١٠	٧	٨	-	-	-	-	-	-	-
قوائم الاكليات للامراخ	٢	٥	٥	٥	٤	٤	٤	٣	١	-	-	-
لقائمة (الحزب الديمقراطي القومي)	١٠	١١	١١	١٢	١٢	١١	١٢	١٠	١٢	٦	٤	٥
الموفات يسرائيل	١٦	٣	-	-	٤	٤	٤	-	٤	٤	٢	٥
يوهلي الموفات يسرائيل	٢	٢	٦	٦	٢	٢	٢	٥	١	-	-	-
الميكود	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٨	٤١	٤٠
شليم صهيون	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-
جاسال (حيروت + الليزيون)	-	-	-	-	-	٢٦	٢٦	-	-	-	-	-
القائمة الرسمية	-	-	-	-	-	٤	-	-	-	-	-	-
حركة حيروت	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	-	-	-	-	-	-	-
الحزب الليزالي	٧	٢٠	١٣	٨	١٧	-	-	-	-	-	-	-
الليزيون المستقلون	٥	٤	٥	٦	٥	٥	٤	٤	١	-	-	-
حركة حقوق المواطن (راتس)	-	-	-	-	-	-	-	٣	١	١	٣	٥
الحركة الديمقراطية للتنوير	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥	-	-	-
المركز الحزبي	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-	-	-
ممسكر شيلي	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	-	-
ممولام مزيب- قوة جديدة	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-
مويك	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-
الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)	٤	٥	٦	٣	٥	١	١	-	-	-	-	-
الجبهة الديمقراطية للسلام والسياسة (حاش)	-	-	-	-	-	٣	٣	٤	٥	٤	٤	٤
فلاطو شارون	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	-
بالي القوائم	٧	٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تامي ، حركة تراث إسرائيل	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣	١	-
متحيا (البيت)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٥	٣
تيلم ، حركة التجديد القومي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١	-
شيتوي حزب المركز	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٣	٢
شرفيون محافظون على الثورة (شاس)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤	٦
ياسد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	-
القائمة التقدمية للسلام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١
عصبة الدفاع اليهودية (كانغ)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-
مورشاه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	-
الحزب الديمقراطي (فولوشة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
راية الثورة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢
تسوت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢
موليت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢
المجموع	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

* المصدر (١٣٢)

الملحق رقم (٤)

مشاريع الحكم الذاتي الإسرائيلية التي تجسد التصور الإسرائيلي للحل النهائي للأرض والسكان، سواء لدى حزب الليكود (مشروع بينغ ١٩٧٧، واتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٩، ومشروع شامير ١٩٨٩)، أو حزب العمل (مشروع راين ١٩٩٢)، التي تعتبر الشعب الفلسطيني مجرد (أقلية) تعيش على أرض (يهودية) وتتولى بعض المهام الحياتية اليومية فقط، دون تدخل في الشؤون الخارجية والأمن والإقتصاد القومي، مما يجسد الإقرار بشرعية دولة الإحتلال والغاء الهوية العربية الإسلامية لأرض فلسطين.

١/٤- مشروع مناحيم بينغ للحكم الذاتي (١٩٧٧) *

' مع تحقيق السلام سنقترح تشكيل حكم ذاتي إداري لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة العرب، على أساس المبادئ التالية :

- ١- ' الغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة ' .
- ٢- ' يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم ' .
- ٣- ' ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلساً إدارياً يتألف من ١١ عضواً، يعمل بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة .

الانتخابات

- ٤- ' يحق لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق، بغض النظر عن جنسيته، وسواء يحمل الجنسية أم لا، أن يدلي بصوته في انتخابات المجلس الإداري .
- ٥- ' يحق لكل مواطن بلغ الخامسة والعشرين فما فوق، وورد اسمه في لوائح المرشحين، أن ينتخب لعضوية المجلس الإداري .
- ٦- ' يتم انتخاب المجلس الإداري في انتخابات عامة، ومباشرة، وشخصية، ومتساوية، وسرية .
- ٧- ' تكون مدة ولاية المجلس الإداري أربع سنوات، ابتداء من يوم انتخابه .

* المصدر (٢٧٠)

- ٨- * يكون مقر المجلس الإداري في بيت لحم .
- ٩- * تكون جميع المسائل الإدارية المتعلقة بالسكان العرب، في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، ضمن صلاحيات المجلس الإداري .
- ١٠- * يتولى المجلس الإداري تصريف أعمال الدوائر التالية : دائرة التعليم، دائرة الشؤون الدينية، الدائرة المالية، دائرة المواصلات، دائرة البناء والإسكان، دائرة الصناعة والتجارة والسياحة، دائرة الزراعة، دائرة الصحة، دائرة العمل والانعاش، دائرة إعادة تأهيل اللاجئين، دائرة الإدارة القضائية والإشراف على قوة شرطة محلية . ويصدر المجلس الإداري الأنظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر .

الأمّن والنظام العام

- ١١- * يعهد بشؤون الأمّن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة إلى السلطات الإسرائيلية .
- ١٢- * ينتخب المجلس الإداري رئيساً له .
- ١٣- * تعقد الجلسة الأولى للمجلس الإداري بعد ٣٠ يوماً من إعلان نتائج الانتخابات .

الجنسية

- ١٤- * يمنح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، بغض النظر عن جنسياتهم، وسواء كانوا مجتسرين أم لا، حق الاختيار الحر -Option- للحصول على الجنسية الإسرائيلية، أو الجنسية الأردنية .
- ١٥- * تمنح الجنسية الإسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفقاً لقانون التجنس في دولة إسرائيل .
- ١٦- * يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية، بناء على حق الاختيار الحر، أن يتخبوا ويتخبوا للكنسيت وفقاً لقانون الانتخابات .
- ١٧- * يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، الذين يحملون الجنسية الأردنية، أو أولئك الذين سيصبحون مواطنين أردنيين - بناء على حق الاختيار الحر- أن

يتخبوا ويتخبوا لبرلمان المملكة الأردنية الهاشمية، وفقاً لقانون الانتخابات في هذه الدولة .

١٨- " توضح المسائل المترتبة على اقتراح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة للبرلمان الأردني، في مفاوضات بين إسرائيل والأردن .

١٩- " تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والأردن والمجلس الإداري، تنظر في القوانين المعمول بها في يهودا والسامرة وقطاع غزة، لتحديد ما سيظل معمولاً به منها، وماسيلغى . كما تحدد صلاحيات المجلس الإداري في مجال إصدار القوانين، وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالإجماع .

امتلاك الأراضي

٢٠- " يحق لسكان إسرائيل تملك الأراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، كما يحق للعرب، من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، الذين يصبحون مواطنين إسرائيليين، بناء على حق الاختيار الممنوح لهم، تملك الأراضي والاستيطان في إسرائيل .

٢١- " تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والأردن والمجلس الإداري لتحديد أنظمة الهجرة لمناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، وتحديد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج يهودا والسامرة وقطاع غزة، بالهجرة، بمقدار معقول، إلى هذه المناطق . وتتخذ قرارات اللجنة بالإجماع .

٢٢- " تضمن لسكان إسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة، حرية التنقل وحرية النشاط الاقتصادي في إسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة .

٢٣- " يعين المجلس الإداري أحد أعضائه لتمثيله لدى الحكومة الإسرائيلية، من أجل البحث في المسائل المشتركة . ويعين عضواً آخر لتمثيله لدى الحكومة الأردنية للبحث في المسائل المشتركة .

٢٤- " تتمسك إسرائيل بحقوقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة . وادراكاً منها لوجود مطالب أخرى، فإنها تقترح - من أجل الاتفاق والسلام - إبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة .

الأماكن المقدسة في القدس

٢٥- ' فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاثة في القدس، يعد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم .

٢٦- ' تخضع هذه المبادئ لإعادة النظر فيها، بعد مدة خمس سنوات ' .

ب/٤

اتفاقية كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتي ١٩٧٩ *

١- ' ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فيهما ستسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر، لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية، ولناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار ويجب أن تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع .

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يضم وفداً من مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه .

● وستفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في

الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة، وستضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام:

● وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين .

● بالإضافة إلى ذلك ستشارك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي

تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود .

(ج) ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي

(مجلس إداري) في الضفة الغربية وقطاع غزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن

العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة

الغربية وقطاع غزة وعلاقتها مع جيرانها ولابرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن

والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

● وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان تتكون إحدى هاتين اللجنتين

من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع

غزة وعلاقتها مع جيرانها، وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والتي

سيشارك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين

إسرائيل والأردن ووضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة

وستركز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن رقم

٢٤٢ وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى : وضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن، و

يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني

ومتطلباتهم العادلة . وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال :

(١) أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في

الضفة الغربية وقطاع غزة على الوضع النهائي للضفة الغربية والمسائل البارزة الأخرى بحلول

نهاية الفترة الانتقالية .

(٢) أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة

الغربية وقطاع غزة .

(٣) اتاحة الفرصة للممثلين المتخين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تشياً مع نصوص الاتفاق .

(٤) المشاركة كما ذكر اعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

٢- سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الإنتقالية وما بعدها، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمر ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة أمن من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي .

٣- خلال الفترة الإنتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ واتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وواجه التمزق ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤- ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة، لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

* ٤/ج *

مبادرة اسحق شامير في ١٤/٥/١٩٨٩ التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية كمبادرة رسمية إسرائيلية في ٢٣/٧/١٩٨٩، وهي لا تختلف عن كامب ديفيد وهدفها وقف الإنتفاضة الفلسطينية *

١- إجراء انتخابات محلية في الضفة الغربية والقطاع، وتقسيمها لهذه الغاية إلى عشرة دوائر انتخابية .

٢- في مرحلة أولى يقوم الفلسطينيون المنتخبون بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية

* المصدر (٢٧٢)

حول الحكم الذاتي كما تقتضي بذلك اتفاقيات كامب ديفيد، ويشكل المنتخبون السلطة التنفيذية في إطار هذا الحكم الذاتي .

٣- في مرحلة ثانية يتفاوض الممثلون الفلسطينيون مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات تسوية نهائية .

٤- بعد مرور ثلاث سنوات على قيام الحكم الذاتي يصبح في استطاعة الممثلين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية تقديم كل المقترحات التي يفكرون بها .

٥- تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية المجاورة لإسرائيل .

٦- إقامة قوة بوليسية من فلسطيني الضفة الغربية والقطاع للحفاظ على الأمن والنظام، ثم يحل الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية، ويترك الفلسطينيون لمعالجة وإدارة كل شيء ما عدا الدفاع والشؤون الخارجية، وتبقى هذه الأمور لفترة حتى تتوقف أعمال 'العنف' و'تبنى' 'الثقة'، وفي غضون ذلك تبدأ المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل بإشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

٥/٤

مشروع رايبين للحكم الذاتي ١٩٩٢ *

مبادئ عامة الترتيبات الانتقالية لمدة خمس سنوات تقوم على المبادئ التالية:

١- إقامة ترتيبات حكم الذات الانتقالية للفلسطينيين في المناطق، وهم بهذا سيديرون شؤونهم في مجالات العمل المتفق عليها والتي تؤثر على حياتهم، وسيتمتع المجلس الإداري الـ ISGA بتلك الصلاحيات والمسؤوليات التي سيتم تخصيصها لها في الاتفاقية .

٢- الحفاظ على الروابط وضممان حرية الحركة بين يهودا والسامرة وقطاع غزة وإسرائيل، وبهذا توجد مجالات عمل تؤثر خلال فترة الترتيبات الانتقالية على:

- إسرائيل والمناطق والتفاعل فيما بينهما وبين المواطنين الاسرائيليين والفلسطينيين في المناطق، والتي يجب أن يعالجها المجلس الإداري الـ ISGA بالتنسيق والتعاون مع

* المصدر (٢٧٣)

الأجهزة المعنية لحكومة اسرائيل، بما يأخذ في الاعتبار هموم كلا السكان ويوفر المنفعة للجميع.

٣- بعض المجالات التي تؤثر على حقوق ومصالح اسرائيل الأساسية والسلطات المتبقية، بما فيها خاصة الأمن والاسرائيليين في المناطق ستبقى مسؤولية اسرائيل وستدار من قبل اسرائيل.

٤- الحفاظ على الروابط التقليدية بين السكان الفلسطينيين والأردن. ولذا مشاركة الأردن في الترتيبات الإنتقالية يمكن أن تأتي بالمنفعة للجميع.

الشكل الهيكلي لترتيبات حكم الذات الانتقالية:

يجب أن تعكس ترتيبات حكم الذات الانتقالية المواصفات الإدارية الوظيفية للصلاحيات والمسؤوليات التي ستكلف بها حسب الاتفاقية.

١- المبادئ للشكل الهيكلي:

- تدار صلاحيات ومسؤوليات الـ ISGA من قبل هيئة واحدة إدارية - وظيفية، منتخبة انتخاباً حراً - المجلس الإداري.

- يتم تحديد عدد أعضائه وفقاً للمجالات الوظيفية - الإدارية التي ستديرها، ولن يتجاوز ذلك ١٥ عضواً.

- يختار المجلس الإداري رئيسه من بين أعضائه ويخصص مجالات العمل بين أعضائه.

٢- الانتخابات:

يتنخب الفلسطينيون من المناطق المجلس الإداري بين الفلسطينيين في المناطق، ووفقاً للأشكال المتفق عليها.

ستكون الانتخابات حرة تستند إلى الحفاظ على حق التجمعات السلمية وحرية التعبير والاقتراع السري والإجراءات الملائمة لمنع الفوضى والإخلال بالنظام.

لن يشارك الإسرائيليون في الانتخابات للمجلس الإداري.

٣- نطاق الصلاحية:

في إدارة مجالات عملهم المسماة سيتمتع المجلس الإداري المنتخب انتخاباً حراً بنطاق

الصلاحيات ضمن اطار الترتيبات الإدارية - الوظيفية المتفق عليها.

لن تسري صلاحيات ومسؤوليات المجلس الإداري على قوات وسلطات الأمن الإسرائيلية، ولا على المدنيين الإسرائيليين في المناطق.

٤- الارتباط وتسوية الخلافات:

إن نظام التعاون والتنسيق يتطلب نظام ارتباط متعدد المستويات بين اجهزة المجلس الإداري، والسلطات الحكومية الاسرائيلية المختلفة والحكومة الأردنية، وسيتألف نظام الارتباط المتعدد المستويات من:

- لجنة ارتباط وتنسيق عليا.

- لجان ارتباط في الدوائر المختلفة للعمل.

- لجان ارتباط خاصة للتعاطي مع المسائل الخاصة.

وفي عدد من المجالات يمكن أن يرافق تطبيق الاتفاقات والتفاهمات عملية رصد.

ويمكن أن تتوفر فترة من التجربة (TRIAL AND ERROR) مطلوبة للتعديلات

الضرورية وفقاً للخبرة التي سيتم اكتسابها، ويمكن لآليات الارتباط أن تخدم هذا الغرض كذلك.

الصلاحيات العامة للمجلس الإداري

يكون للمجلس الإداري بصفته جسماً وظيفياً واحداً الصلاحيات والمسؤوليات العامة

التالية:

- صلاحية سن الأنظمة في مجالات أعماله، خاضعة للاتفاقية، بما في ذلك الترتيبات

للتنسيق والتعاون مع اسرائيل والأردن.

- صلاحية الدخول في عقود في المقاضاة والمثول أمام القضاء واتخاذ القرارات حول

المسائل الإدارية المتعلقة بمجالات أعمالها مثل:

- الميزانية والتمويل.

- تخصيص الوظائف.

- الإشراف على أعمال اقسامها ومراقبتها.

دوائر عمل للمجلس الإداري

١- إدارة القضاء:

إن دائرة العمل هذه تتضمن إدارة النظم والخدمات القضائية المختلفة في المناطق والمتعلقة بالسكان الفلسطينيين والإشراف عليها:

- إدارة النظم المختلفة للمحاكم المحلية (بما فيها المحاكم العامة والبلدية).
- إنشاء محاكم جديدة تتعاطى مع مسائل محددة ضمن إطار التشريع القائم والاتفاقية.
- تعيين القضاة وموظفي المحاكم.
- إصدار النظم حول المسائل الإجرائية.
- إدارة نظم المقاضاة المركزية في المناطق.
- إدارة مكاتب التنفيذ المركزية في المناطق.
- نشر قرارات المحاكم ووثائق رسمية أخرى.
- تحديد مستوى رسوم المحاكم.
- التعاطي مع عملية تخفيف الأحكام والعفو عن السجناء الجنائين المحكومين.
- توفير خدمات التسجيل للشركات وعقود الشراكة والجمعيات الطوعية، الخ.
- توفير خدمات التسجيل للامتيازات والعلامات التجارية.
- توفير خدمات التوثيق العام مثل: تثبيت التواقيع والمصادقة على الوثائق.
- توفير الخدمات للمجالس المهنية ذات الصلة: محامون ومحاسبون ومخمنو الضرائب.
- ترخيص المحامين والمحاسبين ومخمني الضرائب.
- توفير المعونة القانونية للمصورين.

إن تطبيق بعض هذه الصلاحيات والمسؤوليات، من قبل هذا الجهاز المعين للمجلس الإداري، يجب أن يتم تنسيقه مع الأقسام الموازية لحكومة إسرائيل والحكومة الأردنية، كما هو مناسب، ووفقاً للاتفاقية آخذين بالحسبان نطاق صلاحية المحاكم الإسرائيلية التي ستطبق في مجالات معينة لا سيما تلك المتعلقة بالأمن والمتعلقة بالاسرائيليين.

مواضيع للمناقشات "أمثلة"

- وضعية الموظفين الحاليين والضمانات الخاصة بحقوقهم المتراكمة.

- استخدام موظفين جدد.

- توظيف المقيمين في اسرائيل في أجهزة ال ISGA .

١- الزراعة:

مجال أعمالها سيتضمن الإدارة والإشراف على كافة فروع الزراعة، الماشية، والمسامك.

- تطوير وتخطيط وتنظيم انتاج المتوجات الزراعية.

- الإشراف على تسويق وتوزيع المتوجات الزراعية بما فيها الصادرات والواردات.

- الإشراف البيطري والسيطرة على الآفات الزراعية.

- الإرشاد والتفتيش الزراعي.

إن الروابط بين اسرائيل والمناطق خصوصاً في المجال الزراعي هي لصالح الجميع كما أنها ضرورية أيضاً، مما يتطلب ترتيب تعاون وتنسيق في بعض مجالات الأعمال الزراعية يقوم بها خبراء من اسرائيل والأردن، بما هو ملائم، والجهاز المعني في المجلس الإداري.

- ترتيبات لتسويق منتجات زراعية من المناطق في اسرائيل، ومنتجات اسرائيلية في المناطق.

- صادرات للأردن عبر الجسور الأردنية ولمصر عبر نقطة العبور في رفح.

- صادرات من خلال المرافئ الإسرائيلية.

- حماية الثروة النباتية والحيوانية.

٢- البيئة:

إن مجال الأعمال الجديد هذا يتضمن ٣ مجالات من الصلاحيات والمسؤوليات:

- تطوير وإقامة وإدارة مشاريع خاصة بالبيئة مثل: الأماكن والتجهيزات للتخلص من

جميع أنواع النفايات، أنظمة معالجة التصريف الصحي بما فيها المجاري.

- معالجة الفضلات الصلبة.

- معالجة الفضلات السامة.

- إقامة وتشغيل وتطوير أنظمة مراقبة البيئة في مجالات مثل:

- نوعية الهواء والماء

- الحماية من الضجيج .

- مراقبة الشواطئ والمساح العامة .

- التثقيف حول البيئة .

نتيجة تأثير بعض مجالات العمل هذه على كل من سكان اسرائيل والمناطق، فإنه يجب القيام بالعمليات الخاصة بحماية البيئة في المناطق بالتعاون مع الوكالات المختصة الاسرائيلية .

- المجاري

- الفضلات الصلبة .

- الفضلات الخطرة .

- السيطرة على الناموس وحشرات أخرى .

٣- التعليم والثقافة

مجالات أعمالها تتعلق بكل الشبكة التعليمية ومؤسسات البحث في المناطق، من رياض الأطفال حتى التعليم العالي:

- إدارة الشبكة الحكومية للمؤسسات التعليمية وفقاً للنظام التعليمي القائم .

- الإشراف على مؤسسات التعليم غير الحكومية بما فيها المعاهد والجامعات .

- الإشراف على مؤسسات وأنشطة البحث العلمي .

- تطوير الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية وإدارتها .

- تربيّات خاصة بالتطعيم وبمكافحة الأوبئة .

- المعالجة في المستشفيات وخدمات الاسعاف والمختبرات في اسرائيل بناء على طلب .

- تدريب الطاقم الطبي في اسرائيل بناء على طلب .

- الضمان الصحي للعاملين في المناطق في اسرائيل .

- الإشراف على نوعية الغذاء .

- الحركة المتبادلة للبضائع والسلع .

- المقاييس والعلامات التجارية للمتوجات .

- الاستيراد والتصدير من خلال المرافئ الاسرائيلية .

- الاستيراد والتصدير من خلال الجسور الأردنية .
- الامداد بالبتروول والغاز .
- تنظيم المتوجات الحوية والإشراف على توزيعها .
- علاقة اتفاقيات المنطقة التجارية الحرة الإسرائيلية بالترتيبات الانتقالية وسريان مفعولها .

وسيجري مزيد من التفصيل لما تقدم

٤- الشرطة المحلية :

مجال العمل هذا يتضمن إقامة قوة شرطة محلية لتنفيذ مهام الشرطة التي سيجري الاتفاق حولها .

تجدر الإشارة هنا إلى أن المسؤولية العامة على الحفاظ على الأمن في المناطق خلال فترة الـ ISGA ستبقى لإسرائيل .

وفي هذا الاطار مهام الشرطة المحلية يمكن أن تتضمن تطبيق القانون في مجالات تتعلق بالفلسطينيين في المناطق .

١- المخالفات الجنائية بما فيها المخالفات التي تفصل فيها حالياً المحاكم العسكرية مثل تجارة المخدرات، التجاوزات، التهرب من الضرائب .

ب- مهام شرطة مثل: أمن المجلس الإداري والمنشآت والشخصيات، المخالفات الثانوية، تنفيذ أوامرالاعتقال الصادرة عن المحاكم، تنفيذ أحكام المحاكم .

ج- تعاون مشترك بين الشرطة المحلية والشرطة الإسرائيلية من خلال الاستدعاء، تنفيذ أوامر الاعتقال وتنفيذ أحكام المحاكم .

د- التعاطي مع والمعونة في نظام الأحكام العامة في مجالات يتفق عليها في المفاوضات .

هـ- إدارة السجون للمخالفين الجنائين .

و- الدور الأردني (INVOLVEMENT) في إقامة وتدريب وإدارة الشرطة ينظر إليه بشكل ايجابي ويجب أن يتم التفاوض حوله .

هذه النقاط يجب أن يتم المزيد من التفصيل لها خلال المفاوضات .

٥- الشؤون الدينية :

مجال الأعمال هذا سيكون مسؤولاً عن تقديم الخدمات الدينية للمسلمين والمسيحيين والسامريين وطوائف أخرى في المناطق، هذه الخدمات ستشمل من بين قضايا أخرى :

- بناء وإقامة دور عبادة جديدة ومراكز لكل طائفة .
- صيانة وإدارة الأماكن المقدسة والمقابر للملل المختلفة .
- المساعدة في تنظيم المناسبات الدينية الرئيسية .
- هناك وظيفتان رئيسيتان خاصة فقط بالسكان المسلمين .
- السيطرة على أموال الأوقاف وممتلكاتها وإدارتها .
- الإشراف وإدارة محاكم الشريعة .
- ملاحظة : إدارة الأماكن المقدسة المشتركة ستجري بشكل مشترك .
- الأماكن المقدسة اليهودية في المناطق ستجري إدارتها من قبل السلطات الاسرائيلية .
- ٦- الخدمات الاجتماعية :

الخدمات الاجتماعية التي ستقدم إلى السكان في مجال العمل هذا هي :

- تأمين الخدمات الاجتماعية للعائلات، الشباب، الشيوخ، والمعوزين .
- الصحة، إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للمحتاجين .
- تسجيل الجمعيات الخيرية والإشراف عليها، وتوزيع المساهمات الطوعية .
- إدارة المؤسسات الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المحتاجين مثل الشيوخ، المعوقين ، فاقد البصر، الجانحين . . الخ .
- إدارة دور الأيتام وعمليات التبني .
- ٧- السياحة :

مجال أعمالها يتضمن الوظائف التالية :

- الخدمات السياحية مثل : الترخيص والإشراف على الفنادق والمطاعم، المرشدين السياحيين، وكالات السياحة، متاجر الهدايا التذكارية، الخ .
- الإشراف على المعالم السياحية، إدارتها وتطويرها .
- التعاون من أجل توسيع وتشجيع السياحة في اسرائيل والمناطق .

- علاقات متبادلة بين السلطات السياحية والخدمات السياحية بما فيها تبادل المعلومات .
- التدريب والترخيص للمرشدين السياحيين .
- نقاط عبور السياح في رفح وجسر النبي .
- التنسيق والتعاون في أوجه النشاط السياحي بين اسرائيل والأردن ومصر .

الملحق رقم (٥)

العهد العصرية *

" هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان ، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم ، سقيمها وبريئها وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقص منها ، ولا من خيرها ، ولا من صلبهم ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود ، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن ، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص ، فمن خرج منها فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بينهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن كان بها من أهل الأرض فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم ، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين ، إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية ، شهد على ذلك خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان ، وكتب سنة خمس عشر "

المصدر (٢٥٦)

إيلياء : اسم من أسماء القدس
الجزية : هي ما يدفعه أهل الكتاب (اليهود والنصارى) للدولة الإسلامية مقابل
الدخول في حمايتهم وذمتهم فيصبحون (أهل اللمة).

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

* التوراة.

- (١) خليل حسين، وثائق مؤتمر السلام، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام، بيروت، ١٩٩١.
- (٢) الوف هورين، هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.
- (٣) David Dolan, Holly War for the Promised Land, Hodder press, London, 1991.
- (٤) د. أسعد رزوق، الدولة والدين في إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- (٥) ارئيل شارون، المشكلة الفلسطينية: الكذبة والخطر، الملف، ع ٥، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا، آب ١٩٨٥.
- (٦) د. ريزا دومب، صورة العربي في الأدب العبري، ترجمة عارف عطاري، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- (٧) د. الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٥.
- (٨) Parkash chandra, International Relations, Vikas Publishing House, New Delhi, 1983.
- (٩) روبرت د. كاتسور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة د. أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٩.
- (١٠) د. محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.
- (١١) د. جورج كنعان، سقوط الأمبراطورية الإسرائيلية، ط ٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٢.
- (١٢) Gideon Rafael, Destination Peace: Three Decades of Israeli Policy, Stein and Day Publishers, New York, 1981.
- (١٣) Harry Essrig and Abraham Segal, Israel Today, Union of American Hebrew Congregations, New York, 1977.
- (١٤) د. غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٦٧، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٣.
- (١٥) د. حسن إبراهيم وآخرون، جولة في السياسة الدولية، مؤسسة دار العلوم، الكويت، ١٩٧٨.
- (١٦) د. سيد نوفل، المدخل إلى سياسة إسرائيل الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- (١٧) إبراهيم العابد، سياسة إسرائيل الخارجية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- (١٨) د. منذر العنتاوي، أضواء على الإعلام الإسرائيلي، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

- (١٩) د. غازي ربابية، الإستراتيجية الإسرائيلية ١٩٦٧-١٩٨٠، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٣.
- (٢٠) للحصول على معلومات عن سفارات إسرائيل وعلاقتها مع معظم دول العالم، انظر : شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١.
- (٢١) د. إبراهيم أباطة ود. عبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣.
- (٢٢) صحيفة الرباط، ع ٨٥، السنة الثانية، عمان، ١٩٩٢/٩/٣٠.
- (٢٣) لمزيد من المعلومات عن دبلوماسية إسرائيل في أفريقيا، انظر : د. عواطف عبد الرحمن وحلمي الشعراوي، إسرائيل وأفريقيا ١٩٤٨-١٩٨٥، ط٢، دارالفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
- (٢٤) حلمي عبد الكريم الزغبى، مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥.
- (٢٥) د. فتحة النبراوي و د. محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- (٢٦) لمعلومات عن اللجتين انظر: د. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.
- (٢٧) موشيه شاريت، صفحات وأوراق لم تنشر من مذكرات موشيه شاريت، ترجمة مفيد الديك، رابطة خريجي الجامعات الأمريكية، عمان، ١٩٨٣.
- (٢٨) بسام أبو غزالة، الجذور الإرهابية لحزب حيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٦.
- (٢٩) د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- (٣٠) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Isreal, Oxford University Press, London, 1972.
- (٣١) شمعون بيريس وآخرون، الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠، ترجمة سمير جبور وآخرون، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا، ١٩٨٦.
- (٣٢) د. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، جامعة بغداد، ١٩٧٥.
- (٣٣) د. نظام بركات، النخبة الحاكمة في إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢.
- (٣٤) Frederick S., The Foreign Policies of The Powers, Praeger Publishers, New York, 1969.
- (٣٥) روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة د. حسن صعب، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦١.
- (٣٦) د. حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب ؟، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥.
- (٣٧) د. كامل أبو جابر، نظام دولة إسرائيل - إطار القرار السياسي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- (٣٨) Uri Bialer, East and West: Israel's Foreign Policy Orientation 1948-1956, (٣٨)

Cambridge University, 1990.

Michael Brecher, Decisions of Israel's Foreign Policy, Oxford University Press, (٣٩) London , 1974.

Charles S. Liebman, Pressure Without Sanctions: The Influence of World Jewry on Israeli Policy, Associated U. Press, 1977.

(٤١) روجيه جارودي، فلسطين أرض الرسالات السماوية، ترجمة قصي اتاسي وميشيل واكيم، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨.

(٤٢) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، جامعة الكويت، ١٩٧١.

(٤٣) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٥.

(٤٤) صحيفة الرأي، عمان، ١١/١٠/١٩٩٢.

(٤٥) د. أحمد البهي، الأحزاب والفرق الدينية في إسرائيل، مجلة الوطن العربي، ع١٨٩، باريس، ١٩٩٠/١٠/٢٦.

(٤٦) مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، بعض العوامل المؤثرة على القرار الإسرائيلي، مجلة النشرة الاستراتيجية، مجلد ٦، ع٢١، لندن، تشرين ثاني ١٩٨٥.

(٤٧) د. أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، موجات الغزو الصهيوني، دار اللوتس، عمان، ١٩٩٠.

(٤٨) يهوشفاط هركايي، قرارات إسرائيل المصيرية، ترجمة منية سمارة ومحمد الظاهر، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠.

(٤٩) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

(٥٠) د. عبد الوهاب المسيري، اليهودية: مخطط تاريخي موجز، شؤون فلسطينية، ع ١٩١، نيقوسيا، شباط ١٩٨٩.

(٥١) د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٣.

(٥٢) روجيه جارودي، ملف إسرائيل: دراسة للصهيونية السياسية، ط٣، ترجمة د. مصطفى فوده، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٥.

(٥٣) أحمد الحسينان، حاجامو السيف والقناع، مجلة الأسبوع العربي، بيروت، ١٩/١٠/١٩٩٠.

(٥٤) د. أحمد سوسة، العرب واليهود في التاريخ، ط٦، العربي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٨٦.

(٥٥) توم سيفغ، الإسرائيليون الأوائل - ١٩٤٩، ترجمة خالد عايد وآخرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٦.

(٥٦) الibas سعد، مشكلات اندماج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي، نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، ع١٣٣، عمان، ١/٧/١٩٨٥.

(٥٧) د. عبد السميع الهراوي، الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،

- القاهرة، ١٩٧٧.
- (٥٨) د. صلاح الخالدي، لا نقول دولة إسرائيل، مجلة فلسطين المسلمة، السنة الثامنة، ع ١٠، لندن، كانون أول ١٩٩٠.
- (٥٩) د. إبراهيم الشريقي، اورشليم وأرض كنعان، مؤسسة الدراسات الدولية، لندن، ١٩٨٥.
- (٦٠) أفاق بين الماضي والحاضر، مجلة فلسطين المسلمة، السنة التاسعة، ع ١٠، عمان، تشرين أول ١٩٩١.
- (٦١) افرايم ومناحيم تلمي، معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات المعجومي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨.
- (٦٢) د. أسعد عبد الرحمن، الملامح البارزة لفكر بن غوريون السياسي، شؤون فلسطينية، ع ٢٩، بيروت، كانون ثاني ١٩٧٤.
- David Ben-Gurion, Memoirs, The World Publishing Company, New York, (٦٣) 1970.
- (٦٤) موريس برنسون، إسرائيل: البنى السياسية والاجتماعية، ترجمة فارس غريب، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩.
- (٦٥) د. إسماعيل علي سعد، علم السياسة دراسات نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- (٦٦) د. كمال الغالي، النظام السياسي الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
- (٦٧) سعيد تيم، النظام السياسي الإسرائيلي، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٩.
- (٦٨) د. حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨.
- (٦٩) د. عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥.
- (٧٠) آباء الحركة الصهيونية، ترجمة عبد الكريم النقيب، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٧.
- (٧١) عادل محمود رياض، الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- (٧٢) إسماعيل الكيلاني، الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي، مكتبة الأقصى الإسلامية، الدوحة، ١٩٨٦.
- (٧٣) الياس شوقاني، مناحيم ييغن من الارهاب إلى السلطة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٧.
- (٧٤) د. محمد عثمان شبير، صراعنا مع اليهود في ضوء السياسة الشرعية، ط ٢، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٩.
- (٧٥) د. أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافيا السياسية، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.
- (٧٦) د. فوزي أبو ذياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية، بيروت،

١٩٧١ .

- (٧٧) عبد الله النجار وكمال الحاج، الصهيونية بين تاريخين، دار العودة، بيروت، بدون تاريخ.
- (٧٨) عادل توفيق عطاري، التربية اليهودية في فلسطين المحتلة والدياسبورا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠ .
- (٧٩) موشيه برافر، حدود أرض إسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٠ .
- (٨٠) حسام شحادة، الفكر الجامد والحدود المتحركة، شؤون فلسطينية، ٢٣١-٢٣٢، نيقوسيا، حزيران - تموز ١٩٩٢ .
- (٨١) ارنون سوفير واليئور ريفين، مواقف مختلفة من مسألة الحدود، الملف، مجلد ٣، ع ٢٩، نيقوسيا، آب ١٩٨٦ .
- (٨٢) عرفات حجازي، مدينة الخليل والصهيونية، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٠ .
- (٨٣) د. صابر طعيمة، الأسفار المقدسة قبل الإسلام، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥ .
- (٨٤) عزمي بشارة، دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٣، بيروت، صيف ١٩٩٠ .
- (٨٥) حسين جميل، بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود إسرائيل، ط ٢، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٦٧ .
- (٨٦) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، جزء ٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦ .
- (٨٧) محمد رشاد الشريف، المجموعات الأثنية اليهودية في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، ع ١٠، دمشق، تموز ١٩٨٧ .
- (٨٨) أسامة حليبي، حقوق المواطنين العرب ومكاثرتهم في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٥، بيروت، شتاء ١٩٩١ .
- (٨٩) كاميليا بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥ .
- (٩٠) د. سمير هوانة، نظام التعليم العام في الكيان الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، ع ٨٦، بيروت، نيسان ١٩٨٦ .
- (٩١) Arthur Rubbin, The Jews in the Modern World, New York Times Company, New York, 1973.
- (٩٢) ديفيد كسلر، الفلاشا يهود ايوبيا، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٥ .
- (٩٣) Asher Arian, Politics in Israel, Chatman House Publishers, New Jersey, 1985.
- (٩٤) حنة شاهين، الهوية الطائفية في التمثيل السياسي في إسرائيل، شؤون فلسطينية، ع ١٣٨-١٣٩، نيقوسيا، ايلول- تشرين أول ١٩٨٤ .
- (٩٥) للحصول على معلومات عن هذه الطوائف انظر :
- د. حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي، ط ٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧ .
- (٩٦) للحصول على معلومات مفصلة عن الصراع الطائفي في إسرائيل انظر:

- جدع جلادي، إسرائيل نحو الانفجار الداخلي، دار الينادر، القاهرة، ١٩٨٨.
- (٩٧) رضى سلمان وآخرون، سياسة الترحيل الجماعي الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٤، بيروت، شتاء ١٩٩٠.
- (٩٨) عبد الحفيظ محارب، سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم، شؤون فلسطينية، ع ٢٤، بيروت، آب ١٩٧٣.
- (٩٩) ناتان ليرنر، تميز من أجل تحقيق المساواة في إسرائيل، الملف، المجلد ٣، ع ٢٧، نيقوسيا، حزيران ١٩٨٦.
- (١٠٠) د. عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن الإسرائيلي تجاه العرب، الباحث العربي، ع ٤، مركز الدراسات العربية، لندن، تموز ١٩٨٥.
- (١٠١) عبد الكريم درويش، النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
- (١٠٢) مايكل ادامز، مخاطر الانتخاب غير الحاسم في إسرائيل، الباحث العربي، ع ٢، مركز الدراسات العربية، لندن، كانون ثاني ١٩٨٥.
- (١٠٣) د. عبد الرحمن حميدة ود. ساطع محلي، دليل العالم: معلومات عامة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨.
- (١٠٤) كيت ماكجواير، علم إسرائيل ليس رايي، الباحث العربي، ع ١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، لندن، نيسان - حزيران ١٩٨٨.
- (١٠٥) د. عدنان السيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، دارالنفائس، بيروت، ١٩٨٩.
- (١٠٦) اليعازر شافيد، العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل، الملف، مجلد ٣، ع ٢٨، نيقوسيا، تموز ١٩٨٦.
- (١٠٧) Ervin Birnbaum, The Politics of Compromise: State and Religion In Israel, Chatman House Publishers, New Jersey, 1970.
- (١٠٨) Alfred Lilienthal, What Price Israel, The Institute for Palestine Studies, Beirut, 1969.
- (١٠٩) روت بلاو، يهود لا صهيانية، ترجمة زكي نسيبة، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨١.
- (١١٠) جولدا مائير، الحقد، ترجمة منير بهجت وسمية أبو الهبي، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩.
- (١١١) S. Zalman Abramov, Perpetual Dilemma, Associated Press, New Jersey, 1979.
- (١١٢) William Frankel, Israel Observed, Thames and Hudon, London, 1980.
- (١١٣) د. أسعد رزوق، قضايا الدين والمجتمع في إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١.
- (١١٤) أنيس منصور، وجع في قلب إسرائيل، ط ٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٦.
- (١١٥) مناحيم بيغن، الإرهاب، ط ٢، ترجمة معين أحمد محمود، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٨.
- (١١٦) د. إبراهيم شيحا، المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
- (١١٧) فاروق العمر، العقيدة الدينية في إسرائيل، مجلة فلسطين المسلمة، السنة ٨، ع ٣، لندن، أيار ١٩٩٠.

- (١١٨) د. عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٣.
- (١١٩) السيد عليوه حسن، القوى السياسية في إسرائيل ١٩٤٨-١٩٦٧، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- (١٢٠) Jerusalem Post, 13.7.1990.
- (١٢١) د. محمد ربيع، أزمة الفكر الصهيوني المعاصر، ط ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩.
- (١٢٢) توفيق أبو بكر، الصهيونية وإسرائيل والحقائق من هرتزل إلى راين، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧.
- (١٢٣) أنيس قاسم، حق الجنسية في ليبيريا وإسرائيل، شؤون فلسطينية، ع ١٩، بيروت، آذار ١٩٧٣.
- (١٢٤) Itamar Rabinovich and Jehuda Reinharz, Israel in the Middle East, Oxford University, London, 1984.
- (١٢٥) وليام فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤.
- (١٢٦) محمود عوض، وعليكم السلام، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٤.
- (١٢٧) Forbidden Agendas, From the Journal Khamsin, London, 1984.
- (١٢٨) حبيب قهوجي، الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، بدون تاريخ.
- (١٢٩) د. أسعد رزوق، مقالات في الصهيونية الحديثة، دار الحمراء، بيروت، ١٩٩٠.
- (١٣٠) جيرهارد فان غلان، القانون بين الأمم، ط ٢، ترجمة عباس العمر، دارالجيل، بيروت، ١٩٧٠.
- (١٣١) حسين محمد مي، رؤية دينية للدولة الإسرائيلية، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥.
- (١٣٢) غازي السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل، دارالجيل للنشر، عمان، ١٩٨٩.
- (١٣٣) د. عبده الراجحي، الشخصية الإسرائيلية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
- (١٣٤) صلاح حزين، الحركة الصهيونية من الدين إلى السياسة، كتاب سلسلة قضايا فكرية، الكتاب السادس، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨.
- (١٣٥) د. أسعد رزوق، التراث الصهيوني الأممي، نشرة اللجنة الملكية لشؤون القدس، ع ١٢٧، عمان، ١٩٨٥/١/١.
- (١٣٦) د. كمال محمد الأسطل، مستقبل إسرائيل بين الاستئصال والتذويب، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠.
- (١٣٧) جلال العالم، قيادة الغرب يقولون دمروا الإسلام ابعدوا أهله، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩.
- (١٣٨) د. أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- (١٣٩) يوسف علي مرار، الفكر الإرهابي الصهيوني، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٧.

- (١٤٠) د. عبد الوهاب المسيري، الايديولوجية الصهيونية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢.
- (١٤١) د. أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- (١٤٢) محمد الجندي، الدياسبورا اليهودي والتشتت الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع ١٥٨/١٥٩، نيقوسيا، ١٩٨٦.
- (١٤٣) د. إسماعيل راجي الفاروقي، أصول الصهيونية في الدين اليهودي، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٦٤.
- (١٤٤) د. إسماعيل راجي الفاروقي، الملل المعاصرة في الدين اليهودي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
- (١٤٥) طانيوس منعم، خطر اليهودية الصهيونية على النصرانية والإسلام، مطابع انطون الراسي، طرابلس - لبنان، بدون تاريخ.
- (١٤٦) شارلز غلاس، اليهود الإسرائيليون المعادون للصهيونية، شؤون فلسطينية، ع ٥٣، بيروت، كانون ثاني ١٩٧٦.
- (١٤٧) د. أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧.
- (١٤٨) داني روبنشتاين، غوش ايمونيم - الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.
- (١٤٩) كادمي كوهين، دولة إسرائيل، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١.
- (١٥٠) د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
- (١٥١) ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية، ترجمة أحمد عبدالله عبد العزيز، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.
- (١٥٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
- (١٥٣) صحيفة الدستور، عمان، ١٤/٨/١٩٩٢.
- (١٥٤) صحيفة الدستور، عمان، ١٨/٨/١٩٩٢.
- (١٥٥) د. بشير موسى نافع، الأبعاد الدينية والجغرافية السياسية للمشروع الاستعماري تجاه فلسطين، مجلة الإنسان، ع ٣، دار أمان للصحافة والنشر، باريس، كانون أول ١٩٩٠.
- (١٥٦) سمحا دينيتس، إسرائيل ككرة استراتيجية للولايات المتحدة، الملف، مجلد ١ ع ٢، نيقوسيا، ايار ١٩٨٤.
- (١٥٧) د. حسني حداد، الصهيونية المسيحية في أمريكا: العامل الديني في سياسة أمريكا الشرق أوسطية، شؤون فلسطينية، ع ٩٢/٩٣، بيروت، ١٩٧٩.
- (١٥٨) Regina Sharif, Non-Jewish Zionism, Zed Press, London, 1983.
- (١٥٩) جورج حداد، محاضرة في المركز الثقافي الأسقفي، الدستور، عمان، ٢٩/٨/١٩٩٢.

- (١٦٠) د. جورجى كنعان، أمجاد إسرائيل في أرض فلسطين، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨.
- (١٦١) بول فندلي، من يجرؤ على الكلام؟، ترجمة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٥.
- (١٦٢) د. يوسف بورغ، للعلاقات مع الفاتيكان وزن سياسي، صحيفة النهار، القدس، ١٠/٢٦/١٩٩٢.
- (١٦٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة حلب، المؤتمر الصهيوني التاسع والعشرون في ١٩٧٨، حلب، ١٩٨٠.
- (١٦٤) د. مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨١.
- (١٦٥) د. أحمد جمال ظاهر، التنشئة الإجتماعية والسياسية في العالم العربي، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥.
- (١٦٦) د. غازي ربابعة، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧.
- (١٦٧) محمود نعناعة، المشكلة اليهودية وهل تحملها إسرائيل؟، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- (١٦٨) د. أحمد شلبي، اليهودية، ط٧، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٤.
- (١٦٩) د. محمد الغزالي، قذائف الحق، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
- (١٧٠) د. فرانتز شايدل، إسرائيل أمة مفتعلة، ترجمة محمد جديد، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٩.
- (١٧١) عمود النار : الأسطورة التي قامت عليها إسرائيل، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨١.
- (١٧٢) د. غازي ربابعة، الرأي العام والعلاقات العامة، دار البشير للنشر، عمان، ١٩٨٧.
- (١٧٣) جولدا مائير، حياتي، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٩.
- (١٧٤) فواز أحمد طوقان، الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية، دار كتابكم، عمان، ١٩٨٧.
- (١٧٥) الحاخام مائير كهانا، شوكة في عيونكم، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- (١٧٦) روجيه ديلوروم، إني أتهم، ترجمة نخلة كلاس، دار جرمق للطباعة والنشر، بدون مكان وتاريخ النشر.
- (١٧٧) رجاء أبو غزالة، أمية العماليق وعقدة الجراد التوراتية، صحيفة الرأي، عمان، ١٩٩٢/٣/٢٤.
- (١٧٨) أحمد محمد رمضان، إسرائيل ومصير الإنسان المعاصر، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧.
- (١٧٩) د. إبراهيم الحارذلو، الصهيونية وعداء السامية، جامعة الخرطوم، ١٩٧٠.
- (١٨٠) روبر فوريسون وماري بول ميمي، الأكاذيب التاريخية: هل فعلاً قُتل ستة ملايين يهودي؟، ترجمة ماجد حلاوي، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، عمان، ١٩٩٠.
- (١٨١) د. منى كاظم، المسيح اليهودي ومفهوم السيادة الإسرائيلية، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، أبوظبي، ١٩٨٦.

- (١٨٢) اسحق دويتشر، اليهودي اللايهودي، ترجمة ماهر كيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١.
- (١٨٣) حبيب قهوجي، متخذو القرارات في الكيان الصهيوني، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٠.
- Seth P. Tillman, The United States in the Middle East, Indiana University Press, 1982. (١٨٤)
- (١٨٥) يوسف حداد، النزعة العدوانية في النفسية الإسرائيلية، شؤون فلسطينية، ع ١٦٨/١٦٩، نيقوسيا، آذار/ نيسان ١٩٨٧.
- (١٨٦) د. حسن المصري، جذور ومسيبات الظاهرة العدوانية في الشخصية اليهودية الإسرائيلية ضد العرب، الباحث العربي، ع ١٥٤، مركز الدراسات العربية، لندن، نيسان-حزيران، ١٩٨٨.
- (١٨٧) سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادي عشر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥.
- (١٨٨) أرشيف دار الجليل للنشر، عمان.
- (١٨٩) شفيق مقار، قراءة سياسية للتوراة، رياض الريس للكتاب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
- (١٩٠) سوزان سايس، عرض لكتاب المذهب المدني في إسرائيل، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، ع ٣٩٩، معهد الإنماء العربي، بيروت، كانون ثاني ١٩٩٢.
- Ian S. Lustick, Israel's Dangerous Fundamentalists, Foreign Affairs, No. 68, (١٩١) New York, 1987.
- (١٩٢) رفائيل ميرجي وفيليب سيمونو، مائير كاهانا الخاخام الذي يخيف اليهود، ترجمة عبلة البرشومي، كتاب سلسلة قضايا فكرية، الكتاب السادس، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٨.
- Robert I. Friedman, The False Prophet, Lawrence Hill Book, New York, 1990. (١٩٣)
- (١٩٤) صحيفة النهار، القدس، ١٠/١٠/١٩٩٠.
- (١٩٥) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجتمع الإسرائيلي: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٠.
- (١٩٦) أنيس صايغ، بلدانية فلسطين المحتلة ١٩٤٨-١٩٦٧، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- (١٩٧) د. منير بشور وخالد الشيخ يوسف، التعليم في إسرائيل، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩.
- (١٩٨) يوسف حمدان، التربية القومية في المدارس اليهودية في إسرائيل، شؤون فلسطينية، ع ٤٩٤، بيروت، ١٩٧٥.
- (١٩٩) د. غازي ربابعة، اتجاهات التعليم في الكيان الصهيوني، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦.
- (٢٠٠) مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية، ع ٣٤٤، دمشق، ١٩٨٦.
- (٢٠١) دائرة شؤون الوطن المحتل في وزارة شؤون الأرض المحتلة، الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال ١٩٤٨-١٩٨٥، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧.

- بيروت، ١٩٨١.
- (٢٢٢) د. إياد القزاز، الجيش والمجتمع في إسرائيل، شؤون فلسطينية، ع٥، بيروت، تشرين ثاني ١٩٧١.
- (٢٢٣) د. جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- (٢٢٤) سمير جبور، الآثار المحتملة لهجرة اليهود السوفيات في الخريطة الحزبية في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٣، بيروت، صيف ١٩٩٠.
- (٢٢٥) يغثال ألون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.
- (٢٢٦) د. حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥.
- (٢٢٧) رجا شحادة، التغييرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وموقف القانون الدولي منها، مجلة الباحث، ع٢٤، بيروت، تموز ١٩٨٢.
- (٢٢٨) محمود عوض، فلسطين وأربعون عاماً: الواقع والمستقبل المنظور، الباحث العربي، ع١٥، مركز الدراسات العربية، لندن، نيسان ١٩٨٨.
- (٢٢٩) James Alan Montgomery, The Samaritans, The John Winston Compay, Philadephia.
- (٢٣٠) عيزر وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، دارالجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤.
- (٢٣١) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥.
- (٢٣٢) عبد الحفيظ محارب، ضم الجولان تحت ظلال سياسة الردع الإسرائيلية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، نيسان ١٩٨٢.
- (٢٣٣) محمود شيت خطاب، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية، ط٣، دار الاعتصام، بيروت، ١٩٧٧.
- (٢٣٤) د. مدوح الروسان، فلسطين والصهيونية ١٨٨٢-١٩٤٨، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٣.
- (٢٣٥) نصر شمالي، إفلاس النظرية الصهيونية، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١.
- (٢٣٦) إبراهيم بكر، فلسطين بين الدولة الصليبية والدولة الصهيونية، النادي العربي، إربد، ١٩٧٧/٦/٢٩.
- (٢٣٧) بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٨٨٠-١٩٩٠، دارالبشير، عمان، ١٩٩٠.
- (٢٣٨) جالينا نيكيتا، دولة إسرائيل خصائص التطور السياسي والاقتصادي، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.
- (٢٣٩) أوري جوردون، الهجرة الثانية للتسعينات، الملف، ع٢٧، نيقوسيا، حزيران ١٩٨٦.
- (٢٤٠) يتسحاق يرمان، الهجرة إلى إسرائيل: الأيديولوجيا مقابل الواقع، الملف، ع١٠، نيقوسيا، كانون ثاني ١٩٨٥.

- بيروت، ١٩٨١.
- (٢٢٢) د. إيداد القزاز، الجيش والمجتمع في إسرائيل، شؤون فلسطينية، ع٥، بيروت، تشرين ثاني ١٩٧١.
- (٢٢٣) د. جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧-١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥.
- (٢٢٤) سمير جبور، الآثار المحتملة لهجرة اليهود السوفيات في الخريطة الخزينة في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٣، بيروت، صيف ١٩٩٠.
- (٢٢٥) يغشال ألون، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي، ترجمة عثمان سعيد، دار العودة، بيروت، ١٩٧١.
- (٢٢٦) د. حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين ديموغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥.
- (٢٢٧) رجا شحادة، التغييرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وموقف القانون الدولي منها، مجلة الباحث، ع٢٤، بيروت، تموز ١٩٨٢.
- (٢٢٨) محمود عوض، فلسطين وأربعون عاماً : الواقع والمستقبل المنظور، الباحث العربي، ع١٥، مركز الدراسات العربية، لندن، نيسان ١٩٨٨.
- (٢٢٩) James Alan Montgomery, The Samaritans, The John Winston Compay, Philadephia.
- (٢٣٠) عيزر وايزمان، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، دارالجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤.
- (٢٣١) إسماعيل فهمي، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥.
- (٢٣٢) عبد الحفيظ محارب، ضم الجولان تحت ظلال سياسة الردع الإسرائيلية، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، نيسان ١٩٨٢.
- (٢٣٣) محمود شيت خطاب، الوجيز في العسكرية الإسرائيلية، ط٣، دار الاعتصام، بيروت، ١٩٧٧.
- (٢٣٤) د. ممدوح الروسان، فلسطين والصهيونية ١٨٨٢-١٩٤٨، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٨٣.
- (٢٣٥) نصر شمالي، إفلاس النظرية الصهيونية، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨١.
- (٢٣٦) إبراهيم بكر، فلسطين بين الدولة الصليبية والدولة الصهيونية، النادي العربي، إربد، ١٩٧٧/٦/٢٩.
- (٢٣٧) بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين ١٨٨٠-١٩٩٠، دارالبشير، عمان، ١٩٩٠.
- (٢٣٨) جالينا نيكيتا، دولة إسرائيل خصائص التطور السياسي والاقتصادي، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩.
- (٢٣٩) اوري جوردون، الهجرة الثانية للتسعينات، الملف، ع٢٧، نقوسيا، حزيران ١٩٨٦.
- (٢٤٠) يتسحاق ييرمان، الهجرة إلى إسرائيل : الأيديولوجيا مقابل الواقع، الملف، ع١٠، نقوسيا، كانون ثاني ١٩٨٥.

- (٢٤١) يوسي ميلمان ودان رفيف، أمراء الموساد، ترجمة محمود برهوم وحزامة حباب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١.
- (٢٤٢) الوجه الآخر للصهيونية، النشرة، سنة أولى، ع٤٦، أئينا، ٢٢ نيسان ١٩٨٥.
- (٢٤٣) Tudor Parfitt, Operation Moses, Weidenfeld and Nicolson Limited, London, 1985.
- (٢٤٤) الوجه الآخر للصهيونية، النشرة، سنة أولى، ع٤٧، أئينا، ٢٩ نيسان ١٩٨٥.
- (٢٤٥) زئيف كاتس، الهجرة من الاتحاد السوفياتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٥، بيروت، شتاء ١٩٩١.
- (٢٤٦) د. نظام بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥.
- (٢٤٧) مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، وجهات راهنة في الاستيطان والهجرة إلى إسرائيل، النشرة الإستراتيجية، ع١، لندن، شباط ١٩٨٩.
- (٢٤٨) مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، بعض جوانب النقاش الإسرائيلي الراهن حول الأهمية الأمنية للضفة والقطاع، النشرة الإستراتيجية، ع١٥، لندن، آب ١٩٨٨.
- (٢٤٩) البرنامج السياسي للمعراخ لانتخابات الكنيست الحادي عشر، الملف، ع٢، نيقوسيا، ايار ١٩٨٥.
- (٢٥٠) أهارون غيفع، مشيد السامرة، الملف، ع٣٢، نيقوسيا، تشرين ثاني ١٩٨٦.
- (٢٥١) أحمد ثابت، عسكرة الاستيطان الصهيوني وخرافة الدور الأمني، الباحث العربي، ع١٧، مركز الدراسات العربية، لندن، تشرين أول ١٩٨٨.
- (٢٥٢) المركز الجغرافي الملكي، الحقوق التراكمية للشعب الفلسطيني، عمان، ١٩٨٥.
- (٢٥٣) محمود شيت خطاب، أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٧.
- (٢٥٤) يوسي ميلمان، حيروت بين الترحيل وموشيه عميراف، الملف، ع٤٣، نيقوسيا، تشرين أول ١٩٨٧.
- (٢٥٥) آريه غلبوم، شارون يضم الأردن، الملف، ع٢٧، نيقوسيا، حزيران ١٩٨٦.
- (٢٥٦) فايز جابر، القدس: ماضيها حاضرها مستقبلها، دارالجليل للنشر، عمان، ١٩٨٥.
- (٢٥٧) روجي الخطيب، الإجراءات الإسرائيلية لتهود القدس، شؤون فلسطينية، ع٤١، بيروت، كانون ثاني، ١٩٧٥.
- (٢٥٨) د. محمود ذياب، إسرائيل من البداية إلى النهاية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
- (٢٥٩) الحق العربي في حائط المبكى في القدس، تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.
- (٢٦٠) اسحق راين، سجل خدمة، ترجمة دارالجليل للنشر، عمان، ١٩٨١.
- (٢٦١) اندرو ويسلي كوكبيرن، علاقات خطيرة: القضية الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائيلية، ترجمة محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٢.

- (٢٦٢) محمد الهزائمية، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٩.
- (٢٦٣) د. حامد ربيع، القدس والأطماع الصهيونية، مجلة الباحث، ع٢٤، باريس، تموز ١٩٨٢.
- (٢٦٤) روجي الخطيب، الحفريات الإسرائيلية حول المسجد الأقصى المبارك ومسجد الصخرة المشرفة، مطبعة التوفيق، عمان، ١٩٨١.
- (٢٦٥) صلاح عز الدين، تغير جديد في سياسة وزارة الخارجية الإسرائيلية، الباحث العربي، ع٦٤، مركز الدراسات العربية، لندن، كانون ثاني ١٩٨٦.
- (٢٦٦) ليفيا روكاخ، دراسة مبنية على مقتطفات من اليوميات الشخصية لموشيه شاريت، ترجمة يسرى عادل صلاح، رابطة الجامعيين العرب الأمريكيين، عمان، ١٩٨٤.
- (٢٦٧) ارتيل شارون، الأردن هو الدولة الفلسطينية، ترجمة مجلة فلسطين المسلمة، سنة ٩، ع٥٤، عمان، أيار ١٩٩١.
- (٢٦٨) د. محمد المجذوب، دراسات قومية ودولية، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١.
- (٢٦٩) Rael Isaas, Israel Devided, John Hopkins University Press, London, 1976.
- (٢٧٠) الياس شوفاني، مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧-١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٨.
- (٢٧١) منير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٧٤، دارالجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣.
- (٢٧٢) محمد أنور العتوم، السياسة السوفياتية والصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠.
- (٢٧٣) د. غازي ربابعة، تأثيرات الحكم الذاتي على القضية الفلسطينية، بحث غير منشور.

ABSTRACT

The Israeli vision, in many internal and external issues, is based on religious considerations pertaining to historical views especially in regard to what they believe in such as "The Promised Land" and "The Chosen People of God". These historical and religious considerations have great influence on a wide sector of the Israelis and their political leadership. Therefore, decision making and the Israeli policy are influenced by these factors.

The religious dimension is evident in the social and political life in Israel in two aspects: The first aspect is the influence of the religious parties on decision makers even though they may be secular. This influence is manifested through participation in the government and Knesset, and the spread of religious establishments. The second aspect is represented in the domination of the religious injunctions and ancient historical events on the Israeli public and officials and their role in reviving the ancient state of Israel in Palestine as it was in the days of David and Solomon.

The religious dimension played a prominent role in maintaining the borders of the state unspecified, giving no definition of who a Jew is, the lack of establishing a constitution for the state, and in making the belief in Judaism the means for obtaining citizenship, nationality and all other political rights. The religious dimension also played a role in many internal social fields such as the sanctity of Saturday and the recruitment of religious women. These activities, although they might look trivial, helped in changing the government.

The Israeli policy has been influenced to a great extent by a number of factors related to the religious dimension. These factors include the Zionist ideology (religious, political, Christian), and the political culture that is based

on religious foundations. There are also institutional factors pertaining to the role of the religious institutions in directing the public opinion, and imposing religious view on the state, Knesset and the society.

The output of Israeli policy was affected by these religious considerations. Therefore, the Israeli positions are very strict and firm especially in regard to Jerusalem, the occupied land in 1967, Jewish immigration, settlement, peace and the anticipated expansion.

The religious dimension in the Israeli policy emphasizes the fact that the Israeli foreign policy is based on expansion so as to establish the so called "Greater Israel" from Euphrates to the Nile.

The existence of the religious dimension in the Israeli policy does not exclude the other dimensions such as the security, political and economic dimensions. This does not also mean that the majority of the Israelis are religious; it means that the religious and historical values of the secular people have become political programs to accomplish expansionist goals.

The study of the religious dimension in the Israeli policy reveals the danger of this policy which aims at establishing "Greater Israel" and "Hebraic Civilization" to replace Arab-Islamic civilization. This study also reveals the nature of the Arab-Israeli conflict in the region. The Israelis believe that the problem is not political or geographical related to the borders; it is the existence of the Jews in the world that must have the role of leading the whole world starting from Jerusalem, just as Rome did in the past. This shows that the conflict with Israel is a matter of existence rather than of borders.